



دراسة تحليلية للسياسات
الاقتصادية والمالية النقدية على تطوير وتنمية
القطاع الزراعى

القاهرة

فبراير ١٩٩٠

جدول المحتويات

صفحة

تقديم

١	١ - المقدمة
٢	٢ - الأوضاع الاقتصادية السائدة في القطاع الزراعي
٧	٢ - ١ : التغييرات الهيكلية وانجازات القطاع الزراعي
٩	٢ - ١ - ١ : معدلات النمو في الزراعة
١١	٢ - ١ - ٢ : التغييرات الهيكلية في الانتاج الزراعي
١٢	٢ - ٢ : استجابة المزارعين للتغيرات السعرية
١٦	٢ - ٣ : تنظيم وإدارة القطاع الزراعي
٢١	٣ - الاتجاهات العامة للسياسات الزراعية وأثرها على أداء القطاع الزراعي
٢١	٣ - ١ : ملامح السياسة الزراعية منذ بداية التخطيط للتنمية في الستينيات
٢٣	٣ - ١ - ١ : السياسة الزراعية في مرحلة الستينات
٢٦	٣ - ١ - ٢ : السياسة الزراعية في مرحلة السبعينيات
٢٨	٣ - ١ - ٣ : السياسة الزراعية في مرحلة الثمانينات
٣٢	٣ - ٢ : السياسة السعرية الزراعية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية
٣٧	٣ - ٣ : السياسات السعرية وعلاقتها بالتشريعات والقوانين الصادرة في مجال التسعير
٤٠	٣ - ٤ : سياسات تسعير الحاصلات الزراعية
٤٥	٣ - ٥ : السياسة التسويقية لبعض المنتجات الزراعية
٤٩	٣ - ٦ : أثر السياسات السعرية والتسويقية على القطاع الزراعي
٥١	٤ - الاستثمار المحلي والمساعدات الاقتصادية الخارجية وأثرها على القطاع الزراعي
٥٢	٤ - ١ : أهمية الانفاق الاستثماري وتطوره
٥٧	٤ - ٢ : الاستثمارات في القطاع الزراعي
٥٨	٤ - ٣ : سياسات الاستثمار وأثرها على القطاع الزراعي
٦١	٤ - ٤ : المساعدات الاقتصادية الخارجية
٦١	٤ - ٤ - ١ : استعراض عام للمساعدات الخارجية لمصر
٦٥	٤ - ٤ - ٢ : استعراض عام للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر
٦٥	٤ - ٤ - ٢ - ١ : برنامج الاستيراد السلمي
٦٦	٤ - ٤ - ٢ - ٢ : برنامج المشروعات
٦٦	٤ - ٤ - ٢ - ٣ : برنامج القانون العام ٤٨٠ لعام
٦٦	لوائح الحاصلات الزراعية
٦٧	٤ - ٤ - ٢ - ٤ : برنامج التحويلات النقدية
٦٨	٤ - ٥ : المساعدات الأمريكية لمشروعات قطاع الزراعة

- ٨٢ ٥ - السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعى
- ٨٣ ٥ - ١ : اتجاهات السياسات الاقتصادية فى مجال التجارة الخارجية
- ٨٥ ٥ - ٢ : الميزان التجارى الزراعى والغذائى
- ٨٩ ٥ - ٣ : علاقة السياسة الزراعية بسياسة التجارة الخارجية
- ٥ - ٣ - ١ - أثر السياسات السعوية على ميزان المدفوعات
- ٨٩
- ٩١ ٥ - ٣ - ٢ - أثر سياسات سعر الصرف على القطاع الزراعى
- ٩٤ ٥ - ٤ : الاتجاهات العامة لسياسات التصدير
- ٥ - ٤ - ١ - أهم القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بعمليات التصدير
- ٩٥
- ٩٨ ٥ - ٤ - ٢ - قيود تطوير المصادرات الوطنية
- ٩٩ ٥ - ٤ - ٣ - مشاكل التصدير للأسواق العالمية
- ١٠٢ ٥ - ٤ - ٤ - مشاكل التصدير لدول السوق الأوروبية
- ١٠٣ ٥ - ٤ - ٥ - مشروع اللائحة الموحدة للاستيراد والتصدير
- ١٠٥ ٥ - ٤ - ٦ - النظام المقترح لتبسيط اجراءات التصدير
- ٥ - ٤ - ٧ - سياسات تشجيع المصادرات وعلاقتها بسعر الصرف
- ١٠٦
- ١٠٨ ٥ - ٤ - ٨ - سياسات دعم المصادرات
- ١١٠ ٥ - ٤ - ٩ - التجارة الخارجية أحد برامج الاصلاح الهيكلية
- ٥ - ٤ - ١٠ - الآثار السلبية لمشاكل سعر الصرف فى التجارة الخارجية المصيرية
- ١١١
- ١١٢ ٥ - ٤ - ١١ - استراتيجية الدولة فى مجال المصادرات السلعية

- ١١٤ ٦ - السياسات المالية المؤثرة على القطاع الزراعى
- ١١٥ ٦ - ١ : دور التمويل العام فى التنمية
- ١١٩ ٦ - ٢ : السياسة المالية وقطاع الزراعة المصرى
- ١٢٣ ٦ - ٢ - ١ - الانفاق العام وعلاقته بالقطاع الزراعى
- ١٢٥ ٦ - ٢ - ٢ - السياسة الضريبية
- ١٢٨ ٦ - ٢ - ٣ - حميلة الضرائب من القطاع الزراعى
- ١٣٠ ٦ - ٢ - ٤ - السياسة الائتمانية
- ١٥٢ ٧ - الملخص والتوصيات
- ١٨٩ ٨ - ملاحق الدراسة :
- (١) أهم التشريعات والقوانين المتعلقة بعمليات التسعير فى مصر منذ الأربعينات
- (٢) أهم التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير
- (٣) ملخص مشروعات القطاع الزراعى الممولة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٨
- (٤) الملاحق والجداول الاحصائية
- قائمة المراجع

تقديم :

لعل من أبرز خصائص المجتمعات النامية ، بجانب اعتبارها ذات اقتصاديات الدخل المتوسط المنخفض والمعدل السريع لنمو السكان وانخفاض ما يخص الفرد من رأس المال ، أن النشاط الاقتصادي المرتبط بالزراعة أو بإنتاج المواد الخام الأولية يمثل العمود الفقري للاقتصاد القومي سواء من حيث نسبة الدخل المتولد منه الى الدخل القومي ، أو نصيب العمالة ، أو اعتماد الميزان التجاري على تصدير المواد الخام الأولية بصفه اساسية ، وقد كان ذلك دافعا لان ترتبط الزراعة والمجتمع الزراعى بحفه عامة بظواهر التخلف وخصائصه . الا أن النظره الموضوعية لعلاقة التخلف الاقتصادى بسيادة القطاع الزراعى على الحياه الاقتصادية للمجتمع توضح بجلاء ان جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى يرجع اساسا الى اختلال العلاقة بين عناصر الانتاج الاساسية من جهة ، والاختلال الهيكلى لانشطة الاقتصاد القومى وخاصة تلك المرتبه بالقطاع الزراعى من جهة أخرى .

وطالما ان قطاع الزراعة هو القطاع السائد تاريخيا بالنسبة للاقتصاد المصرى فان خصائص ذلك القطاع تنعكس على كافة مظاهر النشاط الاقتصادى للمجتمع . كما أن حالة عدم الاتزان والترابط بين النشاط الزراعى والانشطة الاقتصادية الاخرى تعتبر من اهم عوامل التغيرات الاقتصادية الواجب دراستها وتحليل أثارها ، خاصة فى مثل تلك المجتمعات التى تتسابق فيها معدلات النمو السكانى ومعدلات النمو الاقتصادى وتظهر الحاجه الشديده لتغطية المتطلبات الغذائية الاساسية من الاسواق الخارجية وما يترتب على ذلك الوضع من اختلال هيكل ميزان المدفوعات وزيادة عبء المديونية الخارجية .

ان الكفاءة الانتاجية القموى للقطاع الزراعى والتى تعتبر جزءا من الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد القومى ككل ، لا تنحصر فقط فى تنظيم الانتاج بهدف الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وانما تتطلب أيضا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بما يحقق التكامل وليس التضاد بين تلك السياسات وصولا الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية المنشودة فى ظل الاطار السياسى والاجتماعى الذى نقره الدولة .

وتعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لبحث العلاقات الاقتصادية المتشابكة وتحليل أثر بعض السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى . وقد حاولت الدراسة القاء بعض الاضواء على الجوانب الايجابية والسلبية للقوانين والتشريعات التى تسيطر وتحكم الاطار الاقتصادى العام وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزراعى .

وقد شارك فى اعداد هذه الدراسة مجموعة عمل شملت كل من :

أ. د. سيد حسين أحمد ، المستشار بمركز التخطيط الزراعى والباحث الرئيسى

د. بركات الفرا ، د. عماد مصطفى ، د. عبدالفتاح حسين الخبراء الأول بمركز التخطيط

الزراعى ، د. مجدى خليفة الخبير بمركز العلاقات الخارجية والسيد / محمد نصر فريد

الباحث بالمعهد . كما شارك فى اعداد هذه الدراسة كل من السيد / فتحى عبد الباقي

الشيخ ، السيد/ سعد عزب ، السيد / حمدي مسعود المديرون العامون بوزارة التخطيط

القومى .

ونرجو أن تساهم هذه الدراسة فى القاء الضوء على الجوانب التكاملية

للسياسات الزراعية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والائتمانية وأثر هذه

السياسات على تطوير وتنمية القطاع الزراعى وذلك اسهاما فى خدمة الاقتصاد القومى

المصرى .

والله ولى التوفيق ، ، ،

الباحث الرئيسى

أ. د. سيد حسين أحمد

الباب الاول

المقدمه

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة تحليلية لآثر السياسات الاقتصادية والمالية

النقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى

١- مقدمة :

يعتمد الاقتصاد المصرى بصورة اساسية على القطاع الزراعى حيث كانت مصر من أهم الدول الزراعية المصدرة للمواد الخام الأولية وخاصة القطن والمواد الغذائية وخاصة الارز والموالح ، ولايزال القطاع الزراعى يلعب دوره المؤثر والواضح فى هيكل الاقتصاد المصرى ، حيث ان زيادة الواردات الغذائية مع تقلص حجم الصادرات الزراعية قد أثر سلبا على الميزان السلى ، وبالتالي على ميزان المدفوعات مما أدى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية خلال الفترات التى لم يتم التركيز فيها على القطاع الزراعى كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية ، وحيث أنه مصدر للعملاء الاجنبية ومصدر لاحتلال الواردات الزراعية عن طريق زيادة الانتاج المحلى .

ولاشك ان هناك ارتباط عضوى بين السياسات الاقتصادية والمالية لكافة أنشطة الاقتصاد المصرى ، ولاشك أيضا ان القطاع الزراعى يعتبر من اهم قطاعات الاقتصاد المصرى نشأرا بالسلب أو بالايجاب . للتغيرات الدورية والمفاجئة فى بعض الاحيان للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . ولذلك فان تحليل عناصر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحديد أثر تلك العناصر على السياسة الزراعية سوف يساعد متخذى القرار وواضعى السياسة الزراعية على صياغة الاهداف الرئيسية لتلك السياسة فى اطار متناسق ومتكامل يأخذ فى الاعتبار العوامل والمؤشرات الحاكمة فى السياسات الاقتصادية والمالية والتى قد يكون لها تأثير عضوى على تطوير وتنمية القطاع الزراعى . فمثلا هناك مؤشرات مؤكده على تأثر قطاع الزراعة بأسعار صرف العملات الاجنبية وذلك فيما يتعلق بحجم وقيمة المدخلات الزراعية التى يتم استيرادها ، كما ان حصيلة الصادرات الزراعية تلعب دورها الايجابى من جهة اخرى فى تحسين ميزان المدفوعات المصرى ومواجهة الواردات الوسيطة والرأسمالية اللازمه لعملية التنمية . وهناك أمثلة اخرى كثيرة توضح أثر السياسات الاقتصادية والمالية العامه على القطاع الزراعى منها مثلا مشكلة دعم السلع الزراعية وعلاقته بالوضع الاقتصادى العام من جهة ، وسياسات الدعم بصفه عامه وعلاقته بالعجز فى الموازنة العامة للدولة . كما ان مشكلة التسعير تعتبر من اهم المشكلات ذات العلاقة بالسياسات السعرية من جهة والدعم الحكومى الظاهر والمستقر من جهة اخرى . هذا الى جانب أثر السياسه السعرية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى وعلاقة ذلك بتحريك الاسعار المزرعية فى اطار العلاقة السعرية السائدة من القطاع الزراعى وقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى وهناك ايضا سياسة الاجور المزرعية وعلاقتها بالسياسات العامة للاجور فى القطاعين العام والخاص وكذلك مستويات الانتاجية وعلاقتها بالاجور المدفوعه ، وكذلك سياسات العمالة الزراعية .

أن السياسات تمثل فى الواقع الوسائل والادوات المستخدمة لتحقيق أهداف تسعى الدولة الى تحقيقها ضمن اطار عام لاستراتيجية التنمية الاقتصادية وذلك فى ضوء القيود المفروضة . وتتميز تلك الادوات المستخدمة بالفاعلية والترابط والتسيق حتى يمكن تحقيق الهدف دون أن يصاحب ذلك تأثير سلبى على الاهداف الاخرى . وهذه الادوات تنعكس اساسا فى صورة قرارات تنفيذية لتشريعات وقوانين ولوائح تحكم الاطار الاقتصادى العام للدولة . ولذلك فإن التخطيط للتنمية بصفه عامة وللتنمية الزراعية بصفه خاصه لابد وأن يعتمد على الاستخدام الواعى للقوانين الاقتصادية والاجتماعية . كما ان حل المشكلات الاقتصادية الزراعية ومنها مشكلة زيادة الفجوة الغذائية والعلاقة بين ملاك الاراضى الزراعية ومستأجريها ومشكلات التوسع الزراعى الافقى لابد وأن تتم فى اطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة . ويجب أن تتسم تلك السياسات بالتكامل والتسيق فيما بينها وتأخذ اتجاها تنمويا ليس فقط فى اطار القطاع الزراعى ولكن فى اطار الاقتصاد القومى ككل . ويجب أن تكون تلك السياسات متوازنة متكاملة وأن تتناسق القوانين والقرارات التنفيذية فيما بينها لتحقيق الاهداف القطاعية دون تعارض أو تضارب . ولهذا فان تحديد العوامل المؤثره فى السياسات الزراعية سواء اكانت عوامل خارجيه عن القطاع او عوامل داخلية فيما بين أنشطة القطاع ذاته لابد وان يؤدي الى التعرف على عوامل الايجاب والسلب فى تنمية وتطور القطاع الزراعى على صعيد السياسات الزراعية والسياسات غير الزراعية ذات العلاقة كالسياسات المالية أو النقدية او الائتمانية او العلاقات التبادلية فى مجالات الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية وأثر قوانين وتشريعات المصادرات والواردات على انجازات القطاع الزراعى .

وفما يختص بالتخطيط للقطاع الزراعى فان الخطة القومية يجب ان توفر بيانات خارجية عن التنمية فى القطاعات الاخرى . وقد تتضمن اهداف الخطة اهداف غير اقتصادية أى اهداف اجتماعية وسياسة لارتبط اساسا بتنظيم الناتج المحلى الاجتماعى، ولذا يجب ان تنعكس تلك الاهداف السياسية والاجتماعية فى صوره سياسات وتشريعات تنمى مع الاهداف الاقتصادية للخطة الزراعية ويظهر هنا اهمية الترابط ليس فقط فيما بين القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعية والقطاعات الخدمية وانما فيما بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق اهداف الخطة القومية .

والترابط هو احد اهداف سياسة التنمية بصفه عامه كما أنه الاسلوب الذى تترجم به الميزانيات القطاعية الى مقترحات محددة لاتخاذ القرار التنفيذى عادة فى صورة استثمارات ، بمعنى انه من خلاله يتم ترجمة السياسات الاقتصادية الى مشروعات مترابطة ومحددة ، كما انه ايضا يعبر عن العملية التى تتضمن تحول المدخلات الى انتاج اقتصادى . وهو يعنى ايضا العلاقات التبادلية بين القطاعات ومدى استقلالية هذه القطاعات وطريقة المدخلات /المخرجات تعبر عن العلاقات ما بين القطاعات الاقتصادية .

وهناك أيضا مشكلة الاطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع الزراعي وكيفية أدارته وعلاقة ذلك بالاطار التنظيمي للاقتصاد القومي اذ يجب تحليل الاطار التنظيمي للسياسات الزراعية والسياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها لتحديد خطوات اتخاذ القرار واجراءات تنفيذه ، ويجب ان يتضمن الاطار التنظيمي على عديد من الاتجاهات المتكاملة للانشطة الزراعية في اطار السياسات الاقتصادية والمالية وبدائل تلك السياسات وأهداف تطوير وتنمية القطاع الزراعي كما هناك قضايا خاصة بالتمويل الخارجي للقطاع الزراعي وأثر المساعدات الامريكية منذ السبعينات على القطاع الزراعي .

يتعرض البحث بالتحليل الى العلاقات القائمة فيما بين السياسات الزراعية وغير الزراعية لتحديد عوامل الايجاب والسلب ، وقد استخدم المنهج التحليلي الوصفى والاستقرائى لاشتقاق العلاقات التشابكية (الايجابية والسلبية) للمؤشرات الزراعية والمؤشرات الاقتصادية والمالية العامة فى اطار خطة التنمية الاولى (٨٢-١٩٨٧) والثانية (٨٧-١٩٩٢) . وقد يمكن التوصل الى مؤشرات وعوامل محدده وذلك على ضوء التحليل الوصفى للسياسات والمؤشرات ذات العلاقة والتي تؤثر فى اهداف السياسة الزراعية ، والتي اعتمدت على مستوى البيانات المتاحة وامكانية تحديد العلاقة بين هذه المؤشرات — مع توصيف السياسات واستنباط العلاقات التبادلية او التكاملية بين السياسات الزراعية والسياسات الاقتصادية والمالية فى ضوء الاطار العام لخطط التنمية .

ويقع البحث في ستة ابواب رئيسية يندرج تحت كل منها عدة فصول فرعية

فيتناول الباب الاول مقدمة عامة لعلاقة السياسات الزراعية بالسياسات الاقتصادية والمالية العامة والتنظيمية في ضوء اتجاهات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بينما يتناول

الباب الثانى الاوضاع الاقتصادية السائدة فى القطاع الزراعى مع وصف تحليلى للسياسات الزراعية والمؤشرات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بالاطار الاقتصادى والمالى والنقدى فى

الاقتصاد المصرى .

أما الباب الثالث فيتناول الاتجاهات العامة للسياسات الزراعية مع تحليل لاهم ملامح تلك السياسات وخاصة السياسة السعرية منذ فترة الستينيات وأثر تلك السياسات على ميزان المدفوعات والضرائب والدعم على أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ، واثـر تلك السياسات ايضاً على الاسعار والتسويق . كما يتناول هذا الباب تحليلـاً لسياسات العمالة والاجـور الزراعية وكذلك كل من سياسات الاستثمار الزراعى والانتاج والاستهلاك الغذائى والميزان التجارى الزراعى . هذا بالاضافة الى سياسات الائتمان الزراعى والتغـيرات التكنولوجية فى الزراعة المصرية .

أما الباب الرابع فيتناول الاستثمار المحلى وتطور المساعدات الخارجية ودورها فى مجال تمويل القطاع الزراعى وتطوره ، فى حين يتناول الباب الخامس اهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على الصادرات الزراعية من حيث تحليل القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة فى هـذا المجال واثرها على تنشيط او انكماش حصيلة الصادرات الزراعية . ويتناول الباب السادس بالتفصيل تحليلا للسياسة المالية النقدية والائتمانية موضحا أثرها على القطاع الزراعى، ويتعرض هذا الباب ايضا الى حجم الانفاق العامة والسياسة الضريبية وسياسات الائتمان والتمويل واثـر تلك السياسات على نمو وتطور القطاع الزراعى . واخيرا يتضمن الباب السابع الخلاصة والتوصيات ، هذا بالاضافة الى الملاحق الا حصائية والمرفقات .

الباب الثاني

الأوضاع الاقتصادية السائدة في القطاع الزراعي

٢- الوضع الاقتصادي السائد في القطاع الزراعى :

لتقييم تطور وتنمية القطاع الزراعى لابد من استعراض المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات السابقة لهذا القطاع وعلاقة تلك المؤشرات بالسياسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع الزراعى . وهنا تجدر الاشارة الى وجود مجموعتين من العوامل التى تؤثر سلبا او ايجابا فى تطور ونمو القطاع الزراعى ، أولهما مجموعة العوامل التى يمكن ان يطلق عليها عوامل داخلية فى اطار القطاع الزراعى نفسه ، وثانيهما مجموعة العوامل والسياسات التى يمكن ان يطلق عليها عوامل خارجية فى اطار الاقتصاد المصرى ككل - وهى تمثل تلك العوامل المؤثرة فى القطاع الزراعى كنتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية أو النقدية واللوائح التنفيذية لتلك السياسات فى نطاق الاقتصاد القومى . وحيث ان انجازات القطاع الزراعى ترتبط بالانجازات فى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فإنه من الضرورى أولا وقبل التعرض للسياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الزراعى ، استعراض انجازات القطاع الزراعى فى اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة خلال السنوات العشر الماضية .

كما هو معروف فان التنمية الزراعية تعتبر من العمليات المعقدة التى لا يتم تحقيقها الا من خلال مجموعة كبيرة من البرامج والسياسات المتنوعة (الزراعية وغير الزراعية) وقد تكون السياسات الاجتماعية اكثر تأثيرا على عملية التنمية الزراعية من السياسة الزراعية ذاتها . وتستند التنمية الزراعية اهميتها فى الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل مصر فى توفير الغذاء للاعداد المتزايدة من السكان . الا انه فى ظل محدودية الموارد الزراعية ، فإنه ينبغى ان يكون جوهر عملية التنمية التصنيع الزراعى الى جانب تعظيم العائد من الموارد الزراعية المتاحة نظرا لان الزراعة هى السبيل الوحيد لتوفير الغذاء للاعداد المتزايدة من السكان وتوفير الاسواق لاي تقدم صناعى ، حيث ان معدل النمو الكلى الذى يستهدف تحقيقه للدول النامية الزراعية انما يتوقف اساسا على ما يحدث من تغيرات هيكلية فى القطاع الزراعى .

وحيث ان التغيرات الهيكلية تتحقق نتيجة سياسات وقوانين ولوائح تنفيذه تؤثر وتتأثر بالقطاع الريفى وذات علاقة بالقطاع الحضرى ، فان التنسيق فيما بين السياسات الزراعية / الريفية والسياسات الاخرى فى كافة مجالات الاقتصاد القومى تعتبر من اهم عوامل نجاح التنمية الزراعية .

لقد ترتب على زيادة السكان بصورة غير متوقعة انخفاض الدخل الفردى وذلك بسبب عجز الدخل القومى على ملاحقة معدلات النمو المتزايدة فى السكان ، وبذا فإن الانفجار السكانى يعتبر من معوقات التنمية الزراعية ويجب وضع التشريعات والقوانين المنظمة والمحددة للتطور السريع فى اعداد السكان حيث ان معدل النمو البالغ حاليا نحو ٢.٦٪ سنويا يجب ان ينخفض الى ادنى معدل له ، ولن يتأتى ذلك الا بتنسيق الجهــــــــــــــــود للسيطرة على معدلات النمو فى مستوى يتمشى مع معدلات النمو فى الانتاج الزراعى . وقد يترتب على الانفجار السكانى وكما هو مشاهد حاليا مشكلات كثيرة من اهمها نقص الغذاء وزيادة حجم الواردات الغذائية عن طريق الاستيراد ، وزيادة معدلات البطالة المقنعة التى تركزت ولوقت قريب فى القطاع الزراعى ، بالرغم من المعاناه التى تشاهدها حاليـــــــــــــــــا فيما يتعلق بالعمالة الزراعية وعدم توفرها بالرغم من ارتفاع مستويات الاجور بمعدلات متزايدة . ولا تزال تلك المشكلة على قمة قضايا التنمية فيما يتعلق بحجم البطالة بصفة عامة والبطالة الزراعية بصفه خاصة واثر القرارات والسياسات الخاصه بالعمالة على زيادة حدة تلك المشكلة .

وقد ترتب ايضا على الزيادة السريعة للسكان انخفاض نصيب الفرد مــــــــــــــــن المساحه المحصولية بسبب عدم امكان التوسع فى الاراضى الزراعية بالمعدلات التى تساير الزيادة فى النمو السكانى بمصر . لقد ترتب أيضا على تعثر سياسات استصلاح الاراضى خلال السبعينيات والثمانينات تدهور نسب الاكتفاء الذاتى فى كثير من المنتجات الزراعية (خاصه القمح) مما أدى الى اعتماد المستهلك المصرى على المعونات الغذائية واصبح يدور فى اطار التبعية الغذائية التى تسيطر عليها دول الغرب .

كما ادى عجز الانتاج الزراعى وزيادة الفجوه الغذائية وارتفاع معدلات الاستيراد مع نقص معدلات التصدير الى تغيير هيكل الصادرات المصرية خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، حيث تراجعت الصادرات الزراعية وتصدر البترول ومنتجاته قائمة الصادرات السلعية . وقد ادى عجز الصادرات وخاصة الزراعية عن ملاحقة الزيادة المضطردة فى الواردات الى عجز فى الميزان التجارى مما ترتب عليه استمرار العجز المضطرد فى ميزان المدفوعات الجارية ، وبذا فان انخفاض معدل الصادرات وارتفاع معدل الاستيراد يمثل مشكلة اقتصادية اخرى للاقتصاد القومى سوف يتم مناقشتها فى الابواب التالية ويلاحظ ايضا انخفاض الكفاءة الانتاجية خاصة فى القطاع الزراعى ، الامر الذى يؤدى الى انخفاض نصيب الفرد من رؤوس الاموال المنتجه (الاستثمار) ، هذا الى جانب ارتفاع نصيب الاستهلاك العام ليس فقط من الاستهلاك ولكن ايضا من الناتج القومى .

(١) يرى الباحث أن المشكلة السكانية فى واقع الأمر قد تكون فى صالح الاقتصاد القومى وليست من معوقات نموه ، اذا ما أمكن استغلال الموارد البشرية فى زيادة الانتاج والانتاجية وخلق مزيد من فرص العمل المنتج . وليس هناك ما يشير الى وجود قيود مؤكدة على استغلال المــــــــــــــــوارد الطبيعية غير المعروفة لنا حاليا فى مصر (مثلا استصلاح الأراضى الصحراوية) والتى تستوعب الزيادة السكانية .

١-٢ - التغيرات الهيكلية وانجازات القطاع الزراعي :

على الرغم من تركيز سياسات التنمية خلال الربع قرن الاخير على التصنيع، فلا تزال الزراعة دعامة الاقتصاد القومي. وقد بدأ ذلك واضحا فى اعقاب أزمة الغذاء العالمية فى منتصف السبعينات ، حيث زاد الاهتمام بتنمية القطاع الزراعى فى مصر خاصة وانـه يملك من الموارد الطبيعية والبشرية مايؤهله لزيادة معدلات انتاج الغذاء شريطة تطبيق سياسات متناسقة ومتكاملة تسعى فى مجموعها الى الاعتماد على الذات فى اطار الاهداف القومية للتنمية - وهو ما تركز عليه خطة التنمية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) كاحدى المحاور الهامة لتحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية .

أن العلاقات التبادلية الوثيقة بين القطاع الزراعى والقطاعات الاقتصادية الاخرى تؤدى الى تأثير تلك القطاعات باى تغيير فى الانتاج الزراعى او مكوناته ، كما أن الاقتصاد القومى فى جملته يتأثر بهذه التغييرات باعتبار ان القطاع الزراعى لايزال يعتبر القطاع الرئيسى فى توليد اكثر ثلث الدخل المحلى الاجمالى وفى تحقيق مايقرب من ثلث حصيللة الصادرات السلعية وفى احتواء مايقرب من نصف القوى العاملة الزراعية . وليس من الغريب ان تظل الزراعة المصرية دعامة الاقتصاد القومى على المدى القصير والبعيد على حد سواء ، هذا على الرغم من محدودية الموارد الارضية والمائية المتاحة . الا انه يمكن لهذا القطاع ان يحقق معدلات نمو مرتفعة عما هى عليه الان فى حالة اعادة النظر فى ادارة هذا القطاع بهدف رفع الكفاءة الانتاجية من خلال تطبيق واستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وهو ما تسعى الى تحقيقه السياسات الزراعية الحالية .

ولقد حاولت الدولة منذ قيام ثورة يوليو فى أوائل الخمسينات التغلب على المشاكل الاجتماعية المتعلقة بملكية الاراضى الزراعية ، حيث قامت باعادة توزيع الاراضى (كمورد رئيسى فى الزراعة) على المعدمين من صغار المزارعين وذلك من خلال سلسلة من القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعى ، واقامة التعاونيات الزراعية ، والاستثمارية العامة والبرامج الخاصة بالمحافظة على دخول المزارعين وذلك من خلال سيطرة الحكومة على الاسعار .

وقد بدأ التدخل المباشر للدولة باصدار قانون اصلاحالزراعى الاول لتصحيح اوضاع الملكية الزراعية وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع وتمليك الاراضى . وتبع ذلك سلسلة من القوانين التى حددت الملكية الزراعية بخمسون فدانا للفرد ، وتم توزيع مايزيد عن ذلك على المعدمين من المزارعين . ولقد تأثر كثير من الافراد بالتغييرات التى صاحبت القرارات والقوانين والتشريعات الخاصة بإيجار الاراضى الزراعية ، وشروط الايجار والاجور المزرعية . وبالرغم من ان متوسط الحيازه المزرعية ارتفع من ٨ر٠ الى ١٨ر٠ فدان بعد قانون اصلاح الزراعى ، الا ان محدودية الاراضى الزراعية والارتفاع المضطرد

فى السكان مع قوانين الوراثة ، بالاضافة الى نقى فرص التملك او الايجار فى مناطق اخرى ، كل هذا مجتمعا ادى الى تفاقم مشكلات التفتت الزراعى وزيادة المعدميين والفقراء بالمناطق الريفية . الأمر الذى ساعد فى انخفاض مستويات الانتاجية والانتاج الزراعى .

وعلى الرغم من ان قانون الاصلاح الزراعى قد أعطى اهتماما كبيرا بتنظيم العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية ، فانه تضمن كثيرا من التعديلات المتتالية لتوفير الضمانات وتحقيق الاستقرار للمستأجرين فى الاراضى التى يزرعونها ، التى ادت فى جملتها الى ارتفاع شكوى الملاك ضد المستأجرين ، وخاصة منذ منتصف السبعينات ، وذلك بسبب ثبات او الاستقرار النسبى للقيمة الايجارية مع الارتفاع المستمر فى معدلات التضخم عاما بعد آخر . هذا بالاضافة الى عدم امكان انتهاء عقود الايجار المحرره وفقا للقوانين المنظمة لتلك العلاقات الايجارية الزراعية ، الامر الذى ادى الى توارث عقود الايجار بين الاباء والابناء المؤجرين وعدم قدرة المالك فى ممارسة حقه فى الملكية . ويدور الخلاف بين المستأجرين والملاك للاراضى الزراعية على القيمة الايجارية ، هذا على الرغم من تعدد الجوانب فيما يتعلق بالعلاقة الايجارية فى الارض الزراعية .

اما فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام فى الزراعة فقد اصبح من معالم الميزانية الحكومية ، حيث اخذت الدولة على عاتقها تنفيذ مشروعات الرى الكبرى (مشروع السد العالى) ، ومشروعات الاستصلاح وشبكات الرى والصرف ، وذلك بفرض تكثيف الانتاج الزراعى على الاراضى القديمة مع ضمان توفير المياه اللازمة لاستصلاح مساحات جديدة . ولكن توفر مياه الرى فى غياب تسعير استخدامات تلك المياه قد أدى الى زيادة معدلات الرى عن مستوياتها الفعلية مما ترتب عليه مشكلات فى الصرف وتدهور فى الانتاجية الزراعية . وقد ترتب على عجز الموازنة العامة للدولة فى امكانية تخصيص الاستثمارات اللازمة لعلاج هذا التدهور فى انتاجية الاراضى الزراعية بسبب ارتفاع مستوى المياه الارضية وزيادة معدلات الرى .

وتشير التطورات الحالية^(١) الى اتجاه الدولة لزيادة الملكية الزراعية فى الأراضى الصحراوية بهدف تشجيع الأفراد والجمعيات والشركات على استصلاح وتملك المناطق الصحراوية وحثهم على الاستثمار الزراعى فى تلك المناطق التى تحتاج الى موارد مالية من القطاع الخاص الى جانب موارد الدولة المالية التى تنفث لاعداد هذه المناطق بالبنىات الأساسية من مياه وطاقة وطرق ومرافق عامة .

(١) قانون أملاك الدولة الجارى مناقشته حاليا (حيث ينص على حدود الملكية القصى للفرد بـ ٢٠٠ فدان وللأسرة ٣٠٠ فدان وللجمعيات ٥٠٠٠ فدان والشركات من ١٠ - ٥٠ ألف فدان فى المناطق الصحراوية) .

٢-١-١ - معدلات الأداء في القطاع الزراعي :

تشير كثير من الدراسات الى أن القطاع الزراعي في مصر يجب ان ينمو بما لا يقل عن ٤٪ سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة على الاقل، حتى يمكن ان يفي بالمتطلبات الغذائية للنمو المتزايد للسكان (والذي يقدر معدله بنحو ٢.٣٪ سنويا ، وأن يقلل من فجوة العجز بين الانتاج والاستهلاك الغذائي . ولكن يساهم ايضا بموارده المتاحة في نمو قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ، وذلك في حالة الاستغلال الاقتصادي الامثل وكفاءة إدارة تلك الموارد كما تشير الدراسات ايضا الى أنه يمكن للقطاع الزراعي أن ينمو بعد تلك الفترة بمعدل لا يقل عن نحو ٢.٠٪ سنويا حتى يمكنه الوفاء باحتياجات الغذائية نتيجة الزيادة السكانية ، وأن توجه حصيلة الفوائض الزراعية بعد ذلك لتمويل قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى (١) .

أن هذه المؤشرات تعتبر أيجابية الا أنه لا يمكن تحقيقها حيث أن الشواهد تؤكد عدم إمكانية تحقيق تلك المعدلات في القطاع الزراعي على مدى السنوات العشرين الماضية، وذلك بسبب عدم مرونة المعروض من الأراضي ومحدودة الموارد المائية الى جانب عدم كفاءة ادارة القطاع الزراعي . وبالتالي فإن تحقيق معدلات النمو المتوقعة تعتمد أساسا على زيادة الانتاجية من وحدة المساحة الارضية مع اعادة تنظيم وادارة القطاع الزراعي . ولقد أوضحت بعض الدراسات المقطعية للنمو الاقتصادي في الزراعة لبعض الدول النامية ذات الظروف المشابهة أن أعلى معدل نمو في القطاع الزراعي يمكن تحقيقه لا يتعدى ٢٪ سنويا لوحدة المساحة الأرضية . ويمكن أخذ معدل النمو هذا كحد أعلى للزيادة الحقيقية في معدل النمو المتوقع للقطاع الزراعي .

وباستعراض معدلات النمو خلال الفترات الماضية كمؤشر لانجازات قطاع الزراعة في هذا المجال يتضح صحة الاستنتاج السابق الاشارة اليه عالية . فالانتاج الزراعي الاجمالي مقاسا بقيمته الحقيقية قد حقق زيادة بطيئة وغير مستقرة منذ بداية الخمسينات . حيث اشارت البيانات المتاحة خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٢ الى أن معدل نمو الانتاج والقيمة المضافة المقدرين بالاسعار الثابته لعام ١٩٥٢ قد بلغ نحو ٢.٢٪ سنويا . بينما اشارت تقديرات كل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ومنظمة الاغذية والزراعة العالمية (FAO) والتي اعتمدت على بيانات وزارة الزراعة المصرية أيضا ، الى أن معدل النمو السنوي بلغ نحو ١.٧٪ وأن هناك زيادة طفيفة، أو خفض غير ملموس في معدل استهلاك الفرد من الغذاء ، وذلك بسبب الزيادة في الانتاجية وعدم مسايرة المساحات المزروعة للزيادة السكانية .

وقد قدر البنك المركزي المصري نسبة بلغت نحو ١.٧٪ كمتوسط نمو سنوي للقيمة المضافة خلال النصف الثاني من الستينات . كما اشارت دراسة التنمية والسياسة الاقتصادية في مصر (٣) الى معدل نمو سنوي قدره ١.٥٪ خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الأولى (٦٠-١٩٦٥) .

(١) انظر ص ٧٠ مرجع رقم (١) بقائمة مراجع الدراسة

(٢) انظر د . حسن الطويجي (١٩٧٤) ، مرجع رقم (٢) بقائمة مراجع الدراسة

(٣) انظر بينت هانسن ومزروق (١٩٦٥) ، مرجع رقم (٥) بقائمة المراجع الدراسة .

هذا وقد اوضحت تقارير المتابعة الصادرة من وزارة التخطيط أن معدل النمو الحقيقي للقطاع الزراعى فى عام ١٩٧٥ بالمقارنة لعام ١٩٧٤ بلغ نمو ١.٧٪ مقابل نمو ٣.٥٪ مستهدف لنفس العام . وقد أدى انخفاض معدل النمو الحقيقى فى الانتاج السلعى فى ذلك العام الى انخفاض المتوسط العام لنمو القطاعات السلعية الى نحو ٨.١٪ بالمقارنة بنحو ١٢.٨٪ مستهدف لنفس العام .

بالرغم من صعوبة تحديد أى تلك التقديرات أكثر دقة ، فإن هذه التقديرات توضح بطيء معدلات النمو للقطاع الزراعى عند مقارنة بالمعدلات المتزايدة لنمو السكان ، حيث لم يتعدى معدل النمو الحقيقى للإنتاج الزراعى خلال الفترة من بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات عن نحو ٢.٠٪ سنويا فى المتوسط ، الامر الذى أدى الى زيادة معدلات استيراد المواد والسلع الغذائية على حساب تقلص الصادرات الزراعية .

أن تحليل أداء القطاع الزراعى منذ بدء التخطيط الشامل مرة أخرى وفى اطار الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ، يشير الى تضارب البيانات المتاحة عن مستوى أداء هذا القطاع ، حيث توضح بيانات المتابعة تطور الإنتاج الزراعى فى الوقت الذى تشير الدلائل الى تقلص المساحات المزروعة وانخفاض مستويات الانتاجية وزيادة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير المحاصيل الغذائية وغيرها من المتغيرات الهيكلية والفنية والادارية التى تعوق تحقيق معدلات النمو المستهدف فى الخطة . وقد كانت معدلات النمو فى القطاع الزراعى خلال الخطة أقل من المعدلات التى تحققت فى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ، الأمر الذى يؤكد ماسبق الإشارة اليه عالية . وبالرجوع الى بيانات المتابعة الرسمية يلاحظ أن معدل النمو فى الانتاج الزراعى بلغ أقصى معدل له فى عام ١٩٨٤/٨٣ ، حيث قدر بنحو ٤٪ ثم انخفض بعد ذلك الى نحو ٢.٧٪ ، فى حين بلغ المعدل السنوى المتوسط للزيادة فى الانتاج الزراعى خلال فترة الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦) نحو ٣.٥٪ مقابل نحو ٣.٣٪ مستهدف بالخطة . الا أنه يمكن القول بأن هذا المعدل المحسوب لا يتماشى مع الظواهر التى تدل على بطيء الاداء فى القطاع الزراعى أو أنه لم يأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم خلال تلك الفترة . وقد يؤكد ذلك أن إحدى الدراسات التى القيت فى ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية عام ١٩٨٧^(١) قدرت معدل النمو فى الانتاج الزراعى بنحو ٢.٠٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ - وهذا يدل على انخفاض الانتاج الزراعى عن مستواه فى العام السابق وذلك محسوبا بقيمته الحقيقية . كما تدل بيانات المتابعة أيضا الى تدهور معدل النمو فى الانتاج الزراعى من نحو ٤٪ فى العامين الأولين من الخطة (١٩٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦) الى نحو ٣.٢٪ ثم الى نحو ٢.٩٪ فى العام الأخير من الخطة ، وهذا يؤكد عدم امكانية تحقيق معدل النمو المستهدف بنحو ٤٪ فى ظل القيود الهيكلية والفنية والادارية الراهنة للقطاع الزراعى خاصة فى ضوء هجرة الموارد الرأسمالية والعمالة الزراعية المدربة وكذلك الموارد الأرضية (استقطاع الأراضى الزراعية لصالح التوسع العمرانى حول القرى والمدن) خارج القطاع الزراعى .

وقد أثر تدهور اداء القطاع الزراعى فى خطة التنمية الى ضعف قدرته على زيادة فرص العمل وعدم تحقيقه لفائض يمكن به تدعيم القطاعات الأخرى مما أثر سلبا على اداء القطاعات السلعية الأخرى - هذا الى جانب زيادة حجم الواردات السلعية الغذائية كما سبق الإشارة اليه ذلك . وقد قدرت بعض الدراسات نسبة التدهور فى قيمة الفائض الممول من قطاع الزراعة لبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى بنحو ٩٩٪ خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) حيث قدر قيمة الفائض فى عام ١٩٨١ بنحو ٦٢٩ مليون جنيه انخفض الى نحو ٢٢٢ مليون جنيهه فى عام ١٩٨٥ .

(١) وتشير بيانات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) الى أن معدل النمو المستهدف خلال فترة الخطة يقدر بنحو ٣.٥٪ سنويا فى المتوسط . ويبدو أن هذا المعدل المستهدف لم يأخذ فى الاعتبار معدل التضخم المتوقع خلال فترة السطة ، الامر الذى قد يؤدى الى انخفاض معدل النمو المستهدف اذا ما قدر على اساس قيمته الحقيقية . وبصفة عامة فإن معدل النمو فى الانتاج الزراعى يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على اداء قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى وخاصة القطاعات السلعية ، ولذا يجب التركيز على تطوير ورفع مستوى اداء القطاع الزراعى بما تحقق السيطرة الكاملة على حجم الواردات السلعية الغذائية المتزايدة سنويا مع توفير احتياجات القطاعات الأخرى من سلع زراعية وسيطة واحداث تناسق وتكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى فيما يتعلق بأداء تلك القطاعات ومستويات النمو المتوقعة سنويا فى ضوء الموارد المتاحة وفى اطار التشريعات والقوانين المنظمة لاستغلال تلك الموارد اقتصاديا .

٢-١-٢ - التغيرات الهيكلية فى الانتاج الزراعى :

لقد شاهد القطاع الزراعى تغيرات هيكلية منذ بداية الخمسينات وذلك على الرغم من التدخل الحكومى والقيود التى فرضت عليه هيكل الانتاج الزراعى خلال الفترة . فقد تحول الانتاج من التركيز على القطن والارز والحبوب الى التركيز على محاصيل والفاكهة و انتاج اللحوم وذلك حتى بداية السبعينات ، حيث بدأ مرة أخرى فى التركيز على محاصيل الحبوب بسبب العجز المتزايد فى السلع الغذائية وانخفاض المخزون العالمى منها خلال النصف الأول من السبعينات .

أن أحلال المنتجات التى تتميز بمرونة دخلية عالية للطلب عليها بتلك المنتجات التى لها مرونة دخلية منخفضة يعكس فى الواقع مظهر من مظاهر التنمية الاقتصادية ، حيث أن ارتفاع الدخول يؤدى الى تغيير انماط الاستهلاك من سلع الحبوب الى سلع اخرى كالخضروات والفاكهة واللحوم ، وهو ما يؤدى الى تغيير هيكل الانتاج لمواجهة الطلب على تلك السلع . الا أن هذا التغيير محدود بالنسبة للهيكل الزراعى المصرى لأسباب كثيرة ، هذا الى جانب القيود على الانتاج التى تتداخل وتتشابك بحيث يصعب أن ترجح احدى تلك القيود على الأخرى . ولكن عندما

يحدث هذا التغيير الهيكلى فى الانتاج الزراعى بدون تأثير معنوى فى الانتاج الكلى ، فأنه يشير الى أن الطلب الفعال (الاستهلاك) قد عدل بسبب التغيير فى توزيع الدخل القومى .

تعكس خصوصيات الزراعة المصرية فيما يتعلق بهيكل التركيب المحصولى الكثير من القيود المفروضة على الاستغلال الاقتصادى للموارد الطبيعية (أرض ومياه) مقابل الطلب المحلى المتزايد على السلع الغذائية وخاصة محاصيل الحبوب ، الى جانب تنافس الإنسان والحيوان على ما هو متاح من الموارد الطبيعية المحددة ، وكذلك الموائمة الاقتصادية بين الاستيراد والتصدير للمحاصيل الزراعية من جهة ، والموائمة بين الانتاج المحلى والاستيراد من الخارج وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة من جهة أخرى . إن هذه القيود فى ضوء تحديد اهداف قومية للانتاج قد أدت الى حدوث تغيرات غير مخطط لها لهيكل الانتاج . وقد أثرت تلك التغيرات فى طبيعة وهيكل الانتاج الزراعى واتجاهاته محلياً أو عالمياً وفقاً لظروف الاقتصاد القومى السائدة .

وتتميز الزراعة المصرية بأن الموارد المتاحة فى هذا القطاع يتم المزايدة عليها لغير صالح السلع الاستهلاكية الغذائية على أساس ان الدولة تتولى تغطية العجز فى الانتاج المحلى من تلك السلع عن طريق برنامج دعم الواردات لسلع الحبوب الغذائية . ومع ذلك يتم تحديد التركيب المحصولى عن طريق المنتج (الزارع) وفقاً لأحتياجاته ، ودرجة وصوله للمستوى التجارى ، والحصى الحكومية ، وذلك أكثر من محدودية التربة والمياه والمناخ بصفة عامة . وتحليل المساحات المزروعة كمؤشر للتغيرات الهيكلية فى الانتاج الزراعى - وذلك لأن تغيير المساحة المزروعة تعكس قرارات المنتجين أو المزارعين بدقة أكثر من زيادة الانتاجية - فقد انخفض الرقم القياسى فى منتصف السبعينات (١٩٧٦) الى مستواه فى اوائل الخمسينات ، هذا على الرغم من زيادة الأسعار المزرعية . بينما استرد الرقم القياسى لمساحة الذرة فى نفس الفترة مستواه السابق مع زيادة بطيئة للإنتاجية والانتاج ، أما زراعات الأرز وإنتاجه فقط كانت محددة بتوزيع المياه . ولقد بدأت الزيادة فى سعر المنتج لمحصول القمح فى زيادة الإنتاج منه . أما أنتاج كل من الخضر والفاكهة والبرسيم فلا يزال هو المؤثر فى زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعى والاجمالى . وتشير الدلائل الى ان انخفاض انتاج القطن لا يعبر عن تذبذبات دورية للإنتاج ، ولكن فى الواقع تغير فى هيكل الإنتاج على المدى الطويل خاصة خلال السنوات الماضية ، حيث أصبح القطن (محصول التصدير الاول فى مصر) أقل ربحية للمزارعين (المنتجين له) ولذلك وجهوا زراعاتهم للمحاصيل الأكثر ربحية ، خاصة تلك المحاصيل التى لاتخضع لسيطرة الدولة أو للرقابة السعرية وأحتكار التسويق من قبل الحكومة .

٢-٢- استجابة المزارعين للتغيرات السعرية :

يعتبر أداء القطاع الزراعى فى مصر هو محصلة لنشاط كل منتج (مزارع) باعتبار أن أكثر من ٩٥ ٪ من الاراضى الزراعية ملكية خاصة ، لذا فمن الضرورى معرفة العوامل المؤثرة فى قرارات هؤلاء المنتجين (المزارعين) وسلوكهم وتعاملاتهم مع الدولة . وبالطبع

فأنه من الصعب تحديد أو تعريف الحافز أو الدافع لاتخاذ قرار ما بواسطة المزارع فى ظل نظام محصولى متعدد الأغراض ويحكمه كثير من القيود الهيكلية السابق الإشارة إليها . ولكن تشير الشواهد الى أن الحوافز يمكن تقسيمها الى نوعين أحدها نقدى والآخر غير نقدى (عيني) ، فالحوافز النقدية تهدف الى خفض التكاليف وزيادة العوائد وبالتالي تعظيم الفرق بين كل من التكاليف والعوائد . أما الحوافز غير النقدية فهي تهدف الى تعظيم القيمة الاجمالية للانتاج سواء تم بيعه أم لا ، وكذلك الى تقليل الفترة بين الزراعة والحصاد وتسويق المحصول ، هذا الى جانب تعظيم الكمية المعروضة للتسويق الحر خارج سيطرة الجمعيات التعاونية ، وذلك بعد توفير محاصيل الغذاء والأعلاف للاستهلاك المزرعى .

وما يؤكد تلك الشواهد أن تكثيف انتاج الخضر يحقق أعلى قيمة مضافة (أى هامش اجمالى) ولكنها محدودة بالاسواق . وتتوسع مساحات محاصيل الفاكهة بمعدلات متزايدة سنوياً خاصة فى الاراضى الجديدة وذلك ليس فقط بسبب قوانين الزراعة التى تمتع التوسع فيها فى الاراضى القديمة ، ولكن نتيجة أيضا لما تحققه تلك المحاصيل من هامش اجمالى مرتفع (قيمة مضافة مرتفعه) . الا أن هذا الهامش المرتفع محدد بالفترة الزمنية الطويلة التى تحتاجها تلك المحاصيل للوصول للانتاجية الحدية واحتياجات المزارع للحبوب والأعلاف للاستهلاك المزرعى . أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية فأى البرسيم المستديم يحقق أعلى هامش اجمالى ويأتى بعده القمح الذى يحل محل القطن . ويحقق محصول الذرة هامش اجمالى أعلى من الارز والبرسيم التحريش . وعندما يأخذ فى الاعتبار الفترة الزمنية التى يشغلها المحصول بالارض ، فإن ترتيب الهوامش الاجمالية (القيمة المضافة) ظل كما هو باستثناء محصول القطن الذى يتراجع الهامش الاجمالى له ويأتى بعد الارز وليصبح أقل المحاصيل الحقلية جذبا لانتباه المزارع وذلك على اساس معدل الهامش الاجمالى (القيمة المضافة) للفدان لوحدة الزمن .

وبصفه عامة فان عند الاخذ فى الاعتبار القرارات الرشيدة للمنتجين التجاريين (المزارع التجارية) فان أكثر توليفه محصولية ربها هي تلك التى تتكون من المحاصيل التى تحقق أعلى هوامش اجمالية (ق م) للفدان/الوحدة الزمن، والتى تكون عرضة لقيود فنية زراعية ، مثل الحاجة الى زراعة القطن بعد البرسيم (أى وفقا للدورة الزراعية) .

ان القرارات الانتاجية فى المجال الزراعى هي أساسا لصغار المزارعين اللذين هم فى واقع الامر يمارسون الزراعة بصورتها الانتاجية وليست التجارية وان قراراتهم قد لا تتفق بالضرورة مع كبار المزارعين . وعادة مايخصى المزارع الصغير ارضه لزراعات محاصيل الغذاء الاستهلاكية لتوفير احتياجاته منها ومن ثم يتجه الى الزراعات النقدية التجارية . الا ان هذا السلوك الانتاجى قد تغير كثيرا على مدى السنوات الماضية وخاصة بعد تطبيق سياسة الانفتاح

الاقتصاد عام ١٩٧٤ ، وقيام الدولة بدعم السلع الغذائية الاستهلاكية التي كانت تنتج محليا من خلال الاعتماد على الاسواق العالمية وزيادة حجم الواردات الغذائية عاما بعد آخر . وقد بدأ المنتجين اتخاذ سبل كثيرة للهروب من قيود التركيب المحصولي حيث بدأ فى التقاعص عن تخصيص المساحة المطلوبة لانتاج المحاصيل التي يتطلب توريد حصص انتاجية لها الدولة وفقا للقوانين الزراعية المختلفة وعلى أمل أن توفر الجمعيات الزراعية له مستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة ، والتي قد يستخدمها فى أغراض أخرى غير استخدامها فى مساحات المزروعة للوفاء بحصص التوريد للمحاصيل التصديرية الاساسية أو المحاصيل الغذاء الاستراتيجية وهي القطن ، الارز ، القمح . وهو دائما فى محاولاته يسعى الى تقليل اثر هذه الحصص الموردة الى الدولة بسبب عدم موازنة اسعار البيع للتكاليف الانتاجية وعدم حصوله على الربح المناسب فى ضوء ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة . وقد شجع المزارعون فى الاتجاه نحو هذا الاسلوب الانتاجي ، انه يمكن لآى مزارع تخصيص ما تبقى من أرضه ، بعد الوفاء بحصص التوريد الاجباري ، لزراعة المحاصيل التي لا تتدخل الدولة فى تسعيرها أو تسويقها (مثل الخضر والفاكهة) وغيرها من المحاصيل التي يتم تسويقها فى السوق الحر وذلك بهدف تعظيم ربحه وزيادة دخله . أن زراعة المحاصيل التي تمكث فترة طويلة فى الارض (كالبرسيم المستديم مثلا) أو القمح فى فصل الشتاء تؤثر على محصول القطن الذي يعتبر المحصول الصيفي التالى لتلك المحاصيل ، حيث لا يكون هناك فترة زمنية كافية للنمو الكامل لكلا المحصولين ، لذا لابد وأن تتأخر زراعات القطن ويؤثر ذلك فى الانتاج . وقد يعتمد المزارع تطبيق هذا لتعظيم ربحه على الرغم من تغرضه لطائفة القوانين المنظمة للدورة والتركيب المحصولي . وقد يؤدى ذلك الاسلوب الى اختيار المزارع وتفضيله عدم التوسع على اسواق معينة للمدخلات والمخرجات الزراعية . أنه بالرغم من أهمية محصول القطن للاقتصاد القومى ، فانه يمثل أعلى تكلفة نقدية بالمقارنة بلى محصول آخر كما انه يتم تسويقه من خلال نظام التسويق التعاوني . كما أنه ايضا يأخذ اطول فترة زمنية التوريد (البيع للدولة) حتى استلام المزارع لمستحقاته النقدية ، الامر الذى يؤدى الى عدم اقبال المزارعين على زراعة . وبالرغم من ارتفاع اسعار توريد القطن فى السنوات الخمس الأخيرة الا أن هناك مجال للشك فيما اذا كانت الاسعار المعلقة مناسبة لتكلفة الانتاج وتحقيق هامش ربح مقبول للمزارعين من جهة ، أو أنها تتلائم مع الاسعار العالمية للاقطان فى السوق الدولية من جهة أخرى . وذلك لأن التعاونيات تسيطر على الفائض من الانتاج الذى يمكن للمزارع التصرف فيه ، كما أن ليس هناك اسواق حرة للتسويق المحلى ويتم تصدير الانتاج القطنى عن طريق شركات القطاع العام . ولذلك ليس هناك مجال للمنتج من التصرف فى فائض انتاجه اذا ما اراد زيادة الانتاجية لوحدة المساحة مقابل تعظيم العائد وزيادة أرباحه بسبب تدخل الدولة فى سياسات الانتاج والتسويق محليا وخارجيا . ومن جهة أخرى فإن محصول القطن الذى تسعى الدولة لزيادة صادارته لأهميته للاقتصاد القومى يحتاج الى عمالة زراعية . ويتقسيم فائض التشغيل للعمالة الزراعية ، يلاحظ أن القطن يحقق أقل ربح يومية للمستغل حتى فى ظل ارتفاع تكلفة العمالة وزيادة الاجر اليومي عما كان عليه سابقا . ولذلك فأنه ليس من الصعب استيعاب وفهم التغييرات التي حدثت فى نمط التركيب المحصولي اذا ما أخذ فى الاعتبار تلك المستويات من العلاقات المزرعية ودور الدولة فى تحديد تلك العلاقات المزرعية .

أن دراسة تأثير التغيرات السعرية على المنتجات الزراعية (أو المنتجين) تعتمد على تلك العلاقات المزرعية المعقدة والمتشابكة . كما تعتمد أيضا على كثير من العلاقات الانتاجية والقوانين واللوائح المنظمة لها مثل قانون اصلاح الزراعى ، وتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، وقانون تنظيم العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها (والذى لا يزال محل دراسة) وببحث مستمر (، وتقدير القيمة الايجارية للاراضى الزراعية ، وقانون التعاون الزراعى . وقد أثبتت الشواهد أن المزارعين يستجيبون للتغيرات السعرية ، كما أنهم لا يتحفظون مع تلك التغيرات ودائما ما تكون ردود أفعالهم تجاه الزيادة فى سعر المنتج ايجابيا عن طريق توجيه مزيد من مواردهم الانتاجية نحو تلك المحاصيل التى تتحرك أسعارها صعودا مع مرور الزمن . ان أكثر العوامل أثرا على استجابة المزارعين للتغيرات السعرية تتلخص فى درجة وامكانية الاحلال الفنى للمنتجات الزراعيه ، وشعور المزارعون تجاه السوق ، ونظم تعويضى حصص التوريد ، ورؤيتهم المستقبلية للقطاع الزراعى والاقتصاد القومى بصفه عامه . أما أكثر القيود المحددة لقياسات استجابة المزارعين للأسعار الجارية والمستهدفه فهى تتلخص فى وجود عدد كبير من المحاصيل المنافسه فى دوره الزراعيه المعقده ، والمستويات المضاعفه مع الاختلافات والتشوهات السعرية لكل محصول ، حيث هناك أكثر من سعر واحد للمنتج ، وسوف يتم التعرف تفصيلا للسياسة السعرية الزراعيه فى الفصول التالية من البحث .

يقع مسئولية إدارة القطاع الزراعى بصفه اساسية على وزارة الزراعة، الا أن هناك بعض الوزارات الاخرى التى تتعاون مع وزارة الزراعة فى إدارة هذا القطاع مثل وزارة الري ووزارة استصلاح الاراضى قبل الغائها وضمها الى وزارة الزراعة . وهناك ايضا بعض الوزارات الاخرى ذات العلاقة بالقطاع الزراعى فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الانتاج او استخدام السجلات الزراعية ، وفى وضع السياسات والتخطيط . فهناك على سبيل المثال وزارة التموين والتجاره الداخلية التى تعتبر مسئوله عن تجارة المدخلات والمخرجات القطاعية الى جانب مسئوليتها على برنامج الدعم لسلع الغذاء الاساسية (سوف يتم استعراض وتحليل دورها فى الفصول التالية) . كما ان وزارة الصناعة تعتبر مسئولة عن تحديد ووضع اسعار توريد المنتجات المصنعه محليا (التصنيع الزراعى والاسمدة ٠٠٠ الخ) . اما وزارة التخطيط فهى تختص بخطط الاستثمار القطاعى والاولويات الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومى . وتقوم الهيئة العليا للتخطيط والمثلة فى اللجنة العليا للسياسات والتى تضم الوزراء المسئولين من القطاعات الانتاجية، تقوم تلك اللجنة بوضع الاهداف الانتاجية ومناقشة الموضوعات المعروضة عليها، والموائمه بين وجهات نظر الوزارات المختلفه ذات المصالح والمسئولية المشتركة فيما يتعلق بتحديد الاهداف الانتاجية او توفير مدخلات الانتاج أو توزيع وتسويق المنتجات محليا وعالميا، وذلك فى ضوء مايقترحه وزير الزراعة من قضايا وموضوعات خاصة بالانتاج الزراعى . ومن ثم فانه سيتم من خلال تلك اللجنة : تحديد موقف موحد يرفع الى مجلس الوزراء لمناقشته واقراره ، ثم يرفع توصياته الى لجنة الزراعة بالحزب ولجنة الزراعة بمجلس الشعب لمناقشة تلك التوصيات والتى يتم تحويلها بعد ذلك الى مجلس الشعب بكامل هيئته للمناقشة والتصديق ، وبذا تصبح تلك التوصيات قرارات بحكم القانون ويقوم الوزراء بتنفيذ القرارات التى تصدر من مجلس الشعب من خلال وزاراتهم والمؤسسات والادارات التابعة لهم . ومن ضمن تلك المؤسسات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والذى يعتبر هيئة مستقلة تحت اشراف وزير الزراعة وكذلك الهيئة العامة للتعاونيات بوزارة الزراعة (والتى تم تحويلها الى ادارة التعاونيات فى عام ١٩٧٨ ، والهيئة العامة للقطن بوزارة التموين ، وشركات تصدير الحاصلات الزراعية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

هذا فيما يتعلق بالمستوى الوزراى وهو أعلى مستوى يتم من خلاله صياغة ومناقشة واقرار الموضوعات المتعلقة بالقطاع الزراعى سواء فى مجال الانتاج او الاستهلاك او التجارة الداخلية والخارجية او فى مجال السياسات الاقتصادية والمالية او النقدية .

أما على المستوى الاقليمي فهناك خمسة وعشرون محافظة منها سبعة عشر محافظة تعتبر محافظات زراعية لها تأثير عضوى على القطاع الزراعى • وينطوى تحت كل محافظة مستويات تنظيمية للقرى ، حيث يوجد بنك فى كل قرية يقوم بتوفير خدمات الائتمان الزراعية الى جانب مستلزمات الانتاج الزراعى • كما تقوم التعاونيات على مستوى القرية ايضا بتسويق المنتجات الزراعية • وبذا فأن توفير الخدمات الزراعية وشبكة التعاونيات تتبع ذلك الهيكل للادارة العامه •

أما فيما يتعلق بالبحوث الزراعيه فهي تعتبر من أقدم المراكز البحثيه فى مصر خاصة بالنسبه لاستنباط الأصناف الجديده من القطن وكافة المحاصيل الزراعيه • وتجرى البحوث ليس فقط تحت اشراف وزارة الزراعة ولكن يشاركها فى تلك البحوث كل من وزارة الري والمركز القومى للبحوث (وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا) والجامعات والمعاهد المتخصصة • وبالرغم من مشاركة كثير من الوكالات الدوليه فى المشاكل البحثيه التى تجربها تلك البيئات والمراكز ، الا أنه حتى الآن لاتزال المشاكل الأساسيه لنمو وتطوير القطاع الزراعى غير محددة بشكل واضح • وهذا يرجع أساسا الى المبادئ الأساسيه لنظام البحوث فيما يتعلق بتحديد طبيعة ووظيفة البحث العلمى فى مجال التطبيقيات الزراعيه وماهو علاقته بالمزارع ونظام الارشاد الزراعى ، وكيف يمكن اختيار نتائج تلك البحوث وفقا للمستويات القياسيه العالميه ، وكيف يمكن تخطيط واعداد النظام البحثى بصورة جيدة تعكس متطلبات التنميه فى مجالات الزراعة والغذاء ، وأخيرا ماهو المستوى المناسب للباحثين والفنيين العاملين فى هذا المجال •

لاشك أن خدمات الارشاد الزراعى منذ الستينات قامت بنشر وتشجيع استخدام المدخلات الانتاجيه الحديثه والمتطوره وقامت بنقل التكنولوجيا ، وتعمل حاليا على اماكن تطبيقها وفقا للظروف البيئيه المستحدثه والمتطوره • الا أن الارشاد الزراعى فى السنوات الأخيره لم يلعب الدور المكلف به ، حيث لم يؤثر الارشاد الزراعى بفاعليه على مجالات الانتاج الزراعى ولذا يجب تدعيم نظام الارشاد الزراعى لتستمر رسالته • وقد يرجع ذلك الى خفى الميزانية المخصصه لهذا النشاط فى الوقت الذى زاد فيه اعداد العاملين فى الوحدات الحضريه وليست الريفيه مما أدى الى ضعف الروابط بين المرشد الزراعى والمنتج الزراعى (الفلاح) • ويتبع الارشاد الزراعى ادارة مركزيه بوزارة الزراعة ومجلس أعلى استشارى يشارك فيه مراكز البحوث وكليات الزراعة بالجامعات ، أما التمثيل الاقليمى فهو من خلال مديري الزراعة بالمحافظات والمشرفين الفنيين للوكالات الاقليميه • (١) وكان يوجد حتى وقت قريب نسبة غير مناسبة عباره عن وكالة واحده لكل ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مزارع مع تركيز تلك الوكالات بالقاهره وفنيين بدون خبره حقلية •

اما فيما يتعلق بنظام التعاون فى مصر فهو شبه حكومى ويخضع لولاياه وزير الزراعة ، حيث تم انشاء ادارة للتعاونيات يرأسها وكيل وزارة فى عام ١٩٧٦ لتتوب عن الهيئة المصريه العامه للتعاون . وهناك أربعة مجموعات قوميه للجمعيات التعاونيه منها الجمعيه العامه لاستصلاح الاراضى ، والجمعيه العامه للاستصلاح الزراعى ، والجمعيات ذات الأغراض المتعدده فى اطار الجمعيه العامه للتعاون الزراعى ، والجمعيات المتخصصة فى اطار الجمعيه التعاونيه لمحاصيل معينه (البطاطس ، القصب .. الخ) . وتأخذ المستويات الاداريه لهذه الجمعيات اتجاهات مستقله من قمة الهرم الادارى ، أى المستوى القومى - خلال المحافظات ممثله بالجمعيات المشتركه على المستويات الاقليميه ، حتى المستويات الأدنى اداريا - أى تعاونيات القرى . وحتى عام ١٩٧٥ كان هناك ١٣٣ جمعيه لاستصلاح الاراضى ، ٦٥٤ جمعيه للاستصلاح الزراعى ، ٤٢٠٠ جمعيه زراعيه متعدده الأغراض على مستوى القرية .^(١)

ان هذا التركيب المعقد لهيكل التعاونيات فى مصر يوضح التداخل والتشابك بين وظائف تلك الجمعيات والاتجاهات المتعارضه التى قد تنشأ نتيجة لذلك فيما يتعلق بالقرارات الاداريه والسياسات الانتاجيه والخدميه . هذا الى جانب كبر حجم العناصر الاداريه فى هذا الجهاز التعاونى الذى من المفروض أن يساهم بدوره الايجابى فى تطوير وتنمية القطاع الزراعى . وبحلول عام ١٩٧٦ أصبحت هناك مشاكل عديده أدت الى حل الهيئة المصريه العامه للتعاون . وتحويل اختصاصاتها الى نظام الائتمان الزراعى . وكان هناك نقاط أخرى وقرارات اقترحت عام ١٩٧٧ أدت الى تغيير المسئوليات الوظيفيه للجمعيات التعاونيه وبنوك الائتمان الزراعى وظل الوضع كذلك حتى بداية عام ١٩٧٨ حيث لم يتم تحديد دور كل من الجهتين تحديدا واضحا فيما يتعلق بمسئوليتهما الاداريه . ولقد كان اجبار المزارعين على عضوية الجمعيات التعاونيه الزراعيه يعتبر من الوسائل الفعاله للإداره القطاعيه فى عهد ما قبل الثوره ، حيث كانت توفر نظريا للمزارعين نظام توريد للخدمات والسلع وكذلك شبكة للاتصالات . ولقد أعترت الخطط الخاصه بتجميع الانتاج للقطاع الزراعى مع مدخلات الانتاج اللازمه من الأسمده والتقوى المنتقاه والائتمان الزراعى والتى تتم من خلال نظام التعاون ، أعترت انها تخصيصات وخدمات على مستوى المزرعه . فيتم من خلال التعاونيات كوكالات حكوميه تسويق كل محصول القطن وجزء من المحاصيل الزراعيه الأخرى كما سبق الإشارة الى ذلك . وتتدخل التعاونيات بصورة مباشرة فى ظروف الانتاج من خلال تجميع الاستغلال الزراعى وباجراء العديد من الأعمال الزراعيه مثل مقاومة القطن . وتوفر التعاونيات عادة الخدمات الآليه وخدمات التخزين الى جانب تسويق المحاصيل التى تورد اجباريا وفقا لنظام الحصص . وتضم حسابات المزارع ماتقدمه التعاونيات من السلع والخدمات مقابل مايدفعه المزارع من أقساط لتسديد قيمه هذه السلع والخدمات خصما من القيمه المحسوبه للانتاج الزراعى الذى يتم توريده بواسطه المزارع .

وتؤثر التعاونيات من خلال هذه الوسائل على الانتاج الزراعى الى جانب الاستهلاك والاستثمار . وبصفه عامة فأن التعاونيات قد مارست وظائف هامة ولعبت دورا فعالا فى مجال الانتاج الزراعى ، ولكنها تطورت بصورة بعيدة عن تلبية متطلبات وتطلعات المزارعين مما أدى الى انكماش قوتها وفعاليتها على القطاع الزراعى ، هذا على الرغم من وجود جمعية تعاونية فى كل قرية تشرف عليها وزارة الزراعة ، ووجود مهندس زراعى فى كل تعاونية يساعده محاسب من بنك الائتمان الزراعى - وحاليا يوجد بنك القرية الذى انشئ الى جانب الجمعية التعاونية لتوفير الخدمات الائتمانية وتجميع مدخرات الفلاحية بغرض اعادة استثمارها .

اما فيما يتعلق بالائتمان فان الدولة توفره عن طريق الوكالات والبنوك الحكومية . وقد قامت الدولة بمراجعة مواقفها ووضعت نظام جديد للائتمان على ضوء تجاربها المستفادة من تطبيق قوانين اصلاح الزراعى وتطبيق نظام الادارة المحلية . فقد كانت الهيئة العامة للزراعة والائتمان التعاونى على قمة المسئولية تجاه وزارة الزراعة ، وكان يتبع لها بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى على مستوى المحافظات وقد استمرت تلك البنوك فى أداء مهامها خارج نطاق اشراف النظام المصرفى وقوانينه ولوائحه وكذلك خارج نطاق البنك المركزى . ولكن بحلول عام ١٩٧٦ تم انشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الذى كان بديلا للهيئة العامة للزراعة والائتمان التعاونى . وقد شملت لائحة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى قواعد ولوائح جديدة للائتمان عكسها القانون الذى صدر فى عام ١٩٧٦ . وقد ساهمت بنوك القطاع العام لاربعة فى توفير بعض قروض التوريد للقطاع الزراعى ولكن بصورة محدودة للغاية .

ويعتبر تسويق المنتجات الزراعية احدى اهم محاور التأثير الحكومى على القطاع الزراعى . فنجد ان توريد مدخلات الانتاج الزراعى والائتمان مشروطه دائماً بالمبيعات الجبرية للانتاج الزراعى من خلال التعاونيات . كما ان كل من الكميات (الحصص) واسعار التوريد تقرر مسبقا وقبل تسويق المنتجات الزراعية . اما الكميات التى تزيد من الحصص المقرره فهى تسوق بالاسعار الجارية فى الاسواق المحلية كما سبق الاشارة الى ذلك . وبصفة عامة فان السلع التى يتم توريدها اجباريا اما ان تكون سلع غذائية (كالقمح والسكر والسمن والعدس والفول والارز) او محاصيل تصديرية (كالقطن والارز والبصل والفول السودانى) . ولقد استمر هذا النظام للتوريد الجبرى منذ بداية الستينات وحتى بدايته السبعينات وقد ادخلت بعض التغييرات بحلول منتصف السبعينات ، حيث اصبح من الممكن للمزارع تسويق الفائض من انتاجه بالاسعار الجارية بالسوق . وهناك اختلافات سعرية

كبيرة لنفس السلعة الواحدة فى الاسواق المختلفة ، وتتراوح تلك الاختلافات بالزيادة عن سعر التوريد التعاونى بنحو ٢٧٪ للقمح ، ونحو ١٠٠٪ للارز، ولذا فان نظام التسويق والاسعار يعتبران من العوامل المؤثرة فى توجيه الموارد الزراعية والفائض الانتاجى . وتأخذ المنتجات الزراعية طريقها من التعاونيات الى وحدات التصنيع الزراعى الحكومية ووكالات وشركات التصدير الحكومية ايضا ، ثم الى شركات التجزئة . وتعتبر البنوك وكالات لشراء المنتجات نيابة عن الدولة وتحتفظ تلك البنوك بتسهيلات التخزين المنظمة . وعادة ماتقدم شركات القطاع الخاص التصنيعية عروضاً بأسعار مرتفعة عن شركات القطاع العام ، وبالرغم من ذلك فانها لا تستطيع الحصول على احتياجاتها من الخامات الزراعية الوسيطة او المنتجات الزراعية التصديرية .

تضم وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى حالياً العديد من الاجهزة المستقلة وشبه المستقلة والتي يتباين نشاطها من الاشراف التعاونى الى الانتاج المباشر لسلع الاستهلاك، كما هو الحال لبعض هيئات وزارة التموين ، وباعتبارها مؤسسات تابعة للقطاع العام فهناك منافسة مباشرة مع الوزارات سواء فيما يتعلق بالتمويل والخبراء الفنيين ، كما انهم كمنتجين، فهم يتنافسون مباشرة مع التعاونيات والافراد من القطاع الخاص على المبيعات دون النظر الى اعتبارات الربحية . ولذا فان تنظيم وادارة القطاع الزراعى يعتبر من ضمن القضايا الهامة التى يجب مناقشتها وتحليلها والعمل على حل التناقضات الموجودة على المستويين الهيكلى والادارى . كما يجب تحديد المسؤوليات الادارية والتنسيق فيما بين تلك المسؤوليات آخذين فى الاعتبار المستويات الادارية من القمة الى القاعدة (أى من الوزارة المركزية - وزارة الزراعة - الى مستوى القرية) . ويعتبر تنظيم وادارة القطاع الزراعى من أهم المشاكل التنموية التى تواجه هذا القطاع ، حيث لا يساير الهيكل التنظيمى والادارى للقطاع عادة تطلعات وأهداف التنمية الزراعية والريفية .

الباب الثالث

الاتجاهات العامة للسياسة الزراعية
واثرها على اداء القطاع الزراعى

٣- الاتجاهات العامة للسياسة الزراعية واثرها على اداء القطاع الزراعي :

٣-١ ملامح السياسة الزراعية منذ بداية التخطيط للتنمية في الستينات :

تعتبر السياسات الزراعية ادوات تنفيذ لأهداف التنمية الزراعية ، كما أن صياغة هذه السياسات يعتمد على الأوضاع الراهنة والمتوقعة لاداء للقطاع الزراعي وبصفة خاصة على الافراد المنتجين والمالكين للموارد الزراعية وعناصر الانتاج وكذلك المخططون للتنمية الزراعية . وتعكس السياسات الزراعية مؤشرات واضحة عن تطور القطاع الزراعي وما يقابله من مشكلات يجب مواجهتها بأقرار السياسات البديلة والمناسبة سواء في مجال الانتاج أو الاستهلاك أو التسعير أو التسويق أو التجارة الخارجية . كما أنها تعكس أيضا مسارات التنمية الزراعية ، اذا ما تتبعنا تحليل تلك السياسات على مدى فترة زمنية . ويساعد تحليل السياسات الزراعية في الماضي على صياغة واعداد خطط التنمية الزراعية في المستقبل ، وهي ايضا من ضمن الدروس المستفادة في مسار العملية التخطيطية للقطاع الزراعي حيث أنه يمكن تحديد اسباب الظواهر (أي قد تكون سلبية أو ايجابية) والتي صاحبت تطور ونمو القطاع الزراعي . وبذلك يستطيع المخطط معرفة بعض الاختناقات والقيود التي تعوق زيادة معدل نمو الانتاج والنتاج الزراعي لتحقيق أقصى استخدام اقتصادي ممكن من الموارد الزراعية المتاحة . ولذلك فإن التخطيط للتنمية الزراعية يعتمد أساسا على استراتيجية تسعى لتحقيقها الدولة التي تتوقف بدورها على مجموعة السياسات التي يجب أن يتم أعدادها بحيث تشمل كل الاعتبارات الخاصة بالاستغلال الامثل للموارد المتاحة ، أخذين في الاعتبار عنصر النـسـبة النسبية لبعض تلك الموارد وخاصة الارض والمياه ، وكذلك الاحتياجات الاستهلاكية الاساسية لغذاء الانسان بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي ، وفي نفس الوقت حسن استخدام الموارد المتاحة وصيانتها من التدهور . ويواجه القطاع الزراعي تحديات كثيرة تتمثل اساسا في كيفية رسم السياسات المتوازنة لتحقيق الاهداف العامة في ظل القيود المفروضة من محدودية في الموارد الزراعية مع زيادة سكانية متسارعة ومعدلات نمو مضطردة في الطلب على السلع الزراعية والغذائية ، بالإضافة الى القيود الهيكلية والفنية والاجتماعية والتي تعتبر كلها من ضمن تحديات التنمية الزراعية .

أن تحليل السياسات الزراعية على مختلف انواعها سواء أكانت سياسة إنتاجية أو استهلاكية أو تسويقية أو سعرية أو ائتمانية أو استثمارية ، هذا الى جانب سياسات الدعم للمنتج والمستهلك الزراعي - تعتبر في واقع الامر نقطة البداية للوصول الى تناسق تلك السياسات في إطار واحد ، تسعى كلها من خلال خطط التنمية الزراعية الى تحقيق الاهداف التي تقع على عاتق القطاع الزراعي فيما يتعلق بحسن استخدام وإدارة الموارد الزراعية المحدودة نسبيا ، وحسن استثمارها بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة في ظل القيود

المفوضة على هذا القطاع . لذلك فإن هذا الفصل سوف يتناول بالتحليل أهم ملامح السياسات الزراعية على مدى العشرين عاما الماضية لأستصلاح نتائج تطبيق تلك السياسات ومدى تناسقها وترابطها لتحقيق الاهداف العامة المعلقة فى خطط التنمية الزراعية . وبهذا التحليل فأنه يمكن وضع التصورات المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية مستقبلا وصياغة السياسات البديلة لتحقيق الاهداف العامة لتلك الاستراتيجية فى اطار السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والائتمانية .

لقد أشار تقرير مجلس الشورى الخاص بالسياسات الزراعية^(١) الى أهمية رسم السياسات الزراعية فى ظل الازواج الراهنة لمشكلة الامن الغذائى وفى ضوء الخصائص العامة للقطاع الزراعى وما يواجهه من مشكلات تعوق مسار تنمية . وقد ركز التقرير على خمس مسوادر زراعية يجب وضع سياسات زراعية لحسن استخدام واستثمارها بأقصى حد من الكفاءة الانتاجية وهى الاراضى الزراعية القديمة والجديدة على حد سواء ، ومياه الرى ، والقوى البشرية الزراعية ورأس المال وحسن استثماره فى الزراعة ، واخيرا الطاقة الفنية والادارية المسؤولة عن النشاط الزراعى ونمو الانتاج سواء أكانت حكومية أوقطاع عام أو خاص . وقد أوضح التقرير انه عندما توضع السياسات الزراعية فيجب ان يراعى فيها أن الامكانيات اللازمة للتنمية لايقع عبأها على الجهاز الحكومى والاجهزة المحلية وحدها ، بل يتداخل دور الجهاز الحكومى والمحلى مع اجهزة أخرى كثيرة الى جانب القطاع الخاص ، حيث يمثلون اكثر من ٩٥ ٪ من القطاع الزراعى الانتاجى والاستهلاكى . ولذلك فإنه يتطلب تضافر الجهود وتكاملها لتحقيق أهداف السياسات الزراعية .

ويلاحظ ان التقرير قد ركز على سياسات الانتاج الزراعى الرأسى فى نصفه الخريف الأول وعلى سياسات استصلاح الاراضى فى النصف الثانى ، الا أن كل منها يتعلق بالسياسات الانتاجية الزراعية وسياسات صيانة الموارد الزراعية مثل تحسين التربة والمحافظة عليها من التدهور والتجريف وصيانة الموارد المائية وحسن استغلالها . الا أنه الى جانب تلك السياسات الانتاجية فهناك سياسات الاستهلاك والغذاء وسياسات التسويق والتوزيع والاسعار وسياسات الائتمان والاستثمار ، كما أن هناك سياسات مساندة أخرى تتمثل فى العلاقات الانتاجية والعلاقات الايجارية ونظم توريد مستلزمات الانتاج والحيازات الزراعية وكل تلك العناصر تؤثر على كافة السياسات الزراعية وكذلك سياستك الدعم المباشر والمستتر وخاصة بالنسبة لدعم المنتجين الزراعيين من خلال تحديد مستويات أسعار مدخلات الانتاج الزراعى مقابل تحديد اسعار التوريد الاجبارى لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية .

وبذا يلاحظ تشابك وتداخل السياسات الزراعية بعضها مع بعض مما يزيـد من صعوبة تحليل تلك السياسات لوجود بعض التناقضات فيما بينها بسبب أن تلك السياسات

(١) تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الثانى ،

تتسم بتدخل حكومي في أغلب الاحيان ويحدها قيود وفروض حكومية من خلال الاجراءات والتشريعات والقوانين التي ترجمها تلك السياسات الى واقع تنفيذي ملموس .

٣-١-١ السياسات الزراعية في مرحلة الستينات :

لقد بدأت سياسة التدخل الحكومي في مجال الزراعة مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أخذت هذه السياسة بعدين أساسيين يتعلق الاول بأعتبارات العدالة الاجتماعية ، التي استهدفت تغيير شكل التوزيع القائم للاراضي الزراعية ، ولذلك صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الملكية للفرد من الاراضي الزراعية بما يتجاوز ٥٠ فدان مع توزيع الاراضي التي استولت عليها الدولة وفقا لهذا القانون على صغار المزارعين والمعدمين وبالرغم من الاثار الاجتماعية الايجابية لعملية اعادة توزيع الاراضي الزراعية ، فقد اصبحت المزارع القزمية مع مرور الوقت وبسبب نظام التوريد سمة اساسية من سمات البنيان الزراعي وفي الوقت نفسه أحدى المحددات في سبيل تطوره وزيادة معدلات نموه .

أما البعد الثاني فقد أنطوى على اعتبارات سياسيه واقتصادية انعكست في التوجيه المركزي لنمط التركيب المحصولي ، وهيكلة الاسعار ، ونسب التوريد وعمليات التسويق لبعض المنتجات الزراعية الاساسية ، وذلك تحقيقا لهدفين أولهما توفير الاحتياجات الغذائية (خاصة الحبوب) ثانيهما فرض الرقابة على المحاصيل التصديرية الرئيسية مثل القطن ، الارز والبصل والبطاطس وغيرها بأعتبارها مصدر هام لتوفير العملات الاجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

وقد أتخذت الحكومة آنذاك مجموعة من الخطوات الجادة لتحقيق الاهداف التنموية في اطار تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤) حيث رسمت استراتيجية التنمية القطاع الزراعي ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وكان هذا أول اجراء يتم من خلاله التنسيق بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ركزت اهداف الخطة الزراعية في ذلك الوقت على التخلص من الفقر في المناطق الريفية عن طريق تحسين الاوضاع الاجتماعية للمستأجرين من الزراع وصغار الملاك ، وتحريك الأصول والدخول داخل القطاع واعادة توزيعها مابين الاقطاعيين والمعدمين من فقراء الريف ، وبذلك كانت الخطة الزراعية تتماشى مع اهداف قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي صدر في عام ١٩٦١ . وقد تضمنت استراتيجية الخطة الزراعية أيضا سياسات تستهدف العمل على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الاراضي واقامة المؤسسات والهيئات التي تستطيع تنفيذ تلك السياسات . وفي نفس الوقت كان هنالك سياسات لزيادة الانتاج الزراعي من وحدة المساحة مع اعادة توزيع الملكية وتوفير الائتمان اللازم لصغار المزارعين بغرض تنشيط الاستثمار الزراعي . وقد تطلب الامر في ذلك الوقت ضرورة وضع السياسات الكفيلة بالاستغلال الامثل للموارد المائية الى جانب سياسات

استغلال الموارد الارضية فتقرر اقامة السد العالي وتطوير وزيادة كفاءة الترع واقامة المصارف هذا الى جانب اجراء الحصر التصنيفي للاراضى الزراعية القابلة للاستصلاح فى كافة انحاء الجمهورية .

وقد تحملت الدولة ومن خلال استثمارات الخطة الخمسية الاولى (٦٠ - ١٩٦٥) عبء التنمية الزراعية فى الوقت الذى كانت الزراعة تساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلى الاجمالى وهى المصدر الاساسى للنقد الأجنبى من خلال مصادره من سلع زراعية رئيسية كالقطن والارز والبصل وغيرها من الحاصلات التى تمتعت مصرفيا بميزة نسبية فى الاسواق العالمية . أن تحمل ميزانية الدولة لعب التنمية قد أدى الى سلسلة من السياسات استهدفت تأمين تجارة القطن فى عام ١٩٦١ وتطبيق نظام الاحتكار الحكومى لتصدير بعض السلع الزراعية الرئيسية بنظام الحصى وسيطرة على اسعار التبادل وتدخلت فى الاسعار الزراعية . وقد تدخلت الحكومة من خلال تطبيق نظام التعاون فى الاسواق بغرض الحفاظ على الدخول المزرعية وضمان حد أدنى للأسعار وفى نفس الوقت للحصول على فائض الانتاج الزراعى لتوزيعه على سكان الحضر بغرض المحافظة على دخولهم من خلال برنامج دعم المستهلك . وقد لعبت القوانين الخاصة بالدورة الزراعية والتركيب المحصولى دورها فى تحديد مساحات الحاصلات الزراعية التى يجب أن تنتج إجباريا وعكست تلك القوانين سياسة الدولة الانتاجية فيما يتعلق باحتياجاتها من الحاصلات التصنيعية كالقطن والحاصلات التصديرية كالقطن والارز وحاصلات الغذاء كالقمح والذرة وغيرها ، كما عكست أيضا سياستها فى استغلال الموارد الزراعية من ارضى ومياه . وقد كانت تلك القوانين ملزمة للمنتجين الزراعيين فى ظل قيود سعرية أوكمية على المنتجات النهائية الزراعية . وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول إنه كان هناك توازن عام بين اسعار المدخلات والمخرجات الزراعية حاولت الدولة المحافظة عليه لاستقرار الاسعار والدخول المزرعية من جهة ، ودخول محدودى الدخل فى الحضر بتوفير السلع الغذائية بأسعار ثابتة من جهة أخرى . وقد صاحب التدخل الحكومى فى السياسة السعرية والتسويقية لبعض الحاصلات الزراعية الرئيسية (القطن والقمح والارز) أنشاء صندوق دعم الاسمدة الكيماوية بغرض حماية صناعة الاسمدة المحلية ، كما تم توزيع تلك الاسمدة عن طريق التعاونيات الزراعية .

ولم يحدث تغيير يذكر فى مجموعة السياسات الزراعية خلال مرحلة الستينات من حيث التركيز على ارتفاع الانتاجية الزراعية الرأسية بتدعيم وتكثيف مدخلات الانتاج وفيها الاسمدة والتوسع فى استصلاح الاراضى عن طريق بناء السد العالي واقامة الترع وتوصيلها الى المناطق المستصلحة الجديدة والاهتمام بعمليات الاستثمار فى مجالات البحوث الزراعية تحقيقا للتطور المستمر فى الانتاجية من وحدة المساحة الارضية . وقد كان لقانون اصلاح الزراعى واعادة توزيع الملكية أثره فى السياسات الانتاجية حيث تحول الانتاج الزراعى من سماته التى كانت سائدة فى الخمسينيات - أى من الانتاج الكبير المتولد من مساحات شاسعة كان يملكها الاقطاعيون - الى مساحات قروية مبعثرة بأعادة التوزيع على

صغار المزارعين مما ترتب عليه انخفاض ملحوظ في الانتاجية وعدم مقدرة المزارع الصغير على توفير اساليب انتاجية حديثة، ولهذا قامت الدولة بتدعيم مدخلات الانتاج الزراعى وتوفيرها عن طريق الجمعيات التعاونية . وبالرغم من أن هذه السياسة قد ساعدت على توفير مدخلات الانتاج بأسعار مقبولة وثابته الا أن الحافز الفردى للمزارعين فى زيادة الانتاجية الزراعية والانتاج كان مفقودا بسبب التحكم والتدخل الحكومى فى الاسعار المزرعية والزام المنتجين بتوريد حصص من انتاجهم للجمعيات التعاونية مقابل حصولهم على المدخلات الزراعية .

وقد كانت فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥-٦٠) على الرغم مما تخللها من القوانين الاشتراكية ، تعتبر فترة انتقالية للقطاع الزراعى أتمت بالاستقرار فى تطبيق السياسات الزراعية الانتاجية والتي استهدفت تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع وملكية الاراضى الزراعية مع التوسع فى قاعدة الملكية باستصلاح مساحات جديدة وزيادة الانتاجية الرأسية بتوفير المستلزمات الزراعية . الا أن السياسات السعري والتسويقية كان يغلب عليها الطابع الحكومى من حيث الرقابة والسيطرة على كل من اسعار المدخلات والمخرجات من الانتاج الزراعى ، الى جانب أن التسويق وسياساته كانت تسيطر عليه الجمعيات التعاونية تحت الرقابة الحكومية وخاصة بالنسبة للحاصلات التصديرية الرئيسية . وقد كان هناك تحيز واضح لتدعيم سياسات الانتاج الصناعى على حساب القطاع الزراعى ، وظهر ذلك بأشياء صندوق دعم الاسمدة الكيماوية الذى تحول فيما بعد الى تحقيق ارباح لصالح القطاع الصناعى بعد التفاوت السعري فى الانتاج المحلى والانتاج المستورد الخارجى . أما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فقد كانت خطة التنمية الزراعية تعتمد اساسا على القطاع العام لقيام الدولة بتحمل استثمارات تطوير مصادر الرى والصرف واستصلاح الاراضى والبحوث الزراعية وتوفير مدخلات الانتاج المتطورة . وبلغت نسبة الاستثمارات التى وجهها القطاع العام نحو ٩٠٪ من اجمالى الاستثمارات التى وجهت للقطاع خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥-٦٠) . واعتمدت تلك السياسة على قيام القطاع العام بتحمل الدور الرئيسى فى رفع كفاءة البنىة الاقتصادية الزراعى واقامة البنىة الاساسية اللازمة لتطوير وزيادة كفاءة القطاع الزراعى . وقد كان للتدخل الحكومى فى السياسات الانتاجية والسعري والتسويقية أثره فى انكماش الاستثمار الخاص ، حيث أعتمد المنتجين الزراعين على الدولة فى تطوير اساليب الانتاج وتوفير مدخلاته واقامة المشروعات الزراعية الكبرى كالرى والصرف واستصلاح الاراضى . ولذلك لم يكن هناك دور فعال للقطاع الخاص لتطوير الانتاج والانتاجية الزراعية أو لتغيير انماط هذا الانتاج للقيود الخاصة بالتركيب المحصولى . وقد اعقبت فترة الخطة الخمسية (١٩٦٥-٦٠) فترة لم يكن هناك تخطيط أو خطة رسمية معلنة لظروف الحرب واستمرت السياسات الزراعية الانتاجية والسعري والتسويقية على ماكانت عليه خلال فترة الخطة الخمسية وزادت سيطرة الحكومة وتدخلها فى العمليات الانتاجية والتسويقية الزراعية حتى نهاية فترة الستينات واولئل فترة السبعينيات . ولقد كان نتيجة

لتلك السياسات خلال فترة الستينات أثرها في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي لبعـض المحاصيل كالقمح ، حيث بلغت درجة الاكتفاء الذاتي فيه اكثر من ٥٠٪ على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني خلال تلك الفترة الى نحو ٢٦٪ سنويا ٦ بينما بلغت درجة الاكتفاء الذاتي في الذرة الشامية نحو ٩٧٪ وفي الارز نحو ١٢٠٪.

كما حقق الميزان التجاري السلعي في مجال المواد الخام الزراعية فائض في قيمة صافي الصادرات قدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه منها نحو ٧٨٥ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦٠ ، نحو ١٢٤٥ مليون خلال الفترة من ١٩٦٨/٦٧ حتى ١٩٧٣ . وقد ترتب على ذلك تحقيق القطاع الزراعي لفائض في الانتاج تحول الى قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى من خلال برامج التنمية في الخطة الخمسية الاولى والتطلع الى نمو متزايد على حساب القطاع الزراعي . وقد كان لفترة الركود الاقتصادي التي اعقبت الخطة الخمسية الاولى بسبب حرب ١٩٦٧ ، أثرها في استهلاك الفائض الزراعي باستخدام الناتج من القطاع في تدعيم القطاعات الأخرى أو تدعيم أوجه الانفاق الحكومي على التجمعات الحضرية.

أنه على الرغم من التدخل الحكومي خلال فترة الستينات في مجموعة من السياسات الزراعية فإن هدف تلك السياسات خلال تلك الفترة كان يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل القطاع الزراعي ورفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة بزيادة الانتاجية الرأسية والتوسع في استصلاح الأراضي . وقد صاحب تلك السياسات بالطبع تغييرات هيكلية في البنيان الزراعي المصري من حيث منوال الاستغلال الزراعي وتغير الهيكل المؤسسي بإنشاء هيئات ومؤسسات جديدة لمواجهة اعباء استصلاح الاراضي . وكذلك رسمت علاقات انتاجية جديدة تمثلت في قيام التعاونيات الزراعية بدور فعال في مجال التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية النقدية وتوزيع المدخلات الزراعية المحلية والمستوردة .

٢-١-٣ - السياسات الزراعية في فترة السبعينات :

أستمرت مجموعة السياسات الزراعية التي كانت سائدة خلال الستينات فيما يتعلق بسيطرة الدولة وتحكمها في السياسات الانتاجية والسعرية والتسويقية خاصة في غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الزراعية أو التنمية الشاملة . حيث أنه في أعقاب الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥-٦٠) لم يكن هناك خطة حقيقية للتنمية ، وإنما كانت هناك خطط سنوية لإدارة قطاعات الاقتصاد القومي في ضوء الوضع الأمني غير المستقر .

لقد ترتب على الاوضاع التحكيمية في السياسات الزراعية والانتاجية والتسويقية واستمرار تلك الاوضاع في أوائل السبعينات مع الظروف التي مرت بها الدولة فيما يتعلق بحروب

١٩٦٧، ١٩٧٣ ، أن استمرت السياسات الانتاجية بالنسبة للتوسع الزراعى الرأسى وأهمـل تقريباً التوسع الزراعى الاقضى بسبب متطلباته المالية المرتفعة ، وتوجيه الاستثمارات الى قطاعات أخرى بالرغم من الفائض الذى حققه القطاع الزراعى فى مرحلة الستينات . وقد كان للسياسات السعريـة والتسويقيـة أثرها فى انكماش الاستثمارات الخاصة فى القطاع الزراعى وتوجيه مدخرات المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين الى أنشطة أخرى غير زراعية —ود عليهم بعائد مالى مجزى بالمقارنة بالنشاط الزراعى . بل تعدت آثار تلك السياسات من أنكماش فى الانتاج الزراعى وتدنى معدلاته مع نهاية الستينات الى تحول خطير فى الموارد الزراعية الارضية ، حيث بدأ المنتجون الزراعيون يحولون مواردهم الارضية الزراعية الى استخدامات أخرى غير زراعية ، مما ترتب عليه تقلص حجم الموارد الارضية الزراعية .

ولقد كان للتفاوت الكبير فى ارباحية الموارد الاقتصادية الارضية فى الزراعة بالمقارنة باستخدامها فى غير الزراعة أثره فى تحويل كثير من المساحات المزروعة الى أراضى للتعمير أو التجريف أو للمضاربة على هذا المورد المحدود جدا مع زيادة الطلب عليه ، والزحف العمرانى على الاراضى الزراعية التى يعانى منها القطاع الزراعى فى السنوات الأخيرة، ولذلك صدرت التشريعات التى تحد من مخاطر تلك المشكلات على الموارد الاقتصادية الارضية ، الا أنه على الرغم من ذلك فلا يزال هناك خطورة على تلك الموارد بسبب الاختلال الواضح فى تقدير قيمة استخدامها فى الزراعة والانشطة غير الزراعية .

ولم تقتصر الآثار المتعلقة بالسياسة السعريـة خلال فترة الستينات وبداية السبعينيات على جوانبها السلبية على تنمية القطاع الزراعى من حيث توجيه الموارد خارج القطاع الزراعى بل أن آثارها غير المباشرة فيما يتعلق باختلال استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية قد ساهم فى تدهور القطاع الزراعى بسبب عدم المرونة المطلوبة فى التسعير وفقا لمقتضيات الظروف الخاصة بالعرض والطلب أو لكونها سياسة تسعير جزئى لبغى الحاصلات دون الحاصلات الأخرى لاتأخذ فى اعتبارها التكامل والتنسيق اللازمة فى شبكة الاسعار لكل الحاصلات الزراعية . وقد ترتب على ذلك اتجاه المنتجون الى التركيز على تلك الحاصلات التى لاتخضع لسيطرة الدولة وتشريعاتها فيما يتعلق بالتسعير والتسويق ، هذا الى جانب القيود التشريعية وعدم تناسق القوانين ذات العلاقة بتطور الانتاج الزراعى .

ولقد شهدت تلك المرحلة تحول فى ادارة الاقتصاد القومى ، حيث اخذت الدولة بسياسة الانفتاح الاقتصادى واطلاق عوامل العرض والطلب فى السوق تأخذ مجراها فى كافة الانشطة الاقتصادية وذلك بعد حرب عام ١٩٧٣ . وقد ادت هذه السياسه بالاضافه الى التغيرات فى السياسة الدولية اثر ازمة البترول وازمة الغذاء العالمى عام ١٩٧٢ الى التأثير الواضح على القطاع الزراعى . وقد كان لهذا التأثير اتجاهين ، الاول سلبى يتمثل فى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية بسبب زيادة معدل نمو السكان وزيادة الدخول

نتيجة فتح باب الهجرة الخارجية الى جانب أتاحة الفرص للعمالة الزراعية للهجرة الى دول الخليج البترولية مما ترتب عليه أيضا عجز شديد في العمالة الزراعية وارتفاع مستويات أجورهم داخليا .

أما الثاني فيعتبر ايجابى من حيث أن الدولة بدأت تهتم بالسياسة الزراعية وسياسة الغذاء فى أعقاب تلك الأزمة وارتفاع الاسعار العالمية للغذاء فى الفترة (٧٢ — ١٩٧٤) مع نقص مخزون الحبوب الغذائية ، مما أدى الى المطالبة بسياسة أفضل لقضايا الزراعة والغذاء تعتبر عنصر أساسى من عناصر السياسة الاقتصادية الشاملة بالمقارنة بالسنتين . أن سياسات الدعم التى أتسع نطاقها فى فترة السبعينات وخاصة بالنسبة لدعم الحاصلات الزراعية أو دعم السلع الغذائية الاساسية المستوردة بغرض حماية محدودى الدخل من التضخم ، كذلك التفاوت الذى ظهرت ملامحه فى دخول بعض الفئات من افراد المجتمع بسبب سياسة الانفتاح الأقتصادي ، قد كان له اثره على السياسة الزراعية خلال تلك الفترة اذ بدأت الدولة تركز فى سياساتها الانتاجية على الارتفاع بانتاج الحاصلات الغذائية مع تغير فى السياسات السعريّة لضمان تحقيق ذلك الهدف .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا الصدد ، أنه بأنتهاء حرب ١٩٧٣ تحول الوضع فى القطاع الزراعى من قطاع مصبر صافى الى قطاع يتنافس مع باقى القطاعات الاخرى فى الحصول على نصيب متزايد من العملات الأجنبية والمحلية بغرض توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع من الحبوب الغذائية عند اسعار مقبولة .

٣-١-٣ — السياسة الزراعية فى مرحلة الثمانينات :

تعتبر مرحلة الثمانينات بداية لإعادة الأخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧) ثم تلاها مباشرة الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨ — ٩١/٩٢) . وحيث ان القطاع الزراعى يعتبر من دعائم الخطة الخمسية لاهميته فى توفير الغذاء وزيادة الاعتماد على الذات وهى إحدى المحاور الهامة لأستراتيجية الخطة القومية الشاملة ، فأن السياسة الزراعية منذ بداية مرحلة الثمانينات أظهرت بعض المرونة فى توجيه الموارد الزراعية من خلال تحريك اسعار بعض المحاصيل الزراعية التقليدية وتشجيع الاستثمار فى الزراعة وفقا لمحاور عديدة ، وعلى ضوء التعديلات فى القوانين ذات العلاقة

وقد أتمت تلك الفترة بالتخطيط المدروس من حيث الأهداف الانتاجية والاستهلاكية وأهداف التجارة الخارجية للقطاع الزراعى بما يحقق الركائز الأساسية للخطة القومية الشاملة . وقد شهد قطاع الزراعة خلال تلك المرحلة اهتماما كبيرا بالمقارنة بمرحلة السبعينات حيث أعطيت الأولوية الأولى فى السياسة الاقتصادية واتجهت السياسة الزراعية نحو

تحرير القطاع الزراعى من رواسب الماضى وبدأ التفكير فى إعادة العلاقات الانتاجية التى
مايجب ان تكون عليه من حيث إعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر
والعمل على تمليك الأراضى الزراعية للعاملين بها كخطوة نحو التحرر من التوريد الاجبارى
للمحاصيل تدريجيا مع الأخذ بسياسة تمليك الأراضى الزراعية المستصلحة للشباب والخرجين
من اجل زيادة الانتاج وخلق فرص عمالة جديدة للشباب .

وعلى الرغم من أن تلك المرحلة تعتبر مرحلة التغيرات فى السياسات الزراعيــــــــــــــــة
التقليدية التى سادت مرحلة السبعينات ، فإن الاتجاه نحو سياسات انتاجية وتسعيرية
وتسويقية جديدة لايزال فى مرحلة التنفيذ ويحتاج الى فترة زمنية اطول لتأكيد نتائج تلك
السياسات من جهة ، ولضمان تناسق السياسات الزراعية مع السياسات الاقتصادية المالية
والأئتمانية من جهة أخرى. وبصفة عامة فإن السياسات الزراعية الحالية تعتمد على مبدأ عدم
أهدار الموارد الزراعية المتاحة واعطاء الأولوية القصوى لتلك السياسات التى تزيد من
تعظيم العائد من تلك الموارد . وقد ركزت السياسة الزراعية فى الثمانيات على إمكانية
إعادة التوازن فى القطاع الزراعى والعمل على زيادة الربحية وتعظيم الدخل للمزارع لتجنب
الهجرة غير المخططة للعمالة الزراعية كما كانت عليه فى مرحلة السبعينات .

وقد اتخذت بالفعل الخطوات التنفيذية فى مجال السياسات الانتاجية والتسويقية
والسعيرية ويمكن تلخيص بعضها فيما يلى :-

- رفع كفاءة الانتاج الزراعى وزيادته عن طريق تطبيق نتائج البحوث والتوسع فى
الأصناف المحسنه من التقاوى لكافة المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب .
- اتباع اساليب الرى المتطورة وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الامثل للموارد
المائية المحددة ، خاصة فى المناطق الزراعية القديمة حيث هناك سياسات
مائية تتبع لتقنين استخدامات المياه . كما صدرت التعليمات بعدم استخدام
الرى بالغمر فى مناطق الاستصلاح الجديدة ، وتطبيق نظم الرى المتطورة
والعمل على استغلال الموارد المائية الجوفية وفقا للمخططات الرئيسية للمياه
والأراضى .
- تحريك بعض أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والارز وغيرها بما يتلائم
مع سياسة الدولة فى توفير دخل مناسب للمنتجين الزراعيين وتشجيع الاستثمار
فى المجالات الزراعية وترك تداول تلك المحاصيل حر بالأسواق وفقا لقانون
العرض والطلب ، الا أن نظام الدورة الزراعية لايزال يطبق لتحقيق هدف
الدولة فى أنتاج محاصيل تصديرية وغذائية اساسية بالكميات التى تستهدفها الخطة
الزراعية . وهنا يكون الاجبار للمزارع على تحقيق الأهداف الانتاجية من خلال

الترغيب والحوافز عن طريق السياسة السعرية المرتبطة بالأهداف الانتاجية للدورة الزراعية ، وليس من خلال توريد الانتاج أو تحديد اسعاره إجباريا .

- اتباع اسلوب تمليك الاراضى المستصلحة الجديدة للشباب من الخريجين وتمليك بعض الارضى المستصلحة والتي فى حوزة القطاع العام الى منتجين أفراد وجمعيات أو شركات خاصة بغرض تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى زيادة الانتاج الزراعى .

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات استصلاح الاراضى وفقا لما تحدده الدولة من مساحات وبعد ان يتم توفير البنية الاساسية لتلك المساحات وقد تضمنت السياسة الزراعية لتحقيق هذا الهدف دعم القطاع الخاص بما توفره من أعمال البنية الأساسية وعرض بعض الاراضى للبيع للقطاع الخاص بأسعار مقبولة الى جانب انشاء مكتب الاستثمارات الزراعية الذى يقوم بتوفير كافة الخدمات والاستشارات للمستثمرين فى مجالات استصلاح الاراضى ، هذا مع توفير للتسهيلات الائتمانية اللازمة فى هذا المجال .

- القوس فى الميكنة الزراعية للتغلب على مشكلات العمالة الزراعية ، خاصة بالاراضى الجديدة ، وتوفير الخدمات اللازمة للصيانة الدورية وقطع الغيار وذلك من خلال محطات الميكنة التابعة لوزارة الزراعة والجمعيات التعاونية .

أن المؤشرات تدل بلاشك على أن هناك أتجاه واضح نحو تغيير بعض السياسات الزراعية التى تؤثر على الانتاج ومنها بصفة خاصة سياسة الاستثمار الزراعى وتشجيع الافراد والجمعيات عوضاً عن الدولة ، والسياسة السعرية والتسويقية لتحفيز رؤوس الاموال على الاستثمار الزراعى والمنتجين على زيادة الانتاج الا أن هذا التحفيز يحتاج الى فترات زمنية . حيث يجب ان يكون هناك توازن بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية من ناحية قوة الجذب واستقطاب رؤوس الاموال فى المشروعات الزراعية . هذا الى جانب التوازن المطلوب داخل القطاع الزراعى نفسه فيما يتعلق بأنشطة الانتاجية المختلفة وقدرتها على تحقيق ربحية مقبولة للمنتجين . ونظرا للتركيز على بعض جوانب السياسة الزراعية واهمال البعض الآخر فنلاحظ وجود خلل واضح فى انجازات القطاع الزراعى فيما يتعلق بالانتاج ومعدلات نموه الحقيقية وكما سبق الاشارة اليها فى الباب الاول . وقد يغزى ذلك الى عدم وجود اهداف محددة ومتكاملة أو سياسات مترابطة تسعى فى جملتها الى زيادة الانتاج الزراعى دون حدوث اختناقات تؤدى الى انخفاض المعدلات الانتاجية أو أعاقا الاستثمار الزراعى .

وهنا تبرز أهمية وضع استراتيجية زراعية بعيدة المدى ينبسق عنها استراتيجية مرحلية قصيرة المدى تستهدف دفع معدلات الانتاجية الزراعى بخطوات ثابتة نحو الهدف المنشود، وهو تحقيق أقصى معدل للاكتفاء الذاتى مع ضمان توفير احتياجات القطاعات الأخرى التى تعتمد على الخامات الزراعية كخامات وسيطة ، الى جانب توفير المنتجات الزراعية بغرض التصدير لزيادة حصيله النقد الأجنبى . وكما نرى فأنها جميعا أهداف تتعارض مع بعضها البعض ولكن يمكن تحقيق بعض تلك الأهداف والتوفيق فيما بينها اذا ماتم وضع سياسة زراعية رشيدة تأخذ فى اعتبارها الأولويات الملحة للقطاع الزراعى والاقتصاد القومى ومرحلية تنفيذ وتحقيق تلك الأهداف .

ولذلك فأن التخطيط للقطاع الزراعى يجب أن يعتمد على التكامل والترابط ليس فقط للموارد الزراعية المتاحة وعناصر الإنتاج الأخرى من عمالة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا مناسبة ، ولكن ايضا فيما يتعلق بالعلاقات الانتاجية والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية ذات الاثر البالغ على انجازات القطاع الزراعى - بمعنى ان تتسابق السياسات القومية وتكاملها مع السياسات الزراعية الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية والتجارية يعتبر من العوامل التى تساهم فى نجاح التخطيط للقطاع الزراعى .

٢-٣ السياسة السعرية الزراعية وعلاقتها الاقتصادية :

تتفاعل السياسات السعرية وخاصة الاسعار الزراعية مع كافة العوامل والمؤشرات الاقتصادية ، سواء على المستوى الكلى أو المستوى الجزئى . فعلى المستوى الكلى أو الشامل (Macro) تؤثر الاسعار الزراعية واسعار الغذاء على الاجور واسعار الفائده وسعر الصرف خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية المستوردة . وعلى المستوى الجزئى تؤثر على الانتاج وامكانية التوسع فى الوحدات الانتاجية القائمة ، ومن ثم المعروض من السلع المنتجة . كما تؤثر على الطلب فى حالة ارتفاع الاسعار نتيجة لقلّة المعروض بافتراض وجود تعامل يخضع لقوى العرض والطلب . وتؤثر السياسة السعرية فى نفس الوقت على قوى العرض والطلب وعندها تنشأ اسعار التوازن الاقتصادى . كما تؤثر مستويات الاسعار والسياسات السعرية بصفه عامة على الاقتصاد القومى ، من حيث ارتفاع معدلات التضخم وثبات مستويات الأجور لافراد المجتمع وهى ايضا مرتبطة بسياسات الدعم والضرائب والتجاره الخارجيه والى غير ذلك من السياسات الماليه والنقدية والائتمانية .

وتستخدم معظم الدول ومنها مصر سياسة دعم الاسعار الزراعية واسعار الغذاء كوسيلة لتخفيض المستوى العام للاجور وبالتالي تكاليف عنصر العمل فى العملية الانتاجية بهدف تشجيع الانتاج خصوصا فى القطاعات غير الزراعية . وقد ادى اتباع هذه السياسات السعرية فى بعض الدول ومنها مصر الى مشاكل اقتصادية مثل تدهور نمو القطاع الزراعى والتنمية الزراعية بصفة عامه وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى . لاهم المحاصيل الغذائية ، حيث ازداد الاعتماد على الواردات الغذائية لسد العجز ، فى الانتاج المحلى من السلع الغذائية فى ظل تكاليف الانتاج المرتفعه . وقد انعكس هذا التدهور للقطاع الزراعى على القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعيه نظرا للعلاقات التبادلية المباشرة بينهما ، ثم اثرت على العمالة فى المجتمع ككل .

كما يظهر أثر المستويات السعرية والسياسات السعرية المستخدمه على سعر الفائده من حيث مستوى الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى . وفى مصر حيث العلاقة طردية بين التضخم وسعر الفائده وهى علاقة شديدة التعقيد فى ظل الظروف الاقتصادية المصرية ، فان الاسعار تلعب دورا رئيسيا فى هذه المشكله .

ومن حيث أثر السياسات السعرية وارتباطها بسعر الصرف تبين ان المغالاه فى سعر الصرف يؤدى الى تشجيع الاستيراد بدلا من التصدير ، والعكس صحيح فى حالة تخفيض سعر الصرف ، وفى الحالتين يتأثر ميزان المدفوعات إن سلبا او ايجابا ، وهو ماسوف يتم مناقشته تفصيلا فى الابواب التالية .

وعلى المستوى الجزئى (Micro) فان استجابة المنتجين تتأثر بشكل حيوى بالاسعار والسياسات السعرية التى تعتبر مؤشرا هاما لتوجيه عناصر الانتاج الى الاستخدامات المثلى، كما انها تؤثر ايضا فى القرارات الانتاجية للمنتجين الزراعيين واستجابة المنتج الزراعى للأسعار الزراعية مفعلى سبيل المثال يتأثر الانتاج الزراعى بكل من المرونة السعرية، والمستوى التكنولوجى لدالة الانتاج • وتأثير الاسعار على الانتاج معناه التأثير على العرض سواء بالنسبة لسوق المنتج النهائى او لعناصر الانتاج فى سوق عناصر الانتاج. وفى الوقت الذى تؤثر فيه الاسعار والسياسات السعرية على العرض فانها تؤثر على الطلب او الاستهلاك وتبين المرونة السعرية للطلب مدى استجابة المستهلكين للتغيرات فى اسعار السلع من حيث كونها سلعة ضرورية او كمالية او غير ذلك • وتقوم منظمات التمويل الدولية فى الوقت الراهن بتقديم مجموعة متكاملة من برامج اصلاح الاقتصادى الهيكلى يدخل ضمنها تصويب الخلل فى هيكل السياسات السعرية كمكون اساسى، وتشجيع قوى السوق، وذلك فى الدول التى تعاني من مشكلات زيادة اعباء الدين الخارجى، ومشاكل العجز فى ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة خدمة الدين الى الصادرات والدخل القومى ، وعدم قدره على السداد ، بالإضافة الى عجز الموازنه العامة كما هو الحال فى مصر ، وبالتالي انخفاض نسبة الاستثمارات المحلية وانخفاض الطاقة الاستيعابية للقروض والتمويل الاجنبى •

وتستخدم السياسات السعرية فى اغلب الاحوال كهدف وكأداة فى نفس الوقت لتوجيه الموارد وتشجيع المنتجين على طريق تحديد او توفير الظروف الملائمة لاسعار مجزية للمنتجين ، بالإضافة الى توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر عائدا بالنسبة للمنتجين • الا ان سياسات دعم مستلزمات الانتاج كما هو الحال فى القطاع الزراعى المصرى تلعب ايضا دورا هاما فى دعم المنتجين الى جانب الاسعار كأداة لجذب المنتجين وزيادة الانتاج، هذا الى جانب منح التسهيلات لاقتناء وتطوير وسائل الانتاج وتحديثها لزيادة الانتاجية • وتهدف السياسات السعرية على جانب المستهلك الى تحسين مستوى وانماط الاستهلاك ، وبصفه اساسية الاستهلاك الغذائى للفئات ذوى الدخل المنخفض، ومن اهم وسائل تحقيق اهداف هذه السياسة هو نظم الدعم للسلع الغذائية •

ويعتبر اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع من بين اهداف السياسات السعرية عن طريق التحكم فى توزيع الدخل القومى بين القطاع الزراعى وقطاعات الاقتصاد الاخرى او فى داخل القطاع الزراعى بين منتج لسلعه ومنتج لسلعه اخرى وذلك لتشجيع انماط انتاجية معينه مستهدفة ، الامر الذى يترتب عليه ضرورة التنسيق فيما بين تلك السياسات الزراعية وغير الزراعية •

كما تستهدف السياسات السعرية تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار فى اسعار السلع ومن ثم فى دخول المزارعين، كما هو الحال فى بعض السلع الغذائية الرئيسية كالقمح والارز حتى تحقق الحكومة استقرار تدفق تلك السلع الاساسية للاسواق من جهة وتضمن الاستقرار الاجتماعى من جهة أخرى . وقد تهدف السياسات السعرية الزراعية كما سبق الاشارة الى تخفيض اسعار الغذاء واستقرار مستوياته فى الحضر بسبب انخفاض مستوى الأجور وزيادة معدلات التضخم وفى هذه الحالة يكون هناك احجاف للقطاع الزراعى لحساب تطور قطاع الصناعة كما كان مستهدفا فى مصر منذ بداية الثورة والى وقت قريب بسبب التحيز لقطاع او نشاط اقتصادى على حساب الاخر ، الامر الذى يؤدى الى حدوث اختلالات هيكلية فى الاقتصاد القومى ككل .

وغالبا ما تشير بعض الدول صراحة عن اتباعها لبعض السياسات السعرية التى تتضمن الارتفاع بمستوى الاسعار بغرض زيادة ايرادات الدولة لمواجهة زيادة الانفاق العام وهو الامر الذى يؤدى الى زيادة المشاكل الاقتصادية وتحمل الفقراء لعبء الزيادة السعريّة وينعدم الاستقرار الاجتماعى .

ان اهداف السياسات السعرية بصفة عامة يصعب تحقيقها لما تتضمنه من تناقضات تتطلب نوعا من المفاضله بين تلك الاهداف ، وقد تعزى مشكلة تزايد الاسعار والتضخم فى مصر الى تلك التناقضات فعلى سبيل المثال :

— تهدف السياسة السعرية الغذائية تحقيق سعر مزرعى مناسب لمعظم الحاصلات الزراعيه خصوصا الغذائية (كالقمح ، الارز وغيرها) وذلك لتحفيز المزارع على زيادة الانتاج . وفى ذات الوقت ترغب الحكومة الى خفض سعر المستهلك من هذه السلع او الحفاظ على مستواه الحالى . ويترتب على هذا التناقض زيادة عبء الدعم اذا مارأت الحكومة ضرورة المحافظة على الافراد ذات الدخل المحدود الذين قد يقع عليهم عبء الزيادة السعريّة فى غياب نظم الدعم المستخدمه حاليا ، هذا على الرغم من عدم امكانية تحديد تلك الفئات المستحقة لهذا الدعم حتى الآن .

— هناك تناقض آخر فى السياسات السعريّة يتمثل فى تحقيق اسعار مجزيه للمصدرين للتشجيع على التصدير ، وبين الغاء الضريبة على الصادرات او تقليلها وما يترتب عليه من انخفاض عائدات الحكومه . كما ينشأ تناقض آخر بين انخفاض اسعار المنتج والرغبة فى زيادة الانتاج والصادرات وعلاقة ذلك بحصيلة الدوله من العملات الاجنيه ، وكذلك تصويب سعر الصرف وأثره على حصيلة الصادرات .

وبصفه عامة فان الدولة فى اغلب الاحوال تلجأ الى المفاضلة لحسم هذه التناقضات وتعديل السياسات السعريه . ومن المرغوب فيه الائتم التعديلات فى السياسات السعريه قبل الدراسات التحليلية لكافة الاثار المترتبة على التعديل المرغوب فى ظل الاطسارالاقتصادى العام للدولة، وكذلك التعرف على أفضل الاساليب التى ستستخدم لاجراء هذا التعديل . وذلك لما للسياسات السعريه من آثار متشابهة ومتبادلله مع كافة المتغيرات الاساسية فى الاقتصاد القومى ، وهو ماسوف يتم التعرض اليه تفصيلا فى الابواب التالية .

لقد ميز الباحثون والخبراء فى ندوة السياسات السعريه والتسويقية الزراعيه التى عقدت فى القاهره عام ١٩٨٧ ، ثلاثة اساليب للسياسة السعريه المصريه للحاصلات الزراعيه وهى^(١):

١- التدخل الحكومى المباشر فى تحديد الاسعار، كما هو الحال فى تحديد اسعار محاصيل القطن وقصب السكر فالحكومة هى المشتري الوحيد لها وفقا لقرارات وزارية يلتزم بها المنتجون ، ويحظر الاتجار داخليا فى هذه المحاصيل . وطالما ان الحكومة هى المشتري الوحيد لهذه الحاصلات كما انها المحدد لاسعار التوريد ، فان سعر التوريد يتطابق مع السعر المزرعى المحدد من الحكومة .

٢- تدخل حكومى غير مباشر فى تحديد الاسعار، كما هو الحال فى تحديد اسعار التوريد لحصة تختلف سنويا كما تتفاوت من منطقة الى اخرى تبعا لاختلاف انتاجية وخصوبة الارض و من المحاصيل التى تخضع لهذا النظام القمح ، الفول والارز والسمسم والفول السودانى والبصل . ويلاحظ ان اسعار التوريد لهذه الحاصلات تزيد او تقل عن الاسعار المزرعيه ويعتبر هذا النمط من الاجراءات والاساليب المستخدمة كأدوات للسياسة السعريه التى يمكن من خلالها توجيه استخدام الموارد وترشيد هذا الاستخدام لخدمة اهداف السياسة الزراعيه .

٣- حاصلات تتحدد اسعارها فى السوق الحرة فهى لاتخضع للتوريد بنوعيه الاختيارى او الاجبارى ، ومنها الذره الشامية والرفيعه ومحاصيل الفاكهه والخضر ماعدا مايورد منها اختياريا لاجراض التصدير .

الا انه يمكن القول بأن السياسة السعريه المعلنه حاليا قد عدلت من الاسلوب الثانى المذكور اعلاه ، حيث بدأت الدوله فى تحريك اسعار محاصيل الارز والقمح بما يشجع المزارعين على زيادة المساحات والانتاجية من تلك المحاصيل بدون التقييد بالتوريد الاجبارى وفقا لنظام الحصص . ويعتبر هذا الاتجاه بداية لزيادة اسعار المنتج بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج وتمشيا مع سياسة الدوله فى توفير الغذاء محليا وعدم الاعتماد على الاسواق العالميه فى تغطية المتطلبات الغذائيه من المحاصيل الزراعيه الاستراتيجيه . وقد اثر هذا الاتجاه على زيادة الانتاج من المحاصيل ذات العجز فى السنوات السابقه وهو مايشير الى ان السياسة السعريه الجديده قد بدأت تؤثر فى اعاده تخصيص الموارد وفقا لما تراه الدوله من أولويات انتاجيه ضروريه فى الوقت الحالى .

نخلى من ذلك ان الاسعار بصفه عامه والاسعار الزراعية بصفه خاصه

تعتبر ذات أهمية قصوى فى البنيان الاقتصادى للدولـــــــــــــــــه ،
على الرغم من اختلاف أهمية دورها فى ضوء النظام الاقتصادى المتبع . وكما هو معروف
فان الاسعار فى أى نظام اقتصادى تقوم بثلاث وظائف اساسية يمكن تلخيصها فيما يلى :-

أ - تلعب الاسعار دورها فى توجيه الانتاج وتشجيع المنتجين على انتاج السلع التى
يتطلبها افراد المجتمع - وهى تعتبر فى النظام الاشتراكى اداة هامة مـــــــــــــــــن
أدوات التخطيط الاقتصادى يمكن استخدامها فى اجراء التوازنات التخطيطية المختلفه
التي تستهدف تحقيق الكفاءة الانتاجية عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة
بالمجتمع . اما فى النظام الرأسمالى فهي تعتبر وسيلة لتعريف المنتجين برغبات
المستهلكين ، حيث تلعب قوى السوق الحر دورها فى ذلك المجال . وتتوقف
الكفاءة الاقتصادية فى توزيع موارد المجتمع فى هذه الحالة على مدى نجاح سياسات
الاسعار وميكانيكية السوق وتأثره بتلك السياسات ، وقد أخذت مصرفى تطبيق الاتجاها لآخر حاليا .

ب - تؤثر الاسعار فى هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات حيث توجه المستهلكـــــــــــــــــك
نحو توزيع انفاقة بما يتمشى مع اهداف الدولة فى مجال الانتاج والاستهلاك . وهنا
تلعب النسب السعرية بين مختلف السلع المنتجة دورها الهام فى التأثير على هيكل
الاستهلاك من خلال التغير الجزئى فى هذه النسب فيما بين السلع ، والتي تؤدي
بدورها الى تحرك الطلب من سلعة الى سلعة بديلة او مكملة او متنافسه معها . ويمكن
للدولة فى هذا المجال وعن طريق السياسات السعرية احداث تغيرات مختلفة فى حجم
الطلب على السلع والخدمات لتحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب ، وهو ما يجب
تطبيقه بمصر .

ج - تلعب الاسعار دورها المؤثر والفعال فى توزيع الدخول الى حد كبير ، حيث ان ارتفاع
اسعار منتجات نشاط اقتصادى معين دون الانشطة الاقتصادية الاخرى (كما هو الحال
فى نشاطى الصناعات والزراعة فى مصر على سبيل المثال) يؤدي الى توزيع الدخل
لصالح ذلك النشاط (الصناعة مثلا فى هذه الحالة) . هذا الى جانب ان ارتفاع سعر
أى عنصر من عناصر الانتاج بالمقارنة بالعناصر الاخرى يؤدي الى توزيع الدخل لصالح
أصحاب هذا العنصر . والامثلة على ذلك كثيرة فى نشاط الزراعة من حيث ندرة
عنصر الارض وارتفاع قيمة الاراضى الزراعية التى تستقطع لاجراض التوسع العمرانى مما يؤثر
سالب على اهداف الانتاج الزراعى ومعدلات نمو .

وعلى ذلك فانه من الضرورى تحديد أهداف السياسات السعرية الزراعية فى ضوء
الاهداف القومية لخطط التنمية الاقتصادية ومعرفة تأثيرها وأثرها على الاهداف الانتاجية
والاستهلاكية وتوزيع الدخل القومى بين أنشطة البنيان الاقتصادى من جهة والافراد المالكين
لعناصر الانتاج من جهة اخرى .

٣-٣ - السياسات السعرية وعلاقتها بالتشريعات والقوانين الصادرة في مجال التسعير :

لا شك أن التشريعات الحكومية في مجال التسعير والتمثلة في القوانين والقوانين والقرارات والاجراءات التي صدرت لتنظيم عملية التعامل والتداول للسلع والخدمات في الاسواق ، كان لها أثر بالغ على كل من المنتجين والمستهلكين . حيث أن التدخل الحكومي من خلال تلك التشريعات (والتي تمثل الجانب التنظيمي في التسعير) قد تؤدي الى احداث توازن في اسعار المواد والخامات الاساسية من السلع وكذلك الخدمات إما لصالح المنتجين أو المستهلكين ، وذلك وفقا لما تهدف اليه تلك التشريعات ، آخذين في الاعتبار هدف الدولة بضمان مصلحة محدودى الدخل من الافراد من كل تلك التشريعات ، الأمر الذى أدى الى ظهور نظم الدعم واتساع نطاقها منذ الستينات وحتى الآن .

لقد لعبت التشريعات والقوانين التي صدرت في مجال التسعير في مصر دورا هاما في تطور عمليات التسعير ، أتضح منه درجة التدخل الحكومي في تسعير السلع والخدمات في ظل تطور الاقتصاد المصرى منذ بداية الأربعينات . فقد أشار تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الأسعار الى امكانية تمييز ثلاث مراحل في تطور عمليات التسعير في مصر منذ بدأ الاهتمام بتسعير السلع عام ١٩٣٩ ، وهي علي النحو التالي :

المرحلة الأولى :-

وتبدأ منذ عام ١٩٣٩ وحتى ١٩٦٠ بداية التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل بمصر ، وكانت الاجراءات والقرارات التي صدرت خلال تلك الفترة تستهدف مواجهة الظروف الطارئة بغرض تثبيت أسعار مجموعة من السلع الضرورية وتوفير خفض نفقات المعيشة في الموازنة العامة للدولة .

المرحلة الثانية :-

وتبدأ مع بداية الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (أى منذ عام ١٩٦١) وحتى سنوات مابعد تلك الخطة (أى حتى عام ١٩٧٤ بداية الانفتاح الاقتصادى) . وقد استهدفت الاجراءات والقرارات خلال تلك الفترة سيطرة القطاع العام على أهم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع التجارة الخارجية (تجارة الواردات بالكامل ، نحو ٩٠٪ تقريبا من تجارة الصادرات وخاصة المنتجات الزراعية كالقطن والارز) . وقد زاد التدخل الحكومي في تحديد الأسعار خلال تلك الفترة الأمر الذى أحدث اختلالا هيكليا في الاسواق ، وعلى اثره اتسع نطاق دعم السلع الغذائية وبدأ تطبيق نظام التسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية وتحديد أسعار بيع المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعى والمخرجات التى يقوم بإنتاجها . وظهرت في ذلك الوقت صناديق موازنة الأسعار منها على سبيل المثال صندوق موازنة الأسمدة الكيماوية وغيرها . وقد قامت وزارة التموين بتطبيق أسلوب الأسعار المتفاوتة لعدد من السلع في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ هـ .

كما أخذت بأسلوب الاسعار المتميزة لبعض السلع المستوردة لمعالجة بعض المشاكل التي ظهرت خلال تلك الفترة ومنها على سبيل المثال كيفية تحديد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وفقا للمنشأ وتحديد هوامش الربح ومشكلة تحديد قيمة الرسوم الجمركية وعلاقتها بأسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها .

المرحلة الثالثة :-

وتبدأ من عام ١٩٧٥ وبعد صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، وهى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتحول الى سيطرة قوى السوق على المستويات السعريية لكثير من السلع والخدمات . ومع ذلك شهدت تلك الفترة استمرار فى تطبيق اسلوب المحافظة على مستوى اسعار السلع التموينية (سلع الغذاء الأساسية) وأتباع اسلوب السعريين للسلعة الواحدة (Two - tier Price) ، ودخول أجهزة الدولة وشركات القطاع العام كمشتريية لبعض السلع بهدف تقليل دور الوسطاء وتخفيض التكاليف التسويقية . كما حددت وزارة التموين الحد الأقصى لنسب الربح فى تجارة السلع المستوردة وفقا لقرارات وقوانين صدرت فى هذا المجال ، الامر الذى أدى الى تقلص دور القطاع الخاص وأثر ذلك على تجارته الخارجيه وقد شهدت تلك الفترة أيضا اتساع نطاق الدعم الذى تتحمله الدولة نتيجة لسياسات التسعير ومحاولة الدولة خفض نفقات المعيشة حتى لا يضار محدودى الدخل من أفراد المجتمع ، الامر الذى ترتب عليه زيادة عبء ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية الضرورية بكميات كبيرة لتوفير متطلبات المجتمع المتزايدة فى ظل انخفاض معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بسبب نظم التوريد والتسعير لبعض هذه السلع الغذائية الأساسية . وقد اتخذت الدولة فى المرحله الأولى، بعض الاجراءات والسياسات التى أدت الى تدخلها فى تحديد أسعار كل من الارز المبيض (عام ١٩٣٩) والارز الشعير (عام ١٩٤٢) . كذلك تدخلت الدولة فى سوق القمح (عام ١٩٤١) بهدف شراء المحصول بعد تحديد حد أدنى لسعر الارذب لمعالجة آثار زيادة الكمية المنتجة فى موسم ١٩٤٠ . وقد اتخذت أول اجراء سعري بالنسبة للخضروات فى عام ١٩٤٣ ، حيث ألزمت تجار التجزئة ببيع الخضروات الطازجة بسعر لا يجاوز سعر الجملة مضافا اليه ٤٠٪ كهامش ربح . وقد حددت أسعار التجزئة بعد ذلك فى محافظة القاهرة على أساس أسعار الجملة مع إضافة نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ ويتم تعديل الاسعار على فترات متقاربة .

وقد تم خلال تلك الفترة أيضا تحديد أسعار عدد قليل من السلع الضرورية كالخبز والسكر والزيت ، وتم تطبيق نظام الحصص التموينية على مجموعة من السلع الضرورية . كما شهدت تلك الفترة أول دعم لأسعار المستهلك ، حيث ظهر بند مخصصات خفض نفقات المعيشة بالميزانية العامة للدولة وبلغت تلك الاعتمادات نحو ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، وأخذت تتزايد حتى بلغت نحو ٣٠ مليون جنيه بميزانية عام ١٩٥٣/٥٢ . وقد اعتمدت فى تمويل هذا

الدعم على ارباح مبيعات الارز والبنور والاسمدة والقطن . وتجدر الاشارة الى أن مخصصات الدعم قد بلغت ٩٠ مليون جنيه فى ميزانية عام ١٩٦٠/٥٩ منها نحو ٢٠ مليون جنيه للقمح ، ٣٥ مليون جنيه للسكر ، نحو ٢٥ مليون جنيه للكيوسين ونحو مليون جنيه لمسلع أخرى متنوعة . هذا وقد أوضحت البيانات أن قيمة الدعم الحكومى (هيئة السلع التموينية) وخفض تكاليف المعيشة قد بلغت فى عام ١٩٧٣ نحو ٨٩ مليون جنيه ، ثم ارتفعت الى نحو ٣٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ثم الى ٤٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ . هذا بخلاف قيمة الدعم الزراعى المدرجة بموازنة الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية ، حيث يقدر بنحو ١٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ / ارتفعت الى نحو ١١٠٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم بلغ نحو ١٧١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، وتقدر بموازنة عام ١٩٨٤/٨٣ بنحو ٢١٤ مليون جنيه . ويوجه هذا الدعم أساسا لدعم الأسمدة المصنعة محليا ومواجهة تعويضات الاسمدة المستوردة (فروق اسعار) كذلك دعم تكاليف مقاومة القطن (بنحو النصف) وحوافز التكبير بزراعة القطن ، هذا بالإضافة الى دعم تكاليف المقاومة للحاصلات الزراعية الأخرى ، ومساهمة الحكومة فى خفض اسعار التقاوى ودعم الحاصلات الزراعية ودعم عملية الري لزراع القصب وغيرها .

وفى هذا المجال يمكن القول بأن قضية الدعم أصبحت من أهم القضايا الاقتصادية والسياسية التى يجب العمل على ايجاد حلول عادلة لها سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين ، آخذين فى الاعتبار ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية وأن تعكس السلع والخدمات المنتجة محليا قيمتها الاقتصادية الفعلية دون دعم ظاهر أو ضمنى من الحكومة سواء للمنتجين أو المستهلكين . وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد اقتصاديا تسعير السلع والخدمات وفقا لتكاليف الانتاج الفعلية (بحيث تعكس الأسعار الاقتصادية) على أن يتم دعم المستهلك (خاصة الفئات محدودة الدخل) بصورة مباشرة من خلال ما يحصلون عليه من أجور مدفوعه بدلا من دعم أسعار سلع الاستهلاك - ولكن تظهر مشكلة من هم يستحقون هذا الدعم ؟ وقد أشير كثير من التساؤلات حول هذه المشكلة لاتزال قائمة حتى الآن .

٤-٣ سياسات تسعير الحاصلات الزراعية :

لقد سبق الإشارة الى أن سياسات التسعير تؤثر سلبا او ايجابا فى هيكـل البنـيان الاقتصادية من جهة وتلعب دورا هاما فى تطور ونمو النشاط الاقتصادي من جهة اخرى . وكما تم استعراض مراحل تطور عمليات التسعير فى مصر وفقا للقرارات والتشريعات الصادرة فى هذا الشأن ، فإن التحليل عند هذه النقطة يتطلب استعراض السياسات المستخدمة فى تسعير الحاصلات الزراعية حتى يمكن استكمال جوانب السياسات السعريـة الزراعية .

لقد سبق الاشارة ايضا فى اطار استعراض السياسات السعريـة الزراعيـة فى مصر الى وجود ثلاث اساليب رئيسية لتسعير الحاصلات الزراعية تستند على درجة التدخل الحكومى فى تحديد اسعار المنتج او المستهلك او كليهما . يتميز الاسلوب الاول بالتدخل الحكومى المباشر فى تحديد اسعار المنتج او المستهلك او كليهما ، بينما يتميز الاسلوب الثانى بالتدخل الحكومى غير المباشر عن طريق تحديد اسعار وكميات مدخلات الانتاج الزراعى وسعر الفائدة على القروض الزراعية وتقديم التسهيلات الائتمانية ، الى جانب تحديد القيمة الاجبارية للارض الزراعية . اما الاسلوب الثالث فيعتمد على عدم التدخل الحكومى وترك قوى العرض والطلب فى السوق الحرة لتحديد اسعار بعض السلع الزراعية (وخاصة الخضر والفاكهـة بكافة أنواعها) .

ويلاحظ أن الحاصلات الزراعية قد قسمت الى أربع مجموعات وفقا للسياسة المستخدمة فى تحديد اسعارها . فهناك محاصيل تخضع لنظام التوريد الاجبارى لكامل انتاجها ؛ وتعتبر الحكومة فى هذه الحالة المشتري الوحيد لها ، ومنها القطن وقصب السكر . ويصدر قرار من وزير الزراعة سنويا بتحديد اسعار توريد هذه المحاصيل جبريا على ضوء الاسعار المزريـة التى تحددها وزارة الزراعة ، كما يحدد القرار ايضا نظام التسويق التعاونى للقطن . ويخـذر القرار الاتجار فى القطن الزهر والفـرزات والاقطان باستثناء الجمعيات التعاونية لانتاج وتسويق المحاصيل طبقا للقرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن . كما يصدر قرار سنوى من وزير الصناعـة بتحديد اسعار قصب السكر الذى يورّد مباشرة الى مصانع السكر والتقطير المصرية وذلك وفقا للقرار الوزارى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٧٤ وموافقة اللجنة العليا للسياسات الاقتصادية فى جلستها بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠ .

ويغنى النظر عن قيمة السعر المحدد بالقرارات الوزارية لكل من هذين المحصولين فان اسعار التوريد لكل من القطن الزهر وقصب السكر عادة ما تكون مساوية للاسعار المزريـة التى حددتها وزارة الزراعة لهذين المحصولين والتى عادة ما تكون أقل من تكلفة الانتاج الفعلية ، الامر الذى يؤدى الى تقلص المساحات المزروعة لهذين المحصولين نتيجة عدم رغبة المنتجين فى الاستمرار فى الانتاج أو التوسع فيه لعدم وجود عائد مجزى على مجهودهم .

اما المجموعة الثانية من المحاصيل الزراعية فهي تخضع لنظام الحيازة ومنها القمح والفول البلدى والسسم والارز والفول السوداني والبصل . ويتم توريد هذه المحاصيل وفقا لنظام التسويق التعاونى الى الحكومة فى صورة حصة محددة من انتاج كل فدان اما بصفه اجبارية او اختيارية وذلك حسب القرارات الوزارية المنظمة لعملية التوريد . وتحدد اسعار توريد هذه الحصى اجباريا على ضوء الاسعار المزرعية التى تحددها وزارة الزراعة ايضا ، اما جزء الانتاج الخارج نطاق حصة التوريد الاجبارى فيقوم المنتجون بتسويقه فى السوق الحرة .

وقد ارتفعت اسعار توريد الحصة الاجبارية لبعض هذه المحاصيل عن الاسعار المزرعية التى حددتها وزارة الزراعة وذلك فى موسم ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ومابعدا ، الامر الذى يشير الى عدم دقة تحديد الاسعار وفقا للاسعار المزرعية المعلنه من قبل الوزارة من جهة ، وروغبة الدولة فى استمرار المنتجين فى توريد حصصهم الى الحكومة من خلال تحريك اسعار التوريد الاجبارى لبعض هذه المحاصيل الاساسية . كما ان التسويق بنظام الحصى لم يراعى فيه الربط بين حصة الفدان والحيازات المزروعة ، الامر الذى ادى الى تحمل صغار الحائزين اعباء مالية لعدم توفر فائض يمكن تسويقه فى السوق الحرة بأسعار مرتفعة (اسعار اقتصادية) . كما يلاحظ ايضا تفاوت الحصة المقرر توريدها عن الوحدة الانتاجية (الفدان) لكل محصول نظرا لاختلاف قدره الانتاجية للاراضى .

اما المجموعة الثالثة من المحاصيل الزراعية فهي تلك المحاصيل التى يتم توريدها اختياريا لاهداف التصدير ، ومنها محصول البطاطس (الذى يتم تسويقه تعاونيا بقرار من وزير الزراعة) سواء لغرض الاستهلاك المحلى او التصدير لبعض الاسواق الاوربية (انجلترا على وجه التحديد) . ويتم تحديد اسعار التصدير (على اساس السعر فوب) بمعرفة لجنة البت بوزارة الاقتصاد لمحاصيل البطاطس والفول السودانى والثوم والبصل ، وتضم هذه اللجنة الى جانب ممثلى وزارة الاقتصاد ممثلين عن وزارتا الزراعة والتموين .

ومنها ايضا محصول الثوم الذى يسوق تعاونيا منذ عام ١٩٨٣ ويتم توريده الى شركات القطاع العام بغرض التصدير فقط . وتحدد الاسعار على ضوء تكاليف الانتاج مع اضافة هامش ربح معقول للمنتج . وقد كان التعامل فى هذا المحصول قبل ذلك يتم عن طريق الشركات المشتريه والمنتجين مباشرة بغرض التصدير ايضا .

اما المجموعة الرابعة من المحاصيل الزراعية فهي تلك المحاصيل التي لا يتم تسويقها تعاونيا وتحدد اسعارها في السوق الحرة وفقا للعرض والطلب ، ومنهـ محاصيل الذرة الشامية والرفيعة والحلبة ومحاصيل الفاكه والخضروات .

وتجدر الاشارة الى أن اسعار الجملة والتجزئة للخضروات والفاكهة يتم تحديدها اسبوعيا بواسطة لجان التسعير بالمحافظات وفقا لظروف العرض والطلب دون التقيد بتكاليف الانتاج . وقد تركت لجان التسعير في بعض المواسم (١٩٨٢ ، ١٩٨٤ وما بعدها) تحديد اسعار البيع لقوى العرض والطلب .

ومما تجدر الاشارة اليه في مجال التسعير والسياسات السعرية التي اتخذتها الدولة أن تلك السياسات تضمنت العديد من الاجراءات والتشريعات (ملحق رقم ١) التي أدت الى التأثير على كل من المنتجين أو المستهلكين أو كليهما معا . الا أن الشواهد تدل على تأثير المنتجين الزراعيين أكثر من غيرهم الأمر الذي أدى الى تدهور الانتاجية وانخفاض معدلات الانتاج في كثير من السلع التي لعبت السياسات السعرية والتسويقية دورا أساسيا في عزوف كثير من المنتجين عن أنتاجها بسبب التدخل المباشر وغير المباشر في تحديد الأسعار وعدم ملائمة السياسات السعرية المستخدمه مع الظروف الاقتصادية السائدة . ويمكن بصفه عامة تمييز ثلاث سياسات استخدمت في مجال التسعير على مدار السنوات الماضية وفقا لتقرير مجلس الشورى وهي :-

أ- سياسات تثبيت الأسعار :

وقد استخدمت في كثير من السلع الأساسية الغذائية والتي يعتبر استهلاكها ضروري لفئات الدخل المحدود . وتولت وزارة التموين واجهزتها المختلفة وضع الأسس والمعايير للتسعير ضمان وصول السلعة الى المستهلك بأسعار مناسبة ، وكان ذلك يتم دائما على حساب المنتج ولصالح المستهلك تحت شعار دعم مستلزمات الانتاج الزراعى .

وتلجأ الدولة الى توفير الاحتياجات الاستهلاكية في حالة قصور الانتاج المحلى بالاستيراد من الخارج وبكميات كبيرة (كالقمح والدقيق والسكر ٥٠ الخ) . وقد أتبعت سياسة توفير الاحتياجات الاستهلاكية من الانتاج المحلى على مستوى المحافظات بحظر النقل من محافظة لأخرى كما هو الحال في محصول الارز والفلول . ومن ناحية التسعير فإنه يتم تحديد متوسط التكلفة الانتاجية (وهى عادة ماتقل كثيرا عن التكلفة الفعلية) أو متوسط التكلفة الاستيرادية لوحدة التعامل ، ويتم فى ضوء هذه التكلفة تحديد الدعم المالى الذى تتحمله الدولة لتثبيت اسعار هذه السلع .

ب- سياسة الاسعار المتفاوتة :

وفيها يتم تحديد سعرين أحدهما ثابت وهو يقل عادة عن التكلفة الانتاجية والسعر الثانى يتم تحديده وفقا لما تسفر عنه التكلفة الفعلية للانتاج شاملة هوامش الربح للعمليات التسويقية المختلفة .

ولجأت وزارة التموين لهذه السياسة للقضاء على تجارة السوق السوداء التي ظهرت في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ وأدت إلى بيع السلع المحددة جبريا بأسعار تفوق مستوى السعر الجبري ومن أمثلة تلك السلع السكر والأرز والشاي .

ح - سياسة الأسعار المتغيرة :

طبقت تلك السياسة على السلع المستوردة خصما من الحصة النقدية لشركات القطاع العام أو الهيئة العامة للسلع التموينية والتي تتعدد فيها أنواع الصنف الواحد من السلعة ، بالإضافة إلى اختلاف تكلفة الاستيراد للصنف الواحد تبعا لاختلاف المنشأ المستورده .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وسعر التحويل للعملات الأجنبية قد لعبت دورا هاما في مستويات الأسعار لكثير من تلك السلع المستوردة الأمر الذي ترتب عليه خروج كثير من المنتجين للسلع المحلية المشابهة من العملية الانتاجية من جهة أو ارتفاع أسعار تلك السلع عن مستوى دخول فئات كثير من أفراد المجتمع .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أسعار التداول تتغير وفقا لهذه السياسة السعريه على ضوء تكلفة الاستيراد ، وقد راعت وزارة التموين أن يكون هذا التغير في أسعار التداول بالنسبة للسلع الشعبيه (الضرورية أو الأساسية) بسيطا للغاية ، بينما تعادل التغير في السعر مع التغير في التكلفة الاستيرادية أو الانتاجية للسلع التي يقتصر استهلاكها على نوعيه خاصه من الأفراد (فئات الدخل الأكثر من المتوسط) .

د - سياسة التسعير الدوري :

وتطبق على السلع التي يتعذر التحكم في كميه المعروض فيها حيث يتوقف العرض على الظروف المناخيه وفترة وموسمها لانتاج والتوزيع الجغرافى واختلاف تكاليف الانتاج من منطقة لأخرى وتعرض هذه السلع للتلف السريع ، وتشمل تلك السلع جميع أصناف الخضر والفاكهه والتي يتم تسعيرها أسبوعيا من خلال لجان التسعير بالمحافظات . وتعتمد هذه السياسه على تحديد أسعار التداول وفقا لظروف الانتاج والكميات المعروضه ومدى وفرتها أو ندرتها ومدى توافر السلع البديله وأسعارها دون النظر إلى تكلفة الانتاج .

وبذلك نجد أن هناك أكثر من سياسة سعريه تستخدمه في نطاق المحاصيل الزراعيه ، ويعتمد اختيار أى من هذه السياسات على نوعية وأهمية المحصول من حيث أنه محصول غذاء أساسى وضرورى أو سلعه استراتيجيه تشكل عامل أمن واستقرار للمجتمع في حالة توافرها بأسعار مقبوله لفئات الدخل المحدود .

ان استعراض سياسات تسعير وتسويق الحاصلات الزراعيه يوضح أهميه التنسيق والترابط فيما بين المؤسسات والهيئات الحكوميه وشبه الحكوميه القائمة على تنفيذ تلك السياسات ، كما يشير ايضا الى أن تلك السياسات والاجراءات التنفيذيه المطبقه تعتبر من ضمن العوامل المؤثره على عدم التوسع فى الانتاج الزراعى وزيادة معدلات نموه خلال السنوات العشر الماضيه ومقابلها نظرا لاستقرار المستويات السعريه وتدنيها بالنسبه للمنتجين سواء بالنسبه للسلع التى يتم تسويقها محليا أو يتم تصديرها للأسواق الدوليه .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن مشكلة الأسعار المزريه تأخذ أبعاد متعدده منها السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه ويمكن تلخيص بعض تلك الأبعاد الهامه فيما يلى:

- اختلال الهياكل السعريه ، حيث هناك تفاوت كبير بين الأسعار المحدده محليا لكثير من الحاصلات الزراعيه وأسعارها الدوليه .
- اختلال التوازن بين أسعار السلع الزراعيه وغير الزراعيه ، حيث التفاوت الكبير بين مستويات الأسعار فى كل من المجموعتين لغير صالح المنتجين الزراعيين .
- ارتفاع تكاليف الانتاج الفعليه فى السنوات الاخيره وعدم مسايرة الأسعار المحدده للمنتجين للارتفاع الواضح فى تكلفة الانتاج بما يحقق استمرار المنتجين فى العمليه الانتاجيه .

ان الاسترشاد بالاسعار العالميه عند تحديد الاسعار المزريه لبعض الحاصلات الزراعيه خاصة تلك الموجهه للتصدير، سوف يؤدى الى نجاح السياسات الانتاجيه والتصديرية والاستراتيجيه ، فقد يمكن عن طريق السياسه السعريه زياده الانتاج المحلى وخفض الواردات الغذائيه وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات . وتجدر الاشارة الى أن الأسعار المجزيه تعتبر دافعا للمنتجين على زياده معدلات انتاجهم ، كما أن الأسعار المجزيه للمنتجين المتخصصين فى حاصلات التصدير تساهم فى رفع كفاءة المنتج وتحسين نوعيته مما يقلل من التنافس السلعى فى الأسواق الدوليه . كما أنه يمكن القول بأن الأسعار المجزيه للمنتجين لحاصلات الغذاء الرئيسيه وخاصة القمح (الذى يتم استيراد أكثر من ٦٠٪ من احتياجات البلاد منها) يساعد على دعم المنتجين المحليين بدلا من دعم المنتجين الأجانب من جهه ، كما أنه سوف يخفف من عبء الدوله فى توفير العملات الأجنبية لتغطية فاتورة استيراد الكميات المتزايد من هذا المحصول أو يخفف الضغوط السياسيه التى تتعرض لها فى سبيل ضمان توفير الاحتياجات الغذائيه من هذا المحصول الاستراتيجى من جهه اخرى .

ولذا يجب اعاده النظر فى السياسه السعريه لكافة الحاصلات الزراعيه آخذين فى الاعتبار التنسيق بين هذه السياسات من جهه ومصلحه المنتجين والاقتصاد القومى من جهه اخرى .

٥-٣ السياسة التسويقية لبعض المنتجات الزراعية :

تتأثر السياسة التسويقية لميكانيكية السوق الحر أو بمدى التدخل الحكومى فى تسويق كثير من السلع الزراعية سواء تعاونيا أو عن طريق الشراء المباشر من المنتجين الزراعيين عن طريق التوريد الاجبارى لبعض السلع الغذائية الرئيسية كما هو الحال فى مصر .

ويلعب الهامش التسويقي للحاصلات الزراعية دورا هاما فى مستويات الأسعار السوقية ومسارات السلع من المنتجين الى المستهلكين ، حيث يمثل هذا الهامش الفرق بين سعر المنتج وسعر البيع للمستهلك . وقد تدخلت الدولة فى تقليل هذه الهوامش التسويقية عن طريق دعم الحاصلات الزراعية فى مرحلة التسويق مما أدى الى تحمل الدولة جانب من التكاليف التسويقية نظرا لقيامها بتحديد سعر بيع جبرى للمستهلك مدعم من جانب الدولة ، ومن أمثل تلك السلع الأرز والقطن والقصب وغيرها . وتتباين نسبة الهامش التسويقي^(١) من مجموعة حاصلات زراعية الى أخرى ، وكذلك من سلعه الى أخرى ، وتعتبر مجموعة الخضر والفاكهة فى مقدمة المجموعات السلعية التى تحقق أكبر هامش تسويقي نظرا لعدم تدخل الدولة فى مسارات العملية التسويقية ويكون ذلك لصالح الوسطاء على حساب كل من المنتجين والمستهلكين ، حيث تعتبر مجموعة الخضر والفاكهة من المجموعات التى تسوق وفقا لقانون العرض والطلب، حيث لا يتم تسعير تلك السلع اجباريا . ويتم تسويقها من المنتجين الى المستهلكين عن طريق الوسطاء دون تدخل الدولة الا فى أضيق الحدود وعن طريق الشراء المباشر من المنتجين فى حالة نقى المعروض فى الاسواق وارتفاع الأسعار . بينما يعتبر الارز من السلع التى يتم تسويقها كاملا عن طريق وزارة التموين ، حيث تسيطر الوزارة على جانب كبير من انتاج الأرز وفقا للتشريعات والقوانين المنظمة لعملية التوريد والتسويق لهذا المحصول . وتقوم وزارة التموين بتحديد مواصفات ورتبة الأرز الابيض الذى يتم توزيعه للاستهلاك المحلى . وتجدر الاشارة الى أن عملية تسويق الأرز تضمن النقل والتخزين والتعبئـه والتغليف الى جانب العمليات الصناعية (أى ضرب الأرز) والتى تتم بواسطة الدولة ، ولذا فان تكلفة تلك العمليات التسويقية تتحملها الدولة نظير تحديد سعر البيع للمستهلك .

كما تتحكم الدولة فى العملية التسويقية لامتلاكها وإدارتها شركات المضارب (التى هى قطاع عام) وبذا لا يمكن تسويق الارز فى السوق الحر ويجب توريده من المنتجين الى شركات القطاع العام لاجراء العمليات الصناعية قبل طرحه فى الأسواق ، وحتى تلك المرحلة تتم عن طريق وزارة التموين .

ويلاحظ فى هذا الصدد مايلى:

- ارتفاع تكاليف التسويق للطن من الارز المخصوص والممتاز ، حيث تقدر بنحو ٢٠٪ للأول ، ونحو ٣٥٪ - ٤٠٪ للثانى . فقد أوضحت البيانات أن تكاليف التسويق من الارز المخصوص

(١) نسبة الهامش التسويقي هى عبارة عن نسبة مئوية للفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك أو التكاليف التسويقية الفعلية مقسوما على سعر المنتج .

تتراوح ما بين ٢٧ - ٣١٤ جنيه / الطن في حين تقدر تكاليف التسويق للارز الممتاز ما بين ٨ - ٥١ جنيه/ الطن .

(١)

ويعزى ارتفاع تكاليف التسويق للارز أساسا الى ظروف تشغيل شركات المضارب (والتي ضمن شركات القطاع العام) من حيث ضعف الكفاءة الانتاجية لعدم المعدات وعدم اجراء الصيانه الدوريه وارتفاع نسبة الفاقد وتضخم الهيكل الادارى لهذه الشركات .

زيادة تكلفة الارز منذ بداية الثمانينات ، حيث بلغت نحو ١٥٤ جنيه/ الطن — من الارز الأبيض ، نحو ١٦٣ جنيه/ الطن من الارز الممتاز وذلك عام ١٩٨١ ، ثم تصاعدت لتصل الى نحو ١٨٩ جنيه/ الطن ، نحو ١٩٩ جنيه / الطن على التوالى عام ١٩٨٣ واستمرت بعد تلك الفتره فى التصاعد ، هذا على الرغم من ثبوت سعر البيع الجبرى على مستوى الجملة والبالغ نحو ٤٦ جنيه/ الطن للارز المخصوص ، ١٢٠ جنيه لكل طن للارز الممتاز ، وعلى مستوى التجزئه والبالغ نحو ٥٠ جنيه / الطن للارز المخصوص ، نحو ١٤٠ جنيه / الطن للارز الممتاز خلال تلك الفتره وحتى عام ١٩٨٧ حيث بدأت أسعار المستهلك فى الزيادة التدريجيـه .

تضمن الاسعار الجبريه المحدوده للارز دعما واسع النطاق لتغطية الفروق بين سعر البيع الجبرى وتكلفة الانتاج المرتفعه ، الأمر الذى ترتب عليه تحمل الميزانية العامه لتلك الفروق وزيادة حجم الدعم المقرر للطن من الارز المخصوص من نحو ١٠٨ جنيه عام ١٩٨١ الى ١٤٣ طن عام ١٩٨٣ ، وللطن من الارز الممتاز من نحو ٤٣ جنيه فى عام ١٩٨١ الى نحو ٧٩ جنيه فى عام ١٩٨٣ .

لاتتفق أسعار التوريد للارز الشعير (سعر المنتج) مع السعر الحر ، ففي الوقت الذى بلغ فيه سعر التوريد للطن ٨٥ جنيه عام ١٩٨١ بلغ السعر الحر ١٥٠ جنيه ، وبذا يعتبر هذا الفرق دعما مستترا ألزمت وزارة التموين الزراع (المنتجين) بسداده لصالح المستهلكين ، ومن ثم فان العبء الذى يتحمله المجتمع (دعم الخزانه العامه ومايتحمله الزراع) ارتفع من نحو ٢٠٨ جنيه/ الطن من الارز المخصوص ، نحو ١٤٣ جنيه/ الطن من الارز الممتاز وذلك عام ١٩٨١ الى نحو ٢٤٣ جنيه لكل طن من الارز المخصوص ، نحو ١٧٩ جنيه لكل طن من الارز الممتاز وذلك عام ١٩٨٣ .

أما فيما يتعلق بمحصول التصدير الرئيسى للاقتصاد المصرى ألا وهو القطن :

فان السياسة التسويقية له تعتمد على قيام المزارعون (المنتجون) بتوريد كامل انتاج القطن الزهر الى الدوله ، التى تعتبر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها ، المشتري الوحيد لهذا الانتاج ، وتتولى الدوله تحديد أسعار القطن سواء بالنسبه لاسعار الاستلام أو أسعار اعاده

(١) تتضمن تكلفة النقل والتخزين والضرب (العمليات الصناعيه) والتعبئة وهامش ربح الشركات الصناعيه وهامش ربح تاجر التجزئه .

(٢) تقرير مجلس الشورى رقم (٤) لعام ١٩٨٥ .

الشراء وكذلك أسعار التصدير وأسعار البيع للمغازل المحلية - بمعنى أن الدولة تحتكر العملية التسويقية الى جانب تحكمها فى عملية التسعير والتي هى غالبا فى غير صالح المنتجين ، الأمر الذى أدى الى اتجاه الحكومة حاليا الى تحريك أسعار المنتج تدريجيا لتعويض الزيادة فى تكلفة الانتاج وتشجيع المنتجين على تحقيق أهداف الدولة الانتاجية واستيفاء متطلبات التصدير .

وتقوم شركات القطاع العام لتجارة وتصدير الاقطان بتسويق الاقطان فى الاسواق المحلية بعد استلام القطن الزهر من المنتجين طبقا لنظام التسويق التعاونى . وتحدد أسعار الاستلام على أساس القطن شعر (تسليم الأسكندرية) . ويصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى بداية كل موسم قرار تحديد أسعار الاستلام للشركات لمحصول القطن نيابة عن الحكومة ، ويظل هذا السعر ثابتا طوال الموسم ويتم محاسبة المنتجين على أساسه . وتقوم الحكومة عند تحديد أسعار الاستلام بتحديد مبلغ اجمالى لمقابلة مصاريف تحويل القطن الزهر الى شعر ومصاريف النقل والتأمين وغيرها .

وقد لوحظ ثبات هذا المبلغ الاجمالى (والذى يقرر بالخبره ولذا يعتبر مبلغ حكى) منذ فترة زمنيه طويله ، حيث أنه لا يتناسب حاليا مع التكاليف الفعلية التى تتحملها الشركات للعمليات التصنيعيه وتكاليف التسويق الأخرى . وقد نتج عن ذلك تحمل الشركات أعباء ماليه تزايدت عاما بعد آخر ، حيث قدرت أعباء التسويق الداخلى فى عام ١٩٨٢ بنحو ٣٨ مليون جنيه .

وقد حددت أسعار البيع للمغازل المحلية ، وفقا للقرارات الوزارية الصادره فى هذا الشأن ، وفى عام ١٩٧٧ كانت أسعار البيع للمغازل المحلية هى نفس أسعار استلام الاقطان من المنتجين وفقا للقرار الوزارى رقم ٨٣٧ لعام ١٩٧٧ ، وبذا لم تكن هناك فروق بين سعر الاستلام من المنتجين . الا أن القرار الوزارى رقم ٩٣٢ لعام ١٩٧٩ حدد سعر البيع للمغازل المحليه بأسعار تزيد على أسعار الاستلام من المنتجين لبعض أصناف الاقطان (جيزه ٧٠ وندره) ، والبعض الآخر بأسعار تقل عن أسعار استلامها من المنتجين (لاصناف جيزه ٦٨ ، ٦٦) اما باقى الأصناف فيتم بيعها بنفس أسعار استلامها من المنتجين . وقد أدى ذلك الى وجود فروق سعرية بعضها اعتبر دعما للأسعار المحليه والبعض الآخر حصلت عليه الحكومة خلال المواسم ٧٦ / ١٩٧٧ وحتى ٨٢ / ١٩٨٣ ، وذلك على أساس (الرتبه أو الجوده) . وبصفه عامه فانه يلاحظ التزايد المستمر فى أسعار البيع للمغازل المحليه خلال السنوات الماضيه بسبب ربط تلك الأسعار بأسعار استلام الاقطان من المنتجين والتي اخذت فى التحرك هى الاخرى خلال تلك الفتره .

وتشير تقديرات الهامش التسويقي للقطن وفقا لتقرير مجلس الشورى رقم (٤) لعام ١٩٨٥ الى ارتفاع هذا الهامش من نحو ١٠ ٪ فى عام ١٩٧٩ الى نحو ١٦ ٪ فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ . ويتضمن هذا الهامش التسويقي المصاريف الحكيمه (الافتراضيه) التى تخصم من المنتجين لمواجهه مصروفات تسويق الاقطان (أجرة الحليج والنقل والتأمين وغيرها) الى جانب ماتتحمله شركات تجارة وتصدير

الاقطان من أعباء التسويق .

أما فيما يتعلق بالسياسة التسويقية لمحاصيل الخضر والفاكهة .

فقد سبق الإشارة الى أن تسعير تلك المحاصيل يتم وفقا لظروف الانتاج والكميات المعروضة وطبيعة وحجم الطلب عليها وذلك دون التقيد بتكاليف الانتاج ، ويتم التسعير بمعرفة اللجان المحلية بالمحافظات . وبذا فان التدخل الحكومى يكون هامشيا حيث أن العملية التسويقية تتم بين المنتجين وتجار الجملة مباشرة أما أسعار اللجان المحلية فهي تعتبر أسعار استرشادية للمستهلكين وعادة لا يتقيد بها تجار التجزئة خاصة فى حالة الندرة النسبية لبعض أصناف الخضر والفاكهة لاعتبارات الموسمية لتلك الاصناف . وقد لاحظت وزارة التموين وجود اختلاف كبير بين الأسعار التى تحددها لجان التسعير المحلية التابعة لها ، الأمر الذى نتج عنه ارتفاع الأسعار والاضرار بالمستهلكين لصالح الوسطاء (التجار) بسبب اتجاه السلع الى أسواق المحافظات التى ترتفع الأسعار بها مما يزيد من المنافسة على زيادة الأسعار بين المحافظات للحصول على احتياجاتها من تلك الأصناف . ولهذا فقد شكلت لجنة دائمة للتنسيق بين لجان التسعير المحلية بالمحافظات ضمت ممثلين من وزارتي التموين والزراعة الى جانب ممثلى محافظات الانتاج الرئيسيه وأكبر المحافظات استهلاكاً (القاهرة والأسكندرية) وذلك بالاضافة الى مندوبين عن التجار والمستهلكين .

وقد شكلت تلك اللجنة وفقا للقرار الوزارى رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ بغرض التنسيق بين المحافظات فيما يتعلق بأسعار الخضر والفاكهة .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا الصدد أنه قد تقرر أن تكون أسعار محافظة القاهرة أساسا يتم الاسترشاد به فى باقى المحافظات على أساس انها تستهلك نحو ٤٥% من اجمالى استهلاك الخضر والفاكهة على مستوى الجمهورية .

وتصدر اللجان المحلية للتسعير بالمحافظات قائمه أسبوعية للأسعار يحدد فيها كل من سعر الجملة وسعر التجزئة ، وهى تعبر عن أسعار المستهلك . أما سعر المنتج فليس له مستوى سعرى محدد مما يؤدي الى وجود فرصه كبيره لتجار الجملة لمساومة المنتجين وهو ما أوضحته بيانات الهوامش التسويقية للخضر والفاكهة . فقد تراوحت نسبة الهامش التسويقي للبطاخس مثلا ما بين نحو ٥٣% ونحو ٧٠% ، وللبلبل ما بين ٨٦% - ١٢٢% ، وللطماطم ما بين نحو ٣٣% - ٦٢% وذلك خلال النصف الأول من الثمانينات . ويعزى ارتفاع الهوامش التسويقية لمحاصيل الخضر والفاكهة بصفه عامه الى قيام التجار بتوفير قروض وتسهيلات ائتمانية للمنتجين من خلال السلفيات التى يوفرونها لهم خلال المرحله الانتاجيه مقابل استلام انتاجهم الامر الذى يعتبر نوعا من أنواع الاحتكار لصالح التجار . كما أن زيادة الحلقات الوسيطة فى تجارة الخضر والفاكهة يؤدي أيضا الى ارتفاع تكلفة التسويق وبالتالي الهامش التسويقي مما يؤثر مباشرة على ارتفاع أسعار المستهلك الذى يتحمل تلك الزيادة ، هذا بالاضافه الى ارتفاع نسبة الفاقد لهذه المحاصيل خلال عملية الجنى والتسويق .

٤-٦ اثر السياسات السعرية والتسويقية على القطاع الزراعي :

أن استعراض سياسات تسعير وتسويق الحاصلات الزراعية يوضح أهمية التنسيق والترايط فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية القائمة على تنفيذ تلك السياسات، كما يشير أيضا الى ان تلك السياسات والاجراءات التنفيذية المطبقة تعتبر من ضمن العوامل المؤثرة على عدم التوسع فى الانتاج الزراعى وزيادة معدلات نموه خلال السنوات العشر الماضية وماقبلها نظرا لأستقرار المستويات السعرية وتدنيها محليا الى جانب عدم قدرة المصدرات الزراعية على المنافسة فى الاسواق الدولية حيث قضية الدعم للمنتجات الزراعية التمديرية تلعب دورا هاما على المستوى المحلى او الدولى .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا الصدد أن مشكلة الأسعار المزرعية تأخذ ابعادا متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص بعض تلك الأبعاد الهامة فيما يلى :

- اختلال الهياكل السعرية ، حيث هناك تفاوت كبير بين الأسعار المحددة محليا لكثير من الحاصلات الزراعية واسعارها الدولية .
- اختلال التوازن بين أسعار السلع الزراعية وغير الزراعية ، حيث التفاوت الكبير بين مستويات الأسعار في كل من المجموعتين لغير صالح المنتجين الزراعيين .
- ارتفاع تكاليف الانتاج الفعلية في السنوات الأخيرة وعدم مسايرة الأسعار المحدده للمنتجين للارتفاع الواضح في تكلفة الانتاج بما يحقق استمرار المنتجين في العملية الانتاجية .

أن الاسترشاد بالأسعار العالمية عند تحديد الأسعار المزرعية لبعض الحاصلات الزراعية خاصة تلك الموجه للتصدير سوف يؤدي الى نجاح السياسات الانتاجية والتصديرية والاستيرادية، حيث قد يمكن عن طريق السياسة السعرية زيادة الانتاج المحلي وخفض الواردات الغذائية وبالتالي تخفيض العبء على ميزان المدفوعات . وتجدر الإشارة الى أن الاسعار المجزية تعتبر دافعا للمنتجين على زيادة معدلات انتاجهم ، كما أن الاسعار المجزية للمنتجين المتخصصين في حاصلات التصدير تساهم في رفع كفاءة المنتج وتحسين نوعيته مما يقلل من التفاضل السعري في الأسواق الدولية . كما أنه يمكن القول بأن الاسعار المجزية للمنتجين لحاصلات الغذاء الرئيسية وخاصة القمح (الذي يثم استيراد أكثر من ٦٠% من احتياجات البلاد منه) يساعد على دعم المنتجين المحليين بدلا من دعم المنتجين الاجانب من جهة اخرى . كما سوف يخفف من عبء الدولة في توفير العملات الأجنبية لتغطية فاتورة استيراد الكميات المتزايدة من هذا المحصول أو يخفف من الضغوط السياسية التي تتعرض لها في سبيل ضمان توفير الاحتياجات الغذائية من هذا المحصول الاستراتيجي من جهة اخرى .

ولذا يجب اعادة النظر في السياسات السعوية لكافة الحاصلات الزراعيــــــــــــة
اخذين في الاعتبار ضرورة التنسيق بين هذه السياسات واعتبارها اداة للتنمية وزيادة
الانتاج الزراعى من جهة ، وتحقيق مصالح المنتجين والاقتصاد القومى من جهة اخرى . ولاشك
ان التدخل من قبل الدولة في تسعير بعض المنتجات الزراعية له الاثر الواضح على

المنتجين الزراعيين وعلى معدلات الانتاج الزراعى . ومما تجدر الاشارة اليه ان مصر تعتبر من اول الدول التى تدخلت فيها الحكومة لدعم اسعار الحاصلات الزراعيــــــــــــة وذلك عندما قامت فى ظل تفسير " سيدنا يوسف عليه السلام " لحلم فرعون ملك مصر بحجز جزء من الانتاج الزراعى خلال سنوات الرخاء كمخزون احتياطى لمواجهة القحط او الجذب فى السنوات التى تلتها ، وكان لهذه السياسات الانتاجية والسعرية اثار مباشرة فى زيادة معدلات الانتاج فى السنوات السمان ، مما ترتب عليه امكانية مواجهة العجز فى السنوات القحط باتباع سياسات توزيعية رشيدة ومحكمة (١) . ومما يلاحظ ان تدخل الدولة فى هذا الوقت كان ضروريا وكان بوحى من الله عز وجل ، الا ان تدخل الدولة حاليا لا تحكمه اهداف او سياسات متناسقة او رشيدة سواء فى مجال الانتاج او الاستهلاك او التجارة الخارجية ، وبحيث تستهدف تلك السياسات مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين والدولة وتحقق فى نفس الوقت التوازن المطلوب فى الاقتصاد القومى .

ومما يذكر فى هذا الصدد ان انجلترا قد تدخلت فى تنظيم تجارة الغذاء من حيث العرض والطلب والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى بدايــــــــــــة القرن الثانى عشر ، ثم انقضى هذا التدخل نهائيا منذ عام ١٨٤٦ ، ولكن على الرغم من ذلك ظلت الحكومة البريطانية حتى هذه اللحظة تتدخل فى مجال تحديد اسعار الغذاء وبدرجة كبيرة (٢) ، ولاتزال الآثار المترتبة على التدخل الحكومى فى اسعار المنتجات الزراعية الغذائية موضع مناقشات حتى الان ، خاصة فى ضوء ومبادئ حرية التعامل وتحرك الاسعار وفقا لقوى السوق الحر . وبصفة عامة فان هذه القضية تعتبر اكثر حدة فى الدول النامية ذات العجز الدائم فى انتاج الغذاء ومنها مصر . فالمستهلك ذات الدخل الحدود (وهم الاكثريــــــــــــة) فى الدول النامية يرى ان اسعار المنتجات الزراعية الغذائية حاليا تتجاوز مستوياتها الحقيقية بكثير ، وذلك بالمقارنة بالمستويات الدنيا من الدخول السائدة حاليا ، اما المنتج (المزارع) فانه يرى ان القيود الحالية من قبل الحكومة فى مجال الانتاج والدعم لبعض السلع الزراعية يوءدى الى عدم تحقيق هوءلاء المنتجين (الزراع) لارباح بسبب زيادة تكلفة الانتاج مع تدخل الدولة فى التسعير وتحديد نوعية المنتج مع تطبيق نظم التوريد الاجبارى . وقد كان نتيجة ذلك ثبوت متوسط الدخل الزراعى او انخفاضه سنويا (عند مقارنته بالاسعار الثابتة) على مدى الحقتين الماضيتين . ويرجع ذلك اساسا الى سياسات التسعير والدعم (خاصة للمستهلك) بلاضافه الى العوامل الاخرى .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : محمد نصر فريد ، " اقتصاد الغذاء فى مصر " ، رسالة دكتوراه تحت المناقشة ، الباب الثانى - الفصل الاول ، قسم الاقتصاد الزراعى بالقازيق.

(٢) جريدة الفانينشال تايمز ، مارس ١٩٨٩ .

الباب الرابع

الاستثمار المحلي والمساعدات الاقتصادية الخارجية
وأثرها على القطاع الزراعي

٤- الاستثمار المحلى والمساعدات الاقتصادية الخارجية وأثرها على القطاع الزراعى :

تتضمن العملية التخطيطية عنصرين أساسيين ، يختص أولهما بتحديد الاهداف التى يتطلع اليها المجتمع فى فترة زمنية قادمة ، ويتطلب تحقيق تلك الاهداف بالضرورة استغلال الموارد المتاحة وتخصيص الاستثمارات اللازمة لحسن استغلالها اقتصاديا . اما العنصر الثانى فهو يتضمن تحديد وصياغة الوسائل والاساليب الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف - اى مايقصد به تلك السياسات الاقتصادية التى تستخدم فى تناسق وتكامل لتحقيق الاهداف التى يتطلع اليها المجتمع مرحليا .

وهنا يجب التفرقة بين التخطيط والخطة ، فالتخطيط هو عبارة عن عملية مستمرة ، لاتقتصر على مجموعة القرارات التى تصدر عن الخطة . اما الخطة فهى مجموعة من القرارات التنفيذية التى يتفق عليها وتتواءم فى اطار الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع بغرض تحقيق الاهداف التى يطلع اليها المجتمع فى فترة زمنية محددة (هـى عادة فترة الخطة) . ولذا فان جوهر العملية التخطيطية سواء على المستوى القومى او القطاعى هو اعداد وصياغة القرارات (السياسات) التى بواسطتها يمكن تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة بغرض تحقيق الاستخدام الامثل لتلك الموارد ، وذلك فى ضوء رغبات واهداف المجتمع . ويمكن القول بأن التخطيط القومى الشامل هو تنظيم اجتماعى لحل المشاكل الاقتصادية . وعادة ما يكون هناك تعارض واختلاف فى القرارات والسياسات الاقتصادية فى مرحلة الاعداد والصياغة سواء على المستوى القطاعى او القومى ، الا ان هذا التعارض أو الاختلاف يجب ان يتلاشى اذا ماتم الاتفاق على تحديد الاهداف والاساليب الواجب استخدامها عند صياغة اطار الخطة ووفقا للتنسيق والترابط بين قطاعات الاقتصاد القومى .

لذلك فان السياسات الاقتصادية والقرارات التنفيذية التى تعكس اهداف تلك السياسات عادة ماتكون متشابهة وتحتاج دائما الى تنسيق وتكامل فيما بينها حتى يمكن تحقيق الاهداف التى يسعى اليها المجتمع فى الفترة الزمنية المحددة . وذلك لان تلك السياسات الاقتصادية سواء آكانت فى مجالات الانفاق الاستثمارى او الانفاق العام الجارى او فى مجالات التجارة الخارجية او المساعدات الاقتصادية الخارجية ، او كانت فى مجالات القوى العاملة والعمالة او كانت فى مجالات الانتاج والاستهلاك ، كلها سياسات اقتصادية تستخدم على المستوى القطاعى فى تناسق وتكامل وبحيث يتحقق من استخدامها الوصول الى الاهداف القطاعية التى هى فى الواقع جزء لايتجزأ من الاهداف القومية للدولة فى مجال التنمية والاستقرار . وهناك بعض السياسات الاقتصادية ذات التأثير الواضح على جوانب كثيرة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، ومنها على سبيل المثال سياسات الانفاق الاستثمارى وسياسات التعامل مع العالم الخارجى والسياسات السعرية والسياسات المالية والنقدية والتى كلها تعتبر ضمن السياسات القومية المؤثرة على السياسات القطاعية سواء آكانت فى مجال الزراعة او الصناعة او الطاقة او الخدمات العامة او غير ها .

وحيث انه قد تم فى الفصل السابق استعراض بعض عناصر السياسة الزراعية على المستوى القطاعى واثرها فى تطور القطاع الزراعى ، فان هذا الفصل يستعرض كل من سياسات الاستثمار والمساعدات الاقتصادية الخارجية ، حيث يعتبران جزءا لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة المؤثرة على القطاع الزراعى . وقد يكون من المفيد التعرض لسياسة الانفاق الاستثمارى والمساعدات الاقتصادية الخارجية فى هذا الفصل على حدة نظرا لاهمية الاستثمارات فى خطة التنمية ، خاصة بالنسبة للقطاع الزراعى ولان كثيرا من المساعدات الاقتصادية الخارجية قد تدفقت على الاقتصاد القومى منذ منتصف السبعينات . الا ان هذا لا يعنى الفصل بين السياسات الاقتصادية الاخرى وسياسة الانفاق الاستثمارى ، فسوف يتم استعراض سياسات التجارة الخارجية فى الفصول التالية :
وماتتضمنه من عوامل ومؤشرات كان لها اثرها الواضح على القطاع الزراعى .

٤-١ أهمية الانفاق الاستثمارى وتطوره :

يعتبر الانفاق الاستثمارى احدى اهم معالم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول النامية ، خاصة تلك الدول التى تعاني من عجز فى الموارد المالية . وعادة مايشكل رأس المال (الاستثمار) ومتطلبات النقد الاجنبى لهذه الدول المعيار الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار عن تحديد العناصر الاساسية لتطوير وتنمية الاقتصاد القومى .

ويتفق الاقتصاديون على انه يجب على الدول النامية ومنها مصر ان تستخلص جزءا من مواردها المخصصة للاستهلاك الحالى المطلوب وتستثمره فى التكوين الرأسمالى وذلك اذا ما ارادت تلك الدول النمو والتقدم بمعدلات تفوق معدل النمو السكانى لها . أن تحويل الموارد من الاستهلاك الحالى يطلق عليه الادخار ، وبينما الادخار ليس هو المحدد الوحيد للنمو فإنه يعتبر (وفقا لنموذج هارود - ديمار) من اهم العوامل المحددة للنمو فى الدول النامية . ويتفق الاقتصاديون عادة على ان لاتقل نسبة الادخار عن نحو ١٥% من الناتج المحلى الاجمالى سنويا وان توجه هذه النسبة الى الاستثمار اذا ما اريد الحفاظ على معدلات نمو مستقر ومتزايد فى متوسط الفرد من الناتج القومى الاجمالى . ولكن تشير البيانات (بما لا يدع مجال للشك) ان مستويات الادخار فى كثير من الدول النامية ، لاتتعدى ٥% من الناتج القومى الاجمالى ، الامر الذى يترتب عليه اللجوء الى توليد موارد رأسمالية خارجية فى صورة تسهيلات ائتمانية او قروض لتحقيق اهداف التنمية من خلال زيادة التكوين الرأسمالى وتوجيه مزيد من الاستثمارات نحو الانشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات .

ووفقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الاستثمار الذى يعظم من الانتاج يتطلب ان يكون الناتج الحدى لرأس المال متساوى فى جميع أنشطة ومجالات الاقتصاد القومى . وتعتمد تلك النظرية على ان هناك منافسة كاملة ، حيث تعكس الاسعار تكلفة فرصتها البديلة ، وانه لاتوجد عوامل او مؤشرات خارجية على الاقتصاد القومى ، وان الاقتصاد يقترب من التوازن العام ، تتأثر باقى الأنشطة بالتغيرات الصغيرة لاي نشاط ولكن بدرجة يمكن اهمالها .

ولكن لا يمكن تحقيق هذه الشروط في الدول النامية وقد حاول الاقتصاديون المهتمون بالتنمية من التغلب على هذه المشكلات بتحويل المتغيرات او المؤشرات الخارجية على الاقتصاد الى تقديرات مباشرة وباستخدام تكاليف الفرصة البديلة بدلا من استخدام الاسعار ، وهذا الاتجاه يركز على الانتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال .

ويلاحظ ان اقتصاديات الدول النامية ليست في حالة التوازن او حتى قريبة من حالة التوازن ، حيث ان الاستثمار الجديد سوف يعدل او يغير من الانتاجية في الانشطة الاخرى للاقتصاد بصورة ملحوظة ، وبالتالي سوف يتأثر بتغيرات الانتاجية في أنشطة أخرى . وعلى عكس ما قد يحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث قرارات الاستثمار الكبيرة يمكن ان تتخذ على المستوى الفردي بافتراض ان هناك تسهيلات موجودة وتحولات يضمنها الاقتصاد المتقدم بالفعل ، فان اقتصاديات الدول النامية ينقصها تلك التسهيلات والتحويلات ومنها على سبيل المثال عدم وضوح القرارات والقوانين الاقتصادية للمستثمر بالدرجة التي توحى له بالثقة في الاتجاهات الاقتصادية مستقبلا .

وبصفة عامة فان الانفاق الاستثماري والاستهلاكي يعتبران من المحددات الرئيسية للدخل القومي والعمالة في الاقتصاد القومي ، كما ان مستويات الانفاق الاستهلاكي والادخار من جهة اخرى يعتبران من المحددات الهامة للانفاق الاستثماري ، حيث هناك علاقة معنوية بين هذه المتغيرات الثلاثة (الاستهلاك - الاستثمار - الادخار) وعادة ما تتميز الدول النامية بانخفاض معدلات الادخار والتالى الاستثمار ، وذلك بسبب ارتفاع الاستهلاك او انخفاض الانتاجية وتدنى مستويات الاجور . ويؤثر الانفاق الاستثماري العام على الدخل القومي فى المدى القصير من حيث ان زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الدخل القومي كنتيجة لنظرية المضاعف (أى ما يعرف بأثر الدخل) ، و على المدى البعيد من حيث ان زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الساعات الانتاجية (المشروعات) وما يتبعها من زيادة فى الدخل القومي (أثر ما يعرف باثر السعة) .

وقد استخدمت العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو فى نموذج هاريد - دومار حيث اوضح النموذج ان تأثير الادخار على النمو يعتبر تأثيرا مباشرا ، بينما نسبة الزيادة فى رأس المال الى الانتاج (معامل رأس المال الاضافى) يؤثر فى النمو تأثير غير مباشر وتأثيرا عكسيا . ووفقا للنموذج فان :

$$\Delta Y / Y = \Delta S / S$$

$$\Delta Y / Y = \Delta S / S$$

حيث ان "م" معدل النمو ، "د" الادخار ، "ا" الاستثمار

"ى" الدخل القومى ، "Δى" مقدار التغير فى الدخل القومى .

"س" معامل راس المال الاضافى

كما ان العلاقة التى تربط الاستثمار بالتكاليف والعوائد المستهدفة تأخذ الشكل التالى :

$$\begin{aligned} \text{ن ح} &= \text{ع م} - \text{ت م} / \text{أ} \\ \text{ن ح أ} &= \text{ع م} - \text{ت م} + \text{ص أ} \end{aligned}$$

حيث " ن ح " الناتج الحدى التقليدى للاستثمار
 " ع م " التدفقات المخصومة للابراجات المتوقعة
 " ت م " التدفقات المخصومة للتكاليف المتوقعة
 " أ " الاستثمار أو رأس المال
 " ن ح أ " الناتج الحدى الاجتماعى للاستثمار
 " ص أ " التدفقات المخصومة للعوامل الخارجية المتوقعة

وعلى الرغم من ان الفروض التى تتحقق على أساسها هذه العلاقات غير متوفرة فى اقتصاديات الدول النامية لاسباب كثيرة ليس هنا مجال مناقشتها ، الا انها لاتزال تستخدم رغم النقد الموجه اليها ، لتحديد حجم الانفاق الاستثمارى على ضوء معدلات النمو المستهدفة عند اعداد خطط التنمية . وحيث ان زيادة الدخل القومى يعتبر الهدف الرئيسى للتنمية وهذه الزيادة لابد وان تتحقق من خلال برنامج استثمارى يأخذ فى اعتباره معدلات النمو المستهدفة ، فأن مشكلة تخصيص الاستثمارات على الانشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها بين النقد المحلى والاجنبى وبين المشروعات التنموية التى يتضمنها كل نشاط اقتصادى يعتبر من العوامل الكفيلة بتحقيق معدلات النمو المستهدفة بالخطه .

وفىما يتعلق بخطة للتنمية فى مصر فقد تم استخدام نموذج ها رود — دومار لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل مستهدف لنمو الدخل القومى (كهدف للخطة اعتبارا من الخطة الخمسية الاولى فى أوائل الستينات وحتى خطة عام ٨٧/٨٦ — ١٩٩٢/٩١ نظرا لقصور الموارد المالية والزيادة المستمرة فى السكان بمعدلات مرتفعة . وقد تم بناءً على هذا النموذج تحديد معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه ومن ثم تحديد معامل رأس المال (أى المعامل الحدى لرأس المال) الذى يحدد الاستثمار اللازم للزيادة فى الدخل بمقدار وحدة واحدة . الا انه يلاحظ ان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة يعتمد على اسلوب التقريب المتتابع الذى يخضع فى كثير من الاحيان لقرارات مركزية (تتمثل فى وزارة التخطيط) وبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية التى تشكل ضغوطا على الموازنة العامة للدولة من جهة وعلى احتياجات الجماهير خاصة من السلع الضرورية وتوفير فرص العمل من جهة اخرى .

ان الانفاق الاستثمارى بغنى النظر عن كيفية تحديد حجمه ، يعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في مصر ، فقد كان حجم الانفاق الاستثمارى العام (سواء الحكومى أو القطاع العام) يغطى مانسبته نحو ٩٠٪ من اجمالى الاستثمارات خلال مرحلة الستينيات وحتى النصف الأول من السبعينات ، ونحو ٨٢٪ خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٢ ونحو ٧٧٪ خلال الخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦) ومستهدف أن يغطى نحو ٦١٪ فى الخطه الخمسيه (٨٨ / ٨٧ - ١٩٩٢ / ٩١)^(١) . وبذا يتضح أهمية الانفاق الاستثمارى العام فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها ، هذا على الرغم من أن القطاع الخاص فى مصر يستحوذ على قدر كبير من الفائض الاقتصادى سواء أكان ذلك فى القطاع الزراعى أو فى القطاعات الأخرى . الا أنه قد لوحظ خلال السنوات الأخيره ومنذ بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادى (فى منتصف السبعينات) الاتجاه المتزايد لمشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات الاجماليه اللزومه للتنميه ، كما أن احدى ركائز الخطة الخمسية (٨٧ / ٨٦ - ١٩٩٢ / ٩١) تشير الى توقع تمويل مالا يقل عن ٢٥٪ من الاستثمارات الاجمالية المقدره بالخطه عن طريق القطاع الخاص . وفى هذا المجال يجب الاشارة الى المناقشات التى تدور حاليا بشأن قانون الاستثمار الجديد والذى تم الموافقة عليه من مجلس الشعب ، والذى تضمن تعديلات جذريه فى تشريعات وقوانين الاستثمار السابقه تستهدف جذب مزيد من رؤوس الاموال العربيه والأجنبيه ، وتسهيل الاجراءات التنفيذيه فى مجالات الاستثمار للمستثمرين المصريين اسوة بالمستثمرين العرب والاجانب . ومع أن هذا القانون قد شمل ضمانات ومزايا وحوافز للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى ، الا انه لايزال موضع مناقشات ونقد من جانب المستثمرين . ولذا فان دور القطاع الخاص لايزال محدود للغاية فى مجال الاستثمار ولا تزال الدول تتحمل العبء الأكبر من حيث توفير الاستثمارات اللزومه لتنفيذ أهداف الخطه . واذا ما أمكن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى تحمل أعباء تمويل الخطه ، فان هذا التحول فى سياسة الانفاق الاستثمارى من الاعتماد على الانفاق العام الحكومى منذ بدايه الستينات الى مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص ، سوف يؤثر تأثيرا واضحا على معدل النمو الاقتصادى ، خاصة بالنسبه للقطاع الزراعى .

وتشير البيانات المتاحة أن المعامل الحدى لرأس المال فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينات قد بلغ فى المتوسط نحو ٣٥ ، وحيث أن هذا المعامل - كما سبق القول يعبر عن عدد وحدات رأس المال التى تلزم لزيادة الدخل أو الناتج القومى بمقدار الوحدة ، فمعنى ذلك أنه لزيادة الدخل أو الناتج القومى بمقدار الوحدة كان يلزم أن يخصص ثلاث وحدات ونصف وحدة زيادة فى رأس المال الثابت (الاستثمار) - أى أن معامل رأس المال : الناتج القومى الاجمالى يكون مساويا لـ ٣٥ : ١ ، وحيث أن متوسط حجم الاستثمار العام خلال فترة السبعينات كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى قدر بنحو ١٩٤٪ ، فان معدل

(١) أنظر الجداول (١) ، (٢) بالملاحق الاحصائيه للدراسه .

نمو الناتج المحلي الا جمالى المحسوب من العلاقة السابق الاشارة اليها (معامل النمو
فى الناتج المحلي الاجمالى = معدل الاستثمار العام مقسوما على معامل رأس المال)
وقد بلغ فى المتوسط نحو ٥٥ ٪ سنويا وذلك وفقا للانفاق الاستثمارى العام . وحيث
ان معدل النمو السنوى فى الناتج القومى الاجمالى لتكلفة العوامل تقدر بنحو ١٨ ٪ فى
المتوسط خلال نفس الفترة فان مساهمة الاستثمار الخاص والقروض والمساعدات الاقتصادية
الخارجية وايرادات السياحة وقناة السويس والبتروى وتحويلات المصريين من الخارج وغيرها
تقدر خلال تلك الفترة بنحو ١٣ ٪ فى المتوسط . ويتضح من ذلك ان الانفاق الاستثمارى
العام (حكومى وقطاع عام) يعتبر هو العامل المؤثر فى معدل نمو الاقتصاد القومى
فى مصر . وهذه النتيجة تستند الى استراتيجية الاستثمار فى مصر منذ بداية الستينيات
حيث أخذت الدولة على عاتقها توفير التمويل اللازم لخطة التنمية حتى نهاية السبعينيات .
وبالرغم من التحول الذى صاحب الاقتصاد القومى نتيجة لسياسة الانفتاح منذ بداية السبعينات
الا ان السياسة الاستثمارية للدولة ظلت تعتمد على التمويل الحكومى لاستثمارات الخطة حتى
استهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) تمويل مانسته نحو ٣٩ ٪ من
اجمالى استثمارات الخطة بواسطة القطاع الخاص ، وقد كانت تلك النسبة لا تتعدى نحو ١٠ ٪
خلال النصف الاول من السبعينات ونحو ١٨ ٪ خلال النصف الثانى من السبعينات وحتى
بداية الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) والتي كان نصيب مساهمة القطاع الخاص
فى الاستثمار الاجمالى للخطة لا يتعدى نحو ٢٣ ٪ (١) .

٢-٤ الاستثمارات في القطاع الزراعي :

لقد أوضحت البيانات المتاحة أن الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) قد استهدفت مانسبته نحو ١١٪ من جملة الاستثمارات القومية للقطاع الزراعي . وقد تم بالفعل تخصيص مانسبته نحو ٨٫٧٪ فقط من اجمالي الاستثمارات التي نفذتها الخطة . وهذه النسبة تقل عما كان مستهدف لهذا القطاع بالخطة من جهة ، كما أنها تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الشاملة من جهة أخرى . وما تجدر الإشارة اليه أن القطاع الزراعي قد استحوذ خلال النصف الأول من السبعينات على نحو ٩٩٪ من اجمالي الاستثمارات المخصصة خلال تلك الفترة ، ونحو ٩٢٪ خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ . ويتبين من الجدول رقم (١) بالملاحق الاحصائية أن نصيب قطاع الزراعة والري والصرف من الاستثمارات الاجمالية المخصصة خلال الفترة ٧٠/٧١ - ١٩٧٥ قد بلغ نحو ٣٤٢ مليون جنيه (أي مانسبته نحو ٩٩٪ من اجمالي الاستثمارات) ، وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٩٦٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية خلال تلك الفترة . كما ارتفع حجم الاستثمار الموجه للزراعة والري خلال الفترة (٧٦/١٩٧٧ - ٨١/١٩٨٢) الى نحو ١٦٥٩ مليون جنيه (أي مانسبته نحو ٩٢٪ من اجمالي الاستثمارات) وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٧١٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية . لأنه مع بداية الخطة الخمسية (٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧) انخفض نصيب الزراعة بالنسبة للاستثمارات الاجمالية الى نحو ٨٫٧٪ على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للاستثمارات الى نحو ٣٤٥٧ مليون جنيه مقومة بالاسعار الجارية (حيث أنه لم يؤخذ في الاعتبار معدل التضخم السائد والذي تراوح ما بين ١٣٪ الى ٢٥٪ وفقا للبيانات المتاحة) ، وقد قدرت الخطة مساهمة القطاع العام بنحو ٧٧٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية

اما فيما يتعلق بدور التمويل الاجنبي في قطاع الزراعة فإن الخطة لم توضح استخدامات هذا التمويل أو العائد منه لقطاع الزراعة ، على الرغم أن الشواهد قد دلت على كبر حجم التدفقات الخارجية في صورة معونات ومنح او قروض ميسرة للقطاع الزراعي سواء من جهات التمويل الدولية أو دول السوق الأوروبية أو الولايات المتحدة الامريكية . وعلى الرغم مما تتضمنه هذه التدفقات الخارجية من شروط مرتبطة بالقروض الممنوحة للقطاع الزراعي وأثر تلك الاشتراطات على السياسات الانتاجية والاستهلاكية ، وسياسات التجارة الخارجية ، إلا أنه لا توجد بيانات مؤكدة توضح الدور الذي لعبته هذه التدفقات الخارجية في القطاع الزراعي . ولعل من أهم ملامح الاشتراطات التي صاحبت تلك القروض على السياسة الزراعية هو الاتجاه نحو تحريك اسعار الحاصلات الزراعية المنتجة بما يتمشى مع اتجاهات الاسعار الدولية والتحرر تدريجيا من نظام حصص التوريد . هذا الى جانب اطلاق حرية التداول في مستلزمات الانتاج الزراعي ، والاتجاه التدريجي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي نحو رفع اسعار الفائدة على القروض الزراعية لتساير اتجاهات ومعدلات اسعار الفائدة التجارية السائدة حاليا . كما أن التجارة الخارجية الزراعية بدأت تأخذ اتجاها يؤكد

الترباط بين كل من مصر والدول المانحة للمعونات ، حيث بدأت تتزايد واردات السلع الغذائية من تلك الدول وأصبحت تعتمد على واردات الحبوب الأساسية من الولايات المتحدة الأمريكية بمفرده رئيسيه . كما أن معظم صادرات مصر الزراعيه توجه نحو تلك الدول المانحة للقروض أو المعونات الاقتصادية . وتستهدف الخطة الخمسية (٨٦ / ٨٧ - ٩٢ / ٩١) توجيه استثمارات للقطاع الزراعى تقدر نسبتها بنحو ١١٪ وهى نفس النسبة التى خصمت لهذا القطاع فى الخطه الأولى (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ٨٧) مع العلم بأن الأهداف الانتاجيه للخطه الثانيه تختلف عنها فى الخطه الأولى . حيث تسعى خطة (٨٦ / ٨٧ - ٩١ / ١٩٩٢) الى تحقيق معدلات نمو أعلى فى الانتاج الزراعى (٤٤٪) مع التأكيد على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى خاصة فى سلع الغذاء ، بالإضافة الى زيادة حميلة الصادرات الزراعيه والتمنيع الزراعى . كما تضمنت اهداف الخطة ايضا زيادة معدلات التوسع الزراعى الافقى عما كانت عليه فى خطة (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) .

لقد قدرت الاستثمارات التى نفذت فى قطاع الزراعة فى الخطه الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ٨٧) بنحو ٩٢٪ من اجمالى استثمارات الخطه . وبمقارنة تلك النسبة بالقيمة الحقيقية للاستثمارات المخصصة فى الخطه الثانية (٨٦ / ٨٧ - ٩١ / ١٩٩٢) - أى على أساس الأسعار الثابتة لسنة الأساس للخطه الأولى (٨١ / ١٩٨٢) - فأنها لا تتعدى نحو ٢٪ فقط من اجمالى الاستثمارات بالخطه الثانية ، وبذا فهى تقل كثيراً عن الاستثمارات التى خصمت لهذا القطاع فى الخطه الأولى (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) . كما أن توجهات الخطه الحالية (٨٧ / ٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الخاص فى تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطه (تقدر بنحو ٥٤٪ - من اجمالى استثمارات القطاع الزراعى) ، وذلك فى ضوء قوانين الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ورقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، واخيراً قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، وهذه التوجيهات هى فى الأرجح توجهات غير مؤكده حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطط التنمية السابقة وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى لم يوجه فيها القطاع الخاص سوى نحو ٢٩٪ فقط من اجمالى الاستثمارات التى نفذت خلال تلك الفترة .

٤ - ٣ : سياسات الاستثمار وأثرها على القطاع الزراعى :

هناك عنصرين أساسيين فى توجهات السياسة الاستثمارية فى مصر ، أحدهما يمثل مستوى الاستثمار فى القطاع الزراعى والثانى يمثل اتجاه الاستثمار فى القطاع الزراعى . لقد كان تدفق التمويل العام (الحكومى) للقطاع الزراعى أقل من التدفقات الناتجة عن الضرائب الضمنية للسياسة السعريه الزراعيه ، بمعنى أن حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى من الميزانية العامة للدولة كانت أقل مما حملت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب الضمنية على أسعار المحاصيل الزراعيه ، وخاصة محاصيل التصدير الرئيسيه . وقد اثرت السياسة السعريه أيضاً على قدرة ورغبة القطاع الخاص (المزارعون المنتجون) على الاستثمار أو التوسع فى الطاقات الانتاجية . وقد اوضحت البيانات انخفاض الأهمية النسبية للزراعة والرى والصرف فى اجمالى الاستثمارات من نحو ٢٥٪ فى منتصف الستينات الى نحو ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات والى نحو ٩٢٪ خلال النصف الثانى من السبعينات ، والى ٨٧٪ خلال الخطه الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) . ولقد انخفضت أيضاً القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعيه اذا ماتم تصويب تلك القيمة بمعدلات التضخم خلال تلك الفترات . ولم يتعدى نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعيه عن نحو ٤٪ حتى النصف الأول من السبعينات ، ونحو ٢٩٪ فى النصف الثانى من

الثمانينات أن عدم رغبة القطاع الخاص فى الاستثمار قد ترجع جزئيا الى أن صغار المزارعين يقومون بتوفير معظم الانتاج الزراعى ، كما أنهم ايضا يتحملون معظم الضرائب الضمنية والتي تسدد عن كل وحدة من المنتج من خلال تحديد سعر الوحدة المنتجه أو تحديد حصص التوريد وفقا لسياسة سعرية ثابتة لم تتغير على مدى سنوات طويلة سابقة .

لقد تم توجيه الاستثمار العام المتاح نحو استصلاح الأراضى الجديدة ، حيث حصص له خلال السنوات العشرة الماضية مانسبته نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى الاستثمار العام فى الزراعة ، هذا على الرغم من أن مساهمة هذا النشاط فى الانتاج الزراعى لم يتعدى نحو ٣٪ الا أنه يعتبر إضافة الى الطاقات الانتاجية الزراعية على المدى البعيد . ويعتبر التوسع الأفقى (استصلاح الأراضى الجديدة) ذات اهمية قصوى للزراعة المصرية نظرا لمحدودية الأراضى القابلة للزراعة ، ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى ، ولكن قد تثار بعض التساؤلات حول التوزيع الحالى للاستثمارات بين الاراضى القديمة والجديدة فى ضوء أهداف الزيادة السريعة للانتاج الزراعى وتحقيق معدلات نمو سنوية تتعدى ٤٪ . ولذلك فإنه يجب توجيه حجم اكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعى وأن يخصص نسبة أكبر من الاستثمارات الزراعية لزيادة الانتاجية الزراعية فى الأراضى القديمة اذا ما أريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

كما أن نشاط التوسع الأفقى قد يساهم فى زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعى فى أقل فترة ممكنة اذا ماتم تركيز الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط فى مناطق محددة وفقا للمخططات الرئيسية للأراضى والمياه ، بدلا من بعثرة المساحات المستهدف استصلاحها على مناطق ومساحات شاسعة . وحيث أن الهدف الرئيسى لمشروعات الاستصلاح حاليا هو زيادة المساحات التى تستطيع جذب مزيد من السكان لتخفيف الضغط السكانى عن المدن والاراضى الزراعية القديمة ، فإنه يجب النظر الى هذه المشروعات على أنها مشروعات أقليلية متعددة الأغراض ذات بعد تنموى ، ولذلك فأن تكاليف تلك المشروعات لا يجب أن يغطى بالكامل من خلال عائد الانتاج الزراعى ، وأن الاستثمار العام يجب ان يخصص فقط كعامل جذب لرؤوس الأموال الخاصة ، بحيث يغطى الانفاق الاستثمارى العام الهنات الاساسية فى المناطق المستهدف استصلاحها ، وهو ما يعبر عنه اتجاهات الخطة الخمسية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) .

أن نمط برنامج الاستثمار فى الزراعة يتميز بأنه يبدأ من الوحدات الانتاجية او الخدمية (الادارات والشركات والمؤسسات) ذات الاستقلالية التامة أو شبه مستقلة ، وعادة ماتكون لهذه الوحدات أهدافها المحددة وأولوياتها . أما الخطة الشاملة للاستثمارات الزراعية فهى تجميع للخطط الفردية للوحدات الانتاجية أو الخدمية وعادة ماتعتمد تلك الخطة الاستثمارية على مدى قوة ونفوذ الوحدات الفردية وليس على أولويات قومية مطلقة .

ويلاحظ أن هذا النمط في تقدير الاستثمار الزراعي عادة مايؤدي الى معوقات وقيود على القطاع الزراعي منها على سبيل المثال أن هذه الوحدات (أو المؤسسات بادارتها واقسامها المختلفة) تضع العراقيل فيما يتعلق باعداد وصياغة المشروعات التنموية الزراعية التي تساهم في الاستغلال الامثل والاقتصادي للموارد المتاحة في الزراعة ، وذلك بسبب أن اتاحة تلك الموارد واستخدامها عادة مايعتبر ضمن الاطار الاداري لتلك الوحدات (المؤسسات) وليس ضمن الاطار الاقليمي أو القومي أو الاقتصادي للدولة . ويلاحظ أنه في حالة مزارع الدولة ذات الكثافة في رأس المال ، دائما مايعدم رأس المال بواسطة الدولة بينما يكون عنصر العمل الماهر غير متاح ويعتبر من ضمن الموارد النادرة . أما في التعاونيات فأن رأس المال محدود للغاية ، بينما العمالة متوافرة ولايوجد أنشطة إنتاجية لاستغلالها .

كما أن وجود وحدات ادارية منفصلة لاتشجع على التخطيط السليم للاتفاق الاستثماري حيث يتعذر عليها غالبا استخدام اسلوب التنمية على المستوى الاقليمي وفقا لاستراتيجية موحدة . كما أن الوحدات الصغيرة اداريا لاتستطيع أن تنافس الوحدات الكبيرة فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة ومنها الاستثمار . واخيرا فأن الوحدات الصغيرة عادة ماتنافس على مستوى تجار الجملة وأسواق التجزئة ، فمثلا وحدات إنتاج القطاع العام المدعمة تنافس التعاونيات الانتاجية والقطاع الخاص المنتج في كثير من السلع الزراعية .

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والقطاعات الاخرى فأن اتجاهات السياسة الاستثمارية منذ الستينات تشير الى التركيز على القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ، حيث اتجهت الدولة في بداية الستينات الى التصنيع كمدخل رئيسي للتنمية ، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعي يجب أن يكون هو الممول للتنمية بما لديه من موارد بشرية وإنتاجية متمثلة في الاراضي الزراعية الخصبة والمزايا النسبية آنذاك للسلع الزراعية التصديرية في الاسواق العالمية ، ولذا فكان هو مصدر للعملة الاجنبية اللازمة للتنمية في بداية الستينات . الآن الوضع الاقتصادي منذ منتصف السبعينات وفي اعقاب ازمة الغذاء العالمي قد أدى الى تغيير الاستراتيجية والتركيز على قطاع الزراعة لتوفير الاحتياجات الغذائية وتقليل حجم الواردات الغذائية التي اصبحت تشكل عبء على ميزان المدفوعات المصري .

ويبدو أن هناك اسباب قوية لعدم رغبة القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة بصفة عامة . فالقطاع الخاص ينتج حاليا نحو ٩٧٪ من اجمالي الدخل الزراعي . وتوجهه معظم استثمارات القطاع الخاص نحو محاصيل الخضر والفاكهة والانتاج الحيواني حيث العائد المرتفع ، بينما معظم قيمة الانتاج الزراعي يتولد من المحاصيل الحقلية التي تخضع لضرائب مرتفعة . وبذلك يظهر عدم صواب السياسة السعيرية مرة اخرى من حيث أنها لاتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة لعدم وجود الحوافز أو الضمانات التي تجذب المستثمرين في هذا النشاط .

ولقد وجهت الدولة استثماراتها نحو استصلاح الاراضى بسبب تقلص استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال الذى يتطلب اموال طائلة ولاينتج عنه عائد سريع ، الامر الذى يشجع القطاع الخاص على الدخول فى مخاطر الاستثمار فى هذا المجال . ولذلك فقد وجهت الدولة استثمارات ضخمة لمشروعات الري والصرف الكبرى الى جانب ماخصى فى بداية الستينات لإنشاء السد العالى وتطوير السدود المائية على طول نهر النيل .

وتشير الاستراتيجية الزراعية الحالية الى تعديل جوهرى فى اتجاهات السياسة الاستثمارية ، حيث توجه الدولة اهتماماتها نحو استصلاح الاراضى . فالتوسع الزراعى الأقصى يمكنه المساهمة فى زيادة الانتاج الزراعى على المدى البعيد وكذلك مواجهة المتطلبات الغذائية للزيادة السكانية المتوقعة حتى نهاية هذا القرن . كما أنه يصوب من نسبة (السكان الى الارض) التى تقلصت على مدى العشرين عاما الماضية . كما أن هناك مؤشرات مشجعة للقطاع الخاص فى زيادة مشاركته فى الاستثمار الاجمالى سواء فى القطاع الزراعى أو قطاعات الاقتصاد الأخرى وذلك من خلال الضمانات والمزايا التى منحها عليها قانون الاستثمار الجديد والذى مايزال يناقش من قبل القطاع الخاص حتى يقبل الأفراد على تغطية ما استهدفته الخطة من استثمارات يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص

٤ - ٤ المساعادات الاقتصادية الخارجية :

٤ - ٤ - ١ استعراض عام للمساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر :

بدأت المعونات الاقتصادية الخارجية دورها اعتبارا من منتصف السبعينات وبعد حرب ١٩٧٣ مباشرة ، حيث تدفقت القروض قصيرة الأجل خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ لتلبية احتياجات الاقتصاد القومى من الاموال ، وخاصة تلك القروض التى منحتها البنوك العربية لدفع عجلة الاستثمار فى المناطق الحرة وفى اطار القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٤ ولقد امكن الحصول خلال النصف الاول من السبعينات وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى على حجم كبير من المنح والقروض التى قدمتها الدول العربية ممثلة فى صناديق التمويل العربية وهذا بالإضافة الى التمويل الذى أتاحتته مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ودول السوق الاوروبية المشتركة (EEC) الى جانب مؤسسات التمويل الدولية وهيئة المعونة الامريكية (USAID) . وقد تدفقت المعونات الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل كنتيجة لتغيير الوضع السياسى وتصويب الأوضاع الاقتصادية المصرية بعد إعلان مرحلة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى .

لقد كانت المعونات الاقتصادية لمصر خلال تلك الفترة بمثابة مساعدات سياسية واقتصادية تستهدف تأكيد التحول فى الاقتصاد المصرى والبعد عن استراتيجيات مرحلة الستينات . ولقد كان الوضع العام مهيأ للحصول على تلك المساعدات خاصة من الولايات المتحدة الامريكية فى اعقاب مرحلة السلام وبعد حرب ١٩٧٣ ، حيث كان الاقتصاد المصرى يتطلب المزيد من العملات الاجنبية لمواجهة مرحلة البناء الاقتصادى من جهة وتغطية الاحتياجات الغذائية الضرورية من جهة أخرى الى جانب متطلبات القطاعات الاقتصادية من مستلزمات انتاج وسواد خام العملات الاجنبية نظرا لعدم وجود مجزون من هذه الخامات لتشغيل الطاقات الانتاجية . كما أن قناة

السويس كانت فى مرحلة اعادة التشغيل وتتطلب تمويل اجنبى ايضا . هذا الى جانب مايتطلبه الاقتصاد من تمويل محلى واجنبى لتنفيذ خطط التنمية وأقامة البنيات الاساسية اللازمة والضرورية لكافة القطاعات الاقتصادية . كما أن العلاقات الاقتصادية عام مستوى العالم الخارجى فيمما يتعلق بالتجارة الدولية كان لابد من اعادة صياغتها بحيث تتحرر من تركيزها الشديد على دول المعسكر الشرقى وتتجه نحو اقتصاديات السوق الحر .

لقد كان الوضع الاقتصادي بعد حرب عام ١٩٧٣ يتطلب تمويل خارجى ففى صورة مساعدات أو منح أو قروض ميسرة لإعادة بناء الاقتصاد المصرى خاصة فى غياب المدخيرات المحلية وعدم قدرة الميزانية العامة للدولة لتوفير الاحتياجات المالية للأصلاح والتنمية .

ولقد استهدفت سياسة الباب المفتوح (أو ما أطلق عليه الانفتاح الاقتصادى) التى أعلنت فى منتصف السبعينات ، جذب الاستثمارات العربية والغربية على وجه التحديد (سواء آكانت حكومات أو الافراد) فى الاسواق المصرية التى بدأت تأخذ طابع الاسواق الحرة بسنخون تدخل حكومى ، بل ووضعت الضمانات والحوافز والمزايا ومنها قوانين الاستثمار فى المناطق الحرة لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار فى أنشطة الاقتصاد المصرى . ولقد كان نتيجة تلك الجهود أنشاء هيئة الخليج للتنمية فى مصر (GODE) فى أبريل ١٩٧٦ والتى ساهمت فيها دول الخليج العربية وتحت اشراف البنك الدولى .

وفى نفس الوقت استخدام العديد من الوسائل لزيادة القدرة الاستيعابية المصرية على أمتصاص التدفقات النقدية الخارجية وخاصة قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة حصيلة صادراته من النقد الاجنبى . وقد كان لفتح قناة السويس الأولية فى هذا المجال بما تحققة للدولة من موارد بالعملة الاجنبية . كما تم تشجيع الصادرات غير التقليدية عن طريق خفض العملة المحلية لزيادة حجم تلك الصادرات . وقد أمتد أثر الاسواق الموازنة الى قطاع السياحة والعاملين المصريين بالخارج ، الامر الذى ساعد على جذب مزيد من العملات الأجنبية .

لقد كان للمساعدة الاقتصادية فى صورة تحويلات رسمية وغير رسمية من الخارج الى الاقتصاد المصرى دورها فى سد العجز فى الواردات الغذائية وأعادة تشغيل البنيات الاساسية وتجديدها وصيانتها ، الا أن تلك المساعدات لم تلعب دورها فى التنمية حيث لم توجه أساسا الى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين باستثناء البترول . وأقتصرت المساعدات الاقتصادية الرسمية على توريد المستلزمات السعلية أو المعدات والاجهزة اللازمة لمشروعات البنية الاساسية . ولقد كان للمساعدات الاقتصادية دورها ليس فقط فى سد العجز فى الواردات من السلع والخدمات والذى قدر بنحو ١٢ر٩٪ من الناتج القومى الأجمالى خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ مقابل نحو ٣ر٩٪ فقط خلال الفترة ١٩٦٧/٦٦-١٩٧٢/٧١ ، ولكنها أيضا ساعدت الاقتصاد المصرى على مواجهة الديون الخارجية قصيرة الأجل ، وكانت الدول العربية الخليجية وراء هذا

الدعم المالي بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة .

ويجب التنويه الى أن المساعدات الاقتصادية الرسمية التي حصلت عليها مصر هي في الواقع قروض وتشكل مديونية على مصر قبل الدول الدائنة - وتشير البيانات المتاحة أنه قد قدمت لمصر مساعدات رسمية للتنمية بلغت نحو ٢٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ ، ولكن لم يستخدم من تلك المساعدات سوى ١٠ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة لأسباب عديدة من أهمها طول الفترة التي تستغرقها الإجراءات التنفيذية والتشريعية للموافقة على السحب من القروض الممنوحة ، وكذلك عدم وجود مشروعات سابقة الأعداد لاستيعاب تلك المساعدات الانمائية ، هذا الى جانب التعقيدات الادارية والقيود والصعوبات في اعداد وطرح المناقصات والبت في العطاءات سواء من الجانب المصري أو جانب الدول المانحة للقروض . وما تجدر الإشارة اليه أن المعونات والمساعدات الاقتصادية أصبحت تشكل حاليا عبء على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد المصري بصفة عامة حيث ارتفع حجم المديونية (خاصة تكاليف خدمة الدين) نظرا لعدم توجيه تلك المساعدات الى الأنشطة الانتاجية . ويكفي الإشارة الى أن تقرير التنمية الأخير للبنك الدولي (الصادر عام ١٩٨٨) ، وقد قدر حجم الدين الخارجي الاجمالي عام ١٩٨٦ بنحو ٢٨٦ مليار دولار أمريكي منها نحو ٧٩٧٪ قروض طويلة الأجل ونحو ١٦٨٪ قروض قصيرة الأجل ، بالمقارنة بنحو ١٣٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٣) ونحو ١٨ مليار دولار أمريكي تشكل حجم المديونية الخارجية لعام ١٩٧٠ .

هذا وتقدر نسبة الدين الخارجي للعام (طويل الأجل) بنحو ٥٨٫٥٪ من اجمالي الناتج القومي لعام ١٩٨٦ بالمقارنة بنحو ٤٤٪ من اجمالي الناتج القومي في سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٣ ، ونحو ٢٢٫٥٪ من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٠ .

كما تشير الاحصاءات الى أن نسبة اجمالي الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الأجل لعام ١٩٨٦ بلغت نحو ٤٨٪ من الناتج القومي الاجمالي ، نحو ٢٣٫٨٪ من اجمالي الصادرات السلعية والخدمات لنفس العام .

لقد أدى زيادة الاعتماد على الخارج منذ منتصف الستينات مع عدم الاعتماد على الذات الى ارتفاع المديونية الخارجية لمصر وعدم قدرة الاقتصاد القومي على تغطية تلك المديونية ، مما ترتب عليه زيادة العجز الجارى خلال سنوات الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) من نحو ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة) الى نحو ٢٧٥ مليار دولار أمريكي في نهاية الخطة (أي في عام ١٩٨٧/٨٦) ، أي بزيادة نسبتها نحو ٥٧٪ وهي تعتبر أكثر من ضعف معدل الزيادة الذي كان متوقعا عند اعداد اطار الخطة . وقد أدى ذلك الى زيادة قيمة الفوائد المدفوعة للخارج عما كان مقررا لها بالخطة من نحو ٣٤٥٠ مليون جنيه الى نحو ٤٢٤٣ مليون جنيه أي بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٣٪ .

هذا وتشير الاحصاءات الى أن حجم المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها مصر من جميع المصادر بلغت في عام ١٩٨٢ نحو ١٤ مليار دولار أمريكي، ارتفعت الى نحو ١٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦، وتمثل تلك المساعدات الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ما نسبته ٤١٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يقدر نصيب الفرد من تلك المساعدات بنحو ٣٣٥ دولار أمريكي في نفس العام . ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الديون الخارجية لاتشمل الديون العسكرية مما يزيد من أعباء الديون بصفة عامة على الاقتصاد المصري .

ولقد ورد في متابعة الخطة (١) أن القروض العامة طويلة الآجل الخارجية والتي تم الحصول عليها منذ بداية الانفتاح الاقتصادي (أي عام ١٩٧٤) وحتى سنة الأساس للخطة (أي عام ٨١ / ١٩٨٢) قد تم استخدامها في تدعيم الأنشطة الاقتصادية ، وكان نصيب قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي والصناعة معا نحو ١٧٪ من اجمالي تلك القروض ، في حين بلغ ما تم استخدامه في قطاع النقل والمواصلات وقناه السويس نحو ١٩٪ ، وقطاع التمويل نحو ١٥٪ لتغطية واردات القمح والدقيق ومعدات الصوامع والمخازن الآلية، ونحو ١٨٪ للقطاع المصرفي لتمويل استيراد الآلات والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار ومدخلات الانتاج للقطاع العام وبعض مشروعات القطاع الخاص ، وأخيرا نحو ٥٪ فقط لقطاع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتأمينات وبحث علمي وغيرها ، هذا بالاضافة الى نحو ٥٪ من اجمالي تلك القروض خصصت لأغراض أخرى متنوعة .

ويلاحظ مما سبق أن أهداف الخطة الخمسية (٨٣ - ١٩٨٧) فيما يتعلق بتحسين الأداء الاقتصادي المصري لم تتحقق على الرغم من المساعدات الاقتصادية الخارجية خلال سنوات الخطة وما قبلها وعلى الرغم من القروض العامة الخارجية التي تدفقت في مرحلة ما قبل الخطة (أي من عام ١٩٧٤ - ١٩٨١) . بل على العكس مما كان متوقعا بالخطة فقد تدهور معدل الصادرات وتطور الاختلال الهيكلي في كل من مجالات الانتاج والاستثمار، وزاد العجز في ميزان المدفوعات وكذلك زاد الاعتماد على العالم الخارجى سواء فيما يتعلق بحجم القروض العامة طويلة الآجل (رؤوس الأموال) أو تغطية الاحتياجات الضرورية (زيادة الواردات السلعية والوسيلة على حد سواء)، مما ترتب عليه زيادة المديونية الخارجية بجانب زيادة أعباء الموازنة العامة فيما يتعلق بتضخم العجز الجارى وارتفاع معدلات التضخم واستمرار زيادة الدين العام المحلي وأعباء خدمته . وقد كان لتلك السياسة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية الخارجية أثرها الواضح على انجازات القطاع الزراعى الذى لم يحقق معدل نمو يساير معدل النمو فى السكان ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة فاتورة الغذاء المستورد وتقلص حجم الصادرات الزراعية عاما بعد آخر بسبب قصور السياسة الاستثمارية وأثر ذلك على الانتاج الزراعى .

٤-٤-٢ : استعراض عام للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر :

تعتبر المساعدات الأمريكية أحد مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وذلك بصرف النظر عن مدى اتساق الاهداف السياسية والاقتصادية للمساعدات الأمريكية سواء في المدى القصير أو الطويل مع اهداف التنمية طويلة الاجل لمصر . كما أنه من الصعب في هذا الجزء من الدراسة تحديد ما اذا كانت تلك المساعدات مجرد مساهمة اقتصادية عارضة من منظور سياسى أو انها بمثابة مشاركة حقيقية تتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر . بحيث تؤدي الى تحسن ملموس في المتغيرات الاقتصادية الاساسية ومن أهمها مايطرأ على العمالة والدخل . ولقد توقعت المساعدات الأمريكية لمصر مع حرب ١٩٦٧ ثم اعيدت مع عام ١٩٧٥ ، وقد تزامن تدفق المساعدات الأمريكية مع تحول في السياسة الاقتصادية المصرية تمثلت في تشجيع النشاط الاقتصادي الخاص الى جانب نشاط القطاع العام والحكومة اللذين كاننا لهما السيطرة والسيادة منذ ١٩٦٠ .

ويتكون برنامج المساعدات الأمريكية لمصر من اربعة برامج رئيسية وهى :-

- برنامج الاستيراد السلعى .
- برنامج المشروعات .
- برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائضى الحاصلات الزراعية .
- برنامج التحويلات النقدية .

ويشمل كل برنامج من البرامج السابقة على برمجيات فرعية تتفرع بدورها الى نظم ومشروعات أكثر تخصيصا وتحديدا حسبما يتم الاتفاق عليها فيما بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد بلغ اجمالى حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ نحو ١٣ مليار دولار امريكى تبعا للبيانات المتاحة لهذه الدراسة ، وهذه المساعدات موزعة على مكونات البرامج الرئيسية بنسب بلغت نحو ٢٩٪ للواردات السلعية ونحو ٤٢٪ للمشروعات ونحو ٣٪ لفائضى الحاصلات الزراعية ، والباقي ويبلغ ٧٪ تحويلات نقدية، ويمكن استعراض مكونات البرامج الرئيسية الاربعة للمساعدات الأمريكية لمصر على النحو التالى :

٤-٤-٢-١ : برنامج الاستيراد السلعى :

البرنامج عبارة عن قروض بفوائد ميسره ومنح لتمويل استيراد السلع الأمريكية اللازمة للقطاعين العام والخاص ، وقد استوردت مصر من خلال هذا البرنامج معدات كهربائية، وجرارات زراعية ، ومعدات لتوزيع الحبوب ، ومعدات لك من قناة السويس والسكة الحديد والتليفونات وعربات لنقل القمامة بالإضافة الى التدريب المحدود على تشغيل وصيانة تلك المعدات.

وقد قدرت المساعدات المخصصة لهذا البرنامج خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ بنحو ٣ر٨ مليار دولار، أي بمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٦٨ مليون دولار ، ويتميز برنامج الاستيراد السلعي بالاستقرار النسبي حتى عام ١٩٨٤ ، حيث بدأ في التناقص اعتباراً من عام ١٩٨٥ الى أن تقلص تقريباً في عام ١٩٨٨ ولم يتجاوز التمويل المخصص لهذا البرنامج نحو ٢٠ مليون دولار كما يتبين من جدول رقم (٣) الملحق الاحصائي وقد يعزى ذلك الى الاهتمام المتزايد ببرنامج المشروعات .

٤-٢-٢٠ برنامج المشروعات :

يتضمن برنامج المشروعات الجزء من المساعدات الأمريكية المخصص للتوزيع القطاعي على مشروعات محددة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين المصري والأمريكي ، وهو برنامج يتميز بالاستقرار بل والنمو المتزايد ككل . فقد بلغ نصيبه في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ نحو ٤٢٪ من جملة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر حيث قدرت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بنحو ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة ، وقد احتلت مشروعات البنية الأساسية كمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ، والكهرباء ، والاتصالات موضع الصدارة يليها مشروعات قطاع الزراعة ثم الصناعة ، والبحث العلمي والتدريب الإداري .

٤-٢-٤ : برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائز الحاصلات الزراعية :

يتكون هذا البرنامج من ثلاثة أبواب أو بنود رئيسية ، البند الأول عبارة عن قروض ميسره لشراء السلع الزراعيه وخاصة القمح ودقيقه ، وهذه القروض تسدد على ٢٠ سنه بفتره سماح سلتين ، ولحسب الفائده على القرض بواقع ٢٪ خلال فترة السماح ، ٣٪ فسي فترة السداد ، وقد تم تعديل هذه الشروط في عام ١٩٨٧ الى ٤٠ سنه سداد وفترة سماح عشرة سنوات . وقد ساهمت هذه القروض في مساعدة الدوله على رفع سعر المنتج لحاصلات مثل القمح والقطن والسمسم والعدس والفول وقصب السكر والارز والذره بما يتلائم مع الأسعار العالميه لتلك السلع ، وتبلغ القروض الاجماليه للبند الأول من القانون العام ٤٨٠ في عام ١٩٨٧ نحو ٢٧ مليون دولار أمريكي ارتفعت الى مايقرب من ١٧٠ مليون في عام ١٩٨٨ طبقاً لما هو متاح من بيانات .

أما البند الثاني من القانون العام ٤٨٠ لفائز الحاصلات الزراعيه فهو عبارة عن سلع غذائيه مقدمه في صورة منح من خلال بعض الهيئات التطويهه الامريكه مثل هيئه الاغاثه الكاثوليكيه وهي تتعاون مع وزارة التعليم والصحه في مصر لتنفيذ برنامج مغونات البند الثاني من القانون العام ٤٨٠ الذي يشتمل على سلع منتقاه مثل اللبن ووجبات غذائيه لتلاميذ المدارس ودور الحضانه والبدو في سيناء ، وزيت الخسروات ، وقد بلغت قيمه السلع تحت هذا البند في عام ١٩٧٥ بنحو ١٧٨ مليون دولار تناقصت الى نحو ٧٨ مليون دولار في

عام ١٩٨٧ ثم انخفضت وتقلصت في عام ١٩٨٨ ولم تتجاوز مليون دولار فقط .

ويختص البند الثالث من القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعيه بانفاق حصيله القروض المستحقه على مصر من بيع السلع وفقا للبند الأول على برامج للتنمية الزراعيه والقرويه وتنظيم الأسره والصحه والتغذيه ومياه الشرب والصرف الصحى ، وتدعيم اللامركزيه فى اتخاذ القرار ، أو بمعنى آخر اعفاء مديونيه الحكومه المصريه من البند الاول اذا انفق على أوجهه الانفاق المشار اليها ، وقد تم الانفاق على مشروع التنميه المحليه خلال الفتره ١٩٧٩-١٩٨٣ بتكلفة ٧٢ مليون دولار من حصيلة هذا البند فى ٢١ محافظة من محافظات مصر .

٤-٤-٢ برنامج التحويلات النقدية :

بدأ هذا البرنامج فى عام ١٩٨٤ بهدف توفير السيوله من العملات الاجنبيه اللازمه لسد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وتبلغ قيمة المنحه الكليه لهذا البرنامج ٩٢٦,٤ مليون دولار ، حصلت مصر منها على دفعات متساويه كل منها ١١٥ مليون دولار فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ .

٤-٥ : المساعدات الامريكية لمشروعات قطاع الزراعة :

اشترك قطاع الزراعة المصرى مع القطاعات الاخرى فى تلقي المساعدات الاقتصادية الامريكية خلال الفترة ٧٥-١٩٨٨ ضمن برنامج المشروعات ، وقد قدر نصيب قطاع الزراعة بنحو ٦٠٥ مليون دولار فى الفترة ٧٥-١٩٨٧ ووجهت بمفصة اساسية الى بحوث زيادة انتاجية الفدان من محاصيل الحبوب كالقمح والذره والارز وفول الصويا فى ستة من المحافظات ومازلت النتائج تحت البحث والتحليل ، كما استخدمت المساعدات الامريكية فيما عرف بمشروع المزارع الصغير ويسمح المشروع بتقديم قروض ميسره للتلاميذ لاستخدام الميكنة ضمن برنامج للارشاد الزراعى يهدف الى التعرف على اثر استخدام الاساليب الحديثة على الانتاج الزراعى ، وطبق هذا المشروع فى ثلاث محافظات والجدول (٤-١) يوضح حجم المساعدات الاقتصادية لبعض مشروعات قطاع الزراعة ، كما يوضح الجدول (٤-٢) بعض المشروعات الاخرى الجارى تنفيذها حتى عام ١٩٩٣ . وتشتمل الملاحق الاحصائية على تفصيلات بعض مشروعات القطاع الزراعى المموله من المساعدات الامريكية .

واذا كانت المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر خلال الفترة ٧٥-١٩٨٨ قد بلغت نحو ١٣ مليار دولار كما سبقت الاشاره ، الا ان الاستخدام الفعلى لما خصص من اموال ضمن المساعدات قد لايتجاوز فى كثير من الاحيان ٤٦٪ كما هو الحال فى الزراعة على سبيل المثال ، ومن ثم فان هناك فجوة بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى ، وكما بين الجدول (٤-٣) بلغت نسبة الاستخدام الفعلى لتخصيمات المساعدات الامريكية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٣ نحو ٧٠٪ من اجمالها المخصص عن تلك الفترة وقدرة نحو ٨٥ مليار دولار ، أى أن هناك فجوة تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار لم تستخدم ، وقد سجل برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية اعلى معدل استخدام بلغ نحو ٩٧٪ عن الفترة المشار اليها فى حين لم تتجاوز هذه النسبة ٧٨٪ ، ٤٨٪ لكل من برنامج الاستيراد السلعى ، وبرنامج المشروعات على الترتيب .

(١١)

وتشير احد الدراسات الى عاملين رئيسيين يرجع اليهما فجوة التخصيص والاستخدام الفعلى للمساعدات الامريكية لمصر وهما : اسلوب منح المساعدات وهو مرتبط بالاجراءات البيروقراطية والجوانب الفنية والادارية للجانب الامريكى واسلوب استخدام المساعدات وهو مرتبط بنفس الجوانب والاجراءات البيروقراطية والفنية والادارية ولكن من الجانب المصرى اثناء التنفيذ .

حجم المساعدات الامريكية المستخدمة فى مشروعات التنمية

الزراعية فى الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦

(بالمليون دولار)

المشروع	البرنامج الزمنى للمشروع	حجم الاتفاقية
نظم الري	١٩٧٦-١٩٨٥	١٣٠.١
بحوث الارز	١٩٧٧-١٩٨٧	٢٠.٩
الميكة الزراعية	١٩٧٩-١٩٨٧	٣٧.٦
صيانة الترع	١٩٧٧-١٩٨٤	٣٠
طلعات الري	١٩٧٧-١٩٨٥	١٨.٩
التنمية الزراعية	١٩٧٧-١٩٨٦	١٤.٩
تحسين الدواجن	١٩٧٧-١٩٨٤	٥.٤
المزارع السمكية	١٩٧٨-١٩٨٨	٢٣.٤
تحسين الحبوب	١٩٧٩-١٩٨٧	٢٣.٤
المزارع الصغير	١٩٧٩-١٩٨٧	٤٩.٠
التسويق الزراعى	١٩٧٩-١٩٨٣	٤.٧
الانشطة الزراعى	١٩٧٩-١٩٨٤	١.٦
الادارة المزرعية	١٩٨٠-١٩٨٦	٤.١
جميع البيانات وتحليلها	١٩٨٠-١٩٨٨	٥.٠
انتاج مواسير للصرف المنطى	١٩٧٦-١٩٨٥	١٩.٢
جملة		٣٠٠.٢

المصدر : وكالة المعونه الدولية، الولايات المتحدة الامريكية - القاهرة .

جدول رقم (٢-٤)

حجم المساعدات الامريكية المستخدمة فى مشروعات التنمية

الزراعية والجارى تنفيذها حتى عام ١٩٩٣

المشروع	البرنامج الزمنى للمشروع	حجم الاتفاقية	ماتم سحبه فى عام ١٩٨٧	تمويل عام ١٩٨٨	المقترح فى ١٩٨٩
نظم الري	١٩٨١-١٩٩١	٣٤٠	١٨٥	٦٥	١٨.٧
البحوث الزراعية	١٩٨٥-١٩٩٣	١٣٠	٤٥	٥٥	٨.٣
الانتاج الزراعى والاثتمانى	١٩٨٦-١٩٩٣	١٢٣	٧٥	٤٥	٢٧.٩
جملة		٥٩٣	٣٠٥	١٦٥	٥٤.٩

المصدر : وكالة المعونه الدولية الولايات المتحدة الامريكية ، القاهرة .

واذا كانت البروقراطية الامريكية تلعب دورها فى تعطيل اجراءات منح المبالغ المخصصة للمساعدات الاقتصادية ، فان البيروقراطية المصرية تلعب ايضا دورا هاما فى تأخير سحب تلك الاموال ، ومن اهم ما يذكر فى هذا المجال ما يلى :-

- طول الفترة بين التصديق على الاتفاقيات وبدء التنفيذ للمشروع المرتبط بها .
- عدم وجود دراسات وتنسيق مناسب عن اوجه استخدام القروض لدى الجانب المصرى مما يوفر سحب القروض واستخدامها وقد يؤدي الى تعرض الجانب المصرى للغرامات واحيانا تلغى المنحة او القرض .
- عدم تزامن معدلات صرف المكون الاجنبى مع المكون المحلى بما يترتب عليه من تأخير التنفيذ وزيادة التكاليف ودفع فوائد عن ديون لم تستخدم بالفعل .
- صعوبة التنسيق بين جهات الاسناد فى مصر كالوزارات وخاصة اذا ارتبط المشروع بأكثر من وزارة او جهة .
- عدم تفهم الهيئات والمؤسسات المصرية لطبيعة عمل هيئة المعونة الامريكية ولطبيعة الاجراءات المطلوبة للموافقة على المخصصات والسحب منها عندما يبدأ المشروع مرحلة التنفيذ .

وقد بدأ الجانب المصرى خلال السنوات القليلة الماضية فى اعادة مواءمة الاجهزة المعنية بالمعونات الامريكية بما يكفل سرعة الاجراءات وزيادة كفاءة استخدام مخصصات المساعدات الامريكية للمشروعات المختلفة ، وتمثلت فى انشاء وكالة وزارة بوزارة التعاون الدولى لمتابعة استخدام المساعدات الخارجية وحل كثير من لامشكلات التى تواجه الاستخدام بالتعاون مع مصادر التمويل المختلفة ومنها هيئة المعونة الامريكية، كما وضعت نظام التخطيط ومتابعة القروض وتقديم تقارير دورية شهرية وربع سنوية الى مجلس الوزراء عن الموقف من استخدام القروض .

وقد اتبعت الحكومة المصرية فى الاونة الاخيرة ما يعرف بمبدأ التمويل المتزايد لتفادى تراكم الارصدة دون استخدام ، وكذلك تطبيق النظام القطاعى بحيث يسمح بتحويل التمويل من مشروع الى آخر داخل القطاع الواحد دون الحاجة الى اجراءات روتينية جديدة . وقد جاءت الحكومة الى تصحيح حساب المبالغ غير المستخدمة بحيث اصبحت تلك المبالغ التى كان مخططا صرفها خلال فترة زمنية محددة ولم تصرف خلالها وقد ادى ذلك الى انخفاض رصيد المبالغ غير المنصرفة وزادت نسب التعاقد والسحب من القروض والمنح مع أواخر عام ١٩٨٣ وحتى الان عن مثيلتها مع اعوام سابقة

جدول رقم (٤-٣)
الاستخدام الفعلي للمساعدات الأمريكية في الفترة ١٩٨٢-٧٥

(القيمة بالمليون دولار)

البرنامج	المخصص	المستخدم	نسبة الاستخدام %
الاستيراد السلعي	٢٨٢٤	٢٢١١	٧٨٣
المشروعات	٣٦٣٠	١٧٧١	٤٨٨
ج. القانون العام ٤٨	٢٠٦٥	٢٠٠٩	٩٧٣
بند اول	١٨٤٨	١٨١٣	٩٨١
بند ثانى	١٤٣	١٣٧	٩٥٨
بند ثالث	٧٤	٥٩	٧٩٣
الاجمالى	٨٥١٩	٥٩٩١	٧٠٣

المصدر : دينا جلال ، "المعونه الأمريكية لمصر امريكا ؟ " كتاب الاهرام
الاقتصادى رقم ١٠ ، ديسمبر ١٩٨٨

جدول رقم (٤-٤)
المستخدم الفعلي من المساعدات الأمريكية لبعنى المشروعات فى برنامج المشروعات
للفترة ١٩٨٢-٧٥ (بالمليون دولار)

القطاعات	التخصيص	المستخدم الفعلي	نسبة الاستخدام (%)
الصناعة	٥٦٥	٣٢٦	٥٧٧
البنية الاساسية	٢٢٨٣	١٠٨١	٤٧٣
الزراعة	٢٤٩	١١٦	٤٦٦
القيمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا	٥٣٣	٢٤٨	٤٦٦
الاجمالى	٣٦٣٠	٧٧١	٤٨٨

المصدر : دينا جلال ، "المعونه الأمريكية لمصر امريكا ؟ " كتاب الاهرام الاقتصادى
ديسمبر ١٩٨٨ .

ويبدو مما سبق ان المساعدات الامريكية ذات اثر محدود حتى الان فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر اما لصغر مخصصات الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الاخرى ، واما لصعوبة ومشكلات السحب والتفويض ، ويمكن استنتاج ان دور المساعدات الامريكية سوف يبقى محدود فى تنمية الاقتصاد المصرى وان كانت هذه المساعدات مازال مطلوبة ، ويرجع ذلك الى اسلوب التمويل المرحلى قصير الاجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الامريكية فى مساندة مصر اقتصاديا ، حيث يتم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى يوم تخصيصها لمصر خاصة اذا ما احتاج التنفيذ الى سنوات طويلة ، وقد توصلت احدى الدراسات الى أن ذلك سبب رئيسى للفجوة بين التخصيص وبين الاستخدام الفعلى لاموال المعونة الامريكية ، وان تكلفة الفرصة البديلة التى تعكس اعائد الملائم لكل دولار مخصص خلال فترة الاستخدام ، فان القيمة الحالية لكل دولار مخصص تكون عبارة عن كسر .

من العرض السابق لبرنامج المساعدات الامريكية لمصر خلال الفترة السابقة فانه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم البرنامج ضرورة ادراج مشروعاته فى الخطة القومية الشاملة للدولة وان تدرج الاعتمادات التى تتبناها هذه المنح كأحد مصادر تمويل الخطة وذلك حتى يمكن لوزارة التخطيط ان تتعرف على المشروعات التى يساهم فى تمويلها طرف اجنبى هو الولايات المتحدة الامريكية ، وحتى يمكن لها ان تضع المشروعات فى مكانها المناسب من الخطة القومية تبعا للاولويات وللاحتياجات الضرورية للاقتصاد القومى، وحتى تتمكن اجهزة التخطيط من متابعة تنفيذ المشروعات لاهدافها والتى لا بد وان تتفق مع الاهداف القومية للدولة وان تساهم فى التنمية او على الاقل فى حل بعض المشكلات القومية التى سبق ذكرها مثل المساهمة فى خلق فرص جديدة للعمل او رفع انتاجية المشتغل نتيجة لادخال التكنولوجيا الحديثة فى بعض المجالات التى تفتقر اليها ، وما الى ذلك من مشاركة فعالة فى تنمية الاقتصاد القومى .

ولذلك يجب تقييم مشروعات الاتفاقية الامريكية من ناحية مدى احتياج الاقتصاد المصرى لمثل هذه المشروعات وما اذا كانت هناك ضرورة ملحة لها فى المراحل الحالية للتنمية ، ام ان هناك مشروعات اخرى اكثر الحاحا تتطلبها الاسراع بمعدلات النمو القومى ، فيكون من الاجدى والارشاد ان توجه اليها مثل هذه المعونات .

فمن المعروف ان الحصول على مثل هذه المنح او المعونات لايعنى استفادة احد اطراف الاتفاق باموالها دون الطرف الاخر ، وبعبارة اخرى ان حصول اى دولة على منحة اجنبية لتنفيذ بعض مشروعاتها بلامقابل ، لايعنى مطلقا استفادة هذه الدولة بمفردها من المنحة وانما يشاركها فى الاستفادة الى حد بعيد الدولة او الطرف الاخر الذى قدم المنحة ، ومـؤدى ذلك ان للطرف الامريكى هو الاخر اهدافه ومصالحه الخاصة التى يحققها من وراء تقديم هـذه المنح، كما يسترد أمواله بشكل مباشر أو غير مباشر كـمـا فى حالة سداد القـروض . وبالتالي فان الاثار المترتبة على المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر يمكن اظهار بعض صورها على الجانب الامريكى على النحو التالى :-

- أ- ان هذه المنح تؤدى الى خلق مناخ عام من الصداقة بين الدولتين والتى تستفيد منها امريكا تماما فى تحقيق الكثير من المصالح فى المنطقة العربية كلها .
- ب- تشترط الاتفاقية ان يكون استيراد الالات والمعدات والتجهيزات اللازمة لهذه المشروعات من الولايات المتحدة فقط ، وهذا يؤدى الى زيادة الارتباط الاقتصادى بين البلديــــــــــــــــن ، كما انه فى نفس الوقت يجعل مصر سوقا مضمونة لتصدير التكنولوجيا الامريكية التى قـد يتصف بعض ماياتى منها من خلال هذه المنح بتقادمه النسبى .
- ج- تسترد الولايات المتحدة جزءا من هذه المنح عن طريق الاتفاق على اجور الخبراء الامريكين والدراسات التى تجريها قبل البدء فى التنفيذ المشروع ، كما ان الاتفاقيات تشترط ان يكون شحن السلع المستوردة وانتقال الخبراء والمتدربين على خطوط النقل والمواصلات الامريكية ومينى المعروف ان نولون الشحن على الخطوط الامريكية من اعلى اسعار الشحن فى العالم وبذلك تتحقق الاستفادة المباشرة للجانب الامريكى من اموال هذه المتح .
- د- مما سبق يتضح ان الاستفادة من هذه المنح متبادلة بين اطراف الاتفاق ، وعلى ذلـك فمادامت مصر قد قبلت هذه المعونات فلا بد وان تستخدم هذه الاموال بطريقة مثلى للحصول على اقصى فائدة منها حيث لابد وان توجهها الى بعض المجالات الانتاجية التى تعانى من القصور فى امدادها بما يلزمها من تكنولوجيا حديثه لانتوفر لها محليا ، او الى مجالات اخرى قد لا تكون انتاجية او ذات عائد اقتصادى مباشر الا انها ضرورية للتنمية ولتحسين ورفع المستوى الاجتماعى للمواطنين وبالتالي فان لها تاثيرها المباشر وغير المباشر على الانتاج القومى الا وهى مشروعات البنية الاساسية او المشروعات الاساسية الهيكلية وذلك يساعد على رفع بعض العبء عن الموارد المحلية التى توجه الى تلك المشروعات، فيمكن توجيهها الى قطاعات الانتاج المباشر .

ويتضح من التحليل السابق أنه من الضروري وضع ضوابط لاستخدام المنح والمساعدات الأمريكية مع حسن إدارة تلك المعونات وفقا لاجتياجات الاقتصاد القومى وعلى أن تأخذ فى اعتبارها العوامل التالية :

- ١- ضرورة اذراج مشروعات برنامج المساعدات الأمريكية فى الخطة القومية الشاملة وان يؤخذ فى الاعتبار ان المبالغ التى تتاح من خلال هذه المنح هى احدى مصادر تمويل مشروعات التنمية المدرجة بالخطة حتى يتسنى وضعها تبعا لاولويات التنمية وحتى يمكن ايضا متابعة التنفيذ والتعرف على المشاكل والمعوقات التى تؤخر التنفيذ او التنفيذ او تؤثر على كفاءته ، مما يسمح بالترشيد لمثل هذه المشروعات وحفزها على العمل فى اطار الخطة القومية الموضوعية وتحقيق اهدافها.
- ٢- ضرورة زيادة الدور الذى تقوم به وزارة التخطيط فى هذه الاتفاقيات واعطائها السلطة المناسبة لتوجيه وترشيد ومنافسة هذه المشروعات وزيادة الترابط والتعاون بينها وبين من يقومون بالاشراف على هذه الاتفاقيات من الجانب الأمريكى، ولذلك فلا بد من تمثيلها فى جميع اللجان التى تشرف على هذا البرنامج وتتابع تنفيذه .
- ٣- ضرورة موافاة وزارة التخطيط بتقارير متابعة هذه المشروعات بصفة دورية ومستمرة كل ثلاثة اشهر تماما مثل مشروعات الخطة وان تكون هذه التقارير متضمنة للاستثمارات التى تتيحها المنح مفصلة على مستوى المشاريع والانشطة .
- ٤- قد يرى البعض استمرار مصر فى الحصول على مثل هذه المنح والمعونات التى لاترد والتى تخصص لتمويل مشروعات المرافق العامة وبعض مشروعات البنية الاساسية (مياه الشرب - الصرف الصحى - رصف الطرق - انشاء الكبارى - تطهير وتكسيه القنوات .. الخ) ، وذلك بغرض الموارد تخفيف بعض العبء عن المحلية التى يتعين توجيهها الى تلك المشروعات ، بحيث توجه الموارد المحلية التى تصبح حرة نتيجة الحصول على هذه المنح الى قطاعات الانتاج السلعى .
- ٥- يجب على الجانب الاخر (الامريكى) مستقبلا ان يقبل بتخفيض نسبة مايحول من اموال هذه المنح الى عملة محلية ، حتى يتاح اكبر قدر من النقد الاجنبى المطلوب لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات ، وان يقبل ايضا اسناد عمليات التنفيذ الى مقاولين مصريين بدلا من بيوت الخبرة والمقاولين الامريكيين هذا فضلا عن قيامه بزيادة نسبة المتاح من هذه المنح للتمويل حتى يمكن تنفيذ المشروعات فى الاجل المحدد لكل منحة او اتفاقية ولا تصبح اموالها على مصر أو تجمد فى نهاية مدة الاتفاقية .

المتلقى للمعونة أسعارا احتكارية من قبل الدولة المانحة للمعونة حتى في ظل اتباع سياسات إجرائية نموذجية ، فيلاحظ أن أسعار السلع الموردة في إطار برنامج المعونة لا تتحد عند مستويات تنافسية كالتي يمكن استيرادها من الاسواق الدولية المفتوحة ، ولكنها تعامل ضمن المبيعات الممولة من المعونة وكأنها امتداد لمبيعات السوق المحلي الأمريكي ، الامر الذي يضيف أعباء على مشتريات الدول المتلقية للمعونات تتمثل في الفروق السعرية بين مستويات أسعار السلع المصدرة والسلع المباعة في الاسواق المحلية الأمريكية والتي عادة ما تكون مرتفعة بالمقارنة بأسعار التصدير التي تدعمها الحكومة الأمريكية باعتبار أنها أسعار تنافسية .

وهذا ينطبق أيضا على أسعار السلع الغذائية الموردة في إطار القانون ٤٨٠ (فائض الحاصلات الزراعية) ، فأسعار تلك السلع بالفعل تزيد عن أسعار السوق الداخلية في الولايات المتحدة كما تفوق أسعار السلع المماثلة في السوق العالمية وقد وردت الاشارة الى هذه النقطة بتقرير وزارة الصناعة الذي عرض على مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٧٧ (١٠) ، بأن السلع الأمريكية المستوردة في إطار اتفاقيات المعونة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ترتفع أسعارها بنسب تتراوح بين ٤٠٪ - ٦٠٪ بالمقارنة بالأسعار العالمية . وهذا يعني ان الحكومة المصرية تدفع قيمة أعلى لمشترياتها من تلك السلع بالقياس بالاسواق العالمية الحرة نظير حصولها على المعونة وهو احد شروط الاتفاقية بحيثيزيد قيمة السلع الأمريكية عن مستواها في الاسواق العالمية وتحمل الدولة عبء سداد للإقساط والفوائد بالإضافة الى فروق ارتفاع أسعار تلك السلع .

كما ان كافة اتفاقيات المعونة لبرنامج الاستيراد السلمي شكل في منتصف السبعينات ما بين ربع ونصف جملة برنامج المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر (تتضمن شرط التوريد من البلد المصدر ، وهو كالشرط الوارد في كافة الاتفاقيات الأمريكية المصرية للمعونة ، بالإضافة الى شرط صلاحية سلع محددة للتمويل من المنحة (أو القرض) محل الاتفاق) . ويعطى هذا الشرط الحق للوكالة الأمريكية الدولية للتنمية في بعض الحالات الاستثنائية في شطب مجموعة سلعية أو سلع داخل هذه المجموعات المحددة وذلك في خلال فترة اعداد الموافقة وتحرير خطابات الضمان واذا ما تبين أن تمويل السلع سيعود بالضرر على الوكالة أو يتعارض مع اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو يعرض للخطر أمن وصحة الشعب في الدولة المستوردة .

ويمكن القول مرة أخرى أن تقييد استخدام المعونة في شكل سلع محددة يؤدي الى مضاعفة الأعباء والتكاليف التي يتحملها البلد المتلقى ، الى جانب فرض سلع معينة قد لا تكون البلد المتلقية لهذه المعونة في حاجة اليها ، الامر الذي يجعلها تقبل مالا تريده أو ما تنتجه بالفعل من سلع . واذا كان مماثلته المصدر كشرط من شروط المعونة سوف يفرض تكلفة على الدولة المتلقية للمعونة تتضمن أسعارا احتكارية من قبل الدولة المانحة ، حتى في ظل اتباع سياسات إجرائية نموذجية ، فإنه من المؤكد أن تكون تلك التكلفة مضاعفة عندما تحدد الدولة المانحة نمط الاستخدام لتلك المعونة المقيدة المصدر .

ويتضح بشكل عام من خلال استعراض برنامج الاستيراد السلعي أن غالبية السلع المستوردة تمثل معدات رأسمالية أمريكية (مثل المعدات الكهربائية والجرارات الزراعية وغربات رفع القمامة ، ومعدات تفريغ الحبوب ومعدات للسكك الحديدية وغيرها) .

وعلى الرغم من أهمية تلك السلع إلا أنه يمكن استيراد مثيلاتها من الاسواق الأوربية بأسعار نقل كثير عن تلك الأسعار المشروطة باتفاقيات المعونة . كما أنه على الرغم من أنها قد ساهمت في حل بعض الاختناقات التي تواجه القطاعات الخدمية فهي لا ترتبط مباشرة برفع مستوى الانتاجية الفعلية للاقتصاد المصرى ، حيث انها لا تشكل سلع رأسمالية تضيف الى التكوين الرأسمالية بغرض زيادة الانتاج القومى ، وعادة ماتكون السلع المستوردة ضمن برنامج المعونة (تحت برنامج الاستيراد السلعي) عبارة عن معدات رأسمالية وليست سلع وسيطة ضرورية ولازمة لتشغيل الطاقات الانتاجية غير المستقلة والقائمة بالفعل . وبذا يبدو أن المعونة لاتمول السلع التي تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بميزة نسبية في تصديرها ، وقد نجحت هيئة المعونة الامريكية في فرض القيود على تمويل المشروعات والسلع المنافسة للصادرات الامريكية ذات الشروط التجارية . والواقع أن ربط المعونة بشرط توريد سلع محددة تدخل في عداد السلع غير الملائمة لحاجة الدولة المتلقية تجعل تكلفة المعونة ليست فقط مجرد التكلفة المرتبطة بالتقيد بالمصدر والاستخدام ، ولكن ايضا التكلفة التي يفرضها أى انحراف محتمل قيامة بعيدا عن الأولويات القومية للدولة المتلقية للمعونة .

ويرى بعض الاقتصاديون (١) أن انخفاض القيمة الحقيقية للمعونة الامريكية المشروطة لا يرتبط فقط بحساب الأعباء المباشرة الناشئة عن تقييم السلع بأعلى من أسعارها العالمية ، بل لابد من حساب التكلفة الخاصة بالسلع الممنوحة التي تلبي الحاجات الحقيقية للدولة المتلقية للمعونة ، أو التي تفسد عاداتها الاستهلاكية على نحو قد يعرضها فيما بعد للاستدانة ، كما أن انخفاض القيمة الحقيقية للمعونة المقيدة يرجع في جانب من جوانبه الى تكلفة استيراد المعدات التي تحتاج لقطع غيار وصيانة وأحيانا مدخلات انتاج مكلفة (الخامات ، الوقود ، الطاقة) وهي تكاليف أضافية غير مباشرة لاتعكسها اسعار التوريد المرتفعة للسلع التي تتدفق ضمن برامج المعونة الامريكية .

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى أن المعونات الاقتصادية لمصر قد ساهمت بدرجة ملحوظة في تغيير الانماط الاستهلاكية وزيادة الاعتماد على السلع الامريكية التي لاتتناسب مع الوسائل الانتاجية المستخدمه ، ولم تساهم بصورة ايجابية في زيادة الانتاجية القائمة بالفعل . وهذا يتضح في القطاع الزراعى الذى وجهت اليه المعونة في صورة مشروعات بحثية وخدمية وأهملت المشروعات الانتاجية وخاصة في مجال استصلاح الأراضى وخلق طاقات انتاجية جديدة . كما أن المعونات الاقتصادية ساهمت في تقاعس المنتجين الزراعيين نظرا لتوفير المواد الغذائية الاساسية والتي يتم استيرادها ضمن برامج المعونة بغرض دعم المنتجين الامريكيين اساسا

والعمل على تسويق منتجاتهم الزراعية ، وبذا لم يتحقق مبدأ الاعتماد على الذات والذي يتمثل في تحقيق معدل مقبول من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية الاساسية من خلال استخدام المعونات الاقتصادية على مدى الخمس عشرة عاما الماضية .

وكما هو معلوم فإنه بالرغم من المفاوضات لتحرير اتفاقيات المعونة بين مصر والولايات المتحدة من بعض تلك الشروط واعطاء حرية الاختيار للدولة المتلقية للمعونة ، فان هناك شروط اخرى لاتزال تمارس بالنسبة للمعونة النقدية التي تخصى سنويا لمصر لمواجهة الالتزامات الملحة والتي يحتاجها الاقتصاد القومى المصرى ، الامر الذى يوضح مدى ارتباط المعونات الاقتصادية الامريكية بالجوانب السياسية للتوجهات الامريكية بمنطقة الشرق الاوسط .

لم يتوقف الامر بالنسبة لشروط الاتفاقيات المبرمة مع مصر والمتعلقة ببرنامح المعونة الامريكية على شرط التوريد من البلد المصدر وشرط صلاحية سلع محددة للتمويل السابق الاشارة اليهما فقط ، وانما تضمنت تلك الاتفاقيات ايضا مجموعة اخرى من الشروط المتعلقة بالتجارة الدولية لمصر ، وهى شروط مرتبطة بالاستيراد واخرى مرتبطة بالتصدير وشروط اخرى تهدف الى دعم المصالح التجارية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية .

اما فيما يتعلق بالشروط المتعلقة بالاستيراد فقد نصت اتفاقيات بيع السلع الزراعية على أن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن البلد المصدر (امريكا) يحصل على حصة عادلة من أى زيادة فى مشتريات التجارة الزراعية التى يقوم بها البلد المستورد (مصر) وهذا الشرط يقيد حق مصر فى شراء السلع الزراعية من مصادر اخرى خلاف الولايات المتحدة الامريكية . وفقا للسعر الانسب ، كما انه يؤدى ايضا الى زيادة اعتماد مصر على امريكا فى الحصول على السلع الزراعية الغذائية وليس فقط القمح الذى تحتكر الولايات المتحدة تصديره الى مصر حاليا . هذا على الرغم من ان معظم اتفاقيات بيع السلع الزراعية تمول عمليات استيراد القمح باعتباره سلعة فائضة عن حاجة الولايات المتحدة الامريكية ، الا أن هذا الشرط امتد ليغطى سلعا زراعية اخرى بالاضافة الى القمح . وقد اكدت الحكومة المصرية بالفعل التزامها بزيادة الاعتماد على السوق الامريكى بالذات فى مشترياتها من السلع الزراعية ، واذا كان استيراد الحبوب يمثل اهمية استراتيجية ، خاصة فى السوق العالمية ، فإن حصول الولايات المتحدة على " حصة عادلة " ادى الى تغير هيكل التوزيع الجغرافى لواردات مصر من الحبوب منذ العودة الى اتفاقيات القانون ٤٨٠ لصالح الولايات المتحدة وضد انصبه الموردين المنافسين الاخرين واهمهم فرنسا والسوق الاوروبية واستراليا . فقد اظهرت الاحصائيات ارتفاع نصيب الولايات المتحدة من اجمالى الواردات الغذائية لمصر من نحو ٥٩٪ عام ١٩٧٦ الى نحو ٦٦.٥٪ عام ١٩٨١ ونحو ٦٢٪ عام ١٩٨٢ ولا تزال النسبة فى الارتفاع حتى الان . وهذا يشير الى أى مدى تعتمد مصر على الواردات الامريكية لاهم السلع

الغذائية الاستراتيجية وذلك مراعاة لشرط حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة (من وجهة نظرها) من مختلف واردات مصر من السلع الزراعية . ويمكن القول بأن الصفقات المصرية الأمريكية الخاصة بالسلع الغذائية - وخاصة صفقات القمح والدقيق تؤثر بوضوح على العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والمجموعة الأوروبية من جهة ، والولايات المتحدة من جهة أخرى ، حيث هناك تنافس بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة على مثل تلك الصفقات ، الأمر الذى أدى الى تقديم فرنسا لعروض جيدة الشروط لمصر فى مجال توريد القمح ، كما قامت دول السوق الأوروبية بتوفير جزء من احتياجات مصر القمحية ضمن برامج المساعدات الغذائية .

اما فيما يتعلق بالشروط المرتبطة بالتصدير سواء بالنسبة للسلع التى تمول عن طريق برنامج المعونة او الارصدة المتاحة فى اطار هذا البرنامج ، فان اتفاقية منحه دراسة الجـدوى التى وقعت عام ١٩٧٩ تضمنت شرط ينص على أن : " يوافق الممنوح على الامتناع عــــن استخدام اية ارصدة متاحه فى ظل المنحه فى تمويل دراسات وابحاث لتوسيع واقامة وانتاج اية سلعة للتصدير اذا كان من المتوقع ان تكون السلعة فائضة فى الاسواق العالمية او تتسبب فى احداث ضرر مالى لمنتجى الولايات المتحدة الأمريكية " . كما ورد فى اتفاقيات السلع الزراعية الشرط التالى :

تتخذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع تصدير اية سلعة سواء كانت من اصل محلى او اجنبى من السلع المبينه فى الجزء الثانى من الاتفاقية ، وذلك خلال المدة التى تقيد فيها التصدير ، فيما عدا ان تكون هذه الصادرات قد تمت الموافقة عليها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية " . كما جاء فى نفس الاتفاقيات مايلى :

" تتخذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع اعادة البيع أو التمويل عن طريق الترانزيت او اعادة الشحن للبلاد الاخرى ، او الاستخدام فى غير الاغراض المحلية بالنسبة للسلع الزراعية المشتراه بموجب هذه الاتفاقية (الا اذا كانت اعادة البيع أو التمويل او اعادة الشحن والاستخدام قد تمت الموافقة عليها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية " .

وعلى الرغم من ان الاسواق التصديرية للدول النامية ومنها مصر تواجه صعوبات وقيود تتمثل فى اجراءات الحماية التى تفرضها الدول المتقدمة ، وعلى الرغم من مواجهة الصادرات المصرية لصعوبات اخرى نتيجة لنقل حجم التبادل التجارى بينها وبين الكتلة الاشتراكية . . فأن الجهود التى تبذلها الولايات المتحدة للمساعدة فى نمو الانشطة الانتاجية

والتصديرية التي تمكن من اصلاح هيكل الصادرات والواردات المصرية ، وتعتبر جهود متعارضة مع الاهداف الاحتكارية التجارية للدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

لقد أدت الشروط الواردة باتفاقيات المعونة فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية الى ظهور علاقات تجارية غير متكافئة بين مصر والولايات المتحدة ، اوضحها ميل الميزان التجارى لصانح الولايات المتحدة وتزايد العجز فى الميزان التجارى السلعى وتضاعفت حدته فى غير صالح مصر عاملاً بعد آخر منذ منتصف السبعينات .

وهناك ايضا بعض الشروط الاخرى المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الداخلية لمصر ، حيث تتحيز الاتفاقيات دائما للقطاع الخاص المصرى ضد القطاع العام بدون النظر الى المصالح الاجتماعية الاقتصادية القومية لمصر . فقد ورد على سبيل المثال فى اتفاقية السلع الزراعية التى وقفت فى عام ١٩٨٤ الشرط التالى :

"توافق الحكومة المصرية على القيام بالانشطة التالية وتوفير المصادر المالية والادارية والفنية المناسبة : خفض الدعم على الذرة واللحوم التى يتم تسويقها عن طريق منافذ القطاع العام وزيادة نسبة الذرة واللحوم المستوردة واللبن المجفف التى يتم تسويقها من خلال القطاع الخاص " .

وقد احتوت الاتفاقيات ايضا على بعض البنود التى تؤثر مباشرة على الاسعار ومستوياتها الحالية والتى تمس السواد الاعظم من افراد المجتمع ، كما اتاحت الفرصة للتحكم فى الاسعار وزيادتها من قبل القطاع الخاص . هذا على الرغم من القناعة باهمية الوصول الى الاسعار الاقتصادية لتحقيق الكفاءة الوحدات الانتاجية ، الا ان ذلك لايجب أن يتم على حساب الفئات الاستهلاكية ذات الدخل الدنيا من افراد المجتمع .

ويعتبر قرار وزير التموين رقم ١٢١ لعام ١٩٨٦ والخاص باطلاق استيراد السلع الغذائية للقطاع الخاص استجابة ضمنية للتوصيات الواردة فى شروط اتفاقيات المعونة والمساعدات الاقتصادية الامريكية .

ومما يلاحظ أنه دار فى الآونة الاخيرة مناقشات واسعة حول اهمية المعونات الاقتصادية لمصر وكيف تم استخدام تلك المساعدات الاقتصادية وهل من الممكن الاستغناء عنها مستقبلا ، وكانت هذه المناقشات تعكس الشعور العام بضرورة الاعتماد على الذات خاصة وان الخطة الخمسية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) قد نصت على ضرورة الاعتماد على الذات كأحد محاور الخطة الهامة على مدى السنوات الخمس القادمة .

ولقد عكست تلك المناقشات اجماع الاقتصاديين على أن مصر لم تحسن استخدام المعونات الاقتصادية الأمريكية ، ومن جهة أخرى اعتبرت تلك المعونات كمورد مستمر من موارد الدخل الأمر الذى أدى الى خطأ استراتيجى فى استخدام تلك المعونات باعتبارها مصدر تمويلى ثابت ومستقر ، وبالتالي لم توضع استراتيجيات بديلة لاحتمالات توقف تلك المساعدات أو المعونات الاقتصادية لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول احتمالات خفض المعونات الاقتصادية الأمريكية فى المستقبل ، فبينما اوضح البعض احتمال توقف تلك المساعدات فى المستقبل القريب ، فان البعض الآخر رأى على العكس امكانية ليس فقط الاحتفاظ على مستواها الحالى فحسب ولكن يمكن زيادتها نتيجة لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مصر . وبالنسبة لاحتمالات خفض أو توقف تلك المعونات فما هى البدائل المطروحة لتعويض ذلك المورد المالى ؟ أجاب البعض بأن الحل يكمن فى ترشيد استخدام القروض بصفة عامه بحيث توجه أولا للمشروعات الانتاجية التى تخدم الديون ذاتها . وهناك من أجاب بأنه على المدى المتوسط لابد من العمل على الوصول الى مرحلة التوازن فى معاملاتها الخارجية ووضع سياسة جادة تعتمد على ضرورة الاستغناء عن المعونات والمساعدات الخارجية . وبصفة عامه فانه يمكن القول فى هذا المجال أن المشكلة الاقتصادية كما تم تشخيصها بمعرفة الاقتصاديين المصريين والدؤسات الدوليه تكمن فى أنها مشكلة ادارة بالدرجه الأولى للاقتصاد القومى ، وليست مشكلة نقى فى الموارد المالىه التى يجب أن يتم تدبير العجز فيها من خلال القروض والمساعدات الخارجيه ، او انها مشكلة تمويل استثمارى بقدر ماهى تحديد أولويات وتوظيف موارد الدوله المتاحه بكفاءة اقتصادية وادارة الاقتصاد القومى على مستوى الوحدات الانتاجية والمستوى القطاعى وفقا للادارة العلميه السليمه التى تحدد الاهداف وتسعى الى تحقيقها وفقا للموارد وقدرات المجتمع المصرى .

ومما تجدر الاشاره اليه ان التاريخ يعيد نفسه فيما يتعلق بأثر الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، فعند توقف المعونات الأمريكية فى منتصف الستينات كان لا يوجد ايضا تصور بإمكانية توقف تلك المعونات ، الامر الذى ادى الى عدم زيادة الانتاج الغذائى وخاصه من القمح (والذى كان يتم استيراده من خلال برامج المعونه) وبالتالي مواجهه عجز مفاجئ فى تلك السلعة الاستراتيجية . وفى غياب بدائل متاحه لتعويض هذا العجز كان لابد من اعادة التفاوض مع الامريكيين وبذا اصبحت تلك المعونه كأداة ضغط سياسى فى غير صالح مصر .

... (The text in this block is extremely faint and largely illegible, appearing to be a continuation of a report or document.)

البيان الخامس

السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعي

... (The text in this block is extremely faint and largely illegible, appearing to be a continuation of a report or document.)

٥ - السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعى :

من المعروف نظريا أنه يمكن تحقيق التنمية عن طريق منهج التكاسل الشامل الذى يعتمد على اعتبارات التجارة الخارجية Trade-orientation وهو المنهج الذى -تطوى مراحل على التعاون التجارى التدريجى فيما بين الدول بفرض الوصول الى التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ١ أو منهج التنمية الموجهة Development-oriented approach الذى يتضمن برامج استثمارية لاقامة بعض المشروعات الانمائية على أساس قطاعى أو قومى وهو المنهج الذى أخذت به كثير من الدول النامية .

ولقد كان تطبيق الدول النامية للمنهج الثانى فى مجالات التنمية ضرورة فرضتها الأوضاع الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بالاحتكارات والتكتلات الاقتصادية والاقليمية فى مجالات التجارة الخارجية، مع عدم قدرة الدول النامية على استخدام منهج التوجيه التجارى كأداة لتحقيق مكاسب من التعاون الدولى من خلال أدوات السياسة التجارية الخارجية مع مراعاة التفرقة بين كل من تحويل التجارة Trade-diversion وخلق التجارة Trade creation وكان استخدام الدول النامية ومنها مصر للمنهج الانمائى بهدف احداث تغييرات هيكلية ضرورية لحركة التنمية، وعلى ان يستفاد من ادارة التجارة الخارجية فقط كعنصر مساعد وليس باعتبارها العنصر الرئيسى للتنمية والتعاون على المستوى الاقليمى أو الدولى .

وقد أدى هذا الوضع الى تدهور التجارة الخارجية لكثير من الدول النامية بسبب التركيز على البرامج الانمائية دون النظر الى السياسات التجارية خلال مراحل التنمية المختلفة أو الى ما يحاك لهذه الدول من سيطرة كاملة على الأسواق العالمية بمعرفة الدول المتقدمة واستمرار الدول النامية فى تصدير المواد الأولية للدول المتقدمة واستيراد السلع الوسيطة وال رأسمالية منها وقد ترتب على ذلك أن اتجهت شروط التبادل التجارى لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ، مما ساعد فى تدهور الأوضاع الاقتصادية للأخيرة وظهور العجز الدائم والمستمر فى موازين مدفوعاتها الخارجية . وقد زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية عدم قدرة الدول النامية من التكيف مع متغيرات السياسات التجارية الدولية نظرا للسياسات المتشابكة والمعقدة والتي اتسمت بالبيروقراطية وعدم المرونة فى مسايرة المتغيرات السريعة والمفاجئة على ساحة التجارة الدولية .

ويستعرض هذا الجزء، أثر السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية (صادرات و واردات) على التطور القطاعى للزراعة فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك التشريعات من القوانين والقرارات واللوائح التنفيذية فى مجالات التجارة الخارجية المصرية .

٥ - ١ أوجهات السياسات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية :

ترتبط السياسات القطاعية بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة التي تسعى في مجموعها لتحقيق أهداف التنمية . ويرتبط أداء الاقتصاد المصري بصفة عامة بالسياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية بصورة أو بأخرى . لذا يجب ان تتناسق السياسات الاقتصادية وترتبط بالمتغيرات الإقليمية والدولية . فزيادة حصة الصادرات المصرية ترتبط وتتأثر بالمناخ الاقتصادي العالمي ، كما أنها تتحدد وفقا للسياسات التي يمكن تحقيقها في ضوء المتغيرات الاقتصادية السائدة والمتوقعة . ونظرا للترابط المتبادل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الدولي خاصة في مجال التجارة الدولية ، فإن ما يصاب الأسواق العالمية من ركود نسبي لابد وأن تنعكس آثاره على الاقتصاد المصري ، كما أن ما يفرضه التكتلات الاقتصادية من سياسات لابد وأن يواجه بسياسات مناسبة من قبل الدول النامية التي ترتبط تجارتها الدولية بتلك التكتلات الإقليمية .

وقد ركزت الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) على زيادة حصة الصادرات الزراعية وأستهدفت معدل للنمو يقدر بنحو ٩.٥٪ سنويا للصادرات الزراعية ونحو ٥.٤٪ للصادرات السلعية الزراعية والصناعية والبتروولية . وبذا يتضح أهمية القطاع الزراعي في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي عن طريق نمو الصادرات الزراعية . وتتضمن سياسات التصدير عادة محاور عديدة منها على سبيل المثال تشجيع المنتجين على التوسع في سلع التصدير من خلال توفير الضمانات والحوافز والدعم اللازم لتشجيع كل من المنتجين والمصدرون ، كما تعتبر الاتفاقيات التجارية التي تبرم مع الدول الأجنبية بغرض التبادل التجاري أو فتح أسواق جديدة أمام الصادرات التقليدية أو غير التقليدية هي أيضا ضمن الإجراءات والسياسات التي تتخذ في مجال التجارة الدولية . وتتطوى سياسات التصدير أيضا على ضرورة تطبيق سياسات إنتاجية تستهدف توفير فائز للتصدير وخاصة من المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية في الأسواق العالمية الأمر الذي يتطلب تطوير السلع والمنتجات الوطنية لضمان المنافسة في تلك الأسواق .

وبصفة عامة عند وضع السياسات الاقتصادية يجب الأخذ في الاعتبار أنها تسعى دائما الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يتحقق في كثير من الدول المتقدمة ، وخاصة الدول الرأسمالية من خلال التشغيل الكامل للطاقت الانتاجية المتاحة (شاملة العماله) واستقرار الأسعار و بحيث لا يكون هناك تشوهات سعرية وانما تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية وتتوازن وفقا لقوى السوق الحر ، الأمر الذي ينعكس اثره الإيجابي على ميزان المدفوعات .

ان الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف في معناه عنه في الدول المتقدمة ، حيث تواجه الدول النامية أساسا مشكلة استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة حيث لم تصل بعد الى مرحلة التشغيل الكامل لها . كما أن الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة الهيكلية ، والتي تعكسها البطالة المقنعة والموسمية والسافرة ، وليست البطالة الدورية التي

تصاحب فترات الكساد فى النظم الرأسمالية . هذا الى جانب أن الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية لاقتصادياتها ترجع أساسا الى اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التى تؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادى ، وتساهم فى ارتفاع التضخم سواء محليا او دوليا ، الى جانب مشاكل تلك الدول فيما يتعلق بالعجز المستمر والمتزايد فى موازين مدفوعاتهما نتيجة للاختلالات الهيكلية بين الانتاج والاستهلاك القومى ، وبين الاستهلاك والادخار ، وبين الاستثمار ومصادر التمويل المحلية . وعلى الرغم من حتمية هذا الاختلال فى مراحل التنمية الأولى لهذه الدول ، الا أن استمرار عملية التنمية دون تصحيح تلك الاختلالات الهيكلية توضح عدم امكان احداث توازن هيكلى لاقتصاديات تلك الدول من جهة ، واستمرار تبعيتها للدول المتقدمة فيما يتعلق بمعدلات الواردات والمصادرات وهو الأمر الذى لايتحقق معه الاستقرار الاقتصادى من جهة اخرى .

ولذا فان الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية هو بداية ضرورية للاستقرار الاجتماعى ، وأنه لايمكن تحقيق هذا الاستقرار الاقتصادى بدون احداث طفرات نمو فى مجالات التنمية المختلفة مع استمرار معدلات النمو المرتفعة من مرحلة لآخرى فى ضوء سياسات اقتصاديه وماليه ونقدية ثابتة تستهدف مرحليا تحقيق الأهداف القومية للتنمية والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى . ولاشك ان تطور ونمو القطاع الزراعى يعتمد اساسا على استقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومى بصفة عامه . وتعتبر سياسات التجارة الخارجية والتعامل مع العالم الخارجى من اهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعى وخاصة فيما يتعلق بالمصادرات والواردات واسعار الصرف المستخدمة فى عمليات التبادل التجارى . هذا الى جانب أثر التشريعات والقوانين المستخدمة فى عمليات التبادل التجارى لكل من المدخلات والمخرجات الزراعيه على تطور ونمو القطاع الزراعى وانشطته المختلفة . وحتى يمكن تتبع سياسات التجارة الخارجية واثرها على الموازين السلعية العامة

والسلعية الزراعية و الغذائية بصفة خاصة ، فانه يجب اولا تحليل اتجاهات الميزان التجارى الزراعى والميزان الغذائى فى ضوء اتجاهات الميزان التجارى العام خلال السنوات الماضية . كما يجب ثانيا تحليل اثر السياسة السعرية الزراعية على ميزان المدفوعات (فيما يتعلق باهم السلع الزراعية) ، بالاضافة الى محاولة التعرف على اثر سياسات سعر الصرف على القطاع الزراعى من خلال تأثير سعر الصرف على مصادرات وواردات السلع الزراعية ، وذلك باعتبار ان تقلبات سعر الصرف على مدى السنوات العشر الماضية تعتبر من اهم مؤشرات السياسة الاقتصادية فى مصر ، هذا الى جانب التشريعات (القوانين واللوائح) العديدة التى اثرت سلبا او ايجابا على استقرار سياسات التجارة الخارجية .

٥-٢ الميزان التجاري الغذائي والزراعي :

تعرضت سياسة التجارة الخارجية لمصر لفترات متباينة من الازدهار والانكماش نتيجةـه للتقلبات غير المتوقعه فى شروط التبادل الدولى والتي كانت فى مجملها فى غير صالح مصر ، وهو الأمر الذى زاد من عجز ميزان المدفوعات المصرى . ويرجع ذلك أيضا الى عدم استقرار الجهاز المشرف على قطاع التجارة الخارجيه (الهيكل المؤسسى) نتيجة للعديد من التشريعات المتضاربة ، والى تغيرات غير محسوبة فى سياسات التجاره الداخليه والخارجيه على حد سواء .

فبعد أن شهدت نهاية الستينات انكماش لدور القطاع الخاص وضعف القوى التنافسيه بين الشركات بالاضافه الى ضعف قوة المجالس السلعيه، شهدت بداية السبعينات محاولة للعلاج الجذرى للفترة السابقه . فبدأت بالغاء المجالس السلعيه وتشكيل مايسمى لجان البت بالقرار الوزاى رقم ٧٤٣ لعام ١٩٧١ ، وذلك للبت فى صفقات الاستيراد والتصدير وفقا لاحتياجات السوق ، بالاضافه الى تشجيع دور القطاع الخاص والعوده لنظام الشركات واعيد تشكيل لجان البت مره أخرى على أساس قطاعى عام ١٩٧٤ بالقرار الوزارى رقم ٣٣٨ .

لقد نتج عن ذلك زيادة مساهمة شركات القطاع الخاص فى التجارة الخارجيه، هذا علاوة على ما أدى اليه القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٧٤ (فيما يتعلق باطلاق حريه الاستيراد بدون تحويل عمله) حيث أمكن للمصريين الحائزين على نقد أجنبى فى استخدام هذا النقد فى الاستيراد بقصد الاتجار عن طريق الهيئات العامه أو المؤسسات .

ثم ألغيت المؤسسات بالقرار الوزارى رقم ١١١ لعام ١٩٧٥ وأعطيت الشركات مرونيه أكبر والغنى التخصصى السلعى والجغرافى وشهدت فترة السبعينات تطورا ضخما للنظام المؤسسى والتشريعى للتجارة الخارجيه . وكان من أبرز هذه التطورات هو انشاء أول وزارة للتجارة الخارجيه بالقرار الجمهورى رقم ٦١٠ لعام ١٩٧٤ وتأسس المجلس الأعلى للتجارة الخارجيه بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٩ لعام ١٩٧٤ . ثم أضيفت التجارة الداخليه لوزارة التجارة الخارجيه فى التشكيل الوزارى فى ابريل عام ١٩٧٥ . وقد أضيف أعباء جديده للوزارة ثم أعقب ذلك الغاء وزارة التجارة الخارجيه و الداخليه فى التشكيل الوزارى عام ١٩٧٨ وأصبحت قطاع بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ثم أضيف لها التعاون الدولى عام ١٩٨٠ . كما أنشئت أيضا السوق الموازيه بالقرار ٤٧٧ لعام ١٩٧٣ ثم تطور هيكلها بالقرار ٧٣ لعام ١٩٧٤ حيث بموجبه أعطيت حريه أكبر للمستورد مع وضع بعض الضوابط الخاصه بالاستيراد بدون تحويل عمله بالاضافه الى حريه التصرف فى حصيلة الصادرات للأفراد والهيئات .

لقد أدت هذه القرارات والتعديلات المتتابعه عليها الى تضارب فى أدوات تنفيذ سياسات التجارة الخارجيه فى بعض الاحيان ، وصلت الى حد انشاء نظام مؤسسى كالمجلس الاعلى للتجارة الخارجيه ثم الغاؤه ، مما كان له أثر مباشر على محملة ميزان التجارة الخارجيه السلعى، وقد تمثلت فى عجز مستمر ومتزايد بلغ نحو ١١ مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ بالمقارنه بالعجز

فى عام ١٩٧٠ البالغ نحو ٨٥ مليون جنيه ، هذا على الرغم من تحقيق فائض فى الميزان التجارى قدره ٩٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ، وبفد ارتفع العجز فى الميزان التجارى السلعى مع نهاية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٢٩ مليار جنيه أى ثلاثين مثل ماكان عليه عام ١٩٧٥ . والجدير بالذكر أن الفترة من ١٩٧٥/١٩٨١ تعتبر الفترة التى شهدت تحولات سريعة ، عكس بعضها تضارب فى سياسات التجارة الخارجيه أدت الى حرية القطاع الخاص فى تمويل الواردات بكافة انواعها من الحسابات الخاصة او أى مصادر أخرى ، وقد تميزت واردات مصر فى تلك الفترة بانها من السلع الاستهلاكية . وبالرغم من تقييد الاستيراد لبعض السلع خلال سنوات الخطة الاولى ١٩٨٣/٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، إلا أن العجز فى الميزان التجارى السلعى قد واصل الزيادة حتى بلغ نحو ١١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، وهو العام الاول للخطة الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .

ويرجع السبب المباشر لعجز الميزان التجارى الى أن قيمة الصادرات المصريه لم تتجاوز ٣ر٤ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ يقابلها واردات قيمتها نحو ١٤ر٤ مليار جنيه . ومما يذكر أن قيمة العجز فى الميزان التجارى آخذة فى النمو المستمر دون تحسن منذ عام ١٩٧٠ كما يتبين من الجدول (٥ - ١) . ولكن الطفرة فى قيمة العجز قد حدثت فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١/٨٠ . وقد حقق الميزان الزراعى فائضا بلغ نحو ١١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلا أن ذلك لم يتكرر فيما بعد ، بل استمر نمو العجز فى الميزان الزراعى الى أن بلغ نحو ٢ر٥ مليار جنيه عام ١٩٨٨/ ١٩٨٧ .

وقد لوحظ أن الطفرة فى قيمة عجز الميزان الزراعى لم تحدث بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨١/٨٠ كما هو الحال فى الميزان التجارى . ولكنها حدثت فيما بين عامي ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٣/٨٢ أى فى العام الاول للخطة الخمسية الاولى بسبب الارتفاع المفاجئ فى قيمة واردات الغذاء ، فارتفع عجز الميزان الغذائى من ٣٣٦ مليون جنيه فى ١٩٨١/٨٠ الى نحو ١ر١ مليار جنيه فى ١٩٨٢/٨١ أى ثلاثة أمثال ماكان عليه .

وقد ساهمت الواردات الزراعيه الاخرى فى ذلك العجز ، إذ ان ٥ر٣ % من عجز الميزان التجارى السلعى يرجع الى عجز فى الميزان الزراعى فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أرتفعت الى نحو ٢٣ % فى عام ١٩٨٨/٨٧ .

لقد بلغت مساهمة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات المصريه نحو ٤٣ % عام ١٩٧٥ تناقصت الى ١٨ % عام ١٩٨٨/٨٧ ، وتذبذبت مساهمة الصادرات الغذائيه بين ٧ % الى ١٤ % من جملة الصادرات فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨/٨٧ .

اما الواردات الغذائيه فقد بلغت فى ١٩٨٨/٨٧ ثلاث أمثال ماكانت عليه فى عام ١٩٨١/٨٠ فقد زادت من نصف مليار جنيه الى نحو مليار ونصف فى تلك الفترة . ويتضح من الجدول (٥ - ١) أن الواردات الغذائيه التى تمثل نحو ٩٠ % من الواردات الزراعيه فى عام ١٩٧٠ استمرت كما هى على وجه التقريب حتى الآن . ويشير الجدول (٥ - ٢) الى تطور العجز فى الميزان التجارى الكلى والزراعى الغذائى خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٥ مقوما بالدولار الأمريكى .

جدول رقم (١-٥)

تطور الموازين التجارية السلعية الزراعية والغذائية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٨/٨٧

(القيمة مليون جنيه مصرية)

البيان	الميزان التجاري الكلى			الميزان التجاري الزراعى			الميزان التجارى الغذائى	
	المصادر الكلية	الواردات الكلية	الفائض او العجز	المصادر الزراعية	الواردات (*) الزراعية	الفائض او العجز	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية
١٩٧٠	٣٦٤	٤٤٩	(٨٥)	٢١٤	١٠١	١١٤	٥٩	١٠١
١٩٧٥	٦٣٧	٥٣٨	٩٩ ٩٩	٢٧١	٣٨٦	(١١٥)	٩١	٣٥٦
١٩٨١/٨٠	٢٧٧٩	٦٦٧٩	(٣٩٠٠)	٤٢٨	٥٨٥	(١٥٧)	١٦٧	٥٠٢
١٩٨٢/٨١	١٩٨٨	٦٣٢٩	(٤٣٤١)	٤٥٥	١٩٤٢	(١٤٨٧)	١٥٢	٩٨٢
١٩٨٥/٨٤	٢٦٩٢	٧٢٣٥	٤٥٤٣	٤٣٦	١٨٣٤	١٣٩٨	١٣٠	٩٢٩
١٩٨٦/٨٥	٢٤٥١	٦٩٦٠	(٤٥٠٩)	٤١٢	١٩٣٧	(١٥٢٥)	١١٤	٩٧٦
١٩٨٧/٨٦	٢٠٦٢	٨٤٦٧	(٦٤٠٥)	٥١٨	٢٢٠١	(١٦٨٣)	٢١٦	١٠٦٤
١٩٨٨/٨٧	٣٤٠٧	١٤٤٥٥	(١١٠٤٨)	٦٢٨	٣١٢٦	(٢٤٩٨)	٣٥٨	١٥٠٩

المصدر : وزارة التخطيط - شعبة التجارة الخارجية - سجلات ميزان المدفوعات بيان غير منشور . انظر الملاحق الاحصائية بالدراسة

(*) شاملة المنتجات الزراعية السلعية والغذائية ، بالإضافة الى مستلزمات الانتاج (المنتجات الوسيطة) .

() يعنى يوجد عجز فى الميزان .

جدول رقم (٥ - ٢)

الميزان التجارى الكلى والزراعى والغذائى لمصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

(القيمة مليون دولار امريكى)

السنوات	الميزان التجارى الكلى			الميزان التجارى الزراعى			الميزان الغذائى الزراعى		
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
١٩٧٠	٧٦١٧	٧٨٦٦	(٢٤٩)	٢٣٨٩	٢٣٢٩	٦٠	١٢٥٣	١٣٤٨	(٩٥)
١٩٧٥	١٤٠٢٢	٣٩٣٤٥	(٢٥٣٢٣)	٢٦٨٢	١٥٦٧٨	(١٢٩٩٦)	٢٥٤١	١٤٢٠١	(١١٦٦٠)
١٩٨٠	٣٠٤٦٩	٤٨٦١٥	(١٨١٤٦)	٢٢٣٥	١٨٧٥٦	(١٦٥٢١)	٢١٩٣	١٥١٣٥	(١٢٩٤٢)
١٩٨١	٣٢٣٣٨	٨٨٤١٩	(٥٦٠٨١)	٩١٤٠	٣٦٠٠٢	(٦٨٦٢)	٢٣١٧	٢٨٦٧٤	(٢٦٣٥٧)
١٩٨٢	٣١٢١٠	٩٠٨٠٦	(٥٩٥٩٥)	٦٩٦٤	٢٩٧٠١	(٢٢٧٣٧)	٢٢٩٠	٢٥٩٦٦	(٢٣٦٧٦)
١٩٨٣	٣٢١٥٣	١٠٢٧٨٨	(٧٠٦٣٥)	٩٧٨٦	٣٣١٧	(٢٣٥٣٠)	٢٦٤٢	٢٦٤٠٨	(٢٣٧٦٤)
١٩٨٤	٣١٤٠٨	١٠٧٦٩٠	(٧٦٢٨٢)	٧٧٦٨	٤٦١٥٣	(٣٨٣٨٥)	٢٢٥٠	٣٦٣٧٨	(٣٤١٢٨)
١٩٨٥	٣٧١٤٢	٩٩٦١٥	(٦٢٣٧٣)	٦٧١٧	٥٠٩٩٢	(٤٤٢٧٥)	٢١٨٧	٣٧٥٦٣	(٣٥٣٧٦)

() يعنى عجز فى الميزان .

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية "

" الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية " مجلدات مختلفة (أرقام ٢-٨) الخرطوم ديسمبر ١٩٨٨ .

٥-٣ : علاقة السياسة الزراعية بسياسة التجارة الخارجية :

ترتبط السياسة الزراعية بالسياسات الاقتصادية للتجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً ، وهناك علاقة تبادلية بينهما ، فيؤثر كلاهما على الآخر . وليس بالامكان عزل السياسة الزراعية عن تلك السياسات لاسباب متعددة اهمها :-
أ- مازال قطاع الزراعة بشكل احد المصادر الرئيسية للدخل في البلاد فالزراعة تساهم بما لا يقل عن ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

ب - يستوعب قطاع الزراعة (الريف) حجماً كبيراً من العمالة ويعول نصف المجتمع تقريباً .

ج - يشكل قطاع الزراعة احد مصادر العملات الصعبة ، وكذلك احد سبل انفاق العملات الصعبة (استيراد مستلزمات الانتاج من اسمدة كيماوية وتقاوى والات زراعية ومبيدات حشرية ... الخ) .

د - الزراعة هي مصدر الغذاء ، وأسعار الغذاء ترتبط بالقضايا القومية الرئيسية (توفير حياة مناسبة للسكان) ، فالزراعة تدخل ضمن تركيبه الوفاق الاجتماعي ، والاستقرار والامن والنمو الاقتصادي .

هـ - ترتبط السياسة السعريّة الزراعية بكافة قطاعات الاقتصاد القومي ، لما لها من آثار على الصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ز - تؤثر السياسة الاستثمارية الزراعية على سياسة الاستثمار بصفة عامة ، فهي تشكل جزءاً هاماً من السياسة الاستثمارية .

بناءً على هذه الاسباب وغيرها يكون من الضروري تحليل اثر السياسة الزراعية على جانبين هامين للغاية وهما : (أ) اثر السياسات السعريّة الزراعية على ميزان المدفوعات ، (ب) أثر سياسات سعر الصرف على القطاع الزراعي .

٥-٣-١ : اثر السياسات السعريّة على ميزان المدفوعات :

فيما يتعلق باثر السياسة السعريّة الزراعية على ميزان المدفوعات ، فقد دلت الدراسات على ان السياسة الزراعية اثرت سلبياً وبدرجة كبيرة على الصادرات من المنتجات الزراعية المختلفة . كذلك كان لها دورها السايي على الاستهلاك حيث ادت الى ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الزراعية ، وزاد حجم الواردات لمقابلة المعدلات المرتفعة من الاستهلاك امام عجز الانتاج عن الوفاء بالاحتياجات المحلية مما كلف الدولة مبالغ باهظة .

وحيث ان السياسة السعرية الرشيدة يمكن ان تحسن الميزان التجارى وتقلل من حجم العجز ، فان السياسة السعرية غير الرشيدة تجعل العجز فى الميزان التجارى يتفاقم عاما بعد الاخرى مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ، خاصة اذا لم تتناسق السياسة السعرية المحلية مع متطلبات الاسعار الدولية ، ولم تاخذ فى اعتبارها معدلات التضخم والتقلبات غير المتوقعة فى ا سعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية .

وقد يقال ان السياسة السعرية لا تستطيع وحدها تحويل العجز الى فائض ، الا انها تساهم بلاشك فى تقليل العجز مع مرور الوقت ، خاصة اذا ما امكن السيطرة على التضخم والعمل على تطبيق السياسات التى تؤدى الى استقرار قيمة العملة المحلية تدريجيا .

ولقد اشارت بعض الدراسات الى انخفاض نصيب المادرات الزراعية من اجمال الصادرات من نحو ٣٥% عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥% عام ١٩٨٣/٨٢ ، وهو مايعتبر نتيجة موضوعية لعجز السياسة السعرية الزراعية عن تحريك وضع قطاع الزراعة فى ظل السياسات الحالية والاقتصادية الراهنة .

ويتمثل الاثر السلبى للسياسة السعرية غير الرشيدة من خلال الحالتين التاليتين ، حيث تمثل الاولى الاختلافات السعرية لمحمول الارز التصديرى ، والثانية للقمح الذى يستورد :

الارز :

كانت اسعار المنتج عام ١٩٨٠ حوالى ٨٥ جنيه للطن الارز الشعير (المخصص والممتاز) (١)، ونحو ١٤ جنيه للارز الممتاز (ثابت عام ١٩٨٣) ، بينما كانت اسعار المنتج عام ١٩٨٠ حوالى ٨٥ جنيه للطن - واسعار المستهلك ٥٠ جنيه للطن من الارز المخصص ونحو ١٤ جنيه للارز الممتاز (ثابت عام ١٩٨٣) ، بينما سعر التصدير ٣٢٠ جنيه للطن - أى أن هناك خساره فى الطن الواحد تقدر بحوالى ٢٥٥ جنيه . فهذا الوضع ادى الى رفع معدل الاستهلاك من الارز حيث انه مدعم من الحكومة وادى الى احجام الزراع عن زراعته ، وعن تسليم المحصول بالكامل للدولة ، وشكل خسارة كبيرة على الاقتصاد القومى ، واسهم فى زيادة العجز فى الميزان التجارى وبالتالى ميزان المدفوعات ، بينما لو تساوى اسعار المستهلك مع اسعار التصدير ، لأدى ذلك الى خفض معدلات الاستهلاك ، وترك فائض كبير للتصدير يساهم فى خفض العجز فى الميزان التجارى .

القمح :

استوردت مصر عام ١٩٨٠ نحو ٥ر٤ مليون طن ، فى حين بلغ الانتاج المحلى نحو ١,٨ مليون طن والاستهلاك ٧ر٢ مليون طن ، وكان سعر المنتج ٧٧ جنيه/الطن ،

بينما بلغ سعر المستهلك المدعم ٤٨ جنيه للطن ، وكان السعر العالمى ١٤١ جنيه/الطن . أى هناك فرق بين سعر المنتج/السعر العالمى يقدر بحوالى ٩٣ جنيه / طن والفرق بين سعر المنتج والسعر العالمى ٦٤ جنيه / طن . أى ان اجمالى الفرق بين قيمة الانتاج المحلى باسعار المنتج وبالسعر العالمى يبلغ ١١٥ مليون جنيه تقريبا ، تشكل عبئاً على الميزان التجارى وخائر على الاقتصاد القومى .

كذلك الحال بالنسبة للقطن فيبلغ سعر المنتج ٣٣٠ جنيه للطن وسعر التصدير ١٨٠٠ جنيه للطن، وبلغ الانتاج عام ١٩٨٠ حوالي ٥١٠ ألف طن استهلك منها محليا ٣٤٠ ألف طن والمصدر ١٧٠ ألف طن - أى الفرق بين قيمة الانتاج المحلى بالاسعار المحلية واسعار التصدير حوالى ٧٤٩٧ مليون جنيه تقريبا يشكل هذا المبلغ خساره على الاقتصاد القومى وكان يمكن أن يسهم فى خفض العجز فى الميزان التجارى .

فالسياسة الزراعية أذن تؤثر بشكل غير مباشر على ميزان المدفوعات ، فاذا كانت هذه السياسة رشيدة ادت الى خفض العجز واذا كانت غير رشيدة ادت الى زيادة العجز وليس الامر لهذه البساطة كما هو واضح فى الحالتين السابقتين ، الا ان ذلك لايمكن ان يتم الا فى اطار من التنسيق التام بين السياسات والاهداف الاقتصادية .

٥ - ٣ - ٢ : اثر سياسات سعر الصرف على القطاع الزراعى :

فيما يتعلق باثر سياسات سعر الصرف على الزراعة فقد اتضح ان السياسة السعرية الزراعية يؤثر على التجارة الخارجية من خلال اثرها على الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات . كما ان السياسات المالية والنقدية تؤثر ايضا على القطاع الزراعى تائيرا بالغاً ، وذلك من خلال التقلبات غير المتوقعة فى اسعار العملات الاجنبية وتعدد اسعار الصرف حيث ان سعر الصرف الرسمى للجنيه مقابل الدولار ظل ٢٩ قرشا حتى عام ١٩٧٨ ، ثم ارتفع الى ٧٠ قرشا عام ١٩٧٩ ، فى حين كان السعر التشجيعى ٩٥ قرشا عام ١٩٨٢ ، ووصل الان الى نحو ٢٥٠ قرشا . لقد كان هناك مغالاة فى تقييم الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بشكل كبير خلال الفترات الماضية هذا على الرغم من الإداء المتنامى للاقتصاد القومى المصرى ، الا ان تلك المغالاة اخذت فى التلاشى تدريجيا فى الاونة الاخيرة بسبب احكام تطبيق السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بسعر الصرف ، وذلك نظرا لان سياسة سعر الصرف تمثل فى كثير من الاحيان اعتبارا قوميا .

وبصفة عامة تميزت فترة السبعينات بتطبيق سياسات صرف مرنة استهدفت تشجيع رءوس الاموال العربية والاجنبية مع محاولة تثبيت سعر الصرف فى نفس الوقت ، الا ان مرحلة الانفتاح الاقتصادى واعتبارا من عام ١٩٧٨ شهدت تغير سريع وغير متوقع فى سياسات ونظم الصرف للعملات الاجنبية وخاصة الدولار الأمريكى ، اذ كان هناك اربعة اسعار رسمية للصرف بالاضافة للسعر التشجيعى (اى سعر السوق غير الرسمية) ، ولقد تآثر الجنيه المصرى بتلك التقلبات المتزايدة فى سعر صرف الدولار والعملات الاخرى ، الامر الذى ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه بصورة مستمرة . وعلى الرغم من الجوانب الايجابية لخفض قيمة العملة المحلية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد القومى من خلال زيادة حجم المادرات ، فان لتلك التقلبات اثارها السلبية فى ضوء الاوضاع الحالية لهيكل الاقتصاد المصرى ، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعى .

فعلى سبيل المثال ، عندما كانت اسعار الصرف عام ١٩٨٣ سعين احدهما ٥٨ قرش للدولار والاخر ١١٥ قرش للدولار . فقد كان سعر المحاصيل الزراعية فى مصر عام ١٩٨٠ على الوجه التالى :

المحصول	السعر العالمى	السعر على اساس سعر المساواه	السعر على اساس سعر الصرف الرسمى	سعر المزرعة	سعر المستهلك
الارز	٣٢٠	٢٨٢	٢٦٩	٧٥	٥٠
القمح	١٣٣	١١٧	١١٢	٧٦٥	٤١٢
السكر	٤٣٦	٣٨٤	٣٦٦	١٧٦٨	١٠٠٠
القطن	٩٥٩	٨٤٥	٨٠٦	٢٢٩٥	٣٣٣٠

فبالنسبة للقمح على سبيل المثال الذى كانت وارداته تحسب على اساس سعر الصرف ٧٠ قرشا للدولار ، فان قيمة وارداته بلغت ٩٩٦ مليون جنيه على اساس سعر الصرف الرسمى ، وعلى اساس سعر الصرف المساواه تقدر بحوالى ١١٤٦ مليون جنيه باحتساب نسبة ١٦٪ زيادة فى سعر الصرف الرسمى ، اى ان الفرق يبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، وتصل الى ٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣ . وهذا المبلغ الضخم هو نتيجة للمغاله فى سعر الصرف وعدم تحديد سعر صرف مناسب للجنيه مقابل الدولار .

وبالنسبة للقطن قدرت قيمة الصادرات باقل من قيمتها الفعلية بحوالى ١٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ كنتيجة للفرق فى سعر الصرف الرسمى عن سعر صرف المساواه .

يتضح من التحليل السابق ان سياسة سعر الصرف تؤثر على قطاع الزراعة والدخل المتولد فى هذا القطاع ، وانه امام السياسات المتعددة لسعر الصرف يوجد اكثر من قيمة للسلعة الزراعية ، خاصة تلك التى لها تجارة خارجية ، سواء كانت تصدر ام يتم استيرادها كذلك تؤثر سياسة سعر الصرف على حجم الدعم الحكومى الموجه لقطاع الزراعة .

وهكذا يمكن اجمال العلاقة بين السياسة السعرية (وهى احد اهم بنود السياسة الزراعية) وميزان المدفوعات فيما يلى :

١- ان الاختلاف بين اسعار المنتج واسعار المستهلك والاسعار العالمية ينجم عنــــه تقييم خاطئ لقيمة الانتاج ، وهذا يؤثر على الدخل الزراعى وعلى استجابة الــــزراع للسياسة الزراعية ، كما يتأثر الميزان التجارى .

٢- كذلك فان السياسة السعرية الغير رشيدة تدفع لزيادة الاستهلاك (اذا كانت اسعار المستهلك منخفضة ، كما هو الحال بالنسبة لمحصول الارز) وبالتالي ينخفض حجم الكميات التى توجه للمصادر – ومن ثم تنخفض حصيلة الصادرات وبالتالي يتأثر سلبيا الميزان التجارى ومن ثم ميزان المدفوعات . كما ان انخفاض اسعار استهلاك السلع المستوردة ، يزيد الاستهلاك منها (القمح) وبالتالي تزيد كمية الواردات وبالتالي قيمتها ، ومن ثم يرتفع عجز الميزان التجارى وهذا من شأنه ان يرفع عجز ميزان المدفوعات .

٣- يدفع ذلك كله الى خلل فى السياسة المالية والنقدية للدولة نتيجة للخلل القائم فى السياسة الزراعية .

اما فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف المختلفة ، فانها تتضمن ————— اثارا يمكن بيان اهمها فيما يأتى :

١- يكون للسلعة (وبالتالي قيمتها) اكثر من سعر تقييم به والفرق غير موضوعى لان سببه الوحيد اتباع اكثر من سياسة لسعر الصرف .

٢- يتأثر الدخل الزراعى عند حسابه باسعار الصرف ، فعلى اساس اى سعر يتم حساب الدخل الزراعى – وبالذات السلع التى يتم تصديرها واستيرادها (الارز – السكر – القمح – الفول) حتى مستلزمات الانتاج .

٣- تنعكس سياسات سعر الصرف على سلوك المزارع ، ومدى استجابته للسياســــــــــــة الزراعية .

٤- تؤثر سياسات سعر الصرف على حصيلة قطاع الزراعة من النقد الاجنبى ، وهذا يؤثر بدوره على موارد الدولة من النقد الاجنبى والذي يؤثر على الميزان التجارى .

٥ - ٤ : الاتجاهات العامة لسياسات التصدير :

يعانى الاقتصاد المصرى من ظاهرة التضخم ، ويرجع هذا التضخم فى جزء قليل منه الى تفاعل قوى العرض والطلب فى السوق المحلى للسلع غير التجارية Non-tradable goods ، بينما يرجع الجزء الأكبر من التضخم المستورد من سلع التبادل التجارى Tradable goods أى السلع التى تدخل ضمن المادرات والواردات المصرية . ان حجم وقيمة الواردات تفوق حجم وقيمة المادرات بكثير وينتج عن ذلك ما يعرف بفجوة التجارة Trade deficit ، ومن ثم تعتمد أسعار السلع المستوردة أساسا على عاملين هما : سعر السلع فى السوق العالمى وسعر المـ صرف للعملة المحلية . وبما أن قيمة العملة المحلية (الجنيه المصرى) فى ضوء الأداء الاقتصادى الحالى تنخفض بصورة مستمرة بالنسبة للعملات الأجنبية ، أما لأسباب تتعلق بضعف معدلات الانتاج أو خفض معدلات المادرات أو كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادى ، فإن الأسعار المحلية للسلع المستوردة ستوالى ارتفاعها من وقت لآخر بفرض ثبات الأسعار العالمية لتلك السلع . ويزداد معدل ارتفاع الأسعار بالتالى اذا ارتفعت الأسعار فى السوق العالمى و زاد الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير احتياجات السوق المحلية بمعنى زيادة الطلب المحلى بالرغم من ارتفاع الأسعار وهو الاحتمال الأكثر . وما يحدث فى الاقتصاد المصرى يتكرر فى معظم دول العالم النامى أو المتخلف خصوصا بالنسبة للسلع الغذائية كالقمح والسكر والزيوت واللحوم والألبان وغيرها . ولا تقتصر الواردات الزراعية المصرية على السلع النهائية ، لكن أيضا على الوادات من مدخلات الانتاج الزراعى والتي قد تأتى فى المرتبة الثانية بعد الواردات من مدخلات القطاع الصناعى فى مصر . ويستلزم لتضييق فجوة التجارة اتباع مجموعة من السياسات فى اتجاه تقليل الواردات وأخرى فى اتجاه زيادة المادرات وخاصة المادرات الزراعية وهو ما تسعى الدولة من خلال سياسات عديدة ومتغيرة لتحقيقه ، وهو ما تستهدفه دائما خطط التنمية .

لقد تضمنت السياسة الزراعية المصرية هدفين أساسيين ، احدهما يتعلق بتوفير الكميات المناسبة من السلع الغذائية الضرورية والاساسية لجميع فئات الشعب ، خاصة محدودى الخل ، والاخر يتعلق بالاعتماد على الذات فى انتاج الكثير من السلع الزراعية الغذائية كلما كان ذلك ممكنا . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ كان هناك عاملين اساسيين ساهموا فى تحديد هذين الهدفين : يتمثل الاول فى ضرورة تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار ، بينما يتمثل الاخر فى الحفاظ على الاستقلال الخارجى . وقد كان لتطبيق

سياسة توريد سلع الغذاء الرئيسة اثرها في الحفاظ على السلام الاجتماعى والاستقرار ولكنها لم تحقق الاستقلال الاقتصادى ، بل على العكس ادت الى التبعية لزيادة الاعتماد على العالم الخارجى مما ترتب عليه زيادة حجم الواردات والعجز المستمر والمتزايد فى ميزان المدفوعات ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، هذا على الرغم من الاستقلال السياسى الذى حافظت عليه مصر بكافة الطرق وتحت اسوء الظروف والذى كان نتيجه التضحية بالتنمية لتوفير متطلبات المواجهة مع العدو والدخول فى حروب متتالية .

و لقد ركزت السياسات الاقتصادية للخطط التنموية ، بعد حرب ١٩٧٣ ومنذ منتصف السبعينات ، على اصلاح هيكل الاقتصاد القومى والاسراع بمعدلات النمو فى اطار من الاستقرار السياسى والاقتصادى ، الا ان تلك الخطط لم تحدد بالضبط مفهوم ذلك الاستقرار الاقتصادى وما يتطلبه من سياسات على المستويين المحلى والدولى ، فهل المقصود بالاستقرار الاقتصادى تحقيق وفرة فى الانتاج من السلع والخدمات بلاضافة الى فائض مخطط للتصدير ، وتقلص الاعتماد تدريجيا على العالم الخارجى برفع معدلات الاكتفاء الذاتى مع تحقيق مستويات معيشيه افضل لكافة فئات الشعب . اذا كان الامر كذلك فهل السياسات وما يتبعها من ادوات التنفيذ فى صورة تشريعات من قوانين ولوائح واجراءات تنفيذية التى صدرت وطبقت خلال تلك الفترة تحقق تلك الاهداف ؟ وهل السياسات الاقتصادية فى مجالات التجارة الخارجية عكست تلك المفاهيم ؟ ان الدلائل تشير الى استمرار التعددية والتعقيد فى كثير من القوانين بل ان هناك تضارب فى التشريعات الاقتصادية وغموض فى كثير من الاحيان . لقد كان ذلك التعدد والتضارب والتعقيد عوامل موهنة وفعالة فى استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية اكثر من كونها عوامل مساعدة على تحسن وتطور تلك الاوضاع فى ضوء الاستقرار السياسى .

ولذا فان التشريعات تعتبر من اهم ادوات تنفيذ السياسات بمختلف انواعها ويلزم على ضوء ذلك التعرف على اهم تلك التشريعات الموهنة فى مجال سياسات التصدير لمنتجات القطاع الزراعى ، وكذلك سياسات الاستيراد لمدخلات الانتاج والسلع الغذائية الضرورية للاستهلاك المحلى .

٥ - ٤ - ١ : أهم القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بعمليات التصدير

هناك الكثير من القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعمليات التصدير التى لعبت دورا لتشجيع نمو الصادرات بينما لعبت الأخرى دورا فى تثبيت هذا النمو ، ويشير الملحق رقم (٢) الى أهم تلك القوانين التى صدرت فى مجال الاستيراد والتصدير . ويشير استعراض نصوص المواد الخاصة بقانون الصادرات الى مجموعه من الحقائق المعوقة لتنمية الصادرات وليس العكس حيث تنمى احدى المواد (ماده ٤٠) من القانون على ضرورة استيفاء المصدر لثلاث أنواع من الشهادات احداها شهادة الاجراءات الجمركيه المصدرة ، والثانيه شهادة الاذن بالتصدير ، والثالثه شهادة الحجر الزراعى الجمركى .

كما يشترط احدى المواد الأخرى استيفاء الاستمارة المصرفيه (ت/ ص) ترخيص تصدير (موافقة تصديره) وتستخرج تلك الشهادات والموافقات من العديد من دهايز وقنوات ووزارات ولجان لاحصر لها مما يشكل عبئا كبيرا على المصدر وتستغذ كل وقته ومجهوده فى السعى لانهاء اجراءات التصدير

كما تشترط بعض المواد (ماده ٤٩ مثلا) أن تكون المدة الخاصة بسريان ترخيص التصدير (الموافقة التصديرية) على ثلاث شهور من تاريخ اصدارها مما يحد من امكانية استخدامها الاستخدام الكفء فى حال تأخر العملية التصديرية نتيجة لظروف قد تكون خارجة عن ارادة المصدر ذاته وبالتالي لابد من اعادة استخراجها مره أخرى مع مايكتنف ذلك من صعوبات .

كما أكتفت الفقرة (ب) من المادة (٥٢) على اقتصار عملية التصدير بعض السلع القطن - الارز - كسر الارز - البطاطس - البصل - الثوم - البرتقال - الفول السودانى على شركات القطاع العام الى دول الاتفاقيات مما يحرم قطاع عريض من الاسهام فى عملية التصدير لتلك المنتجات

فى حين اشترطت المادة (٥٣ مثلا) ضرورة حصول المصدر على شهادة الاذن بالتصدير وفى نفس الوقت اعطت استثناء للوزير يحق له استخدامه فى بعض الصادرات وبالقطع سوف يكون ذلك لصالح شركات القطاع العام - ولم تنتظر الى القطاع الخاص الذى يشعر فى غالب الاحوال بضرورة المحافظة على جودة منتجه للحفاظ على سمعته التصديرية وذلك لمصلحته الشخصية البحتة وبالتالي فقد أصبحت تلك الموافقة غير ذات معنى للمصدرين من القطاع الخاص - أو المصدرين من القطاع العام فلديهم استثناء الحصول عليها بموافقة الوزير، من ثم فلاقية لتلك الموافقة على الاطلاق

ولقد نصت المادتين (٥٥)، (٥٦) على ضرورة تحميل المصدرين لأعباء مالية لا قبل لهم بها فلا بد أولا من دفع رسم على تصدير بعض السلع والحاصلات وذلك لزيادة أسعار التصدير من التكلفة التصديرية (فوب) وذلك خصما من القيمة المقررة عن الصادرات التى اعتمدت استثمارتها المصرفية (تسمى) وذلك لحساب وزارة التجارة (صندوق موازنة أسعار الصادرات والواردات) فهل المتصور تحميل ذلك العباء على المصدرين من القطاع الخاص بالاضافة الى الكثير مما يتحملونه لاتمام عملية التصدير . اصف الى ذلك ايداع ضمان مالى لتنفيذ عمليات التصدير تسدد بالكامل اما نقد او بخطاب ضمان من البنك ويصادر ذلك المبلغ فى حالة عدم التنفيذ بالكامل - فليس من الصالح اطلاقا تجميد تلك الاموال لفترة قد تطول والمبلغ ليس باليسير بل يعادل قيمة الرسائل فى شكل خطاب ضمان بالاضافة الى حصول البنك على فائدة تتراوح بين ١٥٪ الى ٢٠٪ كفايدة سنوية على خطاب الضمان والذى وصلت فترة استرداد حصيله خطاب الضمان بعد تصدير الرسائل بفترة تتراوح بين سنة وسنتين نتيجة لتعدد الاجراءات فهل هذا يتناسب وسياسة تطوير ودعم الصادرات

وأضافت المادة (٥٧) عبء جديد على المصدرين ، يتمثل فى ضرورة الحصول على شهادة المنشأ أو المورد للصادرات المصرية وتحتاجه تلك الشهادة من مستندات يندر الحصول عليها فى ظروف المصدرين الصعبة .

اشترطت بعض مواد القانون (٦٠-٦٣) على ضرورة استيفاء شروط التسجيل فى سجل المصدرين وهى تصل الى ثمانية شروط وتضيف المادة (٦٤) عبء جديد باشتراطها لضرورة تجديد سجل المصدرين كل ثلاث سنوات وخلال شهر يناير فقط .

ونصت المادة (٧٠) على جميع القطاعات والجهات موافاة وزارة التجارة بصورة من عقود التصدير التي تم عقدها والموافقة عليها وبصفة عامة عند اجراء تقييم علمى لواقع الصادرات وقائمة الأفكار الخاطئة التي تحتاج الى اعادة نظر وتتنضح مجموعة من الحقائق ونلخصها فيما يلى :-

- ١- أن سياسة تصدير الفائض لاتصلح على الإطلاق للأسواق الدولية وإقامة علاقات تعاون معها وأن التصدير يجب ان يرتبط (بالانتاج للتصدير) من حيث الكميات والجودة والأسعار والأذواق وأن تكون هناك أهداف تصديرية محددة على مستوى القطاعات والصناعات والمنتجات مرتبطة بأسواق محددة وبفترات زمنية محددة وبغير ذلك يصعب بل يستحيل النجاح .
- ٢- أن الجهود الفردية قد تنجح فى خلق تعاقدات تصديرية ولكنها لاتنتج فى تنمية واسعة النطاق للصادرات حتى على المدى الطويل وان هذه الجهود أهميتها يجب أن ينسق معها (جهد عام منظم) من خلال مختلف الاجهزة المختصة المسئولة العامة ويحدد لكل دورة ومسئوليته بصورة واضحة مع التقييم الدورى للمجاسبة على النتائج واكتشاف الأخطاء .
- ٣- تحتاج الطفرة التصديرية الى بناء سمعة تصديرية لقطاعات انتاجية متكاملة حتى يمكن جذب العميل الخارجى بمعنى أن تتوافر مجموعة عريضة من الصناعات فى نفس النشاط قادرة على التصدير للخارج بمواصفات عالية تخلق سمعة تصديرية لمصر .
- ٤- تتميز السوق الدولية بالاحتكارات فى بعض المنتجات والأصناف وتحتاج هذه النوعية الى دراسة عميقة لامكانات تحدد هذه الاسواق بالانتاج المصرى المثل وعلى سبيل المثال فأن تجارة السجاد فى أوروبا الغربية تتحكم فيها احتكارات معروفه منذ سنوات طويلة وتتعامل مع نوعيات محددة من السجاد ويصعب التحول الى نوعيات جديدة أو اضافتها الا من خلال قدرة حقيقية على المنافسة أو قدرة على إضافة نوعيات جديدة .
- ٥- تحتاج بعض الصادرات الى وجود مباشر للمصدرين فى الاسواق الخارجية وفى مقدمة هذه النوعية من الصادرات الخضروات الطازجة لأن البيع يتم بأسلوب (الأمانة) وفى ظل الاحتكارات والمنافسة القائمة بهذه الأسواق والتي لاتسمح لقادمين جدد وتستعمل فى مواجهتهم مختلف الاساليب الشريفة وغير الشريفة فان الوجود المباشر للتسويق بالاسواق التصديرية يعتبر الحل الأمثل .
- ٦- ان الاتصالات التصديرية المباشرة مفيدة وهامة ولكن توسيع نطاق التعاقدات وزيادة كمياتها لابد أن يرتبط بنشاط وكلاء تجاريين تكون مهمتهم اليومية والدائمة الاتصال بالمستوردين وعرض نماذج وعيئات الانتاج ومتابعة هذه الامور والتعرف على

ملاحظات المستوردين ومتابعة احتياجاتهم العملية .

٧- يجب وضع برنامج شامل ومنظم لاعادة تقديم الانتاج المصرى من خلال (المعارض والاسواق الدولية) التى تقام بالعواصم والمدن الكبرى الاوروبية على مدار العام وهى وسيلة للقاء والتعارف بين المستوردين والمصدرين وهى معارض تتخصص فى نوعيات محددة من السلع والمنتجات وهذه النوعية من المعارض تفوق فى أهميتها بكثير المعارض الاسواق الخاصة التى تقام لانتاج سلع بلد محدد .

٨- تتطلب اقامة اسابيع للمبادرات المصرية فى الدول الخارجية اقامة نشاط متكامل ومتعدد الابعاد لان الاقتصار على السلع والمنتجات فقط لا يؤدى الى النتيجة الموجودة ويجب ان تكون مثل هذه المعارض والاسابيع فرصة للتعرف الشامل بالحضارة والاقتصاد والتجارة والفنون والاداب والعلوم بحيث يتم تقديم المجتمع المصدر الى المجتمع المستورد من خلال نشاط اعلامى مكثف سابق ولاحق اذا كانت مسئولية السلع تقع على عاتق المصدرين والمنتجين فان الجانب الهام والرئيسى يقع على عاتق الاجهزة الحكومية والمسئولة بما لديها من خبرات وامكانيات واتصالات رسمية مؤثرة فى حل وتذليل العديد من العقبات وفتح الكثير من الابواب المغلقة .

قيود تطوير المبادرات الوطنية :

٥-٤-٢

هناك الكثير من الاسباب التى تعوق نمو الصادرات منها ما هو فى نطاق الدولة ومنها ما هو خارج نطاقها ، ولكنه يخضع لظروف ومتغيرات الاسواق العلمية و من اهم الاسباب التى فى نطاق الدولة ما يلى :

١- أسلوب تعامل الاجهزة الحكومية مع المصدرين وتعتبر تلك الاجهزة المصدر فى الاساس حتى تثبت العكس ، ويؤدى هذا الفهم الخاطى من قبل الاجهزة الحكومية للدور الذى يجب ان تلعبه فى خدمة المبادرات التى تدخل تلك الاجهزة فى تفاصيل وأمر ما كان يجب ان تدخل فيها لانها من صميم العلاقة بين المصدر وعميله فى الخارج ، وعلى الرغم من أن تلك الأمور قد تبدو بسيطة وهيئة الأنا تكون أساسية فى فتح اسواق تصديرية وتوسيع المعاملات بصورة كبيرة .

٢- ضرورة وأهمية اعادة النظر فى مسألة تبسيط نظام الدروباك الذى يتضمن اعادة قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات التى دخلت كمكونات فى سلعة تصديرية لان تعقيد النظام الحالى وصعوبته وتكلفته المالية الضخمة يعقد عمليات الانتاج للتصدير ويضيف تكلفة لامبر للسلع المصدرة تجعلها فى الكثير من الاحيان غير قادرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية .

٣- أهمية الدراسة الجيدة للاسواق الخارجية واحتياجاتها من مختلف السلع والطاقت الاستيعابية لتلك الاسواق (فى ظل ظروفها الراهنة من احتكارات) والامكانيات

الوطنية للمنافسة والتميز فى نوعيات محددة من السلع والمنتجات والتركيز عليها بصورة كبيرة من خلال مختلف الجهات العامة والخاصة مع الاخذ فى الاعتبار طبيعة اذواق المستهلكين ومستويات الجودة والكفاءة للسلع التى يتم تداولها فى هذه الاسواق لان هناك شروطا ومواصفات يستحيل التنازل عنها .

٤- النظر بعين الاعتبار الى مسالة عدم المغالاة فى تحديد الاسعار لتحقيق هوامش ربح عالية من عمليات التصدير لاتناسب والظروف والكيفية التى يقدم بها المنتج مما تؤدى الى عدم القدرة على المنافسة مع مراعاة أن المهم الاستمرار فى السوق وزيادة الكميات المصدرة وذلك يحقق فى النهاية وعلى المدى الطويل الحجم الاكبر من الأرباح .

٥- وضوح الاستراتيجية القومية للتصدير التى لازالت غير واضحة الأبعاد والمعالم .

٦- البحث عن نصوص واضحة ومريحة لتشجيع المصادرات مع اتخاذ الخطوات التنفيذية فى هذا المجال .

٧- تصل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات الانتاج (المكون الاجنبى فى المنتج المحلى) الى نحو ٢٠ ٪ بينما الرسوم الجمركية على المستورد تصل الى نحو ٥ ٪ فقط (فى بعض أنواع الطلمبات) ويتضح من ذلك أن الرسوم الجمركية هى لصالح المستورد وليس لصالح المنتج المحلى ، وهذا يعتبر منطوق معكوس ومخالف أيضا لجميع النظريات والقواعد الاقتصادية .

٥-٤-٣ - مشاكل التصدير للأسواق العالمية :

تشير تقييم تجربة المعارض الخارجية لتشجيع المصادرات المصرية قبل اقامة اسبوع للانتاج المصرى فى لندن (تحت شعار منع فى مصر) بهدف الترويج للمصادرات المصرية فى لندن ونظم الاسبوع مركز تنمية المصادرات والشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية بالاشتراك مع الغرفة التجارية المصرية البريطانية وشارك فيه نحو ٢٠ مصدر مصرى غالبيتهم من القطاع الخاص و وجود تمثيل رمزى للقطاع العام المصرى وكانت من أهم النتائج المتحصل عليها من تحليل ظروف وواقع ذلك الاسبوع المصرى للمصادرات ان العالم خاصة الدول الكبرى تهجم بشراسة من مختلف الدول الكبرى والصغرى على كل باب مفتوح امامها للتصدير وأوضحت حصيلة ذلك الاسبوع عن بعض الأمور التى يجب الا تغيب عن البال عند وضع الأمور فى نصابها الصحيح :

× هناك فرصة حقيقية لتوسيع كمية الصادرات المصرية لبريطانيا على وجه الخصوص ولدول أوروبا الغربية على وجه العموم بصورة كبيرة فى مجالات محددة تشمل الخضروات والفاكهة الطازجة والمجمدة - الملابس المنسوجات - الأعمال اليدوية مثل منتجات خان الخليلي - السجاد - الكليم - المنتجات المصرية الحرفية التقليدية - المنتجات الجلدية بمختلف أنواعها وبشرط مراعاة مواصفات الجودة القياسية والاذواق والموضة .

× هناك حاجة حقيقية للخضر والفاكهة فى اسواق أوروبا الغربية خلال موسم الشتاء لان الانتاج الاوروبى لايتوفر فى هذا الموسم وتستورد بريطانيا على سبيل المثال مواد غذائية بنحو ٩ مليارات جنيه استرليني (حوالى ٤٥ مليار جنيه مصرى) وذلك فى عام ١٩٨٨ فى حين تبلغ قيمة مساهمة الصادرات المصرية الغذائية لبريطانيا فى ذات العام نحو ١٨ مليون جنيه استرليني الجزء الاكبر فيها صادرات بطاطس بقيمة تصل نحو ١٢ مليون جنيه استرليني ، فى حين تبلغ قيمة مساهمة صادرات اسرائيل الغذائية لبريطانيا فى ذات السنة نحو ٢٥٠ مليون جنيه استرليني وذلك بخلاف صادراتها الغذائية الكبيرة لبقية دول المجموعة الاوربية .

× تحتاج صادرات الخضروات والفاكهة الى تنظيم خاص من حيث (الشحن الجوى) يتطلب خطوطا منتظمة للنقل الجوى للبضائع يوميا وفى مواعيد محددة حتى يمكن تصريف الانتاج الزراعى فور وصوله الى الاسواق وفقا للنظم التقليدية المتبعة فيها مع دراسة وسائل تخفيض تكلفة الشحن الجوى بمختلف الطرق والوسائل لان تكلفة الشحن المرتفعة تؤدى الى عدم القدرة على المنافسة فى الاسواق الاوربية .

× يجب عدم التهاون على الاطلاق مع المصدر الذى يسيء الى سمعة مصر التجارية فى القطاعين العام والخاص من حيث شروط التعاقدات الخارجية لان الخطأ الفردى يضر الى حد كبير بالثقة فى التعامل مع الاسواق المصرية ويخلق انطبعا سلبيا يدفع قاعدة عريضة فى المستوردين فى الاسواق الخارجية الى ايثار السلامة والراحة مهما كانت الفائدة أو الربح المحقق ولايتعارض ذلك مع طلب المصدرين بتقليص الرقابة على عمليات التصدير .

× هناك حاجة حقيقية الى رقابة حازمة فى مجال تصدير الخضروات والفاكهة طبقا للمواصفات والشروط التى يحددها المستورد والتى يتطلب التأكد منها اجهزة فنية عالية الكفاءة وتتمتع شهادات العالمية الصادرة منها بسمعة عالية الاحترام .

× هناك امكانات ضخمة لتصدير الانتاج اليدوى والمنتجات الحرفية التقليدية بشرط الجودة والكفاءة مع الأخذ فى الاعتبار أن التصدير الواسع النطاق يتطلب تحويل جانب رئيسى من عمليات الانتاج الى الميكنة واقتصار الاعمال اليدوية على جوانب

- " نهائية ومحددة " وقدم الاسبوع نموذجاً ناجحاً ومشرفاً للمنتجات التقليدية لخان الخليلى الفرعونية - انتاج الزجاج الخام - الغازات بالاسلوب الآلى واليدوى معا .
- x يتطلب فتح الاسواق الخارجية للمصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات والتركيبات والمصنوعات الجلدية الاهتمام بعناصر رئيسية ترتبط بالمواصفات القياسية للجودة والاذواق والموضة والدراسة الدقيقة لاحتياجات المستهلك الأوروبى .
- x تعتبر الرقابة الشكلية (نقد لأحد مواد القانون) اسوأ أنواع الرقابة على المصادرات ويؤدى اصدار شهادات صلاحية من جهات رقابية حكومية على غير أساس ومخالف للحقيقة الى الاساءة البالغة لسمعة الاجهزة الرقابية ومثال لذلك تصدير محصول بطاطس خلال عدة أعوام ماضية حاصلة على " شهادة صلاحية " من الاجهزة الرقابية وثبت أصابتها بالامراض وعدم صلاحيتها الى دخولها الى بريطانيا .
- x نظام السماح المؤقت والدروباك - تخفيف أعباء الضمانات المالية التى يدفعها المصدر طوال فترة التخزين وسوف تصل الى ٢٥٪ من قيمة البضاعة .
- x رد الضرائب للسلع التى تدخل كمكونات فى آخذ المواد المصدرة وعدم دفع ضريبة عنها .
- x استحداث نص بتقديم شهادة منشأ للسلع الغذائية والادوية وخامات وذلك حفاظا على صحة المستهلك .
- x تصدير غزل القطن والادوية لدول العملات الحرة من القطاع الخاص وذلك نظراً لوجود شركات استثمار منتجة للأدوية .
- x استبدال ايداع ضمان مالى بتقديم تعهد .
- x شهادة المنشأ تصدر خلال ٢٤ ساعة بدلا من ٤٨ ساعة .
- x تيسيرات لفحص السلع .

٥-٤-٤ : مشاكل التصدير لدول السوق الأوروبية :

على الرغم من النمو المتزايد لصادرات مصر لدول السوق الأوروبية إلا أن المشكلة لا تزال تعكس عدم التوازن في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول السوق حيث بلغت قيمة صادرات دول السوق لمصر عام ١٩٨٦ نحو ٣٠٢٢ مليون جنيه ، تمثل نحو ٢٨٪ من اجمالي قيمة الواردات المصرية لنفس العام ، في حين بلغت قيمة الصادرات المصرية لدول السوق في نفس العام نحو ٧٢٩ مليون جنيه ، تمثل نحو ٢٥٪ من اجمالي قيمة الصادرات المصرية . وبذا فإن الميزان التجاري لا يزال في صالح دول السوق الأوروبية ويقدر حجمه في هذا العام (١٩٨٦) بنحو ٢٢٩٣ مليون جنيه .

ومن أهم مشاكل التصدير أمام المنتجين المصريين ما تخضع اليه العديد من السلع المستوردة لأنواع مختلفة من الرسوم والضرائب الجمركية العالية والتي شكل حاجز من الحماية الجمركية أمام السلع المصدرة لدول السوق ، والأمور كذلك يشكل عتبه أمام المصدرين حيث تضعف القدرة التنافسية للسلع المصرية أمام السلع المستوردة من دول غرب أوروبا والتي لا تخضع لأي رسوم أو أمام سلع دول الكتلة الشرقية (الكيموكون) التي تعرض أسعار أقل من تكلفه الحقيقية أو أمام دول جنوب شرق آسيا التي تتميز بانخفاض تكلفة الانتاج .

ومن أهم المشاكل التي تعترض جهات التصدير المصرية في الأسواق الأوروبية عدم توفر الكميات المتاحة للتصدير وعلى سبيل المثال فالمواالح المصرية تعتبر من السلع التي يمكن تصديرها لأسواق أوروبا نظر للطلب المتزايد عليها ولكن لا توجد كميات كافية وبالمواصفات التي يمكنها من منافسة مثيلاتها بالأسواق الأوروبية ، ونظرا لعدم توفر الكميات المناسبة فإنه يترتب على ذلك عدم إمكانية شحن هذه الكميات المحدودة في بواخر ثلاجة ويكتفى بشحنها في بواخر غير مجهزة لخفض تكلفة الشحن الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع نسبة التكاليف الى ٨٠-٨٥٪ ويترتب على ذلك دفع قيمة نقدية للتعويض عن التكاليف . ويمكن حل تلك المشكلة بتصدير كميات كبيرة وشحنها على بواخر مجهزة بالثلاجات وليست البواخر العادية كما يحدث حاليا .

كما أن المصدر المصري لا يزال يعرض أسعارا قابلة للتفاوض والمساومة الأمر الذي يترتب عليه خفض كبير في السعر الابتدائي وتفقد الثقة بين المصدر والمستورد لعدم تحديد سعر ثابت يتفق عليه . كما أن المستورد الأجنبي يعتبر الأسعار المحلية كمؤشر هام لأسعار التصدير التي يتفاوض بشأنها ، حيث يقوم باحتساب القيمة المعادلة بالدولار الأمريكي مثلا ، ويفترض أن هذا السعر هو سعر التصدير وربما أقل ، إلا أنه يفاجئ عند طلب التصدير بأسعار مرتفعة تماما الأمر الذي يجعله يعدل عن الاستيراد من مصر ويتجه الى دول جنوب شرق آسيا التي تتميز بانتاج منخفض التكاليف .

ويجب تحديد أسعار التصدير على أساس الأسعار المنافسة في الأسواق العالمية خاصة في بداية التواجد في مثل تلك الأسواق الجديدة على المصدر المصري ، وربما يكون هناك سياسة سعرية لذلك بحيث تقوم الدولة بدعم المصدر مثلا أو يقوم المصدر بالتضحية بجزء من الأرباح في الأجل القصير حتى يكسب التواجد في تلك الأسواق وحتى يستقر الطلب على السلع المصرية ويمكنه بعد ذلك تحريك الأسعار على ضوء الطلب المتزايد وبعد استقرار السلعة في الأسواق واكتسابها للشهرة وبحيث يظل المصدر محتفظا بمركزه في السوق . كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار مواصفات السلع والتي تعتبر بشروط عامه يجب توافرها خاصة في سلع الغذاء وكذلك الشروط الصحية وشروط الشحن الخاصة ببعض السلع .

وتلعب الاتصالات المباشرة دورا هاما في تنمية الصادرات وتعتمد على شبكة من المعلومات والبيانات عن تلك الأسواق وميكانيكية التعامل فيها وكذلك الوفود المشاركة في المعارض والأسواق وتتضمن نشاط الترويج للسلع المصرية .

٥-٤-٥ : مشروع اللائحة الموحدة الجديدة للاستيراد والتصدير :

لقد حاول مشروع اللائحة الموحدة للاستيراد والتصدير الجديد معالجة بعض تلك العيوب السابق عرضها حيث يجري حاليا اعداد الميغنة النهائية الموحدة للاستيراد والتصدير وذلك تمهيدا لاصدارها حيث تتضمن العديد من التيسيرات الهامة للمصدرين والمستوردين حيث تمت مراعاة كافة الآراء المطروحة وحل المشكلات التي كانت تواجه المصدرين والمستوردين مع تخفيف العديد من الإجراءات وما بهما هنا هو أهم التيسيرات المستحدثة في اللائحة بالنسبة لعمليات التصدير والتي من أهمها مايلي:

x تم السماح للقطاع الخاص بتصدير غزل القطن والأثويه الى دول العملات الحرة بعد موافقة الجهات المختصة بعد أن كانت محصوره على القطاع العام وذلك نظرا لوجود شركات استثمار (والتي تسرى عليها قواعد القطاع الخاص) منتج للأثويه وتتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها تصدير جزء من انتاجها أما بالنسبة لغزل القطن فان للقطاع الخاص حاليا دورا في التصدير كوسيط مما استلزم السماح له بالتصدير خاصة وأنه يوجد فائض من هذه السلع .

x استبدال القواعد الحالية بالنسبة للحالات التي يشترط فيها ايداع ضمان مالي لتنفيذ عمليات التصدير بالاكتفاء بتقديم تعهد من المصدر بالتنفيذ .

× تعديل القواعد الخاصة باصدار شهادة المنشأ بحيث تصدر خلال ٢٤ ساعة بدلا من ٤٨ ساعة .
× تعديل الشروط الخاصة بالطرود التي تحمل مشتريات السياح وذلك بالغاء الشرط الذي كان يلزم بالآ تزيد مكونات الطرد على وحدتين .

× تعديل قواعد رفع اسم المصدر من سجل المصدرين فى حالة عدم تقديم طلباً لمستندات التجديد فى الأحوال والمواعيد المحدده بحيث لا تتم الا بحيث اخطاره رسميا فى حين أن القواعد الحالية لا تشترط اخطاره .

× استحداث نص جديد بالنسبة لاجراءات فحص السلع الصادره والوارده يجيز للمصدر أو المستورد تقديم طلبات الفحص وتظل هذه الطلبات قائمه طالما ورد عنها الرسوم المقرره وذلك لحين انتقال لجان الفحص بناءً على طلب المصدر أو المستورد فى حين أن القرارات الحالية تحدد فترة معينه للفحص لا يتم تجاوزها من تاريخ تقديم الطلب .

× تقضى القواعد الحالية بأنه فى حالة انتقال لجان الفحص للسلع المصدره أو المستورده الى الاماكن التي أعدت فيها هذه الرسائل وتبين عدم اعدادها يعتبر الطلب كأن لم يكن ونظرا لأن هناك ظروفًا خارجة عن ارادة المصدر أو المستورد مما يضيع عليه المصاريف المدفوعه فقد تم تعديل هذه القواعد بحيث تنتقل هذه اللجان مرتين واجازت بناءً على طلب فحص الجزء المعد اذا لم تكن الرسالة قد أعدت بالكامل .

× رفع حظر تصدير اليين والشاى والسماح بتصديرها نظرا لاقامة عديد من المشروعات التي تقوم باستيرادها وتعبئتها وتوجد سوق خارجية لمنتجاتها .

× بالنسبة لقوائم السلع المحظور استيرادها فانه لاتعديل لهذه القوائم .

هذا وتعتبر السياسة الجمركيه من ضمن السياسات المكمله لسياسة تشجيع الصادرات حيث أعلن رئيس مصلحة الجمارك أن السنه الماليه ١٩٩٠/٨٩ ستحدد فيها ملامح السياسة الجمركية فى عدة محاور أهمها تشجيع الصادرات وتنظيم الواردات والتعاون مع الجهاز السياحي وذلك بتيسير الاجراءات الجمركيه والتعاون مع الاجهزه الاخرى المنوط بها عملية التصدير . ومن أهم القرارات التي سوف يتم تنفيذها خلال الفترة القادمه تطوير حركة الصادرات بنظام السماح المؤقت والدور باك حيث تجرى دراسة أوشكت على الانتهاء بشأن اقامة مستودعات خاصه بالبضائع التي ترد وفقا لنظام السماح المؤقت حيث يمكن ذلك من تخفيف أعباء الضمانات الماليه التي يدفعها المصدر طوال فترة التخزين وهذا يعنى أن السلع التي تدخل المخازن كأنها لازالت بالخارج ولا يدفع المصدر عنها رسوم جمركية أو أن يضع قيمتها كإمانه بالجمارك على أن يكون هناك مندوب عن الجمارك فى كل مخزن يقام على أساس هذا النظام وهذا ماسوف يوفر على المصدرين كثيرا من الاموال التي توضع كإمانات ولايستغلها المصدر لفترات قد تزيد على العامين - كما أن المصلحه سوف تراعى التخفيف من أعباء ضمانات التخزين

الى القدر الذى سيبسر كثيرا على العمل وفق هذا النظام وسوف تصل نسبة الضمانات الى ٢٥٪ فقط من قيمة البضاعة - كما أنه بدأ فعلا فى نظام رد الضرائب على بعض الاصناف المصدرة والـتى تدخل فى مكوناتها بضائع أجنبية سبق أداء ضرائب عنها عند الورد وذلك وفق نظام دورى يحقق فور التصدير وفى الميناء المصدر منه وسوف يشهد هذا النظام تطورا مستمرا لدخول مزيد من الاصناف فى نطاقه .

٥-٤-٦ : النظام المقترح لتبسيط اجراءات التصدير :

حاول النظام الجديد لتبسيط اجراءات التصدير-المزعم تطبيقه قريبا مراعاة بعض متطلبات المصدرين بهدف تشجيعهم والمحافظة على دفعهم وعدم تعويقهم بسبب بعض النصوص البالية السابق الاشارة اليها فيما سبق حيث تضمنت تخفيض قيمة خطاب الضمان وانشاء مخازن خاصة لكل مستورد ، يأتى ذلك فى اطار سياسة الدولة لتشجيع المصدرات المصرية وتخفيفا لاجراءات استيراد مكونات بعض السلع واعادة تصديرها تحت نظام السماح المؤقت - هذا وقد أعدت مصلحة الجمارك بالاتفاق مع الشعبة العامة للمصدرين نظاما جديدا لتبسيط اجراءات التصدير بما يحقق دفعه لمزيد من المصدرات المصرية - كما يشمل النظام الجديد تخفيض قيمة نظام الضمان الذى يقدم المصدر للجمرك بحيث يدفع قيمة تعادل ٢٥٪ فقط من قيمة الرسائل الواردة بعد أن كان المصدر يدفع قيمة تعادل الرسائل بالكامل ويستردها بعد اتمام العملية التصديرية وكان هذا يمثل عبئا على المصدر لأن الفترة مابين ورود الرسائل وتشغيلها ثم اعادة تصديرها تعد فترة طويلة وتكون قيمة نظام الضمان بمنزلة مبالغ مجمده لا يستفيد بها المصدر .

ويتضمن أيضا النظام الجديد انشاء مستودعات خاصة أو مخازن لكل مستورد بحيث يتم سحب البضائع من الميناء مباشرة وتخزينها وتكون هذه البضائع فى حوزة المستورد طوال فترة التشغيل لحين اعادة تصديرها وتقوم مصلحة الجمارك بوضع رقابة جمركية لكل مستودع تتمثل فى وجود موظف جمركى لمراقبة حركة البضائع واستخدامها طبقا لنظام السماح المؤقت - كما أن تسديد المستوردين لقيمة تعادل ٢٠٪ من قيمة الرسائل فى صورة خطاب ضمان مع وجود مسئول جمركى لكل مستودع يعد ضمانا كافيا لاتمام العملية التصديرية وحفظ الحقوق الجمركية . كما أن هناك دراسة لتخفيف اجراءات استرداد الرسوم الجمركية المسددة تحت نظام (الدرو باك) .

ولقد انتهت أيضا وزارة المالية من اعداد قواعد اعفاء السلع المنتجة للتصدير من دفع ضريبه الاستهلاك على أن تقتصر الضريبة على السلع التى لم تصدر لى الخارج ، ويشترط لاعفاء السلع من هذه الضريبة أن يخطر المنتج مصلحة الضرائب بالسلع قبل نقلها من أماكن الانتاج .

٥ - ٤ - ٧ : سياسة تشجيع المادرات وعلاقتها بسعر الصرف :

لقد أصبح سعر الصرف احد المشاكل الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد المصرى ولقد برزت أهمية هذه المشكلة منذ بداية السبعينات والتي شهدت تحولات واضحة فى اتجاه تغليب آليات السوق وزيادة الاعتماد على الاقتراض من العالم الخارجى مما ادى الى آثار متعددة على كثير من المتغيرات الهامة كالمستوى العام للأسعار وحجم المديونية الخارجية ، تطور العجز فى ميزان المدفوعات ، التجارة الخارجية . ويتسم نظام المعاملات الدولية بسمّة التغلب فى أسعار صرف العملات الرئيسية التى يتم بمقتضاها الوفاء فى الاسواق الصناعية فى الوقت الراهن ، فمنذ الانتقال الى نظام التعويم فى مارس ١٩٧٣ كثيرا ما يتجاوز هذا التقلب الحدود اللازمة لاعادة التوازن مدفوعات الدول ، واستتبع ذلك خلق حالة من عدم اليقين بمستويات الأسعار والربحية فى هذه الاسواق فى المستقبل ، حيث لا يمكن التنبؤ بأسعار الصرف المتقلبة ، فقد ورد بتقرير صندوق النقد الدولى الصادر عام ١٩٧٩ ان تقلبات أسعار الصرف قد ساهمت فى زيادة صعوبة التنبؤ بأسعار الواردات ومتحصلات الصادرات على المدى القصير والمدى المتوسط على السواء وانها قد أدت الى تعقيد المهمة التى يواجهها عدد كبير من الدول الاقل نموا فى مجال ادارة احتياطياتها من العملات الاجبية وديونها الخارجية .

ولاتواجه حالة عدم اليقين الدول النامية فقط ، بل ايضا تواجه الدول الكبرى الصناعية حيث يؤدى هذه الحالة الى عدم ضبط اسباب المنافسة فى السوق الدولية ، سواء بالنسبة للسلع المعده للتصدير او الاستيراد فعلى سبيل المثال أن أى ارتفاع مؤقت لاسعار صرف دولة ما ، لايعكس سوى ظاهرة قصيرة الاجل ، خاصة اذا كان هذا الارتفاع من قبيل المضاربة التى تعكس آثار شديدة على منتجى سلع التصدير الخاضعة للتسعير الخارجى من قبل حدوث هذه الظاهرة .

وقد بلغ عدد الدول الرأسمالية التى تعرضت لتقلبات فى أسعار الصرف الحقيقية للزيادة ٢٤ دولة فى الفترة ١٩٧٩ / ٦٦ ، كما تعرضت دولة واحدة لنقصى فى التقلبات فى الفترة المشار اليها ، وكان اغلبها من الدول النامية التى عانت اكثر من غيرها من تلك التقلبات الحاده بالاضافة الى تدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح تلك الدول . ولقد زادت التقلبات حينما أصبح الدولار اهم عملة للمدفوعات الدولية الرئيسية ، وبلغ التغير فى أسعار صرف الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والمارك الالمانى مايزيد فى المتوسط عن ٢٪ شهريا فى الفترة من ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٩ . ويمثل هذا التغير ، من حيث تأثيره على القدرة على التنافس ، مايعادل نقطتين من

النسبة المئوية لمتوسط التغير الشهري في معدلات القيمة التعويضية سواء بالزيادة أو بالنقص . وقد اصبح التغير حادا في أوائل ١٩٨١ ، عندما بلغ ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة ١٩٪ في مواجهة المارك الالمانى وبنسبة ٢٣٪ في مواجهة الفرنك الفرنسى ، ١٥٪ في مواجهة الجنيه الاستيرليني وتجدر ملاحظة اثر التغير في أسعار صرف عملات الوفاء الدولية وخاصة الدولار على التخفيف من الحماية التعويضية التى بلغتها صادرات الدول النامية . بعد عناء فى اطار جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، حينما يقارن متوسط المعدلات التعويضية لشروط الدولة الاكثر دعاية بشأن السلع المصنوعة الذى لم يتعد ٤٫٧٪ مقابل التغيرات فـى أسعار صرف العملات الذى زاد عن هذا المعدل بكثير . واذا لم تغفل الحساسية الشديدة بشأن تنبؤات اسعار الصرف فى المستقبل وعواملها المتشعبة ، يصبح عدم اليقين بمستويات الاسعار والربحية فى الاسواق الصناعية من الحواجز الهامة التى تقوم امام التجارة خاصة فى السنوات الاخيرة بالإضافة الى أن حالة عدم اليقين النقدي من شأنها ان تدفع هـذه الاسواق الى التحصن ضدها بتحصيدا لاجراءات الحماية والتميزية ، مع استخدام الآليات المالية والاقتصادية الأخرى للمحافظة على المناخ الملائم فى اسواقها واستقراره ما أمكن ذلك .

وتسير مصر مثل الكثير من الدول العربية على سياسة تعدد سعر الصرف فضلا عن زيادة سعر الجنيه عن قيمته الحقيقية (مجمع البنك المركزى - السعر التشجيعى السعر الحر) وتخضع معظم مجموعات الغذاء الزراعية (سواء تلك المصدرة والمستوردة) لسعر صرف مرتفع للجنيه المصرى . وهذه السياسة تضع على الزراعة عبئاً ضريبى ضمنى ومثل هذه السياسة تجعل المستهلك مستفيداً من حيث الدعم الضمنى لجميع السلع الداخلة فى نطاق التجار كما ان هذه السياسة بطبيعتها تؤدي الى التحيز الى المستهلك فى الحضر .

٥ - ٤ - ٨ : سياسة دعم الصادرات :

يرتبط أداء الاقتصاد المصرى بالمناف الاقصادى العالمى بشكل او بآخر بحكم التشابك او الترابط بين العناصر المكونه للاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية - هذا مع اعتماد حصيلة الصادرات على مصادر تتأثر بالمناف الاقصادى العالمى بشكل مباشر كصادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج والسياحه وقناة السويس . ولذلك كان من الطبيعى ان يمتد تأثير مناف الركود الاقصادى الذى خيم على العالم منذ اوائل الثمانينات الى الاقتصاد المصرى خاصة ما اسفر عنه من تطورات ظهرت آثارها فى تراجع اسعار البترول وانكماش الائتمان الميسر ولجوء الكثير من الدول الى اجراءات الحماية ،واقترن ذلك كله بزيادة حجم مديونيات الدول النامية واضطرابها الى اعاده جدولة ديونها بامل التمكن من مواجهة التزاماتها ، وتنطوى سياسات التعامل مع العالم الخارجى على محاور رئيسية هى :

١ - السياسة التصديرية : ويندرج تحتها :

- تشجيع الانتاج والتوسع فى السلع التصديرية من خلال توفير ائتمان بأسعار مميزة وتوفير الضمانات التى تكفل للمصدرين استرداد حصيلة صادراتهم من الخارج .
- تحقيق الاستفادة القصوى من الاتفاقيات التجارية المبرمه مع الاقطار الاجنبية وعقد اتفاقيات تستهدف فتح اسواق جديدة امام صادراتنا الوطنيه وتطوير الصادرات غير التقليدية .
- تطوير سياسات الانتاج الزراعى الرأسى والافقى بما يتيح فائض تصديرى من السلع التصديرية الزراعية الهامة .
- تطوير الصناعات الوطنية خاصة صناعات الغزل والنسيج بما يمكنها من الارتفاع بجودة منتجاتها ومواكبة التطورات العالمية فى مجال هذه الصناعة ودعم امكانياتها النامية فى الخارج . وتندرج تحت تلك السياسة نوعان من الاساليب التشجيعية لتنمية الصادرات وهما :

المغاله فى سعر الصرف وضريبة الصادرات المستتره :

المغاله فى تحديد سعر الصرف للعملات المحلية هى سياسة شائعها فى معظم الدول النامية بما فى ذلك غالبية دول اقليم الشرق الادنى وتمثل هذه السياسة فى حقيقة الامر دعما للاستيراد وضريبة مستتره على الصادرات . ذلك أن المصدرين سوف يحملون على حصيلة صادراتهم (التى بيعت بالعملات الصعبة) بالعملات المحلية مقومة بأسعار صرف مبالغ فيها بينما يدفع المستوردون اسعار للسلع المستوردة بالعملات المحلية تقل عن حقيقة تكلفتها .

علاوة المصادرات :

هذه السياسة عكس السابقة اذ يتم بمقتضاها منح علاوة تشجيعية للمصدرين لتشجيعهم على زيادة المصادرات ، وتتبع هذه السياسة عندما يكون هنالك عجز فى ميزان المدفوعات نتيجة لعدم توافر العملات الصعبة . وفى هذه الحالة يكون السعر الذى يحصل عليه المصدرون أعلى من الاسعار العالمية . وتؤدى هذه السياسة الى تحقيق مكسب للمنتجين المصدرين حيث أن السعر التشجيعى لمصادراتهم (والذى يفوق الاسعار العالمية) سوف يؤدى الى زيادة الانتاج - خسارة للمستهلكين ذلك أن رفع الاسعار سوف يزيد المصادرات ويقل بذلك توافرها (على المدى القصير) فى الاسواق المحلية وبذلك يقل الاستهلاك - كذلك يحمل ميزانية الدولة عبئاً تمويل هذه العلاوة - وايضا يحمل الاقتصاد القومى العبئ الناتج عن الاختلال السعرى .

٢ - السياسة الاستيرادية : ويندرج تحتها :

- ترشيد الاستيراد بما يكفل تحقيق اصلاح تدريجى فى معظم الاستيراد وهياكله مع تخفيض الاجراءات الادارية المتعلقة بعمليات الترشيح والرقابة .
- العمل على توفير واردات السلع الاساسية ومستلزمات الانتاج دون ان تتعرض للتقلبات فى الاسعار او حالة السوق العالمية أو تذبذب أسعار الصرف .
- حماية الصناعات المحلية من أغراض الاسواق بالمنتجات المستوردة المنافسة بما يؤكد سياسة تشجيع الصناعة الوطنية ورفع مستوى جودتها .
- الاستمرار فى تنسيق هيكل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى جانبى الاستيراد والتصدير ما أمكن ذلك .

٣- سياسة النقد الاجنبى :

- تهدف الخطة العمل على تخفيف اثار مشكلة تعدد اسعار الصرف برغم ادراكها بأن الوصول الى سعر الصرف موحد وحقيقى أمر هام ولاخلاف عليه الا ان نجاح تحقيقه يرتبط بتوافر عوامل محدده - وعلى المدى القصير فان تشجيع مدخرات المصريين بالخارج بكافة الوسائل والعمل على زيادة عائد السياحه يمكن ان يكون له أثر فى زيادة حجم المتحصلات الجارية ورفع نسبة تغطية فائضى المعاملات غير المنظورة للعجز التجارى • وعلى المدى الطويل فان التوصل الى سعر صرف موحد وحقيقى يرتبط بعلاج الاختلالات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى القومى والارتفاع بمساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الاجمالى •
- الحد من الاعتماد على التسهيلات المصرفية فى التعامل الخارجى حتى لايتجاوز المستخدم منها الحدود المأمونه وتخفيفا لما يترتب على استخدامها من أعباء خدمة فوائدها العالمية فضلا عما يترتب على عدم الوفاء بها فى مواعد استحقاقها من آثار تمس الثقة بالاقتصاد الوطنى •
- تدعيم هيكل ميزان المدفوعات من خلال التركيز على الصادرات السلعية وتشجيعها ودعم دور القطاع الخاص التصديرى والتزام مشروعات قانون الاستثمار بأهدافها التصديرية •
- وفى نفس الوقت ترشيد الاستيراد وحصر واردات السلع الاستهلاكية الوسيطة التى ينتج مثلها محليا فى حدود ضيقة مع استمرار توجيه نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لخدمة اهداف الخطة •

٥ - ٤ - ٩ : التجارة الخارجية كأحد برامج اصلاح الهيكلية :

تشتمل على عدة محاور نلخصها فيما يلى :

أ- تشجيع الصادرات (حوافز)

تعديل سعر الصرف ، تقليل ضرائب الصادرات ، رفع القيوم الكمية حصص (على الصادرات ، دعم الصادرات ، توفير الائتمان للمصدرين ، ازالة ضرائب الواردات للمصدرين •

ب - تشجيع الصادرات (مؤسسات)

خلق صندوق تطوير وتشجيع الصادرات ، خلق اسواق حرة فى اماكن محددة لشجيع الصادرات •

ج - تحرير الاستيراد :

ويتضمن تعديل سعر الصرف ، ازالة الحصص على الواردات ، ترشيد التعريفات الجمركية تسهيل اجراءات الاستيراد .

وقد دلت احدى الدراسات^(١) التي اجريت عن آثار سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية على ما يلى :-

- ١ - ادت هذه السياسة الى التحويلات الضمنية خاصة من المنتج الى الخزانه العامة ومن المنتج الى المستهلك .
- ٢ - ان اسعار المحاصيل التصديرية للمزارع مازالت اقل بكثير عن السعر المزرعى المستنبت من الاسعار العلمية .
- ٣ - زيادة الاستهلاك الغذائى وزيادة الواردات الغذائية وتدهور الصادرات الزراعية .
- ٤ - المساهمة فى التضخم العام فى الاقتصاد القومى .

وقد انتهت الدراسة الى أن تعديل سعر الصرف للجنيه المصرى لن يؤدى الى الآثار المفترضة من حيث تنشيط الصادرات والحد من الواردات الغذائية نظرا لوجود الكثير من العراقيل او المعوقات الاقتصادية الاخرى فى الزراعة المصرية - كما اوضحت الدراسة بأن هذه السياسة (تعديل سعر الصرف) تؤدى الى تحسين توزيع الدخل لصالح الزراعة والى صالح بعض المحاصيل الاستراتيجية والى تحسين شروط التبادل بين الريف والحضر . لذلك فانه يجب ان يصاحب سياسة تعديل سعر الصرف الاجراءات المكملية والتي تهدف الى تحقيق المناخ الملائم لتحقيق اهداف هذه السياسة وذلك عن طريق التخفيف من العراقيل والمعوقات التى قد تفوق كفاءة مثل هذه السياسة .

٤-٥-١٠: الآثار السلبية لمشاكل سعر الصرف فى التجارة الخارجية المصرية :

يشير الاقتصاديون^(١) الى ان تخفيض او انخفاض العملة الوطنية من شأنه أن يؤدى فى ظل شروط معينه - الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وينتج ذلك مما يترتب على تخفيض قيمة العملة او انخفاضها من تأثير على الاسعار النسبية بحيث تمثل اسعار السلع الوطنية الى الانخفاض فى الاسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية . ولكن هذا التحليل له صفة نظرية وتحدد شروط عديدة تبعد به عن الواقع . ومن ثم لا يغفل معظم الاقتصاديون مناقشة هذه الشروط - او الفروض - وهو ما يؤدى على الاقل الى التسليم بأنه ليس من المؤكد ان يؤدى تخفيض او انخفاض قيمة العملة الوطنية الى زيادة الصادرات وتقلص فى الواردات وتصدق هذه النتيجة على كافة الدول . ولكن عندما يتعلق الامر بالدول

(١) د . محمود عبد الحى ، مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ١٣٨٧ ، يناير ١٩٨٤ .

الاخذ في النمو ، يأخذ ماتواجهة من مشاكل التخلف والتنمية وضعف مركزها في الاقتصاد العالمي في الاعتبار فان عديدا من الاسباب تدعو الى القول بعدم فعالية تخفيض او انخفاض قيمة العملة الوطنية في زيادة صادرات هذه الدول الحد من وارداتها ، وذلك لضعف مرونتي الطلب والعرض السعريتين لصادرات هذه الدول ولضعف مرونة طلبها على الواردات، وكذلك لضعف مركزها في الاقتصاد العالمي وانخفاض نصيبها - وبالتالي تأثيرها - في التجارة الدولية ، بالاضافة الى ان اسعار معظم السلع التي تصدرها وتستوردها الدول الاخذ في النمو تتحدد بواسطة الدول المتقدمة وبعملات هذه الاخيرة مع عدم وجود علاقات محددة بين اسعار التصدير واسعار الاستيراد والاسعار المحلية في اسواق الدول الاخذ في النمو . هذه العوامل وغيرها تفسر كيف لا يترتب على تخفيض أو انخفاض قيمة العملة الوطنية زيادة تذكر في صادرات معظم الدول الاخذ في النمو ولا تناقص ملموس في واردتها ، بل وكثير ما يقترن انخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول باستمرار تزايد واردتها ، ودون أن يكون لهذا الانخفاض أثر يذكر في زيادة صادراتها فعلى الرغم من تناقص المستمر في أسعار صرف الجنيه المصري بالنسبة للعمولات الحرة على مدى مايزيد عن الثلاثين عاما الماضيه ، استمرت الواردات في التزايد ولم يبد الطلب الاجنبي على الصادرات المصرية استجابة تذكر لانخفاض سعر الجنيه . واذا ماركنا النظر على الفترة منذ بداية السبعينات وحتى الان ، حيث أصبح التدهور في قيمة الجنيه حادا ومتلاحقا ولم يفلح في وقفة لا التخفيض ولا تعدد اسعار الصرف -

١١-٤-٥ : استراتيجية الدولة في مجال الصادرات السلعية :

أن تعبئة امكانيات التصدير المتاحة في مجال الصادرات الصناعية والزراعية ودفعه بصورة أقوى في مجال التبادل الدولي مع استمرار تحجيم الواردات السلعية في الركيزة الاساسية التي ارتكزت عليها فلسفة الخطة وقناعتها بأن تعظيم التصدير السلعي سيظل هو الاسلوب الافضل لاحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في الميزان التجارى . لذلك راعت الخطة عند تحديد اهداف الصادرات السلعية ان تزيد بمعدلات عالية نسبيا وان يكون لها دورا اكثر ايجابية وان تتحمل بالنصيب الاكبر والمتزايد فيها :

أولا : لتعويض النقص المحتمل في موارد النقد الاجنبي من البترول بسبب تذبذب اسعاره العالمية .

ثانيا : لان زيادة الصادرات الصناعية والزراعية وماتحدثه من تغيرات هيكلية في الميزان التجارى ستظل هي مورد الدخل المتجدد للاقتصاد القومي والتي تؤمنه وتخفف من حساسية تجاه التطورات العالمية اذا كانت في غير صالحنا كما حدث فعلا بالنسبة لانخفاض اسعار البترول او للنقص في تحويلات العالمية المصريين في الخارج .

كذلك روعى فى تقدير الحد من الاستيراد ان تقيد مرحليا فمحو الاستيراد من السلع الاستهلاكية اخذه فى الاعتبار ان تكون متطلبات الزيادة السكانية من السلع الاساسية على حساب ترشيد استيراد السلع غير الضرورية مع ربط استيراد السلع الاستثمارية بمتطلبات التكوين الرأسمالى الثابت من النقد الاجنبى الاقل ، الى جانب الحد من استيراد المستلزمات الانتاج سواء بانتاج بدائلها محليا ، او بترشيد استخدام ما يتم استيراده منها دون ان يخل ذلك بالاهداف المخططة لزيادة الانتاج والتي ترتبط بتدفق هذه الواردات .

والواقع ان المشكلة الاساسية التي تواجه الصادرات الزراعية مازالت تتركز فى جانب العرض (كما ونوعا) اكثر من تركزها فى جانب الطلب ، اذ ان التصدير فى مصر يفوق منذ فترة على اساس تصدير فائضى الطلب المحلى مما يتطلب ضرورة العمل على اساس من تعظيم الانتاج الزراعى بصفه عامة والانتاج الزراعى المخصص للتصدير بصفه خاصة ، وهو ما تضمنه الخطة الخمسية الثانية فى حساباتها .

غير انه من الملاحظ ان التطور فى حميلة الصادرات الزراعية والصناعية قد اتسمت خلال سنوات الخطه بالتذبذب بين الزيادة والنقص، وهذا التذبذب يعنى ان تلك الصادرات تعاني بعض من المشاكل والصعوبات التي تحد من تطورها بصورة ايجابية ، وهذه الصعوبات غالبا ما تكون متشابكة منها ما يتصل بنواحى الانتاج من حيث الجودة والاسعار ، ومنها ما يتصل بنواحى التسويق والتمويل ، او ما يتصل بنواحى النقل والتعبئة والتخزين ، ومنها ما يتصل بسياسات التصدير ذاتها الامر الذى يتطلب ضرورة العمل على دراسة هذه النواحى ووضع الحلول الكفيلة بتنمية هذه الصادرات مما يتفق واهميتها فى تمويل التنمية .

كما ان معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى ، ومن ثم تصدير الفائض يظل محكوما فى الاجل القصير بالرقعة الزراعية من ناحية والاستهلاك المحلى المتزايد من ناحية اخرى لذلك قصدت الخطة تنميتها بمعدل يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي تحيط بها .

٦ : السياسات المالية المؤثرة على القطاع الزراعى :

لابد من ضرورة وجود تنسيق وترابط للسياسات التنموية سواءً آكانت اقتصادية أو مالية أو سياسية أو اجتماعية . وهذا الترابط والتنسيق لابد وأن يسعى إلى هدف واحد يتمثل فى تحقيق معدلات نمو مستقرة ومتزايدة ، كما يسعى إلى التغلب على الاختناقات التى قد تواجه عملية التنمية خاصة فى ضوء الظروف الاقتصادية التى تمر بها كثير من الدول النامية على المستويين المحلى والعالمى ، كما أن تكامل السياسات المالية مع السياسات الانتاجية القطاعية ، وخاصة القطاع الزراعى ، يعتبر من عوامل تحقيق النمو والاستقرار فى دولة زراعية كمصر .

وهناك العديد من السياسات التى تؤثر سلباً أو إيجاباً على القطاعات الانتاجية السلعية ومنها القطاع الزراعى . وهذه السياسات تلعب دورها فى تحقيق معدلات النمو المستهدف لهذا القطاع . وقد سبق التعرض للسياسات النابعة من القطاع الزراعى نفسه ومن أهمها السياسات السعرية للسلع المنتجة ومداخلات الانتاج اللازمة وأثرها على المنتجين وعلى معدلات النمو والانتاج الزراعى المستهدف . ولكن هناك أيضاً سياسات اقتصادية تتمثل فى تشجيع الاستثمارات فى القطاع الزراعى وسياسات التمويل والائتمان بصفة عامة ، وسياسات التجارة الداخلية والخارجية (استيراد وتصدير) وسياسات الدعم والإعانات للمنتجين والمستثمرين على حد سواء ، وكلها تؤثر بصفة أو بأخرى على نمو وتنمية القطاع الزراعى .

ويستعرض هذا الفصل دور السياسات المالية وأثرها على القطاع الزراعى فى مصر وسوف يتم التركيز على بعض تلك السياسات ذات الأثر المباشر على القطاع الزراعى .

عادة يقصد بالسياسات المالية تلك الأدوات والآليات المستخدمة لضبط إيقاع الاقتصاد القومى وضمان استقرار معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية مستهدفة وتدور السياسات المالية حول محاور عديدة من أهمها مايلى :-

— خفض العجز العام فى الموازنة العامة للدولة (سواءً الموازنة الجارية أو الاستثمارية) .

— زيادة إيرادات الدولة السيادية عن طريق رفع حصيله الضرائب على كافة المستويات ولكافة القطاعات الاقتصادية .

— زيادة وتشجيع المدخرات المحلية لتمويل التنمية وتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى فى الاستثمارات ، أو مبدأ الاعتماد على الذات .

— العمل على تنسيق السياسات المالية على المستوى القطاعى بحيث يمكن تحقيق معدلات أعلى للنمو للوحدات الانتاجية وعلى المستوى القطاع من خلال التنسيق بين السياسات السعرية وعلاقتها بالسياسات المالية على المستوى القومى .

— العمل على خفض العجز الجارى للوحدات الانتاجية وخاصة فى القطاع العام والحكومى .

أن السياسة النقدية والائتمانية ماهى الا مجموعة من الأدوات أو الوسائل التى تستخدمها السلطات المعنية على شئون النقد والائتمان والتى تتمثل أساساً فى البنك المركزى . وتلك الأدوات تطبق فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة بهدف أحداث تأثيرات على المعروض

النقدى بما يتلائم والظروف الاقتصادية السائدة ومستهدفه تحقيق أهداف خطة التنمية فى زيادة معدلات النمو والمحافظة على قيمة النقود وحمايتها من التصرف للتقلبات بالتحكم فى كمية النقود المتداولة بهدف المحافظة على المستويات السعرية ومستوى معيشية الافراد بالمجتمع . ومن الطبيعى أن تركز السياسات المالية والنقدية على اهداف محددة سواء على المستوى القطاعى أو القومى على أنى تتناسب وتترابط هذه السياسات مع السياسات الاقتصادية وسياسات الانتاج والاستهلاك لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ، حتى تحقق مجموعة تلك السياسات إهداف التنمية فى صورتها المتوازنة بدون تضارب أو تعارض يؤدى الى عدم تحقيق المستهدف من تلك السياسات .

٦- ١ : دور التمويل العام فى التنمية :

لقد أشار تقرير البنك الدولى أن كثير من الدول النامية ومنها مصر قد تعرضت لآزمات مالية من نوع أو آخر خلال السنوات العشر الماضية^(١) . وقد ارتفع العجز فى موازنات القطاع العام الى مستويات غير مقبولة منذ بداية الثمانينات وذلك دون الأخذ فى الاعتبار الهيكل الاقتصادى أو مستوى الدخل . لقد أدى ذلك الوضع الى حدوث خلل فى الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول النامية أدى الى المطالبة بأعادة النظر فى النظام الاقتصادى العالمى ، وفى نفس الوقت سعت الدول النامية الى صندوق النقد الدولى للمساعدة فى التغلب على العجز المتزايد فى موازين مدفوعاتها . وقد جذب هذا الوضع اهتمام المؤسسات الدولية للتمويل بدراسة دور التمويل العام فى التنمية بالدولة النامية .

وبصفة عامة ثأن التمويل العام يؤثر فى اقتصاديات الدولة من خلال طرق كثيرة فالانفاق والابرادات والعجز فى موازنات القطاع العام هى فى الواقع ادوات اساسية . لاستقرار الاقتصاد الكلى لآى دولة . ففى تساعد فى تقدير معدل التضخم ، والعجز الحسابى الجارى ، ونمو المديونية ، ومستوى النشاط الاقتصادى . كما أنها أيضا ادوات تؤثر على النمو والاستقرار عن طريق التأثير على معدلات الاستهلاك والأذخار والاستثمار فى كل من رأس المال والعمل البشرى . أما على مستوى الاقتصاد الجزئى فأن الضرائب والدعم والمشتريات الحكومية للسلع كلها تشجع أنتاج واستهلاك السلع ، وتحبط الانتاج والاستهلاك غير السلى . ويمكن للتمويل العام من حيث المبدأ التأثير على كل القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعى المصرى ، حيث يتضمن الكثير من مؤسسات وهيئات القطاع العام التى تعاني من العجز الدائم فى موازنتها السنوية ، نتيجة زيادة الانفاق العام والاعتماد على الميزانية الحكومية فى تمويل العجز أوالسحب على المكشوف من البنوك التجارية .

وبصفة عامة هناك ثلاث عوامل تعوق أى تحليل لسياسات التمويل العامة سواء

فى الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة وهى تتلخص فيما يلى :-

— عادة مايكون الفصل بين القطاع العام والخاص غير واضح تماما . فمثلا هل المشروع الذى هو ملكية مشتركة بين الحكومة والإفراد من القطاع الخاص يعتبر ضمن القطاع العام ام الخاص ؟ وماهو وضع المشروعات ذات الملكية العامة والتى تدار وفقا للمبادئ التجارية ؟ ومن الممكن التمييز بين أنشطة القطاع العام والخاص بأستخدام معيارين أحدهما يتمثل فيما اذا كانت تلك المشروعات تحقق أرباح أو خسائر للدولة ، وثانيهما يتمثل فيما اذا كانت الدولة تقوم بالتخصيص والسيطرة المباشرة على موارد تلك المشروعات .

وبلاحظ بالنسبة للقطاع الزراعى المصرى أنه يتضمن شركات وهيئة ومؤسسات للقطاع العام الى جانب مشاركة من القطاع العام فى بعض الانشطة التى يتولاها القطاع الخاص ، خاصة فى مجالات استصلاح الاراضى وبعض الانشطة الانتاجية الاخرى (كصناعة الدواجن وبعض مشروعات اللحوم الحمراء) . الأمر الذى يؤدى الى الخلط فيما بين مسئوليات كـ... الجانبين من جهة ، وتعوين الدولة للخسائر التى تحققها شركات ومؤسسات القطاع العام الزراعى من جهة أخرى ، وذلك من خلال دعم الموازنة الحكومية لهذه الشركات أو السماح لهذه الشركات والمؤسسات بالسحب على المكشوف من البنوك التجارية التى تعتبر بنوك قطاع عام ايضا .

وعادة ماتحقق تلك الشركات والمؤسسات الزراعية خسائر سنوية فى موازنتها لأسباب عديدة ليس هنا مجال استعراضها ، وفى نفس الوقت تسيطر الدولة من خلال تلك الشركات والمؤسسات على العديد من الموارد الزراعية وتقوم بتخصيصها وفقا لأهداف كل شركة أو مؤسسة وهو مايوضحه حاليا نظام البيع للأراضى المستصلحة التى كانت تدار بعرفة شركات القطاع العام . ويتضح من ذلك أنه على الرغم من قيام الدولة بدعم تلك الشركات ماليا ومعنويا ، فأنها لم تحقق ما هو مستهدف منها فى المجالات الزراعية المختلفة ، كما أن اسس التعامل المالى بينها وبين القطاع الخاص غير واضحة تماما ، الأمر الذى اصبحت تلك الشركات تشكل عبأ ماليا على الميزانية العامة للدولة .

لاتعتبر الحكومة جهة مستقلة بفردها ولكنها تتكون من العديد من الوكالات بدرجات متفاوتة من الاستقلالية . وتتضمن هيكل القطاع العام كل من الاتجاهات الرأسية والافقية . كما انه يتضمن اجهزة ذات مسئوليات مستقلة واخرى ذات مسئوليات شبه مستقلة وعادة ماتندرج تلك الاجهزة ذات المسئوليات شبه المستقلة " تحت عنوان الحسابات خارج الموازنة او الصناديق الخاصة " . ان هذه العلاقات بين الفروع المختلفة للقطاع العام (هيئاته ومؤسساته وشركاته المختلفة الاختصاصات والمسئوليات) هى فى العادة معقدة للغاية .

— هناك قصور فى بيانات التمويل العام فى الدول النامية بصفة عامة ، ومنها على سبيل المثال مصر ، فيلاحظ عدم وجود سجلات رسمية او بيانات يعتمد عليها فيما يتعلق بموارد الدولة السيادية من القطاع الزراعى سواء ، كانت ضرائب أو رسوم مباشرة او غير مباشرة ، وكذلك ما يتم تخصيصه فى ميزانية الدولة لدعم القطاع الزراعى . وهناك العديد من المسميات المختلفة للدعم الموجه للقطاع الزراعى فى صورة مباشرة او غير مباشرة وفى صورة عينية او نقدية . كما ان ماينفق من الموازنة العامة للدولة على شركات القطاع العام الزراعى — غير محدد على وجه الدقة ، هذا على الرغم من لوائح وتعليمات الموازنات السنوية لتلك الجهات وتأثيرات وتعليمات الميزانية العامة للدولة . ومن ناحية اخرى فان الموارد التى

تتحصل عليها ميزانية الدولة من القطاع الزراعى غير واضحة تماما ، حيث هناك فروق سعرية لبعض المحاصيل الرئيسية كالقطن والارز والتي يتم تصديرها بأسعار اعلى مما يتم به ————
توريد تلك المحاصيل للحكومة من المنتجين المحليين ، كما تسيطر الحكومة وتتولى مسئولية
عمليات التسويق والتصدير فى نفس الوقت . وهذه الفروق
السعرية تعتبر ضمن مايساهم به القطاع الزراعى فى موازنة الدولة الى جانب الضرائب
والرسوم المتنوعة والمختلفة سواء اكانت مباشرة او غير مباشرة .

وعادة ماتكون البيانات المالية فى الدول النامية متاحة فقط للسنوات السابقة وهناك
دائما فترة زمنية لايمكن فيها الحصول على البيانات الرسمية الدقيقة ، وحتى تلك البيانات
المتاحة لفترات زمنية سابقة تكون للجهاز الحكومى المركزى فقط وليس فى اغلب الاحيان لوحداته
او وكالاته الفرعية وشركاته ومؤسساته التى تدخل ضمن اطار القطاع العام .

ولقد اثر نقص وعدم دقة اوضاع البيانات المالية المتاحة فى كثير من الدول النامية
ومنها مصر على صياغة وتنفيذ السياسات المالية ، هذا الى جانب تعارض وتضارب كثير من
هذه السياسات المالية مع السياسات والقرارات على مستوى النشاط الاقتصادى ذاته (كما
هو الحال فى نشاط الزراعة المصرى) .

اما فيما يتعلق بهيكل الانفاق العام الحكومى فان اهم مظاهر الانفاق العام فى
الدول النامية هو ذلك الاختلاف الكبير لنسب الانفاق الحكومى فى الناتج المحلى الاجمالى
فهذه النسبة تتراوح ما بين ٧٪ - ٦٤٪ فى المتوسط ، بينما تقدر بنحو ٤١٪ فى
مصر عام ١٩٨٦ . ويوجه جزء كبير من الناتج القومى الاجمالى فى مصر الى الانفاق الحكومى
على الخدمات (التعليم ، الصحة ، الاسكان ، والتأمينات) والتى تستحوذ على نحو
ثلث الانفاق الحكومى الاجمالى ، بينما يستحوذ الانفاق الحكومى على الدفاع نحو
١٧٫٧٪ ، وعلى الخدمات الاقتصادية نحو ٩٫٣٪ اى اكثر من نصف الناتج القومى
الاجمالى (حوالى ٥٥٪ من اجمالى الناتج القومى عام ١٩٨٦) بوجه للانفاق الحكومى
على الخدمات ، هذا الى جانب الانفاق العام الذى يوجه للاستثمار والنمو الاقتصادى
والذى يشكل اهم مصادر تمويل خطط التنمية . حيث يقدر متوسط استثمارات القطاع العام
فى مصر خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ بما نسبته نحو ٦٥٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه
خلال تلك الفترة . وبذا فانه يلاحظ ان القطاع العام يقوم بدور هام فى مجالات الاستثمار
وخاصة الاستثمار الزراعى ، هذا بالرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص ليلعب دوره فى
تحمل عبء تمويل مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ماتشير اليه اتجاهات خطة
التنمية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) . تطاور القطاع الزراعى فى الابواب السابقة .

وبصفة عامة فإن زيادة معدلات نمو الانفاق الحكومي بالمقارنة بمعدلات نمو الإيرادات الحكومية في كثير من الدول النامية ومنها مصر قد أدى الى عجز مالي مستمر، وذلك بسبب ان هذه الدول لايتاح لها توليد او زيادة مواردها المحلية لتغطية احتياجاتها المالية المتزايدة . وقد أدى هذا العجز المالي الى اتجاه اقتصاديات كثير من هذه الدول نحو التضخم المحلى بسرعة غير عادية او الى عدم التوازن الخارجى وزيادة عبء المديونيات الخارجية . حيث ان إحدى نتائج العجز المالي يتمثل فى مساهمة القطاع العام فى تراكم المديونية الخارجية .

ان الانفاق والإيراد العام وبالتالي العجز ومدى مساهمته فى الناتج القومى الاجمالى ، هى احدى المظاهر الواضحة للقطاع العام والسياسات المالية التى تتحوذ فى ظل وجود ضوابط وقواعد واضحة بين متطلبات القطاع العام ومايجب ان يقوم به القطاع الخاص .

ان العجز الرأسمالى للموازنة العامة للدولة يعكس بوضوح الوضع الاقتصادى المتدهور للاقتصاد المصرى . كما ان هذا العجز يرتبط بالعديد من القضايا الاقتصادية الهامة والتى قد يكون زيادة الاعتماد على العام الخارجى فى التمويل هو احدى اهم محاورها الى جانب العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات . وبصفة عامة فإنه الى جانب العجز فى الموازنة العامة للدولة (أى العجز بين الموارد والاستخدامات) فان العجز الرأسمالى (أى العجز بين الاستثمارات والادخار العام المتاح للدولة ، قطاع حكومى وعام) هو الآخر يضيف لابعاد المشكلة الاقتصادية لعدا آخر يتمثل فى ضعف قدرة الاقتصاد على تمويل نفسه من خلال وفورات الانتاج أو جذب مزيد من المدخرات الخاصة او زيادة معدلات الادخار بمفهومه عامة . وهذه الظواهر الاقتصادية تلعب دورا ليس فقط على المستوى القومى ، ولكن ايضا على مستوى القطاعات الاقتصادية ومن اهمها بل اكثرها تأثرا بهذه الظواهر القطاع الزراعى لما يتميز به من خصائص من جهة ولانه القطاع الرائد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن .

وبصفة عامة يحدد التمويل العام شكل ومسارات التنمية . فهو يؤثر على استخدامات الموارد العامة وأنماط التمويل جنبا الى جنب مع السياسات النقدية ومعدلات سعر الصرف ، الأمر الذى يؤثر على موازين المدفوعات وتراكم الديون الخارجية ومعدلات التضخم والفائدة وسعر الصرف كما أن الانفاق العام والضرائب والاقتراض تؤثر ايضا على سلوكيات المنتجين والمستهلكين وبالتالي تؤثر على توزيع الثروة والدخل فى الاقتصاد .

أن مشاكل العجز فى موازين المدفوعات والديون الخارجية أصبحت حاليا تشكل كارثة بالنسبة لكثير من الدول النامية ، وعادة هى نتيجة لسياسات مالية ونقدية متحيزة وغريبة سليمة . وحلول مثل تلك المشاكل تتضمن حل ثابت وشائع ينحصر فى بعض التوليفات/الصياغات التى تستهدف خفض الانفاق العام وزيادة موارد إضافية الى موارد الدولة ، الأمر الذى يؤدي الى تحرير موارد توجه للمدارت وخدمة الدين . أن أهمل التقيد بسياسة مالية /نقدية محددة وصارمة قد يؤدي الى أطالة فترة الركود الاقتصادى وقد يضيف عبء ثقيل على الفقراء . ولهذا السبب فإن الجوانب الهيكلية لسياسة التمويل العام (فيما يتعلق بتخصيص ماينفق وتوليد الموارد)تعتبر من الامور الهامة مثلها تماما مثل التوازن الاقتصادى العام على مستوى الدولة .

٦-٢ : السياسات المالية وقطاع الزراعة المصري:

يعتبر قطاع الزراعة مثل أى قطاع آخر يخضع فى تطوره ونموه لعوامل ومحددات داخل القطاع نفسه كما يتأثر بسياسات داخلية مثل السياسة الاستثمارية والسياسة الانعاشية الى غير ذلك من سياسات نوعية ، والتي تخضع بصورة أو بأخرى لمتخذي القرارات داخل قطاع الزراعة ، كما يخضع أيضا لعوامل ومحددات خارجة عن نطاقه ، تنشأ فى جزء كبير من خلال طبيعة ونوعية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المطبقة على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، اذا أن لهذه السياسات الاثر الكبير على قطاع الزراعة سواء بالسلب أو بالإيجاب ، حيث أن هذه السياسات كثيرا ما تكون خارج نطاق تحكم المسؤولين فى قطاع الزراعة ، مما يضاعف من خطورة آثار هذه السياسات على عملية التنمية الزراعية .

ان عدم تناسق السياسات المالية والنقدية المخططة للأهداف العامة للسخطمة الخمسية للتنمية (٨٣ - ١٩٨٧) من جهة ولأهداف المخططة للقطاع الزراعى من جهة أخرى ، قد تأتى بآثار عكسية للأهداف العامة للخطة . وكما سبق الإشارة فان مفهوم الاستقرار الاقتصادى الذى لم تحدده خطط التنمية بالضبط لا يزال يلعب دورا فى التباين بين السياسات المالية والنقدية والسياسات القطاعية ومنها القطاع الزراعى . ففى مجال مواجهة الفجوة الغذائية على سبيل المثال وبالرغم من أن هذا الهدف يعتبر من الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية وخاصة فى قطاع الزراعة ، الا أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لعبت دورا معاكسا فى اتجاه هذا الهدف حيث كان من نتيجة السياسة السعيرية الحد من التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية الرئيسية بل وتناقصت مساحتها وانتاجها مقارنة بالطلب على هذه المحاصيل مما أدى الى اتساع الفجوة الغذائية ، واقرن ذلك بعجز السياسات المالية والنقدية فى مواجهة هذا الموقف عن طريق ايجاد البدائل عن طريق تشجيع عملية الاستصلاح والاستزراع كمحور أساسى فى زيادة الانتاج الزراعى والتقليل من هذه الفجوة الغذائية أو عن طريق اتباع سياسات نقدية وائتمانية محفزة لزيادة مساحة وانتاج هذه المحاصيل الغذائية . ولكى تعرف هذه الدراسة لعدى ثلاثة السياسات المالية والنقدية التى طبقت فى العدى الزمنى للخطة الأولى وما قد ينشأ عنها عوامل ومحددات يجب على متخذى القرار فى قطاع الزراعة أن يراعوها عند وضع السياسة الزراعية ، يجب تحديد الأهداف العامة التى تضمنتها خطة (٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦) لقطاع الزراعة والتى قد لا يختلف مضمونها العام عن تلك التى تتضمنها الخطة الحالية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١) ، إذ أن هذه الأهداف تعتبر اعداف استراتيجية طويلة المدى ، وذلك حتى يكون تقييم هذه السياسات على ضوء هذه الأهداف العامة لا يبرز أوجه القصور التى ثابت هذه السياسات فى خلال فترة الخطة الأولى وكذلك بعض التطورات الإيجابية فى هذه السياسات ، وذلك حتى يمكن تدارك المثالب وكذلك تعميق الإيجابيات خلال الخطة الحالية وما بعدها من خطط حتى يكون ذلك بمثابة جزء من محاولات رفع كفاءة السياسات المالية والنقدية حتى تعمل الى جانب الادوات الأخرى للسياسات الاقتصادية فى صورة متسعة وتكاملية بما يعود فى النهاية على التحقيق الامثل لأهداف الخطة . ان هذه الأهداف منها ماهو ولكن يتصل بالقطاع الزراعى باعتباره أحد قطاعات الاقتصاد القومى ومنها مايتصل بقطاع الزراعة فى حد ذاته ويمكن إيجازها فيما يلى :-

- اصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومى والتي من أهمها النمو غير المتوازن بين القطاعات الخدمية من ناحية والقطاعات السلعية - زراعة وصناعة - من ناحية أخرى، ففي الفترة (٧٠/٦٩-١٩٨٢/٨١) ارتفع معدل النمو السنوى الحقيقى فى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية الى نحو ١٢.١٪ وفى قطاعات الخدمات الاجتماعية ٦.٩٪.
- بينما بلغ ذلك فى حالة مجموعة القطاعات السلعية (بدون البترول) نحو ٤.٤٪، مما ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية للزراعة فى الاقتصاد القومى من ٢١.١٪ الى ١٧.٣٪ خلال هذه الفترة.
- التقليل من الفجوة الغذائية وذلك عن طريق اعطاء دفعة للتنمية الزراعية الرئيسية وكذلك عن طريق التنمية الأفقية وذلك باستصلاح نحو مليون فدان جديدة حتى عام ٢٠٠٠.
- تزايد الاعتماد على الذات عن طريق تعبئة القدر الأكبر من الموارد الذاتية لتمويل استثمارات الخطة وتقليل الاعتماد على المكون الأجنبى للاستثمارات، وذلك بزيادة نصيب التمويل القومى من ٩٢.٤٪ فى بداية الخطة الى ٩٧.٥٪ فى نهايتها، ولقد تضمنت الخطة موجزا لآهم الاجراءات التى يجب اتباعها فى مجال السياسة المالية والنقدية وتتمثل هذه الاجراءات فى :-
- دعم دور البنك المركزى لتطوير هيكل نشاط الجهاز المصرفى بصورة تشجع عمليات الائتمان طويل الأجل وتصحيح الاختلال فى هيكل التسهيلات الائتمانية القطاعية وذلك من خلال التوسع فى الائتمان الممنوح للنشاط الانتاجى .
- ان حجر الزاوية فى السياسة المالية تتمثل فى تطوير النظام الضريبى على نحو يمكن من الحصر الكامل للمجتمع الضريبى ومن تصحيح الاختلال فى الهيكل الضريبى ومعدلات الضرائب ومن القضاء على التهرب الضريبى بجميع صوره والعمل تدريجيا على الاعتماد على الضرائب المباشرة والائتلال من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة . ثم أكدت الخطة الثانية ٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ على نفس الاجراءات حيث نصت على أن اعتماد الخطة المتزايد على القطاع الخاص يعنى من مهام النظام المصرفى التأمينى والتمويلى لتشجيع الادخار وتعبئته .
- استمرار سعر الفائدة كداه رئيسية فى توجيه القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى الى الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية .
- تنمية الايرادات السيادية برفع الحصيلة من الضرائب المباشرة من خلال رفع كفاءة الجهاز الضريبى وتوسيع نطاق تطبيق الضريبة والقضا على التهرب الضريبى .
- وفى مجال عملية تقييم السياسات المالية والنقدية وبما أن أثرها على عملية التنمية الزراعية سوف يتعرض هذا الجزء من الدراسة الى تحليل الانفاق العام ودوره فى التنمية الزراعية وأثر السياسة الضريبية على الانتاج الزراعى والتصدير ودور السياسة (خاعة الزراعية) كأحدى الوسائل الهامة لتنمية القطاع الزراعى .

١-٢-٦ - الانفاق العام و علاقته بالقطاع الزراعى :

يلعب الانفاق العام دورا فعالا فى تنمية قطاع الزراعة ، إلا أن حجم هذا الدور يتوقف على حجم هذا الانفاق من ناحية وعلى طبيعته من ناحية أخرى ، مما يستوجب فى معرض تقييم آثار هذا الانفاق على تنمية وتطوير قطاع الزراعة أن يتم عرض لحجم هذا الانفاق ولنوعيته وماهيته فى نفس الوقت .

ينقسم الانفاق العام فى قطاع الزراعة الى انفاق استثمارى وهو ما يوجه الى خلق البنية الأساسية وتطويرها فى هذا القطاع ، وكذلك الى اقتناء الأصول الثابتة اللازمة للعمليّة الانتاجية - سواء تلك التى تقدم الخدمة الى القطاع الخاص أو تلك التى تتم فى القطاع العام الزراعى - وايضا الانفاق الذى يوجه الى استصلاح واستزراع أراضى جديدة . ثم انفاق جارى يوجه بصورة دورية سنوية لخدمة العملية الانتاجية وذلك فى صورة دعم يمنح للمزارعين فى أشكال مختلفة لمواجهة أعباء عملية الانتاج، أو فى صورة نفقات خدمية للجهات التى تؤدى خدمات عامة للقطاع، أو نفقات لازمة لتوفير مستلزمات الانتاج للقطاع العام العامل فى قطاع الزراعة . ولكن عند تناول هذه الصورة الأخيرة من الأنفاق التى تعبر عن الانفاق الجارى الخاص بالوحدات الادارية للدولة فى قطاع الزراعة والهيئات الخدمية والمشرعات الانتاجية العامة، ف سوف تكتفى الدراسة الحالية بعرض للعجز الجارى فى هذا القطاع، نظرا لان هذه المنشآت عادة ما تحقق إيرادات جارية مقابل هذه النفقات التى قامت بها الدولة، وبالتالي لا يهم فى هذه الحالة عند بيان أثر الانفاق العام على هذا القطاع أن تتم دراسة الانفاق الجارى الاجمالى، وإنما يكفى دراسة صافى هذا الانفاق بعد طرح ما يتحقق مقابلة من إيرادات وهو ما يعبر عنه بالعجز الجارى . انطلاقا من ذلك سوف يطلىق بصورة مجازية اصطلاح الانفاق العام على مجموع الانفاق الاستثمارى والعجز الجارى بدون ما ينفق على أوجه الدعم .

ويتبين من الجدول (١-٦) أن هناك نسبة غير قليلة توجه من الانفاق العام الى مقابلة العجز الجارى للوحدات التى تنفق عليها الدولة فى قطاع الزراعة ، فلقد بلغ المتوسط السنوى لنصيب العجز الجارى من اجمالى الانفاق العام خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ نحو ٤٠.٦ % ، فى حين بلغ المتوسط بالنسبة للانفاق الاستثمارى ٥٩.٤ % خلال نفس الفترة ويلاحظ أن الوزن النسبى للعجز الجارى وان كان متذبذبا من سنة الى أخرى - قد انخفض خلال الفترة من ٤٣ % عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٣٦.٨ % عام ١٩٨٧/٨٦ . أن ذلك يرجع الى أن معدل زيادة العجز الجارى خلال فترة الدراسة كان أقل منه فى حالة الانفاق الاستثمارى ، حيث بلغ معدل العجز الجارى خلال هذه الفترة نحو ٢٩.٤ % ، بينما بلغ فى حالة الانفاق الاستثمارى خلال نفس الفترة حوالى ٦٧.٤ % .

جدول رقم (٦-١)

تطور الانفاق العام فى قطاع الزراعة والرى فى الفترة

١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الانفاق الاستثمارى		العجز الجارى		الاجمالى	
	القيمة	(%) للاجمالى	القيمة	(%) للاجمالى	القيمة	(%) للاجمالى
١٩٨٢/٨٢	٢٢٤	٥٧.٠	٢٥٢	٤٢	٥٨٦	١٠٠
١٩٨٤/٨٢	٢٧٦	٧٥.٥	٢٧٨	٤٢.٥	٦٥٤	١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٢٨٦	٥٢.٩	٢٣٠	٤٦.١	٧١٦	١٠٠
١٩٨٦/٨٥	٥٦٢	٦٢.٣	٢٤٠	٣٧.٧	٩٠٢	١٠٠
١٩٨٧/٨٦	٥٥٩	٦٣.٢	٢٢٦	٣٦.٨	٨٨٥	١٠٠
متوسط الفترة	٤٤٣	٥٩.٤	٢٠٥	٤٠.٦	٧٤٨	١٠٠

المصدر :- وزارة التخطيط - الادارة المركزية للمتابعة - قطاع الزراعة والرى - بيانات غير منشورة .

الا أن حجم كل من العجز الجارى والانفاق الاستثمارى كجزئين للانفاق العام لا يكفى للقضاء،
الضوء على طبيعة الانفاق العام وأثره على قطاع الزراعة ولذلك يجب استعراض وتحليل هيكل
هذين المكونين حتى يمكن رسم صورة كاملة عن حجم وطبيعة الانفاق العام وأثره على عملية
تنمية قطاع الزراعة .

حيث يتضح من الجدول (٢-٦) أن نحو ٩٤.٤٪ فى المتوسط سنويا من الانفاق العام الموجه
لتغطية العجز الجارى لقطاع الزراعة والرى يتم توجيهه الى الهيئات التى تقدم نشاط خدمى وليس
انتاجى وهى عبارة عن الجهاز الادارى ومديريات الزراعة والهيئات الخدمية الاخرى وهذا الجزء قد تزايد من
سنة الى اخرى حيث ارتفع من ٩.١٪ من اجمالى العجز الجارى فى هذا القطاع عام ١٩٨٢/٨٢
الى نحو ٩٨.١٪ من هذا العجز عام ١٩٨٧/٨٦ . اما الهيئات الاقتصادية فى هذا القطاع فقد
خصها من هذا العجز الممول من الانفاق العام نحو ١.٦٪ فى المتوسط خلال فترة
الدراسة ، وان كان قد تناقص هذا العجز من ١.٥٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٠.٤٪ عام ٨٢/٨٦ .
وقد خص الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر من هذا الانفاق حوالى ٠.٦٪ ، وان كان
تناقص أيضا من نحو ١.١٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى نحو ٠.٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

الا أن الظاهرة السلبية التي يوضحها هذا الهيكل للعجز الجارى والذي يتم تغطيته من خلال الانفاق العام تتمثل فى أن شركات القطاع العام الانتاجية - والتي كان من المنطقى نظرا لكونها وحدات انتاجية أن تحقق أرباحا - مازالت تحقق خسائر متتله فى عجز مستمر تقوم الدولة عن طريق الانفاق العام بتغطيته وقد بلغ هذا العجز فى المتوسط سنويا خلال هذه الفترة نحو ٢٤٪ من اجمالى العجز الحادث فى هذا القطاع وان كان هناك بعض التحسن الذى حدث لهذه الظاهرة نظرا لانخفاض هذا العجز من ٦٢٪ من اجمالى العجز عام ١٩٨٢/٨٢ الى ١٠٪ من هذا العجز عام ١٩٨٧/٨٦ .

واذا ماتم النظر بصورة اكثر تفصيلا الى هيكل العجز الجارى يلاحظ فى مجموعة موازنة الخدمات أن هذا العجز يتركز بصورة واضحة لدى الجهاز الادارى حيث حصة ٤٤٪ من العجز الحادث فى موازنة الخدمات فى المتوسط سنويا ثم لدى مديريات الزراعة بالمحافظات باعتبارها أيضا أقرب فى طبيعتها الى الجهاز الادارى المركزى حيث خصها نحو ٢٩٪ من عجز موازنة الخدمات ، بينما بلغ نصيب الهيئات الخدمية من هذا العجز نحو ١٥٪ فقط مما يعتبر أيضا اتجاه سلبي نظرا لأن هذه الهيئات الخدمية هى أقرب الى العمل الانتاجى أكثر من الجهاز الادارى الذى يستولى على جزء كبير من الانفاق العام لمواجهة العجز لدى هذا الجهاز . أيضا فى مجموعة شركات القطاع العام يتركز العجز الجارى لدى شركات القطاع العام للاستصلاح والاستزراع حيث بلغت حصتها من العجز الحادث لدى شركات القطاع العام فى قطاع الزراعة والرى نحو ٥٥٪ فى المتوسط سنويا ولقد تزايدت هذه الحصة من ٤٢٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٧٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . ويأتى بعد هذه المجموعة مجموعة شركات القطاع العام للانتاج الحيوانى والداجنى والسكى حيث بلغ نصيبها المتوسط من هذا العجز نحو ٢٤٪ ثم تاتى فى المرتبة الثالثة مجموعة شركات القطاع العام للرى حيث كانت حصتها المتوسط من هذا العجز نحو ٢٠٪ وهذا يشكل أيضا اتجاها سلبي حيث كان من باب أولى أن تحقق شركات الانتاج سواء الحيوانى والداجنى السكى أو الانتاج الزراعى فائضا بدلا من تحقيقها عجزا أكبر من ذلك الذى تحققه مجموعة شركات الرى .

جدول رقم (٢-٦)
هيكل المعجز الجارى لقطاع الزراعة والرى عن الفترة ١٩٨٢/٨٢-١٩٨٧/٨٦

(القيمة بالمليون جنيه)

١٩٨٢/٨٢		١٩٨٤/٨٢		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		متوسط الفترة	
قيمة	اجالى %	جزئى %	قيمة	اجالى %	جزئى %	قيمة	اجالى %	جزئى %	اجالى %	جزئى %	متوسط الفترة
٢٨٦٨١			٢٧٤٣٢			٢١٦٠١			٢٥٦٣٥		
٤٥٣٢			٩٤١			١٩٠٣			١٨٣٥		
٨١٩٧٢			٩٠٨٩٨			١١٠٩٤٦			١٠٤٦٩١		
١١٥١٨٦ ^(١)		٥٠,٣	١١٩٢٧١	٤٥,٨	٤٢,٦	١٢٤٤٥٠	٤٢,٦	٤٢,٦	١٢٢١٦١	٤١,٣	٤٤,٦
٨١٥٢٠ ^(٢)		٣٥,٦	١٠٠٤٩٨	٣٨,٦	٤٠,٢	١٢٨٧٥٧	٤٠,٢	٤٣,٥	١٢٣٧١٢	٤١,٨	٣٩,٩
٣٢٤٣٧ ^(٣)		١٤,١	٤٠٦٢٤	١٥,٦	١٦,٢	٤٥٧٧٦	١٦,٢	١٤,٤	٣٤١٦٣٥	١٦,٩	١٥,٥
٢٢٩١٤٣	٩١,١	١٠٠	٢٦٠٣٩٣	٩٣,٧	١٠٠	٢١٨٩٨٢	٩٣,٧	١٠٠	٢١٩٦٩٠	٩٨,١	٩٤,٤
حملة موازنة الخدمات (٣٠٢٠١) (٤)											
٣٧٩٥١٥	١,٥		٣٠٦٧	١,١		٧٦٦٤	٢,٣		١١٧٤	٠,٤	١,٦
١٤٨٥ ^(٦)		٩,٣	٢٣٢٤	١٧,٢	٢٥,٢	٤٤٦٣	٢٥,٢	٢٦,٢	٤٨٥	١٤,٨	٢٠,٦
٦٧٢٠ ^(٧)		٤٢,١	٣٢٢٩	٢٤,٠	٢٤,٨	٧٨٢٨	٢٤,٨	٢٣,٧	٢٣١٧	٧٠,٨	٥٥,١
٧٧٤١ ^(٨)		٤٨,٦	٧٩٢٣	٥٨,٨	-	-	-	-	٤٧٢	١٤,٤	٢٤,٢
الحبائى والناجى والاسماك											
١٥٩٤٦ ^(٩)	٦,٣	١٠٠	١٣٤٧٦	٤,٩	١٠٠	١٢٢٠١	١٠٠	١٠٠	٣٢٧٤	١,٠	٣,٤
العام (٨٠٧٠٦)											
٢٨٠٩ ^(١٠)	١,١		٨٦٤	٠,٣		١٥٠٧	٠,٤		١٧٨٩	٠,٥	٠,٦
الهيئة العامة لتسمية بحيرة ناصر											
٢٥١٦٩٣	١٠٠		٢٧٧٨٠٠	١٠٠		٢٤٠٤٥٥	١٠٠		٣٢٦٢٢٧	١٠٠	١٠٠
اجالى المعجز الجارى (١٠٠٩٠٥٠٤)											

المصدر : وزارة التخطيط - الادارة المركزيه للمتابعة - قطاع الزراعة والرى - بيانات غير منشوره

هذا عن هيكل الانفاق العام الموجه لسد العجز الجارى فى قطاع الزراعة والرى ، أما عن الشق الثانى من الانفاق العام - الاستثمارات العامه - فكما هو مبين بجدول (٦ - ٣) يوضح هيكل الاستثمار العام أيضا ظواهر سلبية تتمثل فى أن الجزء الأكبر من الانفاق الاستثمارى العام يخصص للهيئات الخدميه متمثله فى الجهاز الادارى ومديريات الزراعة والهيئات الخدميه الأخرى فموازنة الخدمات تستحوذ على حوالى ٤٩٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى فى المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة ، وان كان هذا النصيب قد انخفض من ٥١٫٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ولكن مقابل ذلك يلاحظ أن الهيئات الاقتصادية قد تزايد نصيبها السنوى من الانفاق العام من ٢١٫٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣١٫٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، فى الوقت الذى تناقص فيه نصيب شركات القطاع العام باعتبارها الوحدات المنتجه من ٢٤٫٨٪ الى ٢٢٫٩٪ خلال نفس الفتره . ومن ذلك يتضح أنه بالإضافة الى أن الانفاق العام الاستثمارى يتركز بصورة ملحوظه فى المجالات غير المنتجه ، فان تطور هذا الانفاق يعتبر تطورا غير مرغوب فيه حيث يتدهور نصيب الوحدات المنتجه من سنه الى أخرى خلال فترة الدراسة فى الوقت الذى كان يجب توجيه المزيد الى هذه الوحدات وخاصة شركات الاستصلاح والاستزراع باعتبار أن التوسع الأفقى يعتبر محورا أساسيا فى السياسه الزراعيه فى اطار تنمية زراعيه طموحه .

ان هذه الظواهر السلبيه لتطور الانفاق الاستثمارى تتضح بصورة أكثر عند تأمل توزيع هذا الانفاق بين المكونات الفرعيه لكل مجموعه ، ففي مجموعه موازنة الخدمات يلاحظ أن الجهاز الادارى المركز لقطاع الزراعة والرى يستحوذ على الجزء الأكبر من استثمارات هذه المجموعه حيث بلغ نصيبه المتوسط نحو ٥٨٪ سنويا خلال فترة الدراسة ، بل وتزايد من ٥٦٫٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٦٠٫٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، فى حين بلغ نصيب الهيئات الخدميه باعتبارها أكثر قربا للعملية الانتاجيه نحو ٤١٫٩٪ من استثمارات هذه المجموعه فى المتوسط خلال نفس الفترة ، بل وتناقص نصيبها من ٤٢٫٨٪ عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣٨٫٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

كما سبق يتضح أن الانفاق العام بشقيه الجارى والاستثمارى يحتاج الى اجراء تغيير جذرى فى سياسته بحيث يعاد استخدامه بصورة أكثر انتاجيه بما يعود مباشرة على العملية الانتاجيه وبالتالي زيادة الانتاج الزراعى بما يتناسب مع السياسه الزراعيه التى تهدف الى نمو قطاع الزراعة بما يساهم فى تلبية الاحتياجات المحليه وزيادة الصادرات الزراعيه .

٦-٢-٢ السياسه الضريبية :

يتكون هيكل الضرائب فى قطاع الزراعة من ضريبة مباشرة متمثله فى ضريبة الاطيان وضريبة مفروضه على المحاصيل البستانيه والنباتات الطبيه والعطريه ، ثم ضريبة غير مباشرة وهى عبارة عن الفروق التى تستولى عليها الدوله من المزارعين نتيجة استلام حصه من بعض المحاصيل بصورة اجباريه وبأسعار أقل من أسعار السوق .

جدول رقم (٦-٣)

هيكل الانفاق العام الاستثمارى فى قطاع الزراعة والرى عن الفترة ١٩٨٢/٨٢-١٩٨٧/٨٦

(آلاف الجنيهات)

البيان	١٩٨٣/٨٢			١٩٨٤/٨٣			١٩٨٥/٨٤			١٩٨٦/٨٥			١٩٨٧/٨٦			متوسط الفترة	
	قيمة	كلى	جزئى	قيمة	كلى	جزئى	قيمة	كلى	جزئى	قيمة	كلى	جزئى	قيمة	كلى	جزئى	كلى	جزئى
(١) الجهاز الادارى	٩٨٠٩٨		٥٦ر٥	١٠٩٢٠١		٥٧ر٩	١١٦٤٩١		٥٩ر٣	١٣٨٩٩٥		٥٦ر١	١٦٢٣٢٧		٦٠ر٤	٥٨ر٠	
(٢) مديريات الزراعة بالمحافظات	١٢٧٧		٠ر٧	٢٠٨٥		١ر١	١٨٣٥		٠ر٩	٢٢٥٢		٠ر٩	٢٢٣٢		٠ر٨	٠ر٩	
(٣) هيئات خدمية	٧٤٢١٣		٤٢ر٨	٧٧٤٧٨		٤١ر٠	٧٨٠٧٤		٢٩ر٨	١٠٦٦٥٩		٤٢ر٠	١٠٤١٧٣		٢٨ر٨	٤١ر١	
(٤) حملة الموازنة الخدمية (٣٠٢٠١)	١٧٣٥٨٨	٥١ر٩	١٠٠	١٨٨٧٦٤	٥٠ر١	١٠٠	١٩٦٤٠٠	٥٠ر٨	١٠٠	٢٤٧٩٠٦	٤٤ر١	١٠٠	٢٦٨٧٣٢	٤٨ر٠	١٠٠	٤٩ر٠	١٠٠
(٥) هيئات اقتصادية	٧١٨١٧	٢١ر٥		٩٠٣٦٣	٢٤ر١		٨٩١٦٨	٢٣ر١		١٣٥٠٩٧	٣٢ر٩		١٧٦٦٥٠	٣١ر٦		٢٦ر٦	
(٦) شركات القطاع العام للرى	٥٧٩١		٧ر٠	٦٧٢٢١		٧ر٥	١٢٣٢١		١٣ر٠	١٥٣٦١		١٢ر٤	٦٥٩٢		٦ر٢	٩ر٢	
(٧) شركات القطاع العام للاستصلاح والاستزراع	٤٤٣٧٥	٥٣ر٣		٤٧٨٤٠	٥٣ر٢		٤٨٣٩٦	٥١ر١		٥٢٧٦١	٥١ر١		٤٩٢٤٣	٤٥ر٩		٤٩ر٤	
(٨) شركات القطاع العام للانتاج الحيوانى والداجنى والسقى	٣٣٠٢٤	٣٩ر٧		٣٥٣٩٨	٣٩ر٣		٣٤٠٠٧	٣٥ر٩		٥٤٥٩٦	٣٥ر٩		٥١٤٢٠	٤٧ر٩		٤١ر٤	
(٩) حملة شركات القطاع العام (٨٠٧٠٦)	٨٣٢٤٠	٢٤ر٨	١٠٠	٨٩٩٦٠	٢٣ر٩	١٠٠	٩٤٧٢٤	٢٤ر٥	١٠٠	١٢٣٧١٨	٢٢ر٠	١٠٠	١٠٧٢٥٥	١٩ر١	١٠٠	٢٢ر٩	١٠٠
(١٠) بنوك التتميه الزراعيه	٦٠٠٠	١ر٨		٧٣٣٣	١ر٩		٦٣٠٩	١ر٦		٥٤٩٨	١ر٠		٧١٦٠	١ر٣		١ر٥	
اجمالى لانفاق الاستثمارى (١٠٠٩٠٥٠٤)	٣٣٤٦٤٥	١٠٠		٣٧٦٤٢٠	١٠٠		٣٨٦٦٠١	١٠٠		٥٦٢٢١٩	١٠٠		٥٥٩٧٩٨	١٠٠		١٠٠	

المصدر: نفس المصدر السابق

وفي هذا الجزء لن يتم تناول السياسة السعريه - باعتبارها الشكل غير المباشر للضريبة في قطاع الزراعة - من جميع جوانبها نظرا لأنها عولجت في جزء سابق من هذه الدراسة كسياسة من السياسات الاقتصادية ولكن يبقى هنا أن يتم إبراز الدور المالي لهذه السياسة وأثرها على مدى تحقق أهداف الخطه .

من وجهة نظر هدف تقليل حجم الفجوة الغذائية كان لهذه السياسة ومازال الأثر العكسي في اتجاه تحقيق هذا الهدف ذلك لأن هذه السياسة نظرا لاعتمادها على تحديد أسعار تسليم المحاصيل الداخلة في مجال التسليم الاجبارى عند مستويات أقل من سعر السوق وكذلك أقل بالنسبة لمستويات أسعار المحاصيل الأخرى بما لا يتناسب مع تكلفة انتاج هذه المحاصيل وبالتالي انخفاض ربحيتها النسبية في مواجهة المحاصيل الأخرى نظرا لكل ذلك فان هذه السياسة لعبت دورا مهما في عملية عزوف المزارعين عن زراعة المحاصيل الغذائية الرئيسية واتجاههم الى النشاطات الأخرى مثل انتاج الخضر والفاكهه أو انتاج النباتات الطبيه والعطريه .

أما من وجهة نظر تعبئة الموارد المحليه لزيادة امكانات التمويل الداخلى على حساب انقاص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجيه فانه بالرغم من تضارب الآراء والتقديرات حول حجم ماتحمل عليه الدوله من جراء السياسة السعريه في صوره اقتطاع من دخول المزارعين وبالرغم من الكثير من التحفظات على هذه التقديرات ، الا أن هناك حقيقة واضحة للعيان وهى أن الدوله أخذت في تقليص دور هذه السياسة في هذا المجال وذلك في اتجاهين : الاول اخراج بعض المحاصيل من اطار هذه السياسة أو تخصيص الحصص الخاضعة لها من هذه المحاصيل ، أو الاتجاه الثانى فهو الزيادات المتعددة والكبيرة فى السنوات الاخيرة لاسعار تسليم الحصص المسلمة للدولـة من هذه المحاصيل بالشكل الذى يجعلها تقترب باستمرار من المستويات السائدة لاسعار هذه المحاصيل بما يقلل من الفجوة بين هذين المستويين للاسعار وبالتالي خفض ماتحصل عليه الدوله فى شكل فروق أسعار باعتباره ضريبة غير مباشرة .

هذا علاوة على أن هذه السياسة تتعارض مع أهداف الخطة التوزيعية حيث أن الخطة تهدف الى زيادة دخول الفئات العريضة للشعب ومنها صغار المزارعين ولا يخفى على أحد أن السياسة السعريه الحالية تلقى بعبئها بصورة أساسية على صغار المزارعين الذين يزعمون فى العادة المحاصيل الحقلية والتي تخضع لهذه السياسة .

أما عن الضريبة المباشرة فنظرا لأنها لاتمس كل الدخل الزراعى وبالتالي فتعتبر ذات عبء ضئيل وهذا يعنى أنها غير قادرة - بشكلها الحالى - على المساهمة فى تعبئة الموارد المحليه كما أنها لاتقوى على القيام بوظيفة الضريبة التوجيهية بما يساعد على توجيه الموارد الزراعيه الى أوجه النشاط التى ترعياها الدوله فى ضوء الأهداف المخططة مثل زيادة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية . ان ضعف السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة فى مجال تحقيق هدف زيادة الاعتماد

على الذات في تمويل التنمية - باعتباره من أهداف الخطة - يمكن توضيحه من خلال ملاحظة تطور الحصيلة الضريبية في قطاع الزراعة ومقارنتها بالحصيلة الاجمالية للضرائب المباشرة على المستوى القومى ثم بمقارنتها بحجم الدخل الزراعى المحقق باعتبار أن هذا الدخل هو وعاء أى سياسة ضريبية في هذا القطاع .

جدول (٤-٦) تطور حصيلة الضرائب المباشرة في قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٧/١٩٨٨

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة	حصيلة الضرائب فى قطاع الزراعة	نسبة حصيلة الضرائب من الزراعة لاجمالى حصيلة الضرائب المباشرة (%)
٨٢/٨١	٢٢٦٩٥	٢٩ر٤	١٣٠
٨٣/٨٢	٢٠٩٢٧	٣٠ر٦	١٤٦
٨٤/٨٣	٢٦٣٧٠	٣١ر٥	١١٩
٨٥/٨٤	٢٥٢٥٩	٣٣ر	١٣١
٨٦/٨٥	٢٦١٠٧	٣٤ر	١٣٠
٨٧/٨٦ موازنة	٣٤٠٧٨	٣٦ر٧	١٠٨
٨٧/٨٨ مشروع	٤٢٤٩٧	٣٧ر٣	٠٨٨
المتوسط للفترة	٢٨٢٧ر٦	٣٣ر٢	١١٧

المصدر :- بالنسبة لاجمالى الضرائب البنك الاهلى - النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة بالنسبة بالضرائب الزراعية وزارة التخطيط - الادارة المركزية للمتابعة - قطاع الزراعة الرى .

٦-٢-٣ - حصيلة الضرائب من القطاع الزراعى :

يتضح من الجدول رقم (٤-٦) أن حصة الضرائب من قطاع الزراعة لايشكل الاجزاء ضئيلا من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة ، حيث يبلغ متوسط نصيب هذه الضريبة خلال الفترة ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٨ نحو ١١٧ر٠٪ من اجمالى الحصيلة الكلية للضرائب المباشرة ، بل وتنخفض هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث انخفضت من ١٣٠ر٠٪ عام ٨١/١٩٨٢ - السنة السابقة للخطة الى ١٠٨ر٠٪ عام ٨٦/١٩٨٧ باعتبارها آخر سنوات الخطة الخمسية الاولى وظل هذا الانخفاض حيث بلغت هذه النسبة ٨٨ر٠٪ فى أول سنوات الخطة الخمسية الثانية . أن معدل زيادة الحصيلة الاجمالية للضرائب خلال هذه الفترة بلغ نحو ٨٧ر٣٪ بينما كان هذا المعدل بالنسبة للضريبة الزراعية حوالى ٢٦ر٩٪ .

ان انخفاض الحصيلة الضريبية في قطاع الزراعة من ناحية واتجاه الوزن النسبى لهذه الضريبة مقارنة بالضرائب الاجمالية من ناحية أخرى يرجع الى أن هذه الضريبة لاتصيب الدخل الزراعى في مجمله كما أنها فى حالة الحساب لايعتمد أساسا على أجزاء هذا الدخل بصورتها الفعلية كوعاء لهذه الضريبة بمعنى أن هذه الضريبة تفرض على القيمة الايجارية وليس على الايجار الفعلى

فيما يتصل بضريبة الاطيان ، كما أنها تفرض على اساس القيمة الايجارية وليس الدخل الفعلي في حالة الضريبة على انتاج البساتين والنباتات الطبية والعطرية ولقد نتج عن ذلك عدم تناسب هذه الضرائب السنوية مع حجم الدخل الزراعي أو مع الزيادة السنوية فيه وهذا مايتضح من الجدول (٥-٦) .

جدول (٥-٦) تطور الضريبة الزراعية المباشرة والدخل الزراعي خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ (مليون جنيه)

السنوات	الدخل الزراعي	حصيلة الضريبة الزراعية	نسبة الضريبة الزراعية الى الدخل الزراعي (%)
٨٢/٨١	٣٧٤٢	٢٩ر٤	٠.٧٩
٨٣/٨٢	٤٣٧٥	٣٠ر٦	٠.٧٠
٨٤/٨٣	٤٨١٥	٣١ر٥	٠.٦٥
٨٥/٨٤	٦٠٧٢	٣٣ر	٠.٥٤
٨٦/٨٥	٧٤٤٨	٣٤ر	٠.٤٦
٨٧/٨٦	٨٦٤٠	٣٦ر٧	٠.٤٢
٨٨/٨٧	٨٩٣٠	٣٧ر٣	٠.٤٢
متوسط الفترة	٦٢٨٩	٣٣ر٢	٠.٥٣

المصدر: - وزارة التخطيط - الادارة المركزية للزراعة والري واستصلاح الاراضي - (بيان غير منشور).

يتضح من الجدول رقم (٥-٦) مدى ضآلة الجزء الذي يستقطع من الدخل الزراعي من خلال السياسة الضريبية في قطاع الزراعة ، حيث بلغت نسبة الحصيلة الضريبية نحو ٠.٥٣ % من الدخل الزراعي في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧، ولقد انخفضت هذه النسبة من نحو ٠.٧٩ % عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٠.٤٢ % عام ٨٨/٨٧ في حين بلغ معدل زيادة الدخل الزراعي خلال هذه الفترة نحو ١٣.٨٦ % لم يتجاوز هذا المعدل حوالى ٢.٦٩ % خلال نفس الفترة .

أن ذلك يرجع بالاضافة الى ما سبق ذكره من خصائص للضريبة الزراعية الى أن هذه الضريبة تفرض بصورة نسبية دونما مراعاة للمستويات المختلفة من الدخل، أى أنها لاتخضع لمبدأ التصاعد الضريبي . وهكذا بينما يشكل الدخل الزراعي الجزء المهم من الدخل القومي ، فلأن الضريبة على هذا الدخل لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الضرائب المفروضة على باقى أجزاء الدخل القومي .

كما يتضح مما سبق أن السياسة الضريبية المتبعة في قطاع الزراعة لاتخدم أهداف الخطة من وجهة نظر رفع كفاءة التمويل المحلي في عملية تمويل التنمية وكذلك مواجهة الفجوة الغذائية اذا انه من خلال حصيلة مناسبة لسياسة ضريبية مناسبة يمكن للدولة زيادة الاستثمارات اللازمة لعملية استصلاح واستزراع اراض جديدة يمكن استغلالها في انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسيه ، ونظرا لان العبء الضريبي لهذه السياسة ضعيف فانها لايمكن أن تستعمل كأداة توجيه لاستغلال الموارد الزراعيه لخدمة هذا الهدف إذ أن الاعفاء الضريبي لن يترتب عليه زيادة ملموسة في الدخول بما يشجع المنتجين على دخول النشاط الانتاجي المرغوب فيه وكذلك فان زيادة هذا العبء الضئيل اصلا حتى لو بالضغط لن يؤدي الى عبء ضريبي قادر على أن يشكل عنصر مشبط للمنتجين في مجالات محدده من النشاط الزراعي غير مرغوب فيها .

لذلك لا بد من اصلاح ضريبي في السياسة الضريبية لقطاع الزراعة حتى تستطيع القيام بوظائفها بما يناسب الاهداف المخططة لهذا القطاع .

أن عملية الاصلاح الضريبي في قطاع الزراعة يمكنها مع تنفيذ برنامج استثماري طموح يعتمد على حصيلة هذه الضريبة أن تعطى دفعة كبيرة لعملية استصلاح الاراضى باعتبار أن ذلك يشكل الدعامة الاساسية في أى تنمية لهذا القطاع .

٦-٢-٣- السياسة الائتمانية :

تنقسم السياسة النقدية الى شقين ، يتعلق الأول بعرض النقود والكميات المتداولة منها ، بينما يتعلق الثانى بالسياسة الائتمانية أو الجانب التوويلي . وللسياسة الائتمانية دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وذلك عن طريق حجم الائتمان المقدم لقطاع الزراعة ومدى ملائمة لمقابلة الحاجة لتمويل الانفاق على عملية تنمية هذا القطاع بشقيه الاستثماري والجاري ، وايضا عن طريق تكلفة هذا الائتمان ومدى ملائمتها لطبيعة النشاط الزراعي المستهدف .

وتحليل نشاط الجهاز المصرفي سواء من حيث القروض التي يمنحها للقطاعات المختلفة أو الودائع التي يتلقاها من هذه القطاعات يوضح مدى تدنى الدور الذي يلعبه هذا الجهاز في مجال قطاع الزراعة . وتعتبر من أن الاهداف المنوطة من قطاع الزراعة سواء في مجال التنمية الراسية أو التنمية الافقية تحتم على الجهاز المصرفي أن يقوم بدور فعال في عملية تمويل هذه التنمية المرجوه ، الا أن هذا الجهاز مازال عازفا عن المساهمة الفعالة في هذا المجال .

ويتضح من الجدول (٦-٦) مدى تدنى نصيب قطاع الزراعة من قروض الجهاز المصرفي فلقد بلغ متوسط نصيب الزراعة من ارصدة القروض المقدمة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ نحو ٧٪ بينما بلغ هذا المتوسط للصناعة والتجارة وقطاع الخدمات نحو ٣١٫٥٪ ، ٣٩٫٣٪ ، ٢٢٫٢٪ خلال نفس الفترة على الترتيب . وهذا يعنى أن النصيب النسبي في المتوسط خلال هذه الفترة يعادل نحو ٢٢٪ ، ١٨٪ ، ٣١٪ من النصيب النسبي لقطاعات الصناعة والتجارة

جدول رقم (٦-٦)
تطور ارصدة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٨٧/٨١
(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات (١)	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	الإجمالي
١٩٨١					
قيمة	٢٥٠	١٩٦٠	٢٧٢٠	١٠٧٤	٦٠١٤
%	٤,٢	٣٢,٦	٤٥,٤	١٧,٨	١٠٠
١٩٨٢					
قيمة	٤٧٣	٢٨٨٥	٤٠٨٣	١٧٥١	٩١٩٢
%	٥,١	٣١,٤	٤٤,٥	١٩	١٠٠
١٩٨٣					
قيمة	٦٨٥	٣٦٥٩	٤٤٦٣	٢٤١٩	١١٢٢٦
%	٦,١	٣٢,٦	٣٩,٨	٢١,٥	١٠٠
١٩٨٤					
قيمة	١١٢١	٤٥٨٢	٥٥٠٤	٣٣٤٧	١٤٥٥٤
%	٧,٧	٣١,٥	٣٧,٨	٢٣	١٠٠
١٩٨٥					
قيمة	١٣٤٠	٥٥٧٢	٧٠٣٤	٤٣٤٢	١٨٢٨٨
%	٧,٣	٣٠,٥	٣٨,٥	٢٣,٧	١٠٠
١٩٨٦					
قيمة	١٩٤٩	٧٠١٤	٧٩٤٤	٥٧٦٦	٢٢٦٧٣
%	٨,٦	٣٠,٩	٣٥,١	٢٥,٤	١٠٠
١٩٨٧					
قيمة	٢٦٥٦	٨٢٣٠	٩٠١١	٦٦٦٨	٢٦٥٦٥
%	١٠	٣١	٣٣,٩	٢٥,١	١٠٠
متوسط الفترة					
قيمة	١٢١١	٤٨٤٣	٥٨٢٤	٣٦٢٤	١٥٥٠٢
%	٧,٨	٣١,٢	٣٧,٦	٢٣,٤	١٠٠

(١) حتى نهاية يونيو من كل عام .
المصدر : البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية اعداد ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧ .

والخدمات على التوالي ويلاحظ أن هناك تحسنا قد حدث بالنسبة لقطاع الزراعة حيث ارتفع نصيبه النسبي من ٤.٢٪ من اجمالي أرصدة القروض الممنوحة حتى يونيه ١٩٨١ الى ١٠٪ من اجمالي أرصدة القروض الممنوحة حتى يونيه ١٩٨٧ وذلك يرجع الى الزيادة الملحوظة في أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة بالمقارنة بالزيادة في أرصدة القروض الاجمالية أو أرصدة القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة ، فبينما زادت أرصدة القروض الاجمالية خلال نفس الفترة بمعدل ٣٤.٢٪ ، وزادت أرصدة قروض الصناعة والتجارة والخدمات بمعدل ٣٢.٠٪ ، ٢٣.٠٪ ٥٢.١٪ على الترتيب يلاحظ أن أرصدة القروض المقترحة لقطاع الزراعة قد زادت خلال نفس الفترة بمعدل ٩٦.٢٪ وهذا التحسن لا يتعارض مع تقلص دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاع الزراعة وذلك للأسباب الآتية :

— أن هذا التحسن ليس ناتجا عن مساهمة الجهاز المصرفي ككل ولكن ناتجا بالدرجة الاولى من التزايد الكبير في القروض التي يقدمها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وهذا مايتضح عند دراسة توزيع القروض المقدمة من البنوك المختلفة لقطاع الزراعة .

— أن نصيب الزراعة مازال ضئيل بمقارنة بأنصبة القطاعات الأخرى ولا تناسب مع أهمية قطاع الزراعة باعتباره من أهم قطاعات الاقتصاد القومي والتحسين النسبي يرجع في المقام الأول الى التدني الشديد الذي كان عليه الحال بالنسبة لقطاع الزراعي في بداية فترة الدراسة حيث حصل على نحو ٤.٢٪ من أرصدة القروض الممنوحة حتى يونيه ١٩٨١ بينما حصل قطاع التجارة مثلا على ٤٥.٤٪ من أرصدة هذه القروض ، أي أن نصيب قطاع الزراعة لم يشكل الا نحو ٩٪ من نصيب قطاع التجارة .

— أن هذا التحسن قد حدث على حساب قطاع الصناعة باعتباره الشق الثاني مع قطاع الزراعة اللذان يشكلان القطاعات السليمة حيث انخفض النصيب النسبي لقطاع الصناعة من ٣٢.٦٪ من أرصدة القروض حتى يونيه ١٩٨١ الى ٣.١٪ من أرصدة هذه القروض حتى يونيه ١٩٨٧ في حين تزايدت لقطاع الخدمات من ١٧.٨٪ حتى ١٩٨١ الى ٢٢.٢٪ حتى يونيه ١٩٨٧ .

(١) يقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بادور الأكبر في تنمية القطاع الزراعي دونما مشاركة فعالة من البنوك التجارية - وأن مصادر قروض البنوك التجارية يأتي من الودائع المختلفة التي تتلقاها هذه البنوك من الأفراد أو المشروعات ، فان مصادر أموال البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - شأن كل البنوك المتخصصة - هي في الأساس عبارة عما يحصل عليه من قروض من البنك المركزي بجانب موارد ذاتية مما يجعل هذه المصادر محدودة بالمقارنة بمقدار أموال البنوك التجارية .

يتضمن من الجدول (٧-٦) ان البنوك التجارية - باعتبارها صاحبة النصيب الاكبر من القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي حيث يبلغ وزنها النسبي ٧٧٪ من اجمالي ارصدة القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة - هي السبب وراء تدني نصيب قطاع الزراعة من تمويل الجهاز المصرفي . ولقد بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من ارصدة القروض المقدمة من البنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نحو ٢٦ ٪ في حين بلغ هذا المتوسط بالنسبة للصناعة والتجارة والخدمات ٣٥٧٪ ، ٤٣٤٪ ، ١٨٣٪ على الترتيب .

وبالرغم من تزايد ارصدة القروض المقدمة الى قطاع الزراعة خلال هذه الفترة بنحو ٥٢٢٪ بينما كان معدل تزايد اجمالي ارصدة هذه القروض وارصدة تلك المقدمة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات خلال نفس الفترة ٢٨٢٪ ، ٢٩٦٪ ، ٢٠٩٪ ، ٤٦٠٪ على التوالي ، الا أن نصيب قطاع الزراعة مازال متدنيا بالمقارنة بالقطاعات الاخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ نحو ٣٧٪ من نصيب قطاع التجارة حتى يونية ١٩٨١ ، ٧٥٪ من نصيب نفس القطاع حتى يونية ١٩٨٧ وهو ما لا يتناسب مع اهمية قطاع الزراعة اذا قورن بقطاع التجارة على سبيل المثال .

ويلاحظ من بيانات الجدول (٨-٦) ان دور بنوك الاستثمار في تمويل عملية تنمية قطاع الزراعة مازال ضئيلا اذا ما قورن بدورها نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فلقد بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من ارصدة القروض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نحو ١٨ ٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات نحو ١٧٠٪ ، ٤٩٦٪ ، ٣١٥٪ على التوالي .

هذا ويلاحظ انه قد حدث تحسنا في نصيب قطاع الزراعة حيث ارتفع من ٠٫٨٪ حتى يونيه ١٩٨١ الى ٢٤٪ حتى يونية ١٩٨٧ . ان هذا التحسن يرجع الى تزايد ارصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة بمعدل اكبر من معدلات زيادة اجمالي ارصدة القروض وكذلك ارصدة القروض الممنوحة للقطاعات الاخرى . فبينما بلغ معدل زيادة ارصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ حوالي ١٠٧٥٪ ، يلاحظ ان معدل زيادة اجمالي ارصدة القروض الممنوحة من بنوك الاستثمار الى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات قد بلغت نحو ٦٠٨٪ ، ٧٧٤٪ ، ٣٩٠٪ ، ١٠٣٧٪ على الترتيب .

الا أن هذا التحسن لا يعني ان قطاع الزراعة قد اخذ الاهتمام الواجب من بنوك الاستثمار فمثلا قد بلغت ارصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة حتى يونية ١٩٨١ حوالي ١٣٪ من ارصدة القروض الممنوحة لقطاع التجارة حتى نفس الفترة ، وبلغت هذه

جدول رقم (٧-٦)

تطور ارصدة القروض الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧

(مليين جنيه)

البيان	حتى يونيو ٨١		حتى يونيو ٨٢		حتى يونيو ٨٣		حتى يونيو ٨٤		حتى يونيو ٨٥		حتى يونيو ٨٦		متوسط الفترة	
	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق	%	ق
الزراعة	٩٠	١٨	١٧٤	٢٢	٢٢٤	٢٦	٢٢٦	٢٠	٢٩١	٢٨	٤٨١	٢٩	٢٩	٢٦
الصناعة	١٧٧٠	٢٥٢	٢٦١٤	٢٤	٢٢٤٤	٢٦٧	٤٠٤٦	٣٦٢	٤٨٨٦	٢٥٠	٥٩٩٢	٢٦١	٧٠١٨	٢٥٧
التجارة	٢٤٢٥	٤٨٣	٢٦٢٧	٤٧٩	٢٨٤٦	٤٢٦	٤٧٢٧	٤٢٣	٦٠٢٠	٤٣١	٦٥٦٨	٢٩	٧٥٠١	٤٣
الخدمات	٧٣٩	١٤٧	١١٦٤	١٥٣	١٥١٤	١٧١	٢٠٦٧	١٨	٢٦٦٥	١٩١	٢٥٦٨	٢١	٤١٢٧	١٨٣
اجمالي	٥٠٢٤	١٠٠	٧٥٧٩	١٠٠	٨٨٤٨	١٠٠	١١١٧٦	١٠٠	١٣٩٦٢	١٠٠	١٦٦٠٩	١٠٠	١٩٢١٩	١٠٠

المصدر : البنك المركزي المصري - النشرة الاقتصادية ، اعداد ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧

جدول رقم (٨-٦)

تطور ارصدة القروض الممنوحة من بنوك الاستثمار للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة

١٩٨٧ - ١٩٨١

(مليون جنيه)

البيان	حتى يونية ٨١		حتى يونية ٨٢		حتى يونية ٨٣		حتى يونية ٨٤		حتى يونية ٨٥		حتى يونية ٨٦		حتى يونية ٨٧		متوسط الفترة %
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
الزراعة	٤	٨	١٢	١٦	١٧	١٤	٤١	٢٤	٤٦	٢١	٦٢	٢٠	٨٣	٢٤	١٨
الصناعة	٨٠	١٦١	١٠٨	١٤٢	١٨٨	١٥٩	٢٨٧	١٧١	٣٥٧	١٦٢	٦٢٦	٢٠٠	٦٩٩	١٩٩	١٧١
التجارة	٣٠٣	٦١٠	٤٥٣	٥٩٥	٥٩٣	٥٠٣	٧٦٣	٤٥٤	٩٩٩	٤٥٣	١٣٥٨	٤٣٣	١٤٨٥	٤٢٢	٤٩٦
الخدمات	١١٠	٢٢١	١٨٨	٢٤٧	٣٨١	٣٢٤	٥٩١	٣٥١	٨٠٢	٣٦٤	١٠٩٠	٣٤٧	١٢٥١	٣٥٦	٣١٥
اجمالى	٤٩٧	١٠٠	٧٦١	١٠٠	١١٧٩	١٠٠	١٦٨٢	١٠٠	٢٢٠٤	١٠٠	٣١٣٦	١٠٠	٣٥١٨	١٠٠	١٠٠

المصدر:

البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ .

النسبة حوالى ٥٦٪ حتى يونية ١٩٨٧ . بل ان هذا التحسن يرجع فى شق كبير منه الى الضآلة الشديدة فى مساهمة بنوك الاستثمار فى تمويل قطاع الزراعة فى سنة الاساس لفترة الدراسة باعتبارها اساس المقارنة خلال فترة الدراسة .

ويتضح من الجدول (٦-٩) ان البنوك المتخصصة تلعب دورا فعالا وايجابيا فى تمويل قطاع الزراعة ، حيث بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من ارصدة القروض الممنوحة من تلك البنوك خلال الفترة ٨١-١٩٨٧ نحو ٤١٢٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات حوالى ١٦٨٪ ، ٠٫٨٪ ، ٤١٣٪ على التوالي .

وان كانت الزراعة تحتل المركز الثانى بعد الخدمات من حيث المتوسط خلال الفترة ، بحيث تزايد نصيب قطاع الزراعة من ارصدة القروض من ٣١٦٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٥٢٥٪ حتى يونية ١٩٨٧ ، بينما تناقص نصيب قطاع الخدمات من ٤٥٧٪ الى ٣٣٤٪ خلال نفس الفترة . ان هذا التحسن النسبى لنصيب قطاع الزراعة يرجع الى التزايد الكبير فى ارصدة القروض الممنوحة لهذا القطاع اذا ما قورنت سواء باجمالى الارصدة الممنوحة للاقتصاد او بتلك الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة . وفى الوقت الذى بلغ فيه معدل زيادة ارصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة نحو ١١٩٠٪ ، بلغت هذه المعدلات بالنسبة لاجمالى ارصدة القروض الممنوحة وبالنسبة لارصدة القروض الممنوحة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات حوالى ٦٧٧٪ ، ٣٦٦٪ ، ١١٥٠٪ ، ٤٩٩٪ على التوالي ، ويرجع ذلك الى النشاط الملحوظ للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى كبنك متخصص الهدف من توفير القروض لقطاع الزراعة نظرا لظروف البنوك التجارية على وجه الخصوص عن محاولة اعطاء هذا القطاع القروض اللازمة لتمويل النشاط الانتاجى به . وهذا مايتضح من الجدول (٦-١٠) حيث تلقى قطاع الزراعة بشكل اساسى من البنوك المتخصصة متمثلة فى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وفى المتوسط بلغ نصيب البنوك المتخصصة من اجمالى ارصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة من الجهاز المصرفى فى خلال الفترة ٨١-١٩٨٧ نحو ٦٧٨٪ ، فى الوقت الذى بلغ فيه هذا المتوسط بالنسبة للبنوك التجارية ٣٠٣٪ ، وهذا التطور فى ارصدة القروض خلال فترة الدراسة يوضح بصورة اكثر جلاء الاتجاه السلبى المستمر للبنوك التجارية تجاه اقراض قطاع الزراعة ، فى الوقت الذى يتزايد فيه الدور الذى تلعبه البنوك المتخصصة فى هذا المضمار . فبينما تزايد نصيب ارصدة القروض الممنوحة من البنوك المتخصصة من اجمالى ارصدة القروض الممنوحة لهذا القطاع من ٦٢٤٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٧٥٨٪ حتى يونية ١٩٨٧ ، ويلاحظ ان نصيب البنوك التجارية يتدهور من سنة الى اخرى ، حيث انخفض من ٣٦٪ حتى يونية ١٩٨١ الى

جدول رقم (٦-٩)

تطور ارصدة القروض الممنوحة من البنوك المتخصصة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧

(مليون جنيه)

البيان	حتى يونيو ١٩٨١	حتى يونيو ١٩٨٢	حتى يونيو ١٩٨٣	حتى يونيو ١٩٨٤	حتى يونيو ١٩٨٥	حتى يونيو ١٩٨٦	حتى يونيو ١٩٨٧ متوسط الفترة
	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %
الزراعة	١٥٦	٣١٦	٢٨٧	٣٣٧	٤٣٤	٣٦٢	٧٤٤
الصناعة	١١٠	٢٢٤	١٦٣	١٩١	٢٢٧	١٨٩	٢٤٩
التجارة	٢	٠٤	٣	٤	١٤	١٢	٨
الخدمات	٢٢٥	٤٥٧	٣٩٩	٤٦٨	٥٢٤	٤٣٧	٦٨٩
اجمالى	٤٩٣	١٠٠	٨٥٢	١٠٠	١١٩٩	١٠٠	١٦٩٦

المصدر :

البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧

المتعلقة لهذه القروض وبالتالي فكان من المنطقي ان تتجه البنوك - باعتبارها تهدف الى الربح في المقام الاول - الى اقراض القطاعات لخدمية وقطاعات التجارة باعتبارها انشطة لا تحتاج الى قروض طويلة الاجل وفي نفس الوقت لا تتطوى عملية استرداد القروض منها على مخاطر كبيرة - واعتبارا من هذا التاريخ بدأ البنك المركزى يتبع اسلوب التمييز بين القطاعات المختلفة عن طريق سعر الفائدة حتى يمكن توجيه عملية الاقراض الى القطاعات السلعية بصورة اكبر منها الى القطاعات الخدمية والجدول (٦-١١) يوضح هيكــــــــــــــــل اسعار الفائدة على القروض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ .

جدول رقمــــــــــــــــ (٦-١١)

تطور اسعار الفائدة على القروض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧
(%)

١٩٨٧	١٩٨٦-٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
<u>١- قطاع الزراعة والصناعة:</u>				
١٣-١١	١٣-١١	لا يوجد-١٣	١٥-١٣	سنة فاقل
١٤-١٢	١٣-١١	لا يوجد-١٣	١٥-١٣	اكثر من سنة وحتى سنتين
١٥-١٣	١٣-١١	لا يوجد-١٣	١٥-١٣	اكثر من سنتين
<u>٢ قطاع الخدمات :</u>				
١٥-١٣	١٥-١٣	١٥-١٣	١٥-١٣	سنة فاقل
١٦-١٤	١٥-١٣	١٥-١٣	١٥-١٣	اكثر من سنة وحتى سنتين
١٧-١٥	١٥-١٣	١٥-١٣	١٥-١٣	اكثر من سنتين
<u>٣ قطاع التجارة</u>				
لا يوجد-١٦	لا يوجد-١٦	لا يوجد-١٦	١٥-١٣	سنة فاقل
لا يوجد-١٧	لا يوجد-١٦	لا يوجد-١٦	١٥-١٣	اكثر من سنة وحتى سنتين
لا يوجد-١٨	لا يوجد-١٦	لا يوجد-١٦	١٥-١٣	اكثر من سنتين

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية اعداد ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ .

ويعتمد أسلوب التمييز الذي اتبع اعتبارا من عام ١٩٨٢ على محورين :

الاول التمييز بين القطاعات الاقتصادية والثاني التمييز حسب مده القرض . فعلى

اساس المحور الاول ثم التمييز بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات

البلعية (الزراعة والصناعة) عنها على القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتجارة

فلقد تم تحديد الحد الادنى والاعلى في حالة القطاعات البلعية عند مستوى اقل من

الحد الادنى والاعلى لسعر الفائدة في حالة القطاعات الخدمية ، ثم اتى الحد الادنى

والاعلى في حالة قطاع التجارة عند اعلى مستوى .

اما على اساس المحور الثانى فلقد تم التمييز داخل كل قطاع من القطاعات

الانتاجية بين سعر الفائدة على كل من القروض اقل من سنة واكثر من سنة حتى سنتين

ثم اكثر من سنتين ، بحيث ارتفعت اسعار الفائدة حسب طول فترة القرض وهذا لا يتناسب

اطلافا مع أهداف التنمية في قطاع الزراعة وذلك لان هذا الاسلوب يحاى القروض قصيرة

الاجل ، فى الوقت الذى تحتاج فيه عملية تطوير الزراعى الى قروض طويلة الاجل ، كما

ان عملية الاستصلاح والاستزراع لحوالى ١٥٠ الف فدان سنويا والتي يقع عاتقها على القطاع

الخاى بالدرجة الاولى فانها تحتاج فى المقام الاول الى عملية تمويل مناسبة سواء من حيث

الكم أو من حيث مدى مناسبة شروط هذا التمويل نظرا لارتفاع تكلفة الحصول على القروض

والتي كثيرا ما تكون عائقا أمام الدخول فى هذا المضمار الذى يحتاج الى فترة طويلة حتى يعود

بايرادات على المستثمر .

ويبقى فى هذا المجال أمر فى غاية الاهمية وهو أنه اذا كان لاسلوب رفع

الفائدة الاثر الفعال على خفض الطلب على القروض لقطاعات الخدمات والتجارة نظرا لأنه

كلما ارتفعت تكلفة الاقتراض كلما انخفض الطلب على القروض ، الا أن أسلوب خفض الفائدة

لن يأتى بالاثر المطلوب على تشجيع القروض الموجهة للقطاعات البلعية وخاصة قطاع الزراعة

لأن المصالة هنا ليست فى مقدار طلب هذا القطاع على القروض وانما هى فى الدرجة الاولى

عملية عزوف البنوك عن الدخول فى اقراض العمليات المختلفة فى هذا القطاع بمعنى أن الامر

لا يتوقف على تشجيع قطاع الزراعة على الاقتراض وانما على تشجيع البنوك على اقراض هذا

القطاع . ولذلك يجب استخدام ادوات أو اساليب تشجيعية اخرى الى جانب سعر الفائدة

التمايزى مثل تحديد السقوف الائتمانية عند حدود اكبر بالنسبة لقطاع الزراعة عنها فى حالة

القطاعات الخدمية والتجارة واستخدام التفاوت فى هذه السقوف حتى داخل قطاع الزراعة

حب نوع النشاط الذى سوف يوجه اليه القرى . كما تستطيع الدولة أن تقوم بضممان

القروض اللازمة للزراعة لدى البنوك المقرضة .

هذا عن أثر السياسة الائتمانية على قطاع الزراعة من وجهة نظر الهدف

التخطيطى لهذا القطاع والمتمثل فى احداث دفعات نمو لقطاع الزراعة على طريق محاولات

ضبط الفجوة الغذائية وخاصة عن طريق زيادة الرقعة الزراعية بكب مزيد من الارض

الجديدة .

وإذا ما حاولت هذه الدراسة تحليل أثر السياسة النقدية والإئتمانية على قطاع الزراعة من وجهة نظر هدف تخطيطى آخر لا يقل عن الهدف السابق أهمية والمتمثل فى محاولة زيادة مقدرة التمويل المحلى بتعبئة المصادر المحلية عبر القنوات للتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل لوجد أن الجهاز المصرفى باعتباره الاداء المنفذه للسياسة الائتمانية لم يستطيع بعد من لعب الدور الفعال فى تعبئة المدخرات من قطاع الزراعة كما يشير الى ذلك. تطور الودائع فى الجدول رقم (٦ - ١٢) .

ويوضح الجدول رقم (٦ - ١٢) بصورة جلية مدى فشل الجهاز المصرفى فى استقطاب مدخرات قطاع الزراعة باعتباره من أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، حيث بلغ متوسط أرصدة ودائع قطاع الزراعة لدى الجهاز المصرفى خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نحو ٣٨٪ من اجمالى أرصدة ودائع القطاعات الاقتصادية ، فى الوقت الذى بلغ فيه هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات حوالى ٣٥٪ ، ٢٧٪ ، ٣٣٪ على الترتيب . بل ان الوزن النسبى لأرصدة ودائع قطاع الزراعة اخذ فى التناقص المستمر - باستثناء ١٩٨٣ بحيث انخفض من ٣٥٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٢٢٪ حتى يونية ١٩٨٧ . ان ذلك يرجع الى تزايد أرصدة ودائع هذا القطاع بمعدلات اقل من معدلات تزايدها فى قطاعى التجارة والخدمات ، فبينما بلغ معدل زيادة أرصدة ودائع قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة نحو ١٧٥٪ ، بلغ هذا المعدل بالنسبة لهذين القطاعين خلال نفس الفترة حوالى ٣١٠٪ ، ٢٢٩٪ على الترتيب ، مما ادى الى تدنى العلاقة بين أرصدة ودائع قطاع الزراعة وأرصدة ودائع كـل من قطاعى التجارة والخدمات ، بينما بلغت أرصدة ودائع قطاع الزراعى حتى يونية ١٩٨١ نحو ١٦٦٪ ، ١٢٢٪ من أرصدة ودائع قطاعى التجارة والخدمات ، انخفضت هذه النسبة حتى يونية ١٩٨٧ الى ١١٪ ، ٩٤٪ على الترتيب .

هذا الفشل فى استقطاب الجهاز المصرفى للمدخرات المحلية يرجع فى المقام الاول على عدم قيام البنوك التجارية بالدور المنوط بها فى قطاع الزراعة من حيث تجميع مدخرات المزارعين - كما هو موضح بجدول رقم (٦ - ١٣) حيث يرجع الى عدة عوامل ربما اهمها عدم وجود الوعى الكافى لدى المزارع فى الريف فى كيفية التعامل مع البنوك وكذلك لعدم وجود الفروع الكافية فى بعض المدن الصغيرة وعدم تواجدها بالمرّة فى الريف ، ايضا التعارض مع هذه البنوك مع العقيدة الاسلامية والتى يتمك بها جموع المزارعين نظرا لوجود شبهة التعامل الربوى ولذلك يجب العمل على نشر الفروع الاسلامية لهذه البنوك فى اماكن تجمعات المزارعين ونشر الوعى لديهم بشرعية التعامل مع هذه الفروع ، حيث بين الجدول (٦ - ١٣) ان السبب الرئيسى فى تدنى الدور الذى يلعبه الجهاز المصرفى فى جذب مدخرات المزارعين يكمن وراء ضالة الدور الذى تلعبه البنوك التجارية فى هذا المجال ، فبينما تبلغ متوسط أرصدة ودائع

جدول (٦-١٢)

تطور ارصدة الودائع لدى الجهاز المصرفى موزعة حسب القطاعات
الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٧)

(مليون جنيه)

البيان	حتى يونية ١٩٨١	حتى يونية ١٩٨٢	حتى يونية ١٩٨٣	حتى يونية ١٩٨٤	حتى يونية ١٩٨٥	حتى يونية ١٩٨٦	حتى يونية ٨٧	متوسط الفترة
	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	%
الزراعة	١٥٢	٣٥	٢٠٥	٣٥	٣٤٩	٥٥	٢٩٨	٣٩
الصناعة	١٨٦٥	٤٣٥	٢٠٣٠	٣٤٦	٢١٢٣	٣٣٢	٢٤٦٠	٣٢٦
التجارة	٩١٥	٢١٣	١٤٤٩	٢٤٧	١٧٨٩	٢٨٠	٢٢٧٠	٣٠١
الخدمات	١٣٥٧	٣١٧	٢١٨٣	٣٧٢	٢١٢٧	٣٣٣	٢٥٢٥	٣٣٤
اجمالى	٤٢٨٩	١٠٠	٥٨٦٧	١٠٠	٦٣٨٨	١٠٠	٧٥٥٣	١٠٠

المصدر : البنك المركزى - المجلة الاقتصادية اعداد ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ .

جدول رقم (١٣-٦)

تطور ارصدة الودائع لدى البنوك التجارية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧

(مليون جنيه)

البيان	حتى يونية ٨١	حتى يونية ٨٢	حتى يونية ٨٣	حتى يونية ٨٤	حتى يونية ٨٥	حتى يونية ٨٦	حتى يونية ٨٧	متوسط
	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	قيمة %	الفترة %
الزراعة	٩٥	٢٥	١٣١	٢٤	٢٤٧	٤٣	١٨١	٢٧
الصناعة	١٧٤٧	٤٥٣	١٩٦٠	٣٦٤	٢٠٢٢	٣٥٤	٢٣٣٠	٣٧٣
التجارة	٧٥٨	١٩٧	١٢٥٩	٢٣٤	١٥٠٩	٢٦٤	١٩٢٥	٢٥٤
الخدمات	١٢٥٢	٣٢٥	٢٠٣١	٣٧٨	١٩٣٢	٣٣٩	٢٣٣٩	٣٤٧
اجمالى	٣٨٥٢	١٠٠	٥٣٨١	١٠٠	٥٧١٠	١٠٠	٦٧٧٥	١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة

قطاع الزراعة لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نحو ٣٨٪ من اجمالي ارصدة الودائع لدى هذا الجهاز ، بلغ متوسط ارصدة ودائع قطاع الزراعة لدى البنوك التجارية فقط خلال نفس الفترة نحو ٢٦٪ من اجمالي ارصدة الودائع لدى هذه البنوك ايضا فانه بينما بلغ معدل زيادة ارصدة ودائع هذا القطاع لدى الجهاز المصرفي ككل خلال نفس الفترة نحو ١٧٥٪ - كما سبق الاشارة - فان معدل زيادة ارصدته لدى البنوك التجارية فقط خلال نفس الفترة كان حوالي ١٥٨٪ . هذا اذا ما قورن دور البنوك التجارية داخل قطاع الزراعة بدور الجهاز المصرفي كله خلال نفس القطاع . الا ان ضالة دور البنوك التجارية في هذا المجال تتضح ايضا من خلال مقارنة هذا الدور مع دورها في تجميع مدخرات القطاعات الاخرى ، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط نصيب قطاع الزراعة من ارصدة الودائع لدى البنوك التجارية خلال فترة الدراسة ٢٦٪ ، بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات نحو ٣٧٣٪ ، ٢٥٤٪ ، ٣٤٧٪ على الترتيب . بل وانخفض نصيب قطاع الزراعة من ارصدة الودائع لدى هذه البنوك من ٢٥٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٢١٪ حتى يونية ١٩٨٧ واتسم هذا الانخفاض بالاستمرارية - باستثناء عام ١٩٨٣ - ايضا فانه بينما بلغ معدل زيادة ارصدة ودائع قطاع الزراعة لدى البنوك التجارية - كما سبق القول - خلال فترة الدراسة نحو ١٥٨٪ ، كان معدل زيادة ارصدة الودائع لدى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات خلال نفس الفترة نحو ١٢٩٪ ، ٣١٤٪ ، ٢٢٩٪ على الترتيب ، أي ان معدل زيادة ارصدة ودائع قطاع التجارة بلغ نحو الضعف اذا ما قورن بنظيره في قطاع الزراعة .

ويوضح الجدول (٦-١٤) انه بالرغم من انخفاض الدور الذي تلعبه بنوك الاستثمار في تجميع مدخرات قطاع الزراعة سواء اذا قورن ذلك بالبنوك التجارية والجهاز المصرفي ككل بخصوص قطاع الزراعة او اذا ما قورن بدور بنوك الاستثمار نفسها فيما يتصل بالقطاعات الاخرى ، الا ان هذا الدور في التحسن المستمر ، حيث ارتفع نصيب ارصدة ودائع قطاع الزراعة من اجمالي ارصدة الودائع لدى بنوك الاستثمار من ٣٠٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٣١٪ حتى يونية ١٩٨٧ وبمعدل زيادة خلال هذه الفترة قدره ٣٦٠٠٪ ولكن يجب الا يعول كثيرا على هذا المعدل الكبير اذ ان ذلك يرجع في المقام الاول الى الانخفاض الشديد في ارصدة ودائع قطاع الزراعة لدى بنوك الاستثمار في سنة الاساس من فترة الدراسة حيث لم يتعد المليون جنيه . ومعنى ذلك انه بالرغم من التحسن في طبيعة الدور الذي تلعبه بنوك الاستثمار في هذا المجال الا انه مازال دون المستوى الفعال ، حيث بلغ متوسط نصيب ارصدة ودائع قطاع الزراعة خلال هذه الفترة نحو ١٩٪ من اجمالي الودائع لدى هذه البنوك ، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات نحو ١٥٩٪ ، ٥٠٢٪ ، ٣٢٪ على الترتيب وهذا معناه ان متوسط الوزن النسبي لاصدة ودائع قطاع الزراعة لا تشكل الا نحو ٣٨٪ من متوسط الوزن النسبي لارصدة ودائع قطاع التجارة خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٦-١٤)

تطور ارصدة الودائع لدى البنوك الاستثمارية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	حتى يونية ٨١		حتى يونية ٨٢		حتى يونية ٨٣		حتى يونية ٨٤		حتى يونية ٨٥		حتى يونية ٨٦		حتى يونية ٨٧		متوسط الفترة %
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
الزراعة	١	٣	٢	٠.٦	١٤	٢.٧	٤	٠.٧	١٨	٢.٦	٣٤	٣.٢	٣٧	٣.١	١.٩
الصناعة	٦٤	٢٠.٥	٤٠	١١.٣	٦٣	١٢.٠	٨٤	١٤.٢	٨٨	١٢.٨	٢١٧	١٩.٩	٢٤٣	٢٠.٥	١٥.٩
التجارة	١٤٩	٤٧.٨	١٧٢	٤٨.٤	٢٦٠	٤٩.٤	٣٢٢	٥٤.٦	٣٧٨	٥٤.٨	٥٣٢	٤٨.٦	٥٦٤	٤٧.٧	٥٠.٢
الخدمات	٩٨	٣١.٤	١٤١	٣٩.٧	١٨٩	٣٥.٩	١٨٠	٣٠.٥	٢٠٦	٢٩.٨	٣٠٥	٢٨.٠	٣٣٩	٢٨.٧	٣٢.٠
اجمالى	٣١٢	١٠٠	٣٥٥	١٠٠	٥٢٦	١٠٠	٥٩٠	١٠٠	٦٩٠	١٠٠	١٠٨٨	١٠٠	١١٨٣	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة .

جدول رقم (٦-١٥)

تطور ارصدة الودائع لدى البنوك المتخصصة موزعه حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة

١٩٨١-١٩٨٧

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	حتى يونيو ٨١		حتى يونيو ٨٢		حتى يونيو ٨٣		حتى يونيو ٨٤		حتى يونيو ٨٥		حتى يونيو ٨٦		حتى يونيو ٨٧		متوسط الفترة
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	%
الزراعة	٥٦	٥٨,٩	٧٢	٥٥,٠	٨٨	٥٧,٩	١١٣	٦٠,١	١٢٢	٤٩,٦	١٢٦	٤٧,٩	١٣٦	٤٦,٩	٥٣,٨
الصناعة	٢٤	٢٥,٣	٣٠	٢٢,٩	٣٨	٢٥,٠	٤٦	٢٤,٥	٧٥	٣٠,٥	٨٥	٣٢,٣	٩٧	٣٣,٤	٢٧,٧
التجارة	٨	٨,٤	١٨	١٣,٧	٢٠	١٣,٢	٢٣	١٢,٢	٤٢	١٧,١	٤٥	١٧,١	٤٩	١٦,٩	١٤,١
الخدمات	٧	٧,٤	١١	٨,٤	٦	٣,٩	٦	٣,٢	٧	٢,٨	٧	٢,٧	٨	٢,٨	٤,٤
اجمالي	٩٥	١٠٠	١٣١	١٠٠	١٥٢	١٠٠	١٨٨	١٠٠	٢٤٦	١٠٠	٢٦٣	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة

ويتضح من الجدول (٦-١٥) أن البنوك المتخصصة تلعب الدور الأكبر في تعبئة مدخرات قطاع الزراعة اذا ما قورن ذلك بدورها بالنسبة للقطاعات الأخرى أو بدور الجهاز المصرفي ككل تجاه قطاع الزراعة أو بدور البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في هذا المجال . فلقد بلغ متوسط نصيب أرصدة ودائع قطاع الزراعة لدى البنوك المتخصصة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ نحو ٥٣٫٨٪ من اجمالي أرصدة الودائع لدى هذه البنوك ، بينما بلغ متوسط نصيب أرصدة ودائع هذا القطاع لدى الجهاز المصرفي ولدى البنوك التجارية ولدى بنوك الاستثمار - كما سبق القول - حوالي ٣٨٪ ، ٢٦٪ ، ١٩٪ على الترتيب ، أيضا فانه بلغ متوسط نصيب أرصدة ودائع قطاع الزراعة لدى البنوك المتخصصة هذا القدر ، بلغ هذا المتوسط في حالة القطاعات الأخرى لدى البنوك المتخصصة نحو ٢٧٫٧٪ ، ١٤٫١٪ ، ٤٫٤٪ لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات على الترتيب .

ويلاحظ أن دور البنوك المتخصصة في تعبئة مدخرات قطاع الزراعة قد أخذ في التناقص من سنة الى أخرى باستثناء عام ١٩٨٤ ، بحيث انخفض نصيب قطاع الزراعة من أرصدة الودائع لدى هذه البنوك من ٥٨٫٩٪ حتى يونيو ١٩٨١ الى ٤٦٫٩٪ حتى يونيو ١٩٨٧ .

وإذا ما حاولت الدراسة القاء مزيدا من الضوء على طبيعة الدور الذي يضطلع به البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مجال اقراضى قطاع الزراعة ، فيجب التعرف ليس على حجم هذا الاقراضى والذي سبق الإشارة اليه وانما يجب التعرف أيضا على نوعية هذا الاقراضى ، كما هو مبين بجدول التالى :

جدول رقم (٦-١٦)

توزيع القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي موزعة حسب آجالها خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ بالمليون جنيه

السنوات	قصيرة الأجل		متوسط الأجل		طويلة الأجل		الاجمالى
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
١٩٨٢/٨١	١٤٦٫٥	٤٣٫٣	١٩٠٫٧	٥٦٫٣	١٫٢	٠٫٤	٣٣٨٫٤
١٩٨٣/٨٢	١٧٨٫٥	٥١٫٣	١٦٨٫٨	٤٨٫٥	٠٫٥	٠٫٢	٣٤٧٫٨
١٩٨٤/٨٣	٢٨٣٫٤	٥٣٫٨	٢٤١٫٣	٤٥٫٨	٢٫٥	٠٫٤	٥٢٧٫٢
١٩٨٥/٨٤	٤٥١٫٢	٥٨٫٢	٣٢٣٫١	٤١٫٧	١٫٠	٠٫١	٧٧٥٫٣
١٩٨٦/٨٥	٦٥٢٫٣	٥٦٫٨	٤٩٢٫٢	٤٢٫٨	٤٫٤	٠٫٤	١١٤٨٫٩
١٩٨٧/٨٦	٩٦٤٫٦	٥٨٫٤	٦٨٣٫٠	٤١٫٣	٤٫٨	٠٫٣	١٦٥٢٫٤
١٩٨٨/٨٧	١٠٤١٫٢	٧٣٫٤	٣٧٣٫٨	٢٦٫٣	٤٫٣	٠٫٣	١٤١٩٫٣
متوسط الفترة	٥٣١٫١	٥٦٫٥	٣٥٣٫٣	٤٣٫٢	٢٫٧	٠٫٣	٨٨٧٫١

المصدر: وزارة الزراعة - العلاقات الزراعية الخارجيه - التمويل الزراعي ودور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر ١٩٨٩ ص ٥٤ .

ويتضح من الجدول رقم (٦-١٦) أن هيكل القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية لا يتطور بالاجابيه التي تطور بها اجمالي القروض - كما سبق الاشاره - أو القروض الاستثمارية الممنوحة من قبل هذا البنك . فبالرغم من أن اجمالي القروض الاستثمارية قد تطوّر بصورة ملحوظة من حيث الكمية اذ تزايدت هذه القروض خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ بمعدل ٣١٩٤٪ - مما يشكل تطورا ايجابيا في السياسة النقدية تجاه قطاع الزراعة - الا أن هيكل هذه القروض يكشف على أن هذه القروض لم تتطور من حيث النوعية كما كان التطور من حيث الكم ، اذ أن هذه القروض كانت في الجزء الأكبر منها قروض قصيرة الأجل ، حيث بلغ هذا النوع من القروض في المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة نحو ٥٦٥٪ من اجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة ، بل وتزايدت حصتها من ٤٣٣٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٣٤٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وكان معدل زيادتها حوالي ٦١٠٪ ، بينما كان معدل زيادة اجمالي القروض الاستثمارية - كما سبق القول - حوالي ٣١٩٤٪ فقط .

ولقد بلغ متوسط نصيب القروض متوسط الأجل من اجمالي هذه القروض خلال نفس الفترة حوالي ٤٣٢٪ ، وان كان قد انخفض من ٥٦٣٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٦٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وكان معدل زيادتها خلال هذه الفترة حوالي ٩٦٪ .

كما أن نصيب القروض طويلة الأجل لم يتعد ٠٣٪ من اجمالي هذه القروض ، ولقد انخفضت حصتها من ٠٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٠٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وبلغ معدل زيادتها نحو ٢٥٨٪ .

وهكذا فان مقارنة الأوزان النسبية لنوعيات القروض الثلاثة ومعدل زيادتها لتوضح بصورة جلية مدى تقاعس السياسة النقدية في توفير الكم المناسب من القروض طويلة ومتوسطة الأجل باعتبارها ضرورة لدفع عملية التنمية في قطاع الزراعة وخاصة في مجال استصلاح واستزراع أرض زراعية جديدة . وهذا مايمكن الوقوف عليه أيضا من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٦-١٧) التالي :

جدول رقم (٦-١٧)

هيكل القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان
الزراعى حسب أغراضها خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ (نسب %)

السنوات	ثروة حيوانيه	ثروة داجنه	ميكنه زراعيه	استصلاح أراضى	أنواع أخرى اجمالى
١٩٨٢/٨١	٤٢٢٢	٢٥٠	١١٨	٠.٤	٢٠.٦
٠.٩٨٣/٨٢	٤٥٢	٣٢٣	١٢١	٠.١	١٠.٣
١٩٨٤/٨٣	٥٤٤	٢١٨	١١٨	٠.٥	١١.٥
١٩٨٥/٨٤	٦٠٥	١٨٥	١١٥	٠.١	٩.٤
١٩٨٦/٨٥	٦٤٢	١٣٨	١١٧	٠.٤	٩.٩
١٩٨٧/٨٦	٦٤٦	١٣٨	٩٨	٠.٣	١١.٥
١٩٨٨/٨٧	٦٥٢	١٢٢	٩٨	٠.٢	١٢.٦
متوسط الفترة	٥٦٦	١٩٦	١١٢	٠.٣	١٢.٣

المصدر: حسبت على أساس المصدر السابق فى الجدول رقم (٦-١٦) .

ويتضح من الجدول السابق أن هيكل القروض الممنوحة حسب الغرض منها أن القروض الممنوحة للميكنه الزراعيه واستصلاح الاراضى باعتبارها تمثل اضافة الى الأصول الانتاجيه الرئيسيه فى قطاع الزراعه لم تشكل سوى حوالى ١١.٥% من اجمالى القروض فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ ، بل وقد تناقص نصيبها من ١٢.٢% عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٠% عام ١٩٨٨/٨٧ فى الوقت الذى بلغت فيه القروض الممنوحة للثروة الحيوانيه وحدها فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٥٦.٦% وتزايد نصيبها من ٤٢.٢% عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦٥.٢% عام ١٩٨٨/٨٧ وان كان هذا ضرورى من أجل سد الفجوه من البروتين الحيوانى الا أن هذا الاستثمار لايعتبر من الاستثمارات ذات الآجال الانتاجيه الطويله مثل الميكنه الزراعيه واستصلاح الاراضى.

واذا ما أخذت القروض الممنوحة لاستصلاح الاراضى كمؤشر لمدى ملائمة سياسة الاقراض للخطة الزراعيه لأنضح عدم مناسبة هذه السياسة بصورة كبيرة حيث أنه فى الوقت الذى تسعى فيه الدوله الى استصلاح نحو ١٥٠ ألف فدان سنويا ، لا يتم تقديم قروض لهذا الغرض سوى بنحو ٣.٠% فى المتوسط سنويا من اجمالى القروض الاستثماريه الممنوحة لهذا القطاع ، بل ولقد تناقصت هذه النسبه من ٤.٠% عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢.٠% عام ١٩٨٨/٨٧ وهذا مالايتناسب بالمرة مع الأهداف الطموحه المحددة لقطاع الزراعه وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى .

ما سبق يتضح أن الجهاز المصرفي - باستثناء التطور الايجابي في سياسة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - لا زال قاصرا عن أن يقوم بالدور المناسب الذي يحترم أهداف قطاع الزراعة سواء من الناحية التمويلية أو من ناحية مقدرة هذا الجهاز على تعبئة المدخرات لدى هذا القطاع باعتبارها من أهم ركائز الاعتماد على الذات في تمويل عملية التنمية .

لذلك لابد من اتخاذ الاجراءات الملائمة من أجل النهوض بهذا الدور ولعل أهم هذه الاجراءات تعميق استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات توجيه القروض الى قطاع الزراعة ولكن ليس من حيث الكم فقط وإنما يجب أن تخدم هذه المعاملة التمييزية الاتجاه الى مزيد من الاقراض طويل الاجل باعتباره ضروره ملحه لتطوير قطاع الزراعة وزيادة الرقعه الزراعيه . كذلك التمييز عن طريق السقوف الائتمانيه وذلك بزيادة هذه السقوف بالنسبه لقطاع الزراعة في مواجهه القطاعات غير الصناعيه من ناحية وداخل قطاع الزراعة نفسه حسب الاهداف وأوجه النشاط المختلفه والنه تحسنت أولوية حسب الخطة الموضوعه . كما يمكن للدوله أن تضمن هذه القروض حتى يكون ذلك بمثابة عامل مشجع للبنوك التجارية بما يتناسب مع التجمعات الريفيه ونشر الوعي بين هذه التجمعات حتى تستطيع هذه البنوك من تجميع المزيد من مدخرات هذه التجمعات باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل المحلي .

٧ - الملخص والتوصيات :

لاشك أن هناك ارتباط عضوي بين السياسات الاقتصادية والمالية لكافة أنشطة الاقتصاد المصري . كما أن هناك علاقة تبادلية بين قطاعات وأنشطة الاقتصاد تحكمها كثير من القوانين واللوائح الى جانب السياسات الانتاجية القطاعية وسياسات الاستهلاك والتسعير والتجارة الدولية وغيرها من السياسات التي تؤثر سلبا أو ايجابا على تناسق وتوافق تلك القطاعات بما يؤدي الى الاسراع بمعدلات نمو الاقتصاد القومي في جملته . وهناك بعض التفسيرات الشائعة عن أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية والعوامل التي أثرت في تدهور معدلات الأداء الاقتصادي ، فالبعض يشير الى ازدياد معدل النمو السكاني وعدم توافقه مع معدلات النمو وخاصة في القطاعات السلعية وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي الذي يقع على عاتقه توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لمواجهة زيادة الطلب نتيجة التنمية وارتفاع مستويات الدخل . ويشير البعض الآخر الى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي بصفة عامة - فهناك اختلال ما بين الانتاج والاستهلاك وما بين الاستثمار والادخار ، وما بين الانفاق الاستثماري والانفاق العام الجاري ، وما بين الإيرادات العامة والاستخدامات العامة للدولة وما يترتب على ذلك من عجز مستمر ودائم في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات . كما يشير البعض الى قضية الانتاج واختلال العلاقة بين الأجور والانتاجية ، كما يشير الكثير الى قضية الادارة والتدهور المستمر في الكفاءة الانتاجية بسبب سوء الادارة بصفة عامة وادارة الاقتصاد القومي بصفة خاصة .

ومهما كان نوع وطبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي فان قضية التوازنات القطاعية تعتبر محور هذه الاختلالات خاصة في ظل خطط التنمية المتعاقبة والتي كان يجب أن تحقق هذا التوازن ، الا اذا كانت هذه الاختلالات الهيكلية مقصودة في اطار عملية التنمية وليست نتيجة عدم التنسيق والترابط فيما بين السياسات الاقتصادية المختلفة . ومن الملاحظ أن سياسة الانفتاح الاقتصادي ذكرت أيضا كأحد الأسباب الرئيسية للتدهور الاقتصادي .

ومهما تنوعت الأسباب المشار اليها فان أوجه النشاط الاقتصادي المصري المختلفة والمتعددة تدل على أن النظام الاقتصادي القائم حاليا لا يختلف في جوهره عن النظام الذي ساد فترة الستينات وحتى بداية السبعينات، باستثناء التغيرات في المناخ السياسي بصفة عامة ، وهذا الأمر ينطبق أساسا على النشاط الزراعي ، ويرجع ذلك الى أن السياسات الاقتصادية وما تعكسه من قوانين وقرارات ولوائح ظلت كما هي باستثناء بعض التغيرات المحدودة جدا في بعض الفترات . ولم تستطع سياسة الانفتاح الاقتصادي من تغيير الطبيعة البيروقراطية للنظم السائدة منذ فترة

الستينات ، كما أن ادارة الاقتصاد القومى لاتزال تتضمن شبكة ضخمة ومعقدة من الوزارات والمؤسسات والهيئات والممالح والادارات الحكومية التى تخضع وتنسـفـذ العديد من القوانين والقرارات واللوائح التى قد تتعارض مع بعضها البعض فى كثير من الأحيان .

ان هذا التشابك والتعقيد البيروقراطى سواء فى هيكل الادارة أو القوانين والتشريعات التى تنظم حركة الاقتصاد القومى هو فى واقع الأمر السبب الرئيسى لتدهور معدلات الأداء فى الاقتصاد القومى على مدى الثلاثين عاما الماضية ، ولا يستثنى من ذلك قطاع الزراعة رغم أنه يقوم أساسا على الملكية الفردية (أى القطاع الخاص) وليس الملكية العامة (أى القطاع العام) ، حيث أن القطاع العام الزراعى تولى ، وفقا للتشريعات والقوانين المختلفة ، مسئولية تسويق الحاصلات الزراعية الرئيسية بأسعار يحددها ولا علاقة لها بأسعار السوق ، كما تولى هذا القطاع أيضا مسئولية التصدير والاستيراد لكثير من الحاصلات الزراعية ، كما أنه دون غيره هو المسئول عن توفير مدخلات الانتاج الزراعى (وخاصة الأسمدة والمبيدات) عن طريق الاستيراد ، وهو الذى يتولى توفير الائتمان الزراعى . الأمر الذى لا يستطيع معه المنتج الزراعى ، برغم أنه مالك للموارد الأرضية ، التحرك الا عن طريق الجمعيات التعاونية أو بنوك الائتمان وهى بالطبع امتداد لأجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها العامة ، وفى اطار التشريعات والقوانين التى يخضع لها القطاع العام والخاص على حد سواء . وهذا يعنى أن النظام الاقتصادى السائد منذ فترة طويلة وحتى الآن يعتمد على نموذج يأخذ فى اعتباره التخطيط المركزى والقطاع العام والتشريعات والقوانين والقرارات البيروقراطية ، الأمر الذى يترتب عليه عدم صلاحية هذا النظام لمواجهة التحديات والتغيرات السريعة على الساحة الدولية أو الاقليمية .

وحيث أن القطاع الزراعى هو القطاع السائد تاريخيا بالنسبة للاقتصاد المصرى فان خصائص ذلك القطاع وما ينطبق عليه من تشريعات وقوانين تنعكس على كافة مظاهر النشاط الاقتصادى للمجتمع . وتعتبر حالة عدم التوازن أو التنسيق والترابط بين القطاع الزراعى والقطاعات الاقتصادية الأخرى من أهم العوامل المؤثرة على أداء الاقتصاد القومى ، ولذا يجب دراستها ليس فقط من حيث العلاقات التبادلية والهيكلية بين الأنشطة الاقتصادية والنشاط الزراعى، ولكن أيضا من حيث التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لادارة القطاع الزراعى بمفـة خاصة والقطاعات الأخرى للاقتصاد القومى بمفـة عامة . وتعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لبحث العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمعقدة وتحليل أثر بعض السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى . وقد استعرضت الدراسة التشريعات من القوانين واللوائح والقرارات التى تعكسها السياسة الزراعية واثـر

تلك التشريعات والقوانين على تطور ونمو القطاع الزراعى ، كما تعرضت من جهة اخرى الى التشريعات من القوانين والقرارات واللوائح التى تعكسها السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية واثرت تلك السياسات المكملة للسياسة الزراعية على تطور ونمو القطاع الزراعى ، وذلك بهدف ايضاح اوجه التكامل والتعارض فيما بين تلك السياسات . وفيما يلى موجز لما تم استعراضه فى الدراسة وبعض النتائج والتوصيات التى امكن التوصل اليها لرفع كفاءة الاداء للقطاع الزراعى وتحقيق اهدافه التنموية فى ظل التنسيق والتوافق فيما بين السياسة الزراعية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المنظمه لحركة الاقتصاد القومى :

٧ - ١ : فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية التى سادت القطاع الزراعى خلال الفترات الماضية ، فقد أشارت الدراسة الى أنه يمكن تتبع الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية منذ بداية الخمسينات ، حيث كان من أهم أهداف ثورة ١٩٥٢ رفع المعاناة عن القطاع الريفى . وقد ظل هذا الهدف حتى الآن عنصر من عناصر السياسة الزراعية وذلك بعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمان . وكان التحرك الأول لتحقيق هذا الهدف فى أواخر الخمسينات من خلال تحويل الأموال (الأراضى الزراعية) والدخول فيما بين قطاع الزراعة وتحسين الوضع القانونى للمزارعين من المستأجرين . وقد تحقق تحويل الأموال بقوانين اصلاح الزراعى المتتالية والمتعاقبة منذ سبتمبر ١٩٥٢ ، أما تحويل الدخول فقد تحقق من خلال ثبات الضرائب والايجار على الأراضى الزراعية المنتجة من صغار المزارعين مع اصدار القوانين التى تملغ فسخ العقود الايجارية للأراضى الزراعية التى تحرر بين المالك والمستأجر . وقد كان من آثار تلك القوانين تفتيت الحيازات الزراعية وانخفاض الانتاجية الى جانب تدهور العلاقة بين المالكين والمستأجرين والتى تسعى الدولة الآن لتحقيق التوازن لتلك العلاقة من خلال اعادة النظر فى القوانين والتشريعات المنظمة لتلك العلاقات الايجارية والانتاجية على حد سواء .

٧ - ٢ : تعتبر التنمية الزراعية من العمليات المعقدة التى لا يمكن تحقيقها الا من خلال مجموعة كبيرة من البرامج والسياسات المتنوعة الزراعية وغير الزراعية وقد تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية أكثر تأثيرا على التنمية الزراعية من السياسة الزراعية ذاتها . ان التغيرات الهيكلية فى القطاع الريفى يمكن أن تتحقق من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية ذات العلاقة بالحضر والريف على حد سواء ، ولذا يجب التنسيق فيما بين تلك التشريعات والقوانين الى جانب التنسيق فيما بين السياسات القطاعية على مستوى الاقتصاد القومى .

لقد ترتب على الزيادة السريعة للسكان انخفاض نصيب الفرد من الماحة المحصولية بسبب عدم امكان التوسع فى الاراضى الزراعية بالمعدلات التى تايىر الزيادة فى النمو السكانى بمصر. لقد ترتب أيضا على تعثر سياات استصلاح الاراضى خلال السبعينات والثمانينات تدهور نسب الاكتفاء الذاتى فى كثير من المنتجات الزراعية (خاصه القمح) مما أدى الى اعتماد المستهلك المصرى على المعونات الغذائية واصبح يدور فى اطوار التبعية الغذائية التى تسيطر عليها دول الغرب .

كما ادى عجز الانتاج الزراعى وزيادة الفجوة الغذائية وارتفاع معدلات الاستيراد مع نقص معدلات التصدير الى تغيير هيكل الصادرات المصرية خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث تراجعت الصادرات الزراعية وتصدر البترول ومنتجاته قائمة الصادرات السلعية . وقد ادى عجز الصادرات وخاصة الزراعية عن ملاحقة الزيادة المضطربة فى الواردات الى عجز فى الميزان التجارى مما ترتب عليه استمرار العجز المضطرب فى ميزان المدفوعات الجارية

٧-٣ : ان العلاقات التبادلية الوثيقة بين القطاع الزراعى والقطاعات الاقتصادية الاخرى تؤدى الى تأثر تلك القطاعات باى تغيير فى الانتاج الزراعى او مكوناته ، كما أن الاقتصاد القومى فى جملته يتأثر بهذه التغييرات باعتبار ان القطاع الزراعى لا يزال يعتبر القطاع الرئيسى فى توليد اكثر ثلث الدخل المحلى الاجمالى وفى تحقيق ما يقرب من ثلث حميلة الصادرات السلعية وفى احتواء ما يقرب من نصف القوى العاملة الزراعية . وليس من الغريب ان تظل الزراعة المصرية دعامة الاقتصاد القومى على المدى القصير والبعيد على حد سواء ، هذا على الرغم من محدودية الموارد الارضية والمائية المتاحة . الا انه يمكن لهذا القطاع ان يحقق معدلات نمو مرتفعة عما هى عليه الان فى حالة اعادة النظر فى ادارة هذا القطاع بهدف رفع الكفاءة الانتاجية من خلال تطبيق واستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وهو ما تسعى الى تحقيقه السياسات الزراعية الحالية .

لقد حاولت الدولة منذ قيام ثورة يوليو فى أوائل الخمسينات التغلب على المشاكل الاجتماعية المتعلقة بملكية الاراضى الزراعية ، حيث قامت باعادة بتوزيع الاراضى (كمورد رئيسى فى الزراعة) على المعدمين من صغار المزارعين وذلك من خلال سلسلة من القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعى ، واقامة التعاونيات الزراعية ، والبرامج الاستثنائية العامة والمحافظة على دخول المزارعين وذلك من خلال سيطرة الحكومة

على الاسعار . وقد بدأ التدخل المباشر للدولة باصدار قانون اصلاح الزراعى الاول لتصحيح اوضاع الملكية الزراعية وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع وتمليك الاراضى . وتبع ذلك سلسلة من القوانين التى حددت الملكية الزراعية بخمسون فداناً للفرد ، وتم توزيع مايزيد عن ذلك على المعدمين من المزارعين . ولقد تأثر كثير من الافراد بالتغييرات

التي صاحبت القرارات والقوانين والتشريعات الخاصة بإيجار الاراضى الزراعية ، وشروط الإيجار والاجور المزرعية . وبالرغم من ان متوسط الحيازة المزرعية ارتفع من ٠.٨ الى ١.٢ فدان بعد قانون اصلاح الزراعى ، الا ان محدودية الاراضى الزراعية والارتفاع المضطرد فى السكان مع قوانين الوراثة ، بالاضافة الى نقص فرص التملك او الإيجار فى مناطق اخرى ، كل هذا مجتمعا ادى الى تفاقم مشكلات التفتت الزراعى وزيادة المعدمين والفقراء بالمناطق الريفية . الأمر الذى ساعد فى انخفاض مستويات الانتاجية والانتاج الزراعى . وتشير السياسة الزراعية الحالية الى اتجاه الدولة لزيادة الملكية الزراعية فى الأراضى الصحراوية بهدف تشجيع الأفراد والجمعيات والشركات على استصلاح وتملك المناطق الصحراوية وحثهم على الاستثمار الزراعى فى تلك المناطق التى تحتاج الى موارد مالية من القطاع الخاص الى جانب موارد الدولة المالية التى تنفق لاعداد هذه المناطق بالبنيات الأساسية من مياه وطاقة وطرق ومرافق عامة .

٧-٤ : اما فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام فى الزراعة فقد اصبح من معالم الميزانية الحكومية ، حيث اخذت الدولة على عاتقها تنفيذ مشروعات الرى الكبرى (مشروع السد العالى) ومشروعات الاستصلاح وشبكات الرى والصرف ، وذلك بغرض تكثيف الانتاج الزراعى على الاراضى القديمة مع ضمان توفير المياه اللازمة لاستصلاح ماحات جديدة . ولكن توفر مياه الرى فى غياب تسعير استخدامات تلك المياه قد ادى الى زيادة معدلات الرى عن مستوياتها الفعلية مما ترتب عليه مشكلات فى الصرف وتدهور فى الانتاجية الزراعية . لقد استمرت الدولة خلال فترة السبعينات والثمانينات فى توفير الاستثمارات اللازمة لاقامة مشروعات البنية الاساسية واستصلاح الاراضى . وفى هذا الصدد توقفت عمليات استصلاح الاراضى لفترة طويلة نسبيا بسبب اعادة توجيه الموارد الراسمالية الى أنشطة اخرى انتاجية ، الى جانب الأنشطة الاستهلاكية ذات الضرورة النسبية لظروف الحرب (اساسا استيراد المواد الغذائية الضرورية) . وقد بدأت الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) فى توجيه الاستثمارات مرة اخرى للقطاع الزراعى ولكن ظلت استثمارات التوسع الافقى اقل من المعدل المطلوب . كما استخدمت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨ / ٨٧ - ١٩٩٢/٩١) سياسة الحوافز لجذب القطاع الخاص وتشجيع رءوس الاموال العربية والمصريين العاملين بالخارج على الدخول فى مجال الاستثمار الزراعى الافقى ، واستهدفت الخطة مشاركة القطاع الخاص فى توفير الاستثمارات بدلا من القطاع العام الذى سوف يوفر التمويل اللازم لاقامة البنيات الاساسية ، وذلك من خلال سياسات استثمارية تتضمن توفير الحوافز والتسهيلات الائتمانية والاعفاءات الجمركية والضرائبىة للمشروعات التى سيقوم بها القطاع الخاص . وبالرغم من تطبيق تلك السياسات اعتبارا من منتصف السبعينات الا ان معدلات اداء القطاع الخاص تعتبر دون المستوى بالمقارنة بالحوافز والامتيازات التى تمنح لهذا القطاع ، ويرجع ذلك اساسا الى تضارب التشريعات المنظمة للاستثمار ليس فقط فى المجالات الزراعية ولكن ايضا فى المجالات غير الزراعية ، الامر الذى ادى الى قيام الحكومة باعادة النظر

في قوانين الاستثمار السابقة ، وتم اخيرا موافقة مجلس الشعب على قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، والذي تضمن تعديلات كثيرة في القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، ومع ذلك فلا يزال قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية محل مناقشة واسعه من جانب المستثمرين على كافة المستويات .

٥ - ٧ : ان الانفاق الاستثماري بصفة عامه يعتبر احدى معالم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول النامية ، وخاصة تلك التي تعاني من قصور في المدخرات المحلية للقطاع الخاص وعجز في الموارد المالية . وعاده ما تشكل رؤوس الاموال (الاستثمارات) الى جانب متطلبات النقد الاجنبي لهذه الدول المعيار الوحيد لتحديد العناصر الاساسية لتنمية وتطوير الاقتصاد القومي . وهناك شبه اتفاق على ضرورة ان تستخلص هذه الدول - ومنها مصر - جزءا من مواردها الموجهة للاستهلاك الحالي المطلوب وتستثمره في التكوين الراسمالي ، وذلك حتى يمكنها من تحقيق معدلات نمو تفوق معدلات النمو السكاني ، وهو ما كان تنتجه السياسة الاقتصادية المصرية في الستينات ومع بداية الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥/٦٠) .

ان الانفاق الاستثماري بغض النظر عن كيفية تحديد حجمه ، يعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في مصر ، فقد كان حجم الانفاق الاستثماري العام (سواء الحكومي أو القطاع العام) يغطي ما نسبته نحو ٩٠٪ من اجمالي الاستثمارات خلال مرحلة الستينات وحتى النصف الأول من السبعينات ، ونحو ٨٢٪ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ . ونحو ٧٧٪ خلال الخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦) واستهدف أن يغطي نحو ٦١٪ في الخطة الخمسية (٨٨ / ٨٧ - ١٩٩٢ / ٩١)^(١) . وبذا يتضح أهمية الانفاق الاستثماري العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها ، هذا على الرغم من أن القطاع الخاص في مصر يستحوذ على قدر كبير من الفائض الاقتصادي سواء أكان ذلك في القطاع الزراعي أو في القطاعات الأخرى . الا أنه قد لوحظ خلال السنوات الأخيرة ومنذ بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي (في منتصف السبعينات) الاتجاه المتزايد لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الاجمالية اللازمة للتنمية ، كما أن احدى ركائز الخطة الخمسية (٨٧ / ٨٦ - ١٩٩٢ / ٩١) تشير الى توقع تمويل مالا يقل عن ٢٥٪ من الاستثمارات الاجمالية المقدره بالخطه عن طريق القطاع الخاص ، الا ان المناقشات التي تدور حاليا حول قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية يشير الى عدم امكانية تحقيق الخطة لهذا الهدف .

٦ - ٧ : فيما يتعلق بنصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات العامة (الانفاق الاستثماري) فقد اوضحت الدراسة ان الخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦) قد استهدفت ما نسبته نحو ١١٪ من جملة الاستثمارات القومية للقطاع الزراعي^٤ وقد تم بالفعل تخصيص ما نسبته نحو ٨٫٧٪ فقط من اجمالي الاستثمارات التي نفذتها الخطة .

ولقد استحوذ القطاع الزراعى خلال النصف الاول من السبعينات على نحو ٩٩٪ من اجمالى الاستثمارات خلال تلك الفترة ، ونحو ٩٢٪ خلال النصف الثانى وحتى عام الاساس للخطه (١٩٨٢/٨١) . وقد كان نصيب القطاع الزراعى من الاستثمارات التى خصمت للفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥ نحو ٣٤٢ مليون جنيه ، اى مانسبته نحو ٩٩٪ من اجمالى استثمارات تلك الفترة ، وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٩٦٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية لتلك الفترة . كما ارتفع حجم الاستثمار الموجه للزراعة والرى خلال الفترة (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١) الى نحو ١٦٥٩ مليون جنيه (اى مانسبته نحو ٩٢٪ من اجمالى استثمارات) وكانت مساهمة القطاع العام تقدر بنحو ٧١٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية .
الأنه مع بداية الخطه الخمسية (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) انخفض نصيب الزراعة بالنسبة للاستثمارات الاجمالية الى نحو ٨٧٪ على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للاستثمارات الى نحو ٢٤٥٧ مليون جنيه مقومة بالاسعار الجارية (حيث أنه لم يؤخذ فى الاعتبار معدل التضخم السائد والذى تراوح ما بين ١٢٪ الى ٢٥٪ وفقا للبيانات المتاحة) ، وقد قدرت الخطه مساهمة القطاع العام بنحو ٧٧٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية .

لقد قدرت الاستثمارات التى نفذت فى قطاع الزراعة فى الخطه الخمسية (٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦) بنحو ٩٢٪ من اجمالى استثمارات الخطه . وبمقارنة تلك النسبة بالقيمة الحقيقية للاستثمارات المضممة فى الخطه الثانية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) - اى على اساس الاسعار الثابتة لسنة الاساس للخطه الاولى (١٩٨٢/٨١) - فأنها لاتتعدى نحو ٢٪ فقط من اجمالى الاستثمارات بالخطه الثانية ، وبذا فهى تقل كثيرا عن الاستثمارات التى خصمت لهذا القطاع فى الخطه الاولى (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) . كما أن توجيهات الخطه الحالية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الخاص فى تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطه (تقدر بنحو ٥٤٪ من اجمالى استثمارات القطاع الزراعى) ، وذلك فى ضوء قوانين الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ورقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، واخيرا قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، وهذه التوجيهات هى فى الأرجح توجهات غير مؤكده حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطط التنمية السابقة وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى لم يوجه فيها القطاع الخاص سوى نحو ٢٩٪ فقط من اجمالى الاستثمارات التى نفذت خلال تلك الفترة .

٧ - ٢ : هناك عنصرين أساسيين فى توجهات السياسة الاستثمارية فى مصر ، أحدهما يمثل مستوى الاستثمار فى القطاع الزراعى والثانى يمثل اتجاه الاستثمار فى القطاع الزراعى . لقد كان تدفق التمويل العام (الحكومى) للقطاع الزراعى أقل من التدفقات الناتجة عن الضرائب الضمنية للسياسة السعرية الزراعية ، بمعنى أن حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى من الميزانية العامة للدولة كانت أقل مما حصلت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب الضمنية على اسعار المحاصيل الزراعية ، وخاصة محاصيل التصدير الرئيسية . وقد اثرت السياسة السعرية أيضا على قدرة ورغبة القطاع الخاص (المزارعون المنتجون) على الاستثمار أو التوسع فى الطاقات

الانتاجية . وقد اوضحت البيانات انخفاض الأهمية النسبية للزراعة والرى والمصرف فى إجمالى الاستثمارات من نحو ٢٥٪ فى منتصف الستينات الى نحو ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات وإلى نحو ٩٢٪ خلال النصف الثانى من السبعينات ، وإلى ٨٧٪ خلال الخطة الخمسية (٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦) . ولقد انخفضت أيضا القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعية إذا ماتم تصويب تلك القيمة بمعدلات التضخم خلال تلك الفترات . ولم يتعدى نصيب القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعية عن نحو ٤٪ حتى النصف الأول من السبعينات ، ونحو ٢٩٪ فى النصف الثانى، من الثمانينات أن عدم رغبة القطاع الخاص فى الاستثمار قد ترجع جزئيا إلى أن صغار المزارعين يقومون بتوفير معظم الانتاج الزراعى ، كما أنهم أيضا يتحملون معظم الضرائب الضمنية والتي تسدد عن كل وحدة من المنتج من خلال تحديد سعر الوحدة المنتجة أو تحديد حصص التوريد وفقا لسياسة سعرية ثابتة لم تتغير على مدى سنوات طويلة سابقة .

لقد تم توجيه الاستثمار العام المتاح نحو استصلاح الأراضى الجديدة ، حيث خصص له خلال السنوات العشرة الماضية مائته نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من إجمالى الاستثمار العام فى الزراعة ، هذا على الرغم من أن مساهمة هذا النشاط فى الانتاج الزراعى لم يتعدى نحو ٣٪ لأنه يعتبر إضافة إلى الطاقات الانتاجية الزراعية على المدى البعيد . ويعتبر التوسع الأفقى (استصلاح الأراضى الجديدة) ذات أهمية قصوى للزراعة المصرية نظرا لمحدودية الأراضى القابلة للزراعة ، ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى ، ولكن قد تثار بعض التساؤلات حول التوزيع الحالى للاستثمارات بين الأراضى القديمة والجديدة فى ضوء أهداف الزيادة السريعة للانتاج الزراعى وتحقيق معدلات نمو سنوية تتعدى ٤٪ . ولذلك فإنه يجب توجيه حجم أكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعى وأن يخصص نسبة أكبر من الاستثمارات الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية فى الأراضى القديمة إذا ما أريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

٧ - ٨ : أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والقطاعات الأخرى فإن اتجاهات السياسة الاستثمارية منذ الستينات تشير إلى التركيز على القطاع المئاعى على حساب القطاع الزراعى ، حيث اتجهت الدولة فى بداية الستينات إلى التصنيع كمدخل رئيسى للتنمية ، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعى يجب أن يكون هو الممول للتنمية بما لديه من موارد بشرية وإنتاجية متمثلة فى الأراضى الزراعية الخصبة والمزايا النسبية آنذاك للسلع الزراعية التصديرية فى الأسواق العالمية ، ولذا فكان هو مصدر للعملاء الأجنبية اللازمة للتنمية فى بداية الستينات . الآن الوضع الاقتصادى منذ منتصف السبعينات وفى أعقاب أزمة الغذاء العالمى قد أدى إلى تغيير الاستراتيجية والتركيز على قطاع الزراعة لتوفير الاحتياجات الغذائية وتقليل حجم الواردات الغذائية التى أصبحت تشكل عبءا على ميزان المدفوعات المصرى .

اما فيما يتعلق بدور التمويل الاجنبى فى قطاع الزراعة فأن الخطية لم توضح استخدامات هذا التمويل أو العائد منه لقطاع الزراعة ، على الرغم أن الشواهد قد دلت على كبر حجم التدفقات الخارجية فى صورة معونات ومنح او قروض ميسرة للقطاع الزراعى سواء من جهات التمويل الدولية أو دول السوق الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم مما تتضمنه هذه التدفقات الخارجية من شروط مرتبطة بالقروض الممنوحة للقطاع الزراعى وأثر تلك الاشتراطات على السياسات الانتاجية والاستهلاكية ، وسياسات التجارة الخارجية ، إلا أنه لا توجد بيانات مؤكدة توضح الدور الذى لعبته هذه التدفقات الخارجية فى القطاع الزراعى . ولعل من أهم ملامح الاشتراطات التى صاحبت تلك القروض على السياسة الزراعية هو الاتجاه نحو تحريك اسعار الحاصلات الزراعية المنتجة بما يتمشى مع اتجاهات الاسعار الدولية والتحرر تدريجيا من نظام حصص التوريد . هذا الى جانب اطلاق حرية التداول فى مستلزمات الانتاج الزراعى ، والاتجاه التدريجى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى نحو رفع اسعار الفائدة على القروض الزراعية لتساير اتجاهات ومعدلات اسعار الفائدة التجارية السائدة حاليا . كما أن التجارة الخارجية الزراعية بدأت تأخذ اتجاها يؤكـد الترابط بين كل من مصر والدول المانحة للمعونات ، حيث بدأت تتزايد واردات السلع الغذائية من تلك الدول وأصبحت تعتمد على واردات الحبوب الاساسيه من الولايات المتحدة الأمريكية بمصفه رئيسيه . كما أن معظم صادرات مصر الزراعيه توجه نحو تلك الدول المانحة للقروض أو المعونات الاقتصادية .

٧-٩ : ان تحليل سلسل أدا' القطاع الزراعى منذ بدء التخطيط الشامل مرة أخرى وفى اطار الخطية الخمسية (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) ، يشير الى تضارب البيانات المتاحة عن مستوى أدا' هذا القطاع ، حيث توضح بيانات المتابعة تطور الانتاج الزراعى فى الوقت الذى تشير الدلائل الى تقلص المساحات المزروعة وانخفاض مستويات الانتاجية وزيادة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير المحاصيل الغذائية وغيرها من المتغيرات الهيكلية والفنية والادارية التى تعوق تحقيق معدلات النمو المستهدف فى الخطية . وقد كانت معدلات النمو فى القطاع الزراعى خلال الخطية أقل من المعدلات التى تحققت فى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى .

بالرغم من صعوبة تحديد أى تلك التقديرات أكثر دقة ، فان هذه التقديرات توضح بطئ معدلات النمو للقطاع الزراعى عند مقارنة بالمعدلات المتزايدة لنمو السكان ، حيث لم يتعدى معدل النمو الحقيقى للانتاج الزراعى خلال الفترة منذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات عن نحو ٢.٠٪ سنويا فى المتوسط ، الامر الذى أدى الى زيادة معدلات استيراد المواد والسلع الغذائية على حساب تقلص الصادرات الزراعية . وبالرجوع الى بيانات المتابعة الرسمية يلاحظ أن معدل النمو فى الانتاج الزراعى بلغ أقصى معدل له فى عام ١٩٨٤/٨٣ ، حيث قدر بنحو ٤٪ ثم أنخفض بعد ذلك الى نحو ٢.٧٪ ، فى حين بلغ المعدل السنوى المتوسط للزيادة فى الانتاج الزراعى خلال فترة الخطية الخمسية الاولى

(٨٢/٨٦-٨٢/٨٦) نحو ٣,٥ ٪ مقابل نحو ٣,٢ ٪ مستهدف بالخطة .
الا أنه يمكن القول بأن هذا المعدل المحسوب لا يتماشى مع الظواهر التي تدل على بطء
الانما في القطاع الزراعى أو أنه لم يأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم خلال تلك الفترة .
كما تدل بيانات المتابعة أيضا الى تدهور معدل النمو فى الانتاج الزراعى من نحو ٤ ٪ فى العامين
الأوليين من الخطة الى نحو ٣,٢ ٪ ثم الى نحو ٢,٩ ٪ فى العام الأخير من الخطة ،
وهذا يؤكد عدم امكانية تحقيق معدل النمو المستهدف بنحو ٤ ٪ فى ظل القيود الهيكلية
والفنية والادارية الزاهنة للقطاع الزراعى ، خاصة فى ضوء هجرة الموارد الرأسمالية والعمالة
الزراعية المهربة وكذلك الموارد الأرضية (استقطاع الاراضى الزراعية لصالح التوسع العمرانى
حول القرى والمدن) خارج القطاع الزراعى . وتشير بيانات الخطة الثنية (٨٨-١٩٩٢) الى

أن معدل النمو المستهدف خلال فترة الخطة يقدر بنحو ٣,٥ ٪ سنويا فى المتوسط . ويبدو
أن هذا المعدل المستهدف لم يأخذ فى الاعتبار معدل التضخم المتوقع خلال فترة الخطة ، الامر
الذى قد يؤدى الى انخفاض معدل النمو المستهدف اذا ماقرر على اساس قيمته الحقيقية . وبصفة
عامة فإن معدل النمو فى الانتاج الزراعى يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على انما قطاعات الاقتصاد
القومى الأخرى وخاصة القطاعات السلعية ، ولذا يجب التركيز على تطوير ورفع مستوى انما
القطاع الزراعى بما تحقق السيطرة الكاملة على حجم الواردات السلعية الغذائية المتزايدة سنويا
مع توفير احتياجات القطاعات الأخرى من سلع زراعية وسيطة واحداث تناسق وتكامل بين قطاعات
الاقتصاد القومى فيما يتعلق بأنا تلك القطاعات ومستويات النمو المتوقعة سنويا فى ضوء الموارد
المتاحة وفى اطار التشريعات والقوانين المنظمة لاستغلال تلك الموارد اقتصاديا .

٧ - ١٠ : فيما يتعلق بالتغيرات الهيكلية للانتاج الزراعى فان الدراسة توضح خصوصيات
الزراعة المصرية بالنسبة لطبيعة التركيب المحصولى وما يرتبط بهذا التركيب
من القيود المفروضة على الاستغلال الاقتصادى للموارد الطبيعية (أرض ومياه) مقابل الطلب
المحلى المتزايد على السلع الغذائية وخاصة محاصيل الحبوب ، الى جانب تنافس الإنسان
والحيوان على ما هو متاح من الموارد الطبيعية المحددة ، وكذلك الموازنة الاقتصادية بين الاستيراد
والتصدير للمحاصيل الزراعية من جهة . والموازنة بين الانتاج المحلى والاستيراد من الخارج وفقا
لتكلفة الفرصة البديلة من جهة أخرى . إن هذه القيود فى ضوء تحديد اهداف قومية للانتاج
قد أدت الى حدوث تغيرات غير مخطط لها لهيكل الانتاج . وقد أثرت تلك التغيرات فى
طبيعة وهيكل الانتاج الزراعى واتجاهاته محليا أو عالميا وفقا لظروف الاقتصاد القومى السائدة .

وتتميز الزراعة المصرية بأن الموارد المتاحة فى هذا القطاع يتم المزايدة عليها
لغير صالح السلع الاستهلاكية الغذائية على اساس ان الدولة تتولى تغطية العجز فى الانتاج
المحلى من تلك السلع عن طريق برنامج دعم الواردات لسلع الحبوب الغذائية . ومع ذلك يتم
تحديد التركيب المحصولى عن طريق المنتج (الزارع) وفقا لأحتياجاته ، ودرجة وصوله
للمستوى التجارى ، والحصى الحكومية ، وذلك اكثر من محدودية التربة والمياه والمناخ بصفة عامة .

لقد شهد القطاع الزراعى تغيرات هيكلية منذ بداية الخمسينات وذلك على الرغم من التدخل الحكومى والقيود التى فرضت على هيكل الانتاج الزراعى خلال الفترة . فقد تحول الانتاج من التركيز على القطن والارز والحبوب الى التركيز على محاصيل الفاكهة وانتاج اللحوم وذلك حتى بداية السبعينات ، حيث بدأ مرة أخرى فى التركيز على محاصيل الحبوب بسبب العجز المتزايد فى السلع الغذائية وانخفاض المخزون العالمى منها خلال النصف الأول من السبعينات .

١١ - ٧ : فيما يتعلق بالتغيرات السعرية والسلوك الانتاجى فقد اوضحت الدراسة ان السلوك الانتاجى قد تغير عما كان عليه فى الستينات والسبعينات ، وخاصة بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وقيام الدولة بدعم السلع الغذائية التى كانت تنتج محليا من خلال الاعتماد على الاسواق العالمية وزيادة حجم الواردات الغذائية عاما بعد اخر . وقد بدأ المنتجون الهروب من قيود التركيب المحصولى ، اذ اخذوا فى التقاعص عن تخصيص الماحات المطلوب زراعتها لتوريد حصص الانتاج للدولة وفقا للقوانين الزراعية المختلفة على أمل ان توفر الجمعيات مستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة ، والتى قد يستخدمها فى أغراض أخرى غير استخدامها فى مساحات المزرعة للوفاء بحصص التوريد للمحاصيل التصديرية الاساسية أو المحاصيل الغذاء الاستراتيجية وهى القطن ، الارز ، القمح . وهو دائما فى محاولاته يسعى الى تقليل اثر هذه الحصص الموردة الى الدولة بسبب عدم موائمة اسعار البيع للتكاليف الانتاجية وعدم حصوله على الربح المناسب فى ضوء ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة . وقد شجع المزارعون فى الاتجاه نحو هذا الاسلوب الانتاجى ، أنه يمكن لآل مزارع تخصيص مابقى من أرضه ، بعد الوفاء بحصص التوريد الاجبارى ، لزراعة المحاصيل التى لا تدخل الدولة فى تسعيرها أو تسويقها (مثل الخضر والفاكهة) وغيرها من المحاصيل التى يتم تسويقها فى السوق الحر وذلك بهدف تعظيم ربحه وزيادة دخله .

أن دراسة تأثير التغيرات السعرية على المنتجات الزراعية (أو المنتجين) تعتمد على تلك العلاقات المزرعية المعقدة والمتشابكة . كما تعتمد أيضا على كثير من العلاقات الانتاجية والقوانين واللوائح المنظمة لها مثل قانون اصلاح الزراعى ، وتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، وقانون تنظيم العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها (والذى لا يزال محل دراسة وبحث مستمر للآن) وتقدير القيمة الاجارية للأراضى الزراعية ، وقانون التعاون الزراعى . وقد أثبتت الشواهد أن المزارعين يستجيبون للتغيرات السعريه ، كما أنهم لايتحفظون مع تلك التغيرات ودائما ما تكون ردود أفعالهم تجاه الزيادة فى سعر المنتج ايجابيا عن طريق توجيه مزيد من مواردهم الانتاجيه نحو تلك المحاصيل التى تتحرك أسعارها صعودا مع مرور الزمن . ان أكثر العوامل أثرا على استجابة المزارعين للتغيرات السعريه تتلخص فى درجة وامكانية الاحلال الفنى للمنتجات الزراعيه ، وشعور المزارعون تجاه السوق ، ونظم تعويض حصص التوريد ، ورؤيتهم المستقبلية للقطاع الزراعى والاقتصاد القومى بصفه عامه . أما أكثر القيود المحددة لقياسات استجابة المزارعين للأسعار الجارية والمستهدفه فهى تتلخص فى وجود عدد كبير من المحاصيل المنافسه فى دوره الزراعيه المعقده ، والمستويات المضاعفه مع الاختلافات والتشوهات السعريه لكل محصول ، حيث هناك أكثر من سعر واحد للمنتج .

٧ - ١٢ : فيما يتعلق بتنظيم وإدارة القطاع الزراعى ، فقد اتضح انه بالرغم من ان مسئولية إدارة وتنظيم هذا القطاع تقع اساسا على عاتق وزارة الزراعة والمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لها (قطاع عام) ، فان هناك وزارات اخرى تتعاون فى ادارته او فى المشاركة الفعالة لتنظيم بعض موارده مثل وزارة الرى (وزارة الاشغال العامة والموارد المائية) ووزارة التموين ووزارة الاستصلاح الاراضى - قبل الغائها . كما تلعب وزارة التخطيط دورها فى تحديد حجم استثمارات هذا القطاع . وبذا فان هذه الوزارات وما يتبعها من مؤسسات وشركات قطاع عام تساهم فى ادارته وتنظيمه بصورة مباشرة او غير مباشرة . هذا الى جانب وزارة الصناعة التى تحدد وتضع اسعار مدخلات الانتاج الوسيطة التى يتم توريدها للقطاع الزراعى الى جانب تحكمها فى اسعار مخرجات الانتاج ائلزراعى التى يتطلبها قطاعات الصناعات التحويلية والغذائية ، وتمارس وزارة الصناعة دورها بالتنسيق مع وزارة الزراعة . وهناك ايضا المحليات والاجهزة الشعبية وفقا لنظام الحكم المحلى والتى تلعب دورها ايضا فى إدارة وتنظيم القطاع الزراعى من خلال المجالس المحلية والقروية على مستوى الريف . ويقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بالدور الاساسى فى عملية تمويل القطاع الزراعى وذلك من خلال بنوك القرى المنتشرة على مستوى كل قرية ، وهو بذلك يمثل احدى مؤسسات القطاع العام الزراعى التى تدير وتشرف على تمويل القطاع الزراعى . هذا الى جانب شبكة التعاونيات والتى هى ايضا تنظيم حكومى تدخل ضمن اطار القطاع العام . ويلاحظ ان تعدد وتضخم الاجهزة التنفيذية والاشرفية المسئولة عن تنظيم وإدارة هذا القطاع قد ساهمت فى تعدد وتضا رب التشريعات والقوانين من خلال القرارات المختلفة والمتعددة التى اثرت سلبا فى كثير من الاحوال على كفاءة اداء القطاع الزراعى .

٧ - ١٣ : فيما يتعلق باتجاهات السياسة الزراعية واثرها على اداء القطاع الزراعى ، فقد اوضحت الدراسة انه لم يحدث تغيير يذكر فى السياسات الزراعية التى سادت فى الستينات من حيث التركيز على ارتفاع الانتاجية الزراعية الرأسية بتدعيم وتكثيف مدخلات الانتاج ومنها الاسمدة ، والتوسع فى استصلاح الاراضى عن طريق بناء السد العالى ، واقامة الترع وتوصيلها الى المناطق المستصلحة الجديدة ، والاهتمام بعمليات الاستثمار فى مجالات البحوث الزراعية تحقيقا للتطور المستمر فى الانتاجية من وحدة المساحة الارضية . وقد كان لقانون الاملاخ الزراعى واعادة توزيع الملكية أثره فى السياسات الانتاجية حيث تحول الانتاج الزراعى من سماته التى كانت سائدة فى الخمسينيات - أى من الانتاج الكبير المتولد من مساحات شاسعة كان يملكها الاقطاعيون - الى مساحات قروية مبعثرة بأعادة التوزيع على صغار المزارعين مما ترتب عليه انخفاض الانتاجية . وبالرغم من ان هذه السياسة ساعدت على توفير مدخلات الانتاج باسعار ثابتة نسبيا ، الا ان الحافز الفردى فى زيادة الانتاجية كان مفقودا بسبب التحكم والتدخل الحكومى فى الاسعار المزرعية وتطبيق سياسة سعرية ثابتة مع نظم لتوريد الانتاج الزراعى على اساس نظام الحصص للجمعيات التعاونية فى مقابل ما يحصل عليه المنتجون من مدخلات انتاج مدعمة .

أنه على الرغم من التدخل الحكومي خلال فترة الستينات في مجموعة من السياسات الزراعية فإن هدف تلك السياسات خلال تلك الفترة كان يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل القطاع الزراعي ورفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة بزيادة الانتاجية الرأسية والتوسع في استصلاح الاراضى . وقد صاحب تلك السياسات بالطبع تغييرات هيكلية في البنيان الزراعي المصري من حيث منوال الاستغلال الزراعي وتغير الهيكل المؤسسي بإنشاء هيئات ومؤسسات جديدة لمواجهة اعباء استصلاح الاراضى . وكذلك رسمت علاقات انتاجية جديدة تمثلت في قيام التعاونيات الزراعية بدور فعال في مجال التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية النقدية وتوزيع المدخلات الزراعية المحلية و المستوردة .

استمرت مجموعة السياسات الزراعية التي كانت سائدة في الستينات خلال فترة السبعينات بسيطرة الدولة وتحكمها في السياسات الانتاجية والسعرية والتسويقية خاصة في غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الزراعية أو التنمية الشاملة . حيث أنه في أعقاب الخطة الخمسية الاولى (٦٠-١٩٦٥) لم يكن هناك خطة حقيقية للتنمية ، وإنما كانت هناك خطط سنوية لإدارة قطاعات الاقتصاد القومي في ضوء الوضع الأمني غير المستقر . وذلك حتى بداية فترة الثمانينات حيث وضعت الخطة الخمسية الاولى (٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) .

٢- ٤١ : ان تحليل اهداف السياسات الزراعية في مرحلة الثمانينات يمكن تلخيصها من خلال مناقشات مجلس الشورى عن اداء قطاع الزراعي ، فقد تضمنت المناقشات اهمية رسم السياسة الزراعية في ضوء الأوضاع الراهنة لمشكلة الامن الغذائي وخصوصيات القطاع الزراعي وما يواجهه من مشكلات تعوق مسار تنميته . وركزت المناقشات على خمس موارد زراعية يجب وضع سياسات لحسن استغلالها واستثمارها باقصى حد من الكفاءة الانتاجية وهي الاراضى الزراعية القديمة والجديدة على حد سواء ، ومياه الري ، والقوى البشرية الزراعية ورأس المال وحسن استثماره في الزراعة ، واخيرا الطاقة الفنية والادارية المؤولة عن النشاط الزراعي ونمو الانتاج سواء أكانت حكومية أو قطاع عام أو خاص . وقد اثارت المناقشات اهمية ان يراعى عند وضع السياسة الزراعية ان الامكانيات اللازمة للتنمية لايقع عبئها على الجهاز الحكومي والاجهزة المحلية وحدها ، بل يتداخل دور الجهاز الحكومي والمحلى مع اجهزة أخرى كثيرة الى جانب القطاع الخاص ، حيث يمثلون اكثر من ٩٥ ٪ من القطاع الزراعي الانتاجي والاستهلاكي . ولذلك فإنه يتطلب تضاعف الجهود وتكاملها لتحقيق أهداف السياسات الزراعية . لقد تطرقت المناقشات ايضا الى ضرورة التنسيق فيما بين السياسات الانتاجية

وسياسات الاستهلاك والغذاء وسياسات التسويق والتوزيع والاسعار وسياسات الائتمان والاستثمار ، كما أن هناك سياسات مساندة أخرى تتمثل في العلاقات الانتاجية والعلاقات الاجبارية ونظم توريد مستلزمات الانتاج والحيازات الزراعية وكل تلك العناصر تؤثر على كافة السياسات الزراعية وكذلك سياسات الدعم المباشر والمستتر وخاصة بالنسبة لدعم المنتجين الزراعيين من خلال تحديد مستويات أسعار مدخلات الانتاج الزراعي مقابل تحديد أسعار التوريد الاجباري لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية وتحريك اسعار السلع الزراعية لتشجيع المنتجين وبما يتناسب مع الطلب المحلي على تلك السلع .

تعتبر مرحلة الثمانينات بداية لإعادة الأخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦) ثم تلاها مباشرة الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١). وحيث ان القطاع الزراعى يعتبر من دعائم الخطة الخمسية لاهميته فى توفير الغذاء وزيادة الاعتماد على الذات وهى إحدى المحاور الهامة لأستراتيجية الخطة القومية الشاملة ، فإن السياسة الزراعية منذ بداية مرحلة الثمانينات أظهرت بعض المرونة فى توجيه الموارد الزراعية من خلال تحريك اسعار بعض المحاصيل الزراعية التقليدية وتشجيع الاستثمار فى الزراعة وفقا لمحاور عديدة ، وعلى نحو التعديلات فى القوانين ذات العلاقة . ولقد شهد القطاع الزراعى خلال تلك المرحلة اهتماما كبيرا بالمقارنة بمرحلة السبعينات ، حيث اعطيت الاولوية فى السياسة الاقتصادية للقطاع الزراعى لأول مرة منذ فترة طويلة ، واتجهت السياسة الزراعية نحو الترغيب من خلال نظم الحوافز وتطبيق سياسة سعرية ترتبط بالاهداف الانتاجية للدورة الزراعية من جهة ومتطلبات السوق المحلى من المحاصيل الاساسية من جهة اخرى ، واخذت الدولة فى تقليص تدخلها فى سير العملية الانتاجية من خلال التغاضى عن التوريد الاجبارى وتحديد الاسعار اجباريا . ان الموءشرات تدل بلا شك على وجود اتجاه واضح نحو تغيير بعض السياسات الزراعية التى تؤثر على الانتاج ومنها بصفة خاصة سياسة الاستثمار الزراعى وتشجيع الافراد والجمعيات عوضا عن الدولة ، والسياسة السعرية والتسويقية لتشجيع رؤوس الاموال على الاستثمار الزراعى والمنتجين على زيادة الانتاج الا أن هذا التشجيع يحتاج الى فترات زمنية . حيث يجب ان يكون هناك توازن بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية من ناحية قوة الجذب واستقطاب رؤوس الاموال فى المشروعات الزراعية ، هذا الى جانب التوازن المطلوب داخل القطاع الزراعى نفسه فيما يتعلق بأنشطة الإنتاجية المختلفة وقررتها على تحقيق ربحية مقبولة للمنتجين . ونظرا للتركيز على بعض جوانب السياسة الزراعية وإهمال البعض الآخر فلنلاحظ وجود خلل واضح فى انجازات القطاع الزراعى فيما يتعلق بالانتاج ومعدلات نموه الحقيقية ، وقد يعزى ذلك الى عدم وجود اهداف محددة ومتكاملة أو سياسات مترابطة تسعى فى مجملتها الى زيادة الانتاج الزراعى دون حدوث اختناقات تؤدى الى انخفاض المعدلات الانتاجية أو أعاقة الاستثمار الزراعى .

وعلى الرغم من أن تلك المرحلة تعتبر مرحلة التغيرات فى السياسات الزراعية التقليدية التى سادت مرحلة السبعينات ، فإن الاتجاه نحو سياسات انتاجية وتسعيرية وتسويقية جديدة لا يزال فى مرحلة التنفيذ ويحتاج الى فترة زمنية اطول لتأكيد نتائج تلك السياسات من جهة ، ولضمان تناسق السياسات الزراعية مع السياسات الاقتصادية المالية والأئتمانية من جهة أخرى. وبصفة عامة فإن السياسات الزراعية الحالية تعتمد على مبدأ عدم أهدار الموارد الزراعية المتاحة وإعطاء الأولوية القصوى لتلك السياسات التى تزيد من تعظيم العائد من تلك الموارد . وقد ركزت السياسة الزراعية فى الثمانيات على امكانية إعادة التوازن فى القطاع الزراعى والعمل على زيادة الربحية وتعظيم الدخل للمزارع لتجنب الهجرة غير المخططة للعمالة الزراعية كما كانت عليه فى مرحلة السبعينات .

٧- ١٥ : لقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات التنفيذية في مجال السياسات الانتاجية والسعرية والتسويقية الزراعية منها على سبيل المثال :

- الالتزام بتطبيق نتائج البحوث والتوسع في تعميم الاصناف المحسنة من التقاوى خاصة للمحاصيل الرئيسية التي تستورد من الاسواق العالمية .
- اتباع اساليب رى متطورة لتنظيم الاستغلال الاقتصادي الامثل للموارد المائية المحدودة ، خاصة في المناطق الصحراوية . وقد صدرت التعليمات والقرارات بعدم استخدام الرى بالغمر في مناطق الاستصلاح الجديدة بالصحراء .
- تحريك بعض اسعار المحاصيل الاساسية بما يتلائم مع سياسة للدولة في توفير دخل مناسب للمنتجين وتشجيع الاستثمار الزراعى ، وكذلك ترك تداول المحاصيل حر بالاسواق على ضوء العرض والطلب . الا ان نظام الدورة الزراعية لا يزال يطبق لتحقيق اهداف الدولة في انتاج محاصيل تصديرية وغذائية اساسية بالكميات التي تستهدفها الخطة الزراعية . وهنا يكون الاجبار للمزارع على تحقيق تلك الاهداف الانتاجية من خلال الترغيب بزيادة الاسعار والحوافز الاخرى .

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعى من خلال قوانين الاستثمار التي تمنح المستثمرين ضمانات وحوافز وتسهيلات ائتمانية وجمركية وضرائية .
- تطبيق اسلوب تملك الاراضى المستصلحة التي كانت في حيازة شركات القطاع العام الزراعى على الافراد والشركات الخاصة والجمعيات التعاونية الخاصة ، وكذلك توزيع بعض المساحات المستصلحة على الخرجين الجدد لخلق فرص عمل لهم وفي نفس الوقت مشاركتهم في زيادة الانتاج الزراعى .
- التوسع في الميكنة الزراعية للتغلب على مشكلة ندرة العمالة الزراعية غير المدربة بالاراضى المستصلحة الجديدة مع التدريب وتوفير خدمات الصيانة والاصلاح .

٧- ١٦ : هنا تبرز أهمية وضع استراتيجية زراعية بعيدة المدى ينسب عنها استراتيجيته مرحلية قصيرة المدى تستهدف دفع معدلات الانتاجية الزراعى بخطوات ثابتة نحو الهدف المنشود ، وهو تحقيق أقصى معدل للاكتفاء الذاتى مع ضمان توفير احتياجات القطاعات الأخرى التى تعتمد على الخامات الزراعية كخامات وسيطة ، الى جانب توفير المنتجات الزراعية بغرض التصدير لزيادة حصيله النقد الأجنبى . وكما نرى فإنها جميعا أهداف تتعارض مع بعضها البعض ولكن يمكن تحقيق بعض تلك الأهداف والتوفيق فيما بينها اذا ماتم وضع سياسة زراعية رشيدة تأخذ فى اعتبارها الأولويات الملحة للقطاع الزراعى والاقتصادى القومى ومرحلية تنفيذ وتحقيق تلك الأهداف . ولذلك فإن التخطيط للقطاع الزراعى يجب أن يعتمد على التكامل والترابط ليس فقط للموارد الزراعية المتاحة وعناصر الانتاج الأخرى من عمالة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا مناسبة ، ولكن أيضا فيما يتعلق بالعلاقات الانتاجية والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية ذات الاثر البالغ على انجازات القطاع الزراعى ، - بمعنى ان تتسق السياسات القومية وتكملها مع السياسات الزراعية الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية والتجارية يعتبر من العوامل التى تساهم فى نجاح التخطيط للقطاع الزراعى .

٧ - ١٧ : أما فيما يتعلق بنتائج تحليلات السياسة الزراعية فقد اتضح أنها تستخدم فى كثير من الاحوال كهدف وكأداة فى نفس الوقت لتوجيه الموارد وتشجيع المنتجين على طريق تحديد او توفير الظروف الملائمة لاسعار مجزية للمنتجين ، بالإضافة الى توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر عائد بالنسبة للمنتجين . الا ان سياسات دعم مستلزمات الانتاج كما هو الحال فى القطاع الزراعى المصرى تلعب ايضا دورا هاما فى دعم المنتجين الى جانب الاسعار كأداة لجذب المنتجين وزيادة الانتاج، هذا الى جانب منح التسهيلات لاقتناء وتطوير وسائل الانتاج وتحديثها لزيادة الانتاجية . وتهدف السياسات السعرية على جانب المستهلك الى تحسين مستوى وانماط الاستهلاك ، وبصفة اساسية الاستهلاك الغذائى للفئات ذوى الدخل المنخفض، ومن اهم وسائل تحقيق اهداف هذه السياسة هو نظم الدعم للسلع الغذائية .

وغالبا ماتشير بعض الدول صراحة عن اتباعها لبعنى السياسات السعرية التى تتضمن الارتفاع بمستوى الاسعار بغرض زيادة إيرادات الدولة لمواجهة زيادة الانفاق العام وهو الامر الذى يؤدي الى زيادة المشاكل الاقتصادية وتحمل الفقراء لعبء الزيادة العريضة وينعدم الاستقرار الاجتماعى .

وهناك تناقضات واضحة فى السياسة السعرية الزراعية المستخدمة على مدى السنوات السابقة ، الأمر الذى يتطلب مع المفاضلة والموازنة ما بين أهداف تلك السياسات فمثلا على حين تهدف السياسة السعرية تحقيق سعر مزرعى مناسب للمنتجين الزراعيين فان الحكومة ترغب فى نفس الوقت خفض سعر المستهلك للسلع الزراعية والحفاظ على مستوياتها الدنيا مما يترتب عليه اما عجز المنتجين عن الانتاج أو زيادة الدعم الموجه للسلع الغذائية .

- هناك تناقض آخر فى السياسات السعرية يتمثل فى تحقيق اسعار مجزية للمصدرين للتشجيع على التصدير ، وبين الغاء الضريبة على الصادرات او تقليلها وما يترتب عليه من انخفاض عائدات الحكومة . كما ينشأ تناقض آخر بين انخفاض اسعار المنتج والرغبة فى زيادة الانتاج والصادرات وعلاقة ذلك بحميلة الدولة من العملات الاجنبية ، وكذلك تصويب سعر الصرف وأثره على حميلة الصادرات .

٧ - ١٨ : يمكن تمييز ثلاث أساليب للسياسة السعرية المصرية للحاصلات الزراعية بصفة عامة وهى : (أ) اما أن تكون سياسة قصيرة على التدخل الحكومى المباشر من خلال تحديد الأسعار أو (ب) تدخل حكومى غير مباشر من خلال تحديد حصص وأسعار التوريد لبعض الحاصلات الزراعية ، أو (ج) لا يوجد تدخل حكومى وانما تترك قوى السوق الحر فى تحديد مستويات الأسعار وذلك وفقا للعرض والطلب .

وقد بدأت الدولة فى تحريك اسعار محاصيل الارز والقمح بما يشجع المزارعين على زيادة المساحات والانتاجية من تلك المحاصيل بدون التقيد بالتوريد الاجبارى وفقا لنظام الحصى . ويعتبر هذا الاتجاه بداية لزيادة اسعار المنتج بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج وتمشيا مع سياسة الدولة فى توفير الغذاء محليا وعدم الاعتماد على الاسواق العالمية فى تغطية المتطلبات الغذائية من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية . وقد اثر هذا الاتجاه على زيادة الانتاج من المحاصيل ذات العجز فى السنوات السابقة وهو ما يشير الى ان السياسة السعرية الجديدة قد بدأت تؤثر فى اعادة تخصيص الموارد وفقا لما تراه الدولة من أولويات انتاجية ضرورية فى الوقت الحالى .

١٩-٧ : نخلص من ذلك ان الاسعار بصفه عامة والاسعار الزراعية بصفه خاصه تعتبر ذات أهمية قصوى فى البنيان الاقتصادى للدولة ، على الرغم من اختلاف اهمية دورها فى ضوء النظام الاقتصادى المتبع . وكما هو معروف فان الاسعار فى أى نظام اقتصادى تقوم بثلاث وظائف اساسية يمكن تلخيصها فيما يلى :

— تلعب الاسعار دورها فى توجيه الانتاج وتشجيع المنتجين على انتاج السلع التى يتطلبها افراد المجتمع — وهى تعتبر فى النظام الاشتراكى اداة هامة — أدوات التخطيط الاقتصادى يمكن استخدامها فى اجراء التوازنات التخطيطية المختلفة التى تستهدف تحقيق الكفاءة الانتاجية عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بالمجتمع . اما فى النظام الرأسمالى فهى تعتبر وسيلة لتعريف المنتجين برغبات المستهلكين ، حيث تلعب قوى السوق الحر دورها فى ذلك المجال . وتتوقف الكفاءة الاقتصادية فى توزيع موارد المجتمع فى هذه الحالة على مدى نجاح سياسات الاسعار وميكانيكية السوق وتأثره بتلك السياسات ، وقد أخذت مصرفى تطبيق الاتجاه لآخر حاليا .

— تؤثر الاسعار فى هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات حيث توجه المستهلك نحو توزيع انفاقه بما يتماشى مع اهداف الدولة فى مجال الانتاج والاستهلاك . وهنا تلعب النسب السعرية بين مختلف السلع المنتجة دورها الهام فى التأثير على هيكل الاستهلاك من خلال التغير الجزئى فى هذه النسب فيما بين السلع ، والتى تؤدي بدورها الى تحرك الطلب من سلعة الى سلعة بديلة او مكملة او متنافسة معها . ويمكن للدولة فى هذا المجال ومن طريق السياسات السعرية احداث تغيرات مختلفة فى حجم الطلب على السلع والخدمات لتحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب ، وهو ما يجب تطبيقه بمصر .

— تلعب الاسعار دورها المؤثر والفعال فى توزيع الدخل الى حد كبير ، حيث ان ارتفاع اسعار منتجات نشاط اقتصادى معين دون الانشطة الاقتصادية الاخرى (كما هو الحال فى نشاطى الصناعه والزراعة فى مصر على سبيل المثال) يؤدي الى توزيع الدخل لصالح ذلك النشاط (الصناعه مثلا فى هذه الحالة) . هذا الى جانب ان ارتفاع سعر أى عنصر من عناصر الانتاج بالمقارنة بالعناصر الاخرى يؤدي الى توزيع الدخل لصالح

أصحاب هذا العنصر • والامثلة على ذلك كثيرة في نشاط الزراعة من حيث ندرة
عنصر الارض وارتفاع قيمة الاراضى الزراعية التى تستقطع لأغراض التوسع العمرانى مما يؤثر
سالب على اهداف الانتاج الزراعى ومعدلات نمو.

وعلى ذلك فانه من الضرورى تحديد أهداف السياسات السعريّة الزراعية فى ضوء
الاهداف القومية لخطط التنمية الاقتصادية ومعرفة تأثيرها وأثرها على الاهداف الانتاجية
والاستهلاكية وتوزيع الدخل القومى بين أنشطة البنيان الاقتصادى من جهة والافراد المالكين
لعناصر الانتاج من جهة اخرى.

٢٠ - ٧ : أما فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الصادرة فى مجال التسعير فقد كان
لها الأثر الواضح فى توجيه السياسة السعريّة . ولقد مرت عمليات التسعير
والسياسة السعريّة فى مصر بثلاث مراحل مميزة وهى (أ) المرحلة من عام
١٩٣٩ وحتى ١٩٦٠ ، حيث تميزت التشريعات فى تلك المرحلة بمواجهة الظروف
الطارئة بفرض تثبيت الأسعار لمجموعات السلع الأساسية والضرورية بهدف خفض
نفقات المعيشة فى الموازنة العامة للدولة . أما المرحلة (ب) فهى تبدأ من عام
١٩٦٠ - بداية التخطيط الشامل - وحتى ١٩٧٤ - بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادى،
وقد شهدت تلك المرحلة سيطرة القطاع العام على أهم القطاعات الاقتصادية ومنها
تجارة الواردات بالكامل ، نحو ٩٠ ٪ من تجارة المادرات وخاصة المنتجات
الزراعية كالقطن والأرز . وقد صدرت التشريعات التى ساعدت على تزايد التدخل
الحكومى فى تحديد الأسعار مما أحدث خلاا هيكليا فى الأسواق ، وعلى أثره اتسع
نطاق الدعم على السلع الغذائية . وبدأ تطبيق نظام التسويق التعاونى لبعض
الحاصلات الزراعية مع تحديد وثبات أسعار مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعى .
وظهر فى تلك المرحلة صناديق موازنة الأسعار ، وطبق أسلوب الأسعار المتفاوتة
لعدد من السلع فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، كما أخذ بأسلوب الأسعار المتميزة لبعض
السلع المستوردة .

كما أخذت بأسلوب الاسعار المتميزة لبعض السلع المستوردة لمعالجة بعض المشاكل التى
ظهرت خلال تلك الفترة ومنها على سبيل المثال كيفية تحديد الرسوم الجمركية على السلع
المستوردة وفقا للمنشأ وتحديد هوامش الربح ومشكلة تحديد قيمة الرسوم الجمركية وعلاقتها
بأسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها .

أما المرحلة (ج) فتبدأ عام ١٩٧٥ وبعد صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، وهى
مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتحول الى سيطرة قوى السوق على المستويات السعريّة لكثير من
السلع والخدمات . ومع ذلك شهدت تلك الفترة استمرار فى تطبيق أسلوب المحافظة على
مستوى اسعار السلع التموينية (سلع الغذاء الأساسية) وأتباع أسلوب السعيرين للسلعة
الواحدة .

وزاد الدعم على السلع الغذائية بغرض خفض تكاليف المعيشة حيث كان نحو ٣٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ارتفع الى نحو ٤٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم الى أكثر من مليوني جنيه في عام ١٩٨٦. هذا بخلاف قيمة الدعم الزراعي المدرجة بموازنة الهيئة العامة لمندوب الموازنة الزراعية ، حيث يقدر بنحو ١٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ أرتفعت الى نحو ١١٠٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ ثم بلغ نحو ١٧١٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ (يقدر الدعم بموازنة عام ١٩٨٤/٨٣ بنحو ٢١٤ مليون جنيه . ويوجه هذا الدعم أساسا لدعم الأسمدة المصنعة محليا ومواجهة تعويضات الاسمدة المستوردة (فروق اسعار) كذلك دعم تكاليف مقاومة القطن (بنحو النصف) وحوافز التكبير بزراعة القطن ، هذا بالإضافة الى دعم تكاليف المقاومة للحاصلات الزراعية الأخرى ، ومساهمة الحكومة فى خفض اسعار التقاوى ودعم الحاصلات الزراعية ودعم عملية الري لزراع القصب وغيرها .

وفى هذا المجال يمكن القول بأن قضية الدعم أصبحت من أهم القضايا الاقتصادية والسياسية التى يجب العمل على ايجاد حلول عادلة لها سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين ، آخذين فى الاعتبار ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية وأن تعكس السلع والخدمات المنتجة محليا قيمتها الاقتصادية الفعلية دون دعم ظاهر أو ضمني من الحكومة سواء للمنتجين أو المستهلكين . وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد اقتصاديا تسعير السلع والخدمات وفقا لتكاليف الانتاج الفعلية (بحيث تعكس الاسعار الاقتصادية) على أن يتم دعم المستهلك (خاصة الفئات محدودة الدخل) بصورة مباشرة من خلال ما يحملون عليه من أجور مدفوعة بدلا من دعم أسعار سلع الاستهلاك - ولكن تظهير مشكلة من هم يستحقون هذا الدعم ؟ وقد أثير كثير من التساؤلات حول هذه المسألة لاتزال قائمة حتى الآن .

٧ - ٢١ : أن استعراض سياسات تسعير وتسويق الحاصلات الزراعية يوضح أهمية التنسيق والترابط فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية القائمة على تنفيذ تلك السياسات، كما يشير ايضا الى ان تلك السياسات والاجراءات التنفيذية المطبقة تعتبر من ضمن العوامل المؤثرة على عدم التوسع فى الانتاج الزراعى وزيادة معدلات نموه خلال السنوات العشر الماضية وما قبلها نظرا لاستقرار المستويات السعرية وتدنيها محليا الى جانب عدم قدرة الحادرات الزراعية على المنافسة فى الاسواق الدولية حيث قضية الدعم للمنتجات الزراعية التصديرية تلعب دورا هاما على المستوى المحلى او الدولى .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن مشكلة الاسعار المزرعية تأخذ ابعادا متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص بعض تلك الأبعاد الهامة فيما يلى :

- اختلال الهياكل السعرية ، حيث هناك تفاوت كبير بين الاسعار المحسدة محليا لكثير من الحاصلات الزراعية واسعارها الدولية .

- اختلال التوازن بين أسعار السلع الزراعية وغير الزراعية ، حيث التفاوت الكبير بين مستويات الاسعار فى كل من المجموعتين لغير صالح المنتجين الزراعيين .

— ارتفاع تكاليف الانتاج الفعلية فى السنوات الأخيرة وعدم مابرة الأسعار المحدده للمنتجين للارتفاع الواضح فى تكلفة الانتاج بما يحقق استمرار المنتجين فى العملية الإنتاجية .

أن الاسترشاد بالأسعار العالمية عند تحديد الأسعار المزرعية لبعفى الحاصلات الزراعية خاصة تلك الموجه للتصدير سوف يؤدى الى نجاح السياسات الإنتاجية والتصديرية والاستيرادية، حيث قد يمكن عن طريق السياسة السعرية زيادة الانتاج المحلى وخفى الواردات الغذائية وبالتالي تخفى العبء على ميزان المدفوعات . وتجدر الإشارة الى أن الاسعار المجزية تعتبر دافعا للمنتجين على زيادة معدلات انتاجهم ، كما أن الأسعار المجزية للمنتجين المتخصصين فى حاصلات التصدير تساهم فى رفع كفاءة المنتج وتحسين نوعيته ما يقلل من التنافس السلى فى الأسواق الدولية . كما أنه يمكن القول بأن الاسعار المجزية للمنتجين لحاصلات الغذاء الرئيسية وخاصة القمح (الذى يتم استيراد أكثر من ٦٠٪ من احتياجات البلاد منه) يساعد على دعم المنتجين المحليين بدلا من دعم المنتجين الاجانب من جهة اخرى . كما سوف يخفف من عبء الدولة فى توفير العملات الأجنبية لتغطية فاتورة استيراد الكميات المتزايدة من هذا المحصول أو يخفف من الضغوط السياسية التى نتعرض لها فى سبيل ضمان توفير الاحتياجات الغذائية من هذا المحصول الاستراتيجى من جهة اخرى .

ولذا يجب اعادة النظر فى السياسات السعرية لكافة الحاصلات الزراعيــــــــــــة اخذين فى الاعتبار ضرورة التنسيق بين هذه السياسات واعتبارها اداة للتنمية وزيادة الانتاج الزراعى من جهة ، وتحقيق مصالح المنتجين والاقتصاد القومى من جهة اخرى . ولاشك ان التدخل من قبل الدولة فى تسعير بعض المنتجات الزراعية له الاثر الواضح على المنتجين الزراعيين وعلى معدلات الانتاج الزراعى .

٧ - ٢٢ : فيما يتعلق بالمعونات الاقتصادية الخارجية فقد بدأت تلك المعونات تلعب دورها الملموس اعتبارا من منتصف السبعينات وبعد حرب ١٩٧٣ مباشرة ، حيث تدفقت القروض قصيرة الآجل خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ لتلبية احتياجات الاقتصاد القومى من الاموال . وخاصة تلك القروض التى منحها البنوك العربية لدفع عجلة الاستثمار فى المناطق الحرة وفى اطار القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٤ ولقد امكن الحصول خلال النصف الاول من السبعينات وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى على حجم كبير من المنح والقروض التى قدمتها الدول العربية ممثلة فى مناديق التمويل العربية وهذا بالاضافة الى التمويل الذى أتاحتته مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ودول السوق الاوروبية المشتركة (EEC) الى جانب مؤسسات التمويل الدولية وهيئة المعونة الامريكية (USAID) . وقد تدفقت المعونات الاقتصادية قصيرة وطويلة الآجل كنتيجة لتغير الوضع السياسى وتصويب الأوضاع الاقتصادية المصرية بعد إعلان مرحلة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى .

لقد كانت المعونات الاقتصادية لمصر خلال تلك الفترة بمثابة مساعدات سياسية واقتصادية تستهدف تأكيد التحول فى الاتحاد المصرى والبعد عن استراتيجيات مرحلة الستينات . ولقد كان الوضع العام مهيأ للحصول على تلك المساعدات خاصة من الولايات المتحدة الامريكية فى اعقاب مرحلة السلام وبعد حرب ١٩٧٣ ، حيث كان الاقتصاد المصرى يتطلب المزيد من

العملات الأجنبية لمواجهة مرحلة البناء الاقتصادي من جهة وتغطية الاحتياجات الغذائية الضرورية من جهة أخرى الى جانب متطلبات القطاعات الاقتصادية من مستلزمات انتاج وسواد خام العملات الأجنبية نظرا لعدم وجود مجزون من هذه الخامات لتشغيل الطاقات الانتاجية . كما أن قلة السوي كانت في مرحلة إعادة التشغيل وتتطلب تمويل أجنبي أيضا . هذا الى جانب ما يتطلبه الاقتصاد من تمويل محلي وأجنبي لتنفيذ خطط التنمية وأقامة البنيات الأساسية اللازمة والضرورية لكافة القطاعات الاقتصادية . كما أن العلاقات الاقتصادية عام مستوى العالم الخارجى فيمما يتعلق بالتجارة الدولية كان لابد من إعادة صياغتها بحيث تتحرر من تركيزها الشديد على دول المعسكر الشرقى وتتجه نحو اقتصاديات السوق الحر .

لقد استهدفت سياسة الباب المفتوح (أو ما اطلق عليه الانفتاح الاقتصادى) ، التى أعلنت فى منتصف السبعينات ، جذب الاستثمارات العربية والغربية على وجه التحديد (سواء آكانت حكومات أو الافراد) فى الاسواق المصرية التى بدأت تأخذ طابع الأسواق الحرة بدون تدخل حكومى ، بل ووضعت الضمانات والحوافز والمزايا ومنها قوانين الاستثمار فى المناطق الحرة لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار فى أنشطة الاقتصاد المصرى . ولقد كان نتيجة تلك الجهود أنشاء هيئة الخليج للتنمية فى مصر (GODE) فى أبريل ١٩٧٦ والتى ساهمت فيها دول الخليج العربية وتحت اشراف البنك الدولى .

وفى نفس الوقت استخدام العديد من الوسائل لزيادة القدرة الاستيعابية المصرية على امتصاص التدفقات النقدية الخارجية وخاصة قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة حميلة صادراته من النقد الأجنبى . وقد كان لفتح قناة السويس الأولية فى هذا المجال بما تحققه للدولة من موارد بالعملة الأجنبية . كما تم تشجيع الصادرات غير التقليدية عن طريق خفض العملة المحلية لزيادة حجم تلك الصادرات . وقد أمتد أثر الأسواق الموازنة الى قطاع السياحة والعاملين المصريين بالخارج ، الامر الذى ساعد على جذب مزيد من العملات الأجنبية .

٧ - ٢٣ : كان للمساعدة الاقتصادية فى صورة تحويلات رسمية وغير رسمية من الخارج الى الاقتصاد المصرى دورها فى سد العجز فى الواردات الغذائية وإعادة تشغيل البنيات الأساسية وتجديدها وصيانتها ، الا أن تلك المساعدات لم تلعب دورها فى التنمية حيث لم توجه أساسا الى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين باستثناء البترول . وأقتصرت المساعدات الاقتصادية الرسمية على توريد المستلزمات السعوية أو المعدات والاجهزة اللازمة لمشروعات البنية الأساسية . ولقد كان للمساعدات الاقتصادية دورها ليس فقط فى سد العجز فى الواردات من السلع والخدمات والذى قدر بنحو ١٢.٩٪ من الناتج القومى الأجمالى خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ مقابل نحو ٣.٩٪ فقط خلال الفترة ١٩٦٧/٦٦-١٩٧٢/٧١ ، ولكنها أيضا ساعدت الاقتصاد المصرى على مواجهة الديون الخارجية قصيرة الأجل ، وكانت الدول العربية الخليجية وراء هذا الدعم المالى بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة .

ويجب التنويه الى أن المساعدات الاقتصادية الرسمية التي حصلت عليها مصر هي في الواقع قروض وتشكل مديونية على مصر قبل الدول الدائنة - وتشير البيانات المتاحة أنه قد قدمت لمصر مساعدات رسمية للتنمية بلغت نحو ٢٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ ، ولكن لم يستخدم من تلك المساعدات سوى ١٠ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة لأسباب عديدة من أهمها طول الفترة التي تستغرقها الإجراءات التنفيذية والتشريعية للموافقة على السحب من القروض الممنوحة ، وكذلك عدم وجود مشروعات سابقة الأعداد لاستيعاب تلك المساعدات الانمائية ، هذا الى جانب التعقيدات الادارية والقيود والصعوبات في اعداد وطرح المناقصات والبت في العطاءات سواء من الجانب المصرى أو جانب الدول المانحة للقروض . وما تجدر الإشارة اليه أن المعونات والمساعدات الاقتصادية أصبحت تشكل حاليا عبء على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد المصرى بحفا عامة حيث ارتفع حجم المديونية (خامة تكاليف خدمة الدين) نظرا لعدم توجيه تلك المساعدات الى الانشطة الإنتاجية . ويكفى الإشارة الى أن تقرير التنمية الأخير للبنك الدولي (الصادر عام ١٩٨٨) ، وقد قدر حجم الدين الخارجى الاجمالى عام ١٩٨٦ بنحو ٢٨٦ مليار دولار أمريكى منها نحو ٧٩٧٪ قروض طويلة الأجل ونحو ١٦٨٪ قروض قصيرة الأجل ، بالمقارنة بنحو ١٢٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢) ونحو ١٨ مليار دولار أمريكى تشكل حجم المديونية الخارجية لعام ١٩٧٠ .

هذا وتقدر نسبة الدين الخارجى العام (طويل الأجل) بنحو ٥٨٫٥٪ من اجمالى الناتج القومى لعام ١٩٨٦ بالمقارنة بنحو ٤٤٪ من اجمالى الناتج القومى فى سنة الأساس للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ ، ونحو ٢٢٫٥٪ من الناتج القومى الاجمالى لعام ١٩٧٠ .

كما تشير الاحماءات الى أن نسبة اجمالى الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الأجل لعام ١٩٨٦ بلغت نحو ٤٫٨٪ من الناتج القومى الاجمالى ، نحو ٢٣٫٨٪ من اجمالى المادرات السلعية والخدمية لنفس العام .

لقد أدى زيادة الاعتماد على الخارج منذ منتصف الستينات مع عدم الاعتماد على الذات الى ارتفاع المديونية الخارجية لمصر وعدم قدرة الاقتصاد القومى على تغطية تلك المديونية ، مما ترتب عليه زيادة العجز الجارى خلال سنوات الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) من نحو ١٧٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة) الى نحو ٢٧٥ مليار دولار أمريكى فى نهاية الخطة (أى فى عام ١٩٨٧/٨٦) ، أى بزيادة نسبتها نحو ٥٧٪ وهى تعتبر أكثر من ضعف معدل الزيادة الذى كان متوقعا عند اعداد اطار الخطة . وقد أدى ذلك الى زيادة قيمة الفوائد المدفوعة للخارج عما كان مقررا لها بالخطة من نحو ٣٤٥٠ مليون جنيه الى نحو ٤٢٤٢ مليون جنيه أى بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٣٪ .

٢٤-٧ : يلاحظ أن أهداف الخطة الخمسية (٨٣ - ١٩٨٧) فيما يتعلق بتحسين الأداء الاقتصادي المصري لم تتحقق على الرغم من المساعدات الاقتصادية الخارجية خلال سنوات الخطة وما قبلها وعلى الرغم من القروض العامة الخارجية التي تدفقت في مرحلة ما قبل الخطة (أي من عام ١٩٧٤ - ١٩٨١) . بل على العكس مما كان متوقعا بالخطة فقد تدهور معدل المادرات، وتطور الاختلال الهيكلي في كل من مجالات الانتاج والاستثمار، وزاد العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك زاد الاعتماد على العالم الخارجى سواء فيما يتعلق بحجم القروض العامة طويلة الأجل (رؤوس الأموال) أو تغطية الاحتياجات الضرورية (زيادة الواردات السلعية والوسيلة على حد سواء)، مما ترتب عليه زيادة المديونية الخارجية بجانب زيادة أعباء الموازنة العامة فيما يتعلق بتضخم العجز الجارى وارتفاع معدلات التضخم واستمرار زيادة الدين العام المحلى وأعباء خدمته . وقد كان لتلك السياسة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية الخارجية أثرها الواضح على انجازات القطاع الزراعى الذى لم يحقق معدل نمو يساير معدل النمو فى السكان ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة فاتورة الغذاء المستورد وتقلص حجم المادرات الزراعية عاما بعد آخر بسبب قصور السياسة الاستثمارية وأثر ذلك على الانتاج الزراعى .

٢٥-٧ : تشكل المساعدات الأمريكية لمصر أحد أهم مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بصرف النظر عن مدى اتساق الاهداف السياسية والاقتصادية للمساعدات الأمريكية سواء فى المدى القصير أو الطويل مع اهداف التنمية طويلة الاجل لمصر . كما أنه من الصعب فى هذا الجزء من الدراسة تحديد ما اذا كانت تلك المساعدات مجبردا مساهمة اقتصادية عارضة من منظور سياسى أو انها بمثابة مشاركة حقيقية تتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر . بحيث تؤدي الى تحسن ملموس فى المتغيرات الاقتصادية الاساسية ومن أهمها ما يطرأ على العمالة والدخل . ولقد توقفت المساعدات الأمريكية لمصر مع حرب ١٩٦٧ ثم أعيدت مع عام ١٩٧٥ ، وقد تزامن تدفق المساعدات الأمريكية مع تحول فى السياسة الاقتصادية المصرية تمثلت فى تشجيع النشاط الاقتصادي الخاى الى جانب نشاط القطاع العام والحكومة اللذين كانتا لهما السيطرة والسيادة منذ ١٩٦٠ .

وقد بلغ اجمالى حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ نحو ١٣ مليار دولار أمريكى تبعا للبيانات المتاحة لهذه الدراسة ، وهذه المساعدات موزعة على مكونات البرامج الرئيسية بنسب بلغت نحو ٢٩٪ للواردات السلعية ونحو ٤٢٪ للمشروعات ونحو ٣٪ لفائض الحاصلات الزراعية ، والباقي ويبلغ ٧٪ تحويلات نقدية،

٢٦-٧ : اشترك قطاع الزراعة المصرى مع القطاعات الاخرى فى تلقي المساعدات الاقتصادية الامريكية خلال الفترة ١٩٨٨-٧٥ ضمن برنامج المشروعات ، وقد قدر نصيب قطاع الزراعة بنحو ٦٠٥ مليون دولار فى الفترة ١٩٨٧-٧٥ ووجهت بمفئة اساسية الى بحوث زيادة انتاجية الفدان من محاصيل الحبوب كالقمح والذره والارز وفول الصويا فى ستة من المحافظات ومازلت النتائج تحت البحث والتحليل ، كما استخدمت المساعدات الامريكية فيما عرف بمشروع المزارع الصغير ويسمح المشروع بتقديم قروض ميسره للتلاميذ لاستخدام الميكنة ضمن برنامج للارشاد الزراعى يهدف الى التعرف على اثر استخدام الاساليب الحديثة على الانتاج الزراعى .

وإذا كانت المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر خلال الفترة ١٩٨٨-٧٥ قد بلغت نحو ١٢ مليار دولار كما سبقت الاشارة ، الا ان الاستخدام الفعلى لما خصص من اموال ضمن المساعدات قد لايتجاوز فى كثير من الاحيان ٤٦٪ كما هو الحال فى الزراعة على سبيل المثال ، ومن ثم فان هناك فجوة بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى ، وكما بين الجدول (٤-٢) بلغت نسبة الاستخدام الفعلى لتخفيضات المساعدات الامريكية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٣ نحو ٧٠٪ من اجمالها المخصص عن تلك الفترة وقدرة نحو ٨٥ مليار دولار ، أى أن هناك فجوة تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار لم تستخدم ، وقد سجل برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائضى الحاصلات الزراعية اعلى معدل استخدام بلغ نحو ٩٧٪ عن الفترة المشار اليها فى حين لم تتجاوز هذه النسبة ٧٨٪ ، ٤٨٪ لكل من برنامج الاستيراد السلى ، وبرنامج المشروعات على الترتيب .

٢٧-٧ : لقد بدأ الجانب المصرى خلال السنوات الغليلة الماضية فى اعادة موازنة الاجهزة المعنية بالمعونات الامريكية بما يكفل سرعة الاجراءات وزيادة كفاءة استخدام مخصصات المساعدات الامريكية للمشروعات المختلفة ، وتمثلت فى انشاء وكالة وزارة بوزارة التعاون الدولى لمتابعة استخدام المساعدات الخارجية وحل كثير من لاشكلات التى تواجه الاستخدام بالتعاون مع مصادر التمويل المختلفة ومنها هيئة المعونة الامريكية ، كما وضعت نظام التخطيط ومتابعة القروض وتقديم تقارير دورية شهرية وربعية سنوية الى مجلس الوزراء عن الموقف من استخدام القروض .

وقد اتبعت الحكومة المصرية فى الاونة الاخيرة مايعرف بمبدأ التمويل المتزايد لتفادى تراكم الارصدة دون استخدام ، وكذلك تطبيق النظام القطاعى بحيث يسمح بتحويل التمويل من مشروع الى آخر داخل القطاع الواحد دون الحاجة الى اجراءات روتينية جديدة . وقد جاءت الحكومة الى تصحيح حساب المبالغ غير المستخدمة بحيث اصبحت تلك المبالغ التى كان مخططا صرفها خلال فترة زمنية محددة ولم تصرف خلالها وقد ادى ذلك الى انخفاض رصيد المبالغ غير المنصرفة وزادت نسب التعاقد والسحب من القروض والمنح مع أواخر عام ١٩٨٣ وحتى الان عن مثيلتها مع اعوام سابقة .

تشير الشواهد الى ان المساعدات الامريكية ذات اثر محدود حتى الان فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر اما لصغر مخصصات الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الاخرى ، واما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ ، ويمكن استنتاج ان دور المساعدات الامريكية سوف يبقى محدود فى تنمية لاقتصاد المصرى وان كانت هذه المساعدات مازال مطلوبة ، ويرجع ذلك الى اسلوب التمويل المرحلى قصير الاجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الامريكية فى مساعدة مصر اقتصاديا ، حيث يتم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى يوم تخصيصها لمصر خاصة اذا ما احتاج التنفيذ الى سنوات طويلة ، وقد توصلت احدى الدراسات الى أن ذلك سبب رئيسى للفجوة بين التخصيص وبين الاستخدام الفعلى لاموال المعونة الامريكية ، وان تكلفة الفرصة البديلة التى تعكس اعائد الملازم لكل دولار مخصص خلال فترة الاستخدام ، فان القيمة الحالية لكل دولار مخصص تكون أقل من الوحدة .

ومن الملاحظ ان الاتفاقيات المبرمة بين الولايات المتحدة ومصر فى مجالات المساعدات الاقتصادية قد تضمنت شروط تتعلق بتدفقات التجارة الدولية من حيث شرط التوريد من بلد المصدر (الدولة المانحة) وشرط صلاحية سلع محددة للتمويل ، بالإضافة الى الشروط الأخرى المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير وكذلك الشروط التى تدعم المصالح الامريكية بصفة عامة سواء آكانت سياسية أو اقتصادية أو تجارية .

وقد أشار احدى تقارير المعونة الأمريكية أن برنامج المعونة لمصر قد ساهم بصورة مباشرة فى توفير وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة من خلال أنتشار الشركات الأمريكية العاملة فى كافة المجالات فى الاسواق المصرية ، بدأ أصبحت مصر سوقا للمنتجات الأمريكية من خلال التمويل أو المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، وينطبق ذلك على المنتجات الزراعية الامريكية . وقد انعكس ذلك فى أن الولايات المتحدة الامريكية حاليا تعتبر أكبر شريك تجارى لمصر .

٢٨ - ٧ : يجب ان يوءخذ فى الاعتبار عند تقييم برامج المعونة ضرورة ادراجها بالخطوة القومية الشاملة للدولة وان تدرج الاعتبارات التى تتبعها هذه المنح كاحد مصادر تمويل الخطه وذلك حتى يمكن لوزارة التخطيط ان تتعرف على المشروعات التى يساهم فى تمويلها طرف اجنبى هو (الولايات المتحدة الامريكية) ، وحتى يمكن لها ان تضع المشروعات فى مكانها المناسب من الخطه القومية تبعا للاولويات وللاحتياجات الضرورية للاقتصاد القومى، وحتى تتمكن اجهزة التخطيط من متابعة تنفيذ المشروعات لاهدافها والتى لابد وان تتفق مع الاهداف القومية للدولة وان تساهم فى التنمية او على الاقل فى حل بعض المشكلات القومية التى سبق ذكرها مثل المساهمة فى خلق فرص جديدة للعمل او رفع انتاجية المشتغل نتيجة لادخال التكنولوجيا الحديثة فى بعض المجالات التى تفتقر اليها ، وما الى ذلك من مشاركة فعالة فى تنمية الاقتصاد القومى .

ولذلك يجب تقييم مشروعات الاتفاقية الامريكية من ناحية مدى احتياج الاقتصاد المصرى لمثل هذه المشروعات وما اذا كانت هناك ضرورة ملحة لها فى المراحل الحالية للتنمية ، ام ان هناك مشروعات اخرى اكثر الحاحا يتطلبها الاسراع بمعدلات النمو القومى ، فيكون من الاجدى والارشاد ان توجه اليها مثل هذه المعونات .

وتشير تحليلات الدراسة الى ان المعونات الاقتصادية الى مصر قد ساهمت بدرجة ملحوظة فى تغيير الانماط الاستهلاكية وزيادة الاعتماد على السلع الامريكية التى لا تتناسب مع الوسائل الانتاجية المستخدمة ، ولم تاهم بصورة ايجابية فى زيادة الانتاجية القائمة بالفعل . وهذا يتضح فى القطاع الزراعى الذى وجهت اليه المعونة فى صورة مشروعات بحثية وخدمية وأهملت المشروعات الانتاجية وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى وخلق طاقات انتاجية جديدة . كما أن المعونات الاقتصادية ساهمت فى تقاعس المنتجين الزراعيين نظرا لتوفير المواد الغذائية الاساسية التى يتم استيرادها ضمن برامج المعونة بغرض دعم المنتجين الامريكيين اساسا والعمل على تسويق منتجاتهم الزراعية ، وبذا لم تتحقق مبدأ الاعتماد على الذات التى تنادى به خطط التنمية كاستراتيجية يجب تطبيقها .

٢٩-٧ : ركزت الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) على زيادة حمولة المصادرات الزراعية وأستهدفت معدل للنمو يقدر بنحو ٩.٥% سنويا للمصادرات الزراعية ونحو ٥.٤% للمصادرات السلعية الزراعية والصناعية والبتروليه . وبذا يتضح أهميه القطاع الزراعى فى زيادة حمولة الدولة من النقد الأجنبى عن طريق نمو المصادرات الزراعية . وتتضمن سياسات التصدير عادة محاور عديده منها على سبيل المثال تشجيع المنتجين على التوسع فى سلع التصدير من خلال توفير الضمانات والحوافز والدعم اللازم لتشجيع كل من المنتجين و المصدرين ، كما تعتبر الاتفاقيات التجارية التى تبرم مع الدول الأجنبية بغرض التبادل التجارى أو فتح أسواق جديدة أمام المصادرات التقليديه أو غير التقليديه هى أيضا ضمن الاجراءات والسياسات التى تتخذ فى مجال التجارة الدولية . وتتطوى سياسات التصدير أيضا على ضرورة تطبيق سياسات انتاجيه تستهدف توفير فائض للتصدير وخاصة من المنتجات الزراعيه ذات الميزه النسبيه فى الأسواق العالميه الأمر الذى يتطلب تطوير السلع والمنتجات الوطنيه لضمان المنافسه فى تلك الأسواق .

وبتحليل سياسة مصر فى التجارة الخارجية يتضح أن هذه السياسة قد تعرضت لفترات متباينه من الازدهار والانكماش بسبب التقلبات غير المتوقعة فى شروط التبادل التجارى بين مصر ودول العالم النامى والمتقدم على حد سواء . ويعزى تذبذب تجارة مصر الخارجية الى عدم استقرار الجهاز المشرف على قطاع التجارة الخارجية وتعدد التشريعات وتضاربها فى بعض الأحيان ، الى جانب التغيرات غير المحسوبة فى السياسات التجارية الداخلية وفى الأسواق العالميه أيضا .

فبعد أن شهدت نهاية الستينات انكماش لدور القطاع الخاضع وضعف القوى التنافسية بين الشركات بالإضافة الى ضعف قوة المجالس السلعيه، شهدت بداية السبعينات محاولة للعلاج الجذرى للفترة السابقة . فبدأت بالغاء المجالس السلعيه وتشكيل مايسمى لجان البت بالقرار الوزارى رقم ٧٤٣ لعام ١٩٧١ ، وذلك للبت فى صفقات الاستيراد والتصدير وفقا لاحتياجات السوق ، بالإضافة الى تشجيع دور القطاع الخاضع والعودة لنظام الشركات واعيد تشكيل لجان البت مره أخرى على أساس قطاعى عام ١٩٧٤ بالقرار الوزارى رقم ٣٣٨ .

لقد نتج عن ذلك زيادة مساهمة شركات القطاع الخاص فى التجارة الخارجيه، هذا علاوة على ما أدى اليه القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٧٤ (فيما يتعلق باطلاق حرية الاستيراد بدون تحويل عمله) حيث أمكن للمصريين الحائزين على نقد أجنبى فى استخدام هذا النقد فى الاستيراد بقصد الاتجار عن طريق الهيئات العامة أو المؤسسات .

ثم ألغيت المؤسسات بالقرار الوزارى رقم ١١١ لعام ١٩٧٥ وأعطيت الشركات مرونة أكبر والغنى التخصصى السلعى والجغرافى وشهدت فترة السبعينات تطورا ضخما للنظام المؤسسى والتشريعى للتجارة الخارجيه . وكان من أبرز هذه التطورات هو انشاء أول وزارة للتجارة الخارجيه بالقرار الجمهورى رقم ٦١٠ لعام ١٩٧٤ وتأسس المجلس الأعلى للتجارة الخارجيه بالقرار الجمهورى رقم ٢٩٩ لعام ١٩٧٤ . ثم أضيفت التجارة الداخليه لوزارة التجارة الخارجيه فى التشكيل الوزارى فى ابريل عام ١٩٧٥ . وقد أضيف أعباء جديدة للوزارة ثم أعقب ذلك إلغاء وزارة التجارة الخارجيه و الداخليه فى التشكيل الوزارى عام ١٩٧٨ وأصبحت قطاع بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ثم أضيف لها التعاون الدولى عام ١٩٨٠ . كما أنشئت أيضا السوق الموازيه بالقرار ٤٧٧ لعام ١٩٧٣ ثم تطور هيكلها بالقرار ٧٣ لعام ١٩٧٤ حيث بموجبه أعطيت حرية أكبر للمستورد مع وضع بعض الضوابط الخاصه بالاستيراد بدون تحويل عمله بالاضافه الى حرية التصرف فى حمولة الصادرات للأفراد والهيئات .

لقد أدت هذه القرارات والتعديلات المتتابعه عليها الى تضارب فى أدوات تنفيذ سياسات التجارة الخارجيه فى بعض الاحيان ، وصلت الى حد انشاء نظام مؤسسى كالمجلس الأعلى للتجارة الخارجيه ثم إلغاؤه ، مما كان له أثر مباشر على محصلة ميزان التجارة الخارجيه السلعى، وقد تمثلت فى عجز مستمر ومتزايد بلغ نحو ١١ مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ بالمقارنه بالعجز فى عام ١٩٧٠ البالغ نحو ٨٥ مليون جنيه ، هذا على الرغم من تحقيق فائض فى الميزان التجارى قدره ٩٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥، وبغد ارتفع العجز فى الميزان التجارى السلعى مع نهاية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٢٩٩ مليار جنيه أى ثلاثين مثل ماكان عليه عام ١٩٧٥ . والجدير بالذكر أن الفتره من ١٩٨١/١٩٧٥ تعتبر الفتره التى شهدت تحولات سريعه، عكس بعضها تضارب فى سياسات التجارة الخارجيه أدت الى حرية القطاع الخاص فى تمويل الواردات بكافة انواعها من الحسابات الخاصة او أى مصادر أخرى ، وقد تميزت واردات مصر فى تلك الفتره بانها من السلع الاستهلاكية . وبالرغم من تقييد الاستيراد لبعض السلع خلال سنوات الخطة الاولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، إلا أن العجز فى الميزان التجارى السلعى قد واصل الزيادة حتى بلغ نحو ١١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، وهو العام الاول للخطة الثانيه ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .

ويرجع السبب المباشر لعجز الميزان التجارى الى أن قيمة الصادرات المصريه لم تتجاوز ٣ر٤ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ يقابلها واردات قيمتها نحو ١٤ر٤ مليار جنيه . ومما يذكر أن قيمة العجز فى الميزان التجارى آخذة فى النمو المستمر دون تحسن منذ عام ١٩٧٠ .

٣٠ - ٧ : ولكن حدثت طفرة في قيمة العجز في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨١/٨٠ . وقد حقق الميزان التجارى الزراعى فائضا في عام ١٩٧٠ قدر بنحو ١١٣ مليون جنيه ، الا أن ذلك الفائض لم يتكرر ثانية ، بل تحول الى عجز دائم ومستمر حتى بلغ نحو ٢٥ مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ . وقد ساهمت الواردات الزراعية وخاصة الغذائية في الارتفاع المستمر للعجز في الميزان الزراعى ، حيث أن ٥٣ % من عجز الميزان التجارى السلى عام ١٩٨١/٨٠ يعزى أساسا الى العجز في الميزان الزراعى ، وارتفعت تلك النسبة في عام ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ٢٣ % من اجمالى العجز فى الميزان التجارى السلى . وقد ارتفعت الواردات الغذائية في عام ١٩٨٨/٨٧ بنحو ثلاثة أمثال ماكانت عليه في عام ١٩٨١/٨٠ ، حيث بلغت نحو ١٥ مليار جنيه . هذا في حين تقلصت نسبة مساهمة المادرات الزراعية في جهة المادرات المصرية من نحو ٤٣ % عام ١٩٧٥ الى نحو ١٨ % فقط عام ١٩٨٨/٨٧ .

٣١ - ٧ : فيما يتعلق باثر السياسة السعرية الزراعية على ميزان المدفوعات ، فقد دلت الدراسات على ان السياسة الزراعية اثرت سلبيا وبدرجة كبيرة على المادرات من المنتجات الزراعية المختلفة . كذلك كان لها دورها السلبى على الاستهلاك حيث ادت الى ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الزراعية ، وزاد حجم الواردات لمقابلة المعدلات المرتفعة من الاستهلاك امام عجز الانتاج عن الوفاء بالاحتياجات المحلية مما كلف الدولة مبالغ باهظة . وترتبط السياسة الزراعية بالسياسات الاقتصادية للتجارة الخارجية ارتباطا وثيقا ، وهناك علاقة تبادلية بينهما ، فيؤثر كلاهما على الآخر . وليس بالامكان عزل السياسة الزراعية عن تلك السياسات لاسباب متعددة وكثيرة . وحيث ان السياسة السعرية الرشيدة يمكن ان تحسن الميزان التجارى وتقلل من حجم العجز ، فان السياسة السعرية غير الرشيدة تجعل العجز في الميزان التجارى يتفاقم عاما بعد الاخرى مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ، خاصة اذا لم تتناسق السياسة السعرية المحلية مع متطلبات الاسعار الدولية ، ولم تأخذ في اعتبارها معدلات التضخم والتقلبات غير المتوقعة في اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية . وقد يقال ان السياسة السعرية لا تستطيع وحدها تحويل العجز الى فائض ، الا انها تساهم بلاشك في تقليل العجز مع مرور الوقت ، خاصة اذا ما امكن السيطرة على التضخم والعمل على تطبيق السياسات التى تؤدى الى استقرار قيمة العملة المحلية تدريجيا .

٣٢ - ٧ : فيما يتعلق باثر سياسات سعر الصرف على الزراعة فقد اتضح ان السياسة السعرية الزراعية يؤثر على التجارة الخارجية من خلال اثرها على الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات . كما ان السياسات المالية والنقدية تؤثر ايضا على القطاع الزراعى تأثيرا بالغا ، وذلك من خلال التقلبات غير المتوقعة في اسعار العملات الاجنبية

وتعدد اسعار الصرف حيث ان سعر الصرف الرسمى للجنيه مقابل الدولار ظل ٢٩ قرشا حتى عام ١٩٧٨ ، ثم ارتفع الى ٧٠ قرشا عام ١٩٧٩ ، فى حين كان السعر التشجيعى ٩٥ قرشا عام ١٩٨٢ ، ووصل الان الى نحو ٢٥٠ قرشا . لقد كان هناك مغالاة فى تقييم الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بشكل كبير خلال الفترات الماضية هذا على الرغم من الاداء المتواضع للاقتصاد القومى المصرى ، الا ان تلك المغالاة اخذت فى التلاشى تدريجيا فى الاونة الاخيرة بسبب احكام تطبيق السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بسعر الصرف ، وذلك نظرا لان سياسة سعر الصرف تمثل فى كثير من الاحيان اعتبارا قوميا .

وبصفة عامة تميزت فترة السبعينات بتطبيق سياسات صرف مرنة استهدفت تشجيع رءوس الاموال العربية والاجنبية مع محاولة تثبيت سعر الصرف فى نفس الوقت ، الا ان مرحلة الانفتاح الاقتصادى واعتبارا من عام ١٩٧٨ شهدت تغير سريع وغير متوقع فى سياسات ونظم الصرف للعملات الاجنبية وخاصة الدولار الأمريكى ، اذ كان هناك اربعة اسعار رسمية للصرف بالاضافة للسعر التشجيعى (اى سعر السوق غير الرسمية) ، ولقد تآثر الجنيه المصرى بتلك التقلبات المتزايدة فى سعر صرف الدولار والعملات الاخرى ، الامر الذى ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه بصورة مستمرة . وعلى الرغم من الجوانب الايجابية لخفض قيمة العملة المحلية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد القومى من خلال زيادة حجم المادرات ، فان لتلك التقلبات اثارها السلبية فى ضوء الاوضاع الحالية لهيكل الاقتصاد المصرى ، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعى .

٧ - ٣٣ : لقد استعرضت الدراسة الاتجاهات العامة لسياسة التمدير لأهمية تلك السياسات على مبادرات القطاع الزراعى ذات الميزة النسبية فى المادرات المصرية ، واتضح أن السياسة الزراعية المصرية تضمنت هدفين أساسيين ، احدهما يتعلق بتوفير

الكميات المناسبة من السلع الغذائية الضرورية والاساسية لجميع فئات الشعب ، خاصة محدودى الخل ، والاخر يتعلق بالاعتماد على الذات فى انتاج الكثير من السلع الزراعية الغذائية كلما كان ذلك ممكنا . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ كان هناك عاملين اساسيين ساهموا فى تحديد هذين الهدفين : يتمثل الاول فى ضرورة تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار ، بينما يتمثل الاخر فى الحفاظ على الاستقلال الخارجى . وقد كان لتطبيق

سياسة توريد سلع الغذاء الرئيسة اثارها فى الحفاظ على السلام الاجتماعى والاستقرار ولكنها لم تحقق الاستقلال الاقتصادى ، بل على العكس ادت الى التبعية لزيادة الاعتماد على العالم الخارجى مما ترتب عليه زيادة حجم الواردات والعجز المستمر والمتزايد فى ميزان المدفوعات ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، هذا على الرغم من الاستقلال السياسى الذى حافظت عليه مصر بكافة الطرق وتحت اسوء الظروف والذى كان نتيجه التفضيعة بالتنمية لتوفير متطلبات مواجهة مع العدو والدخول فى حروب متتالية .

لقد ركزت السياسات الاقتصادية للخطط التنموية ، بعد حرب ١٩٧٣ ومنذ منتصف السبعينات ، على اصلاح هيكل الاقتصاد القومى والاسراع بمعدلات النمو فى اطار من الاستقرار السياسى والاقتصادى ، الا ان تلك الخطط لم تحدد بالضبط مفهوم ذلك الاستقرار الاقتصادى وما يتطلبه من سياسات على المستويين المحلى والدولى ، فهل المقصود بالاستقرار الاقتصادى تحقيق وفرة فى الانتاج من السلع والخدمات بلاضافة الى فائض مخطط للتصدير ، وتقلص الاعتماد تدريجيا على العالم الخارجى برفع معدلات الاكتفاء الذاتى مع تحقيق مستويات معيشيه افضل لكافة فئات الشعب . اذا كان الامر كذلك فهل السياسات وما يتبعها من ادوات التنفيذ فى صورة تشريعات من قوانين ولوائح واجراءات تنفيذية التى صدرت وطبقت خلال تلك الفترة تحقق تلك الاهداف ؟ وهل السياسات الاقتصادية فى مجالات التجارة الخارجية عكست تلك المفاهيم ؟ ان الدلائل تشير الى استمرار التعددية والتعقيد فى كثير من القوانين بل ان هناك تضارب فى التشريعات الاقتصادية وغموض فى كثير من الاحيان . لقد كان ذلك التعدد والتضارب واتعقيد عوامل مؤثرة وفعالة فى استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية اكثر من كونها عوامل مساعدة على تحسن وتطور تلك الاوضاع فى ضوء الاستقرار السياسى .

٧ - ٣٤ : تشير الدراسة فى مجال تحليل السياسات التصديرية الى بعض الحقائق والنتائج نلخصها فيما يلى :

- أن سياسة تصدير الفائض لاتصلح على الإطلاق للأسواق الدولية وإقامة علاقات تعاون معها وأن التصدير يجب ان يرتبط (بالانتاج للتصدير) من حيث الكميات والجودة والأسعار والأذواق وأن تكون هناك أهداف تصديرية محددة على مستوى القطاعات والصناعات والمنتجات مرتبطة بأسواق محددة وبفترات زمنية محددة .
- تتميز السوق الدولية بالاحتكارات فى بعض المنتجات والأصناف وتحتاج هذه النوعية الى دراسة عميقة لامكانات تحديد هذه الأسواق بالانتاج المصرى المثل
- تحتاج بعض الصادرات الى وجود مباشر للمصدرين فى الأسواق الخارجية وفى مقدمة هذه النوعية من الصادرات الخضروات الطازجة لأن البيع يتم بأسلوب (الأمانة) وفى ظل الاحتكارات والمنافسة القائمة بهذه الأسواق والتى لاتسمح لقادمين جدد وتستعمل فى مواجهتهم مختلف الأساليب الشريفة وغير الشريفة ، لذا فالتواجد المباشر بالأسواق التصديرية يعتبر الحل الأمثل .
- ان الاتصالات التصديرية المباشرة مفيدة وهامة ولكن توسيع نطاق التعاقدات وزيادة كمياتها لابد أن يرتبط بنشاط وكلاء تجاريين تكون مهمتهم اليومية والدائمة الاتصال بالمستوردين وعرض نماذج وبيانات الانتاج ومتابعة هذه الامور والتعرف على ملاحظات المستوردين ومتابعة احتياجاتهم الفعلية .
- يجب وضع برنامج شامل ومنظم لاعادة تقديم الانتاج المصرى من خلال (المعارض والأسواق الدولية) التى تقام بالعواصم والمدن الكبرى الاوروبية على مدار العام وعلى وسيلة للقاء والتعارف بين المستوردين والمصدرين .

- أن الجهود الفردية قد تنجح فى خلق تعاقدات تصديرية ولكنها لا تنجح فى تنمية واسعة النطاق للمصادر حتى على المدى الطويل وان هذه الجهود يجب أن يعضدها ويساعدها تواجد رسمى يتمثل فى مساهمات الأجهزة الحكومية المسئولة عن التصدير فى تسهيل مهمة هؤلاء المصدرين وامدادهم ليس فقط بالمعلومات والبيانات عن تطور الأسواق العالمية ، ولكن أيضا تدعمهم بالحوافز المختلفة لزيادة معدلات صادراتهم .
- يجب اعادة النظر فى اللوائح والقوانين الخاصة بالتصدير بما يتلائم مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستويين المحلى والعالمى .

- أهمية الدراسة الجيدة للأسواق الخارجية واحتياجاتها من مختلف السلع والطاقت الاستيعابية لتلك الاسواق (فى ظل ظروفها الراهنة من احتكارات) والامكانات الوطنية للمنافسة والتميز فى نوعيات محددة من السلع والمنتجات والتركيز عليها بصورة كبيرة من خلال مختلف الجهات العامة والخاصة مع الاخذ فى الاعتبار طبيعة اذواق المستهلكين ومستويات الجودة والكفاءة للسلع التى يتم تداولها فى هذه الاسواق لان هناك شروطا ومواصفات يستحيل التنازل عنها .

- النظر بعين الاعتبار الى مسالة عدم المنافسة فى تحديد الاسعار لتحقيق هوامش ربح عالية من عمليات التصدير لانتاسب والظروف والكيفية التى تناسب المنتج مما تؤدى الى عدم القدرة على المنافسة.

- وضوح الاستراتيجية القومية للتصدير التى لازالت غير واضحة الأبعاد والمعالم مع ، تحديد اللوائح والقرارات الصريحة والواضحة لتشجيع المصدرين وثبات تلك الاستراتيجية وتناسقها وتكاملها على كافة المستويات والأجهزة التنفيذية ذات العلاقة بعمليات التصدير ، وبما لا يؤدى الى تضارب أو تعارض العديد من المراحل والخطوات التسويقية لسلع الصادرات ، وضرورة اختصار تلك المراحل والبعد عن البيروقراطية الحكومية فى هذا المجال بالذات .

٣٥-٧: تعتبر السياسة الجمركية من ضمن السياسات الكمله لسياسة تشجيع الصادرات ، لذا فقد أعلن رئيس مصلحة الجمارك أن السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ ستحدد فيها ملامح السياسة الجمركية فى عدة محاور أهمها تشجيع الصادرات وتنظيم الواردات والتعاون مع الجهاز السياحى وذلك بتيسير الاجراءات الجمركية والتعاون مع الاجهزة الاخرى المنوط بها عملية التصدير . ومن أهم القرارات التى سوف يتم تنفيذها خلال الفترة القادمة تطوير حركة الصادرات بنظام السماح المؤقت والدور باله .

لقد حاول النظام الجديد لتبسيط اجراءات التصدير المزمع تطبيقه قريبا مراعاة بعض متطلبات المصدرين بهدف تشجيعهم والمحافظة على دفعهم وعدم تعويبتهم بسبب بعض النصوص البالية التى ساهمت فى تقليص الصادرات ، ويتضمن النظام تخفيى قيمة خطاب الضمان وانشاء مخازن خاصة لكل مستورد ، رياتى ذلك فى اطار سياسة الدولة لتشجيع الصادرات المصرية وتخفيى لاجراءات استيراد مكونات بعض السلع واعادة تصديرها تحت نظام السماح المؤقت .

ولقد انتهت أيضا وزارة المالية من اعداد قواعد اعفاء السلع المنتجة للتصدير من دفع ضريبته الاستهلاك على أن تقتصر الضريبة على السلع التي لم تصدر إلى الخارج، ويشترط لاعفاء السلع من هذه الضريبة أن يخطر المنتج مصلحة الضرائب بالسلع قبل نقلها من أماكن الإنتاج .

٧ - ٣٦ : يشكل سعر الصرف احد المشاكل الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد المصري. ولقد برزت أهمية هذه المشكلة منذ بداية السبعينات والتي شهدت تحولات واضحة في اتجاه تغليب آليات السوق وزيادة الاعتماد على الاقتراض من العالم الخارجى مما ادى الى آثار متعددة على كثير من المتغيرات الهامة كالمستوى العام للأسعار / وحجم المدبونية الخارجية ، تطور العجز فى ميزان المدفوعات ، التجارة الخارجية .

وتسير مصر مثل الكثير من الدول العربية على سياة تعدد سعر الصرف فضلا عن زيادة سعر الجنيه عن قيمته الحقيقية (مجمع البنك المركزى - السعر التشجيعى السعر الحر) وتخضع معظم مجموعات الغذاء الزراعة (سواء تلك المصدرة أو المستوردة) لسعر صرف مرتفع للجنيه المصرى . وهذه السياة تضع على الزراعة عبء ضريبى ضمنى ومثل هذه السياة تجعل المستهلك متقيدا من حيث الدعم الضمنى لجميع السلع الداخلة فى نطاق التجارء كما ان هذه السياة بطبيعتها تؤدي الى التحيز الى المستهلك فى الحضر .

ان المفالء فى تحديد سعر الصرف للعملاء المحلية هى سياة شائء فى معظم الدول النامية بما فى الك غالبية دول اقليم الشرق الادنى وتمثل هذه السياة فى حقيقة الامر دعما للاستيراد وضريبة مستترء على الصادرات . ذلك أن المصدرين سوف يحصلون على حصيلة صادراتهم (التى بيعت بالعملاء المعبء) بالعملاء المحلية مقومة بأسعار صرف مبالغ فيها بينما يدفع المستوردون اسعار للسلع المستوردة بالعملاء المحلية تقل عن حقيقة تكلفتها .

٧ - ٣٧ : لقد استعرضت الدراسة السياسات المالية المؤثرة على القطاع الزراعى ، واتضح أهمية الانفاق العام الحكومى على تطور القطاع الزراعى . كما استعرضت حصيلة الضرائب من القطاع الزراعى فى ضوء السياسة الضريبية الراهنة وقصور تلك السياسة فى توفير تمويل ذاتى لتنمية القطاع الزراعى . كما استعرضت أيضا السياسة الائتمانية ومدى مساهمة القروض المتنوعة فى تنمية وتطوير القطاع الزراعى . وقد خلصت الدراسة الى بعض الحقائق التالية :

٧ - ٣٨ : يلعب الانفاق العام دورا فعلا فى تنمية قطاع الزراعة ، الا أن حجم هذا الدور يتوقف على حجم هذا الانفاق من ناحية وعلى طبيعته من ناحية أخرى ، مما يستوجب فى معرض تقييم آثار هذا الانفاق على تنمية وتطوير قطاع الزراعة أن يتم عرض لحجم هذا الانفاق ولنوعيته وماهيته فى نفس الوقت .

وتوضح الدراسة أن هناك نسبة غير قليلة توجه من الانفاق العام الى مقابلة العجز الجارى للوحدات التى تنفق عليها الدولة فى قطاع الزراعة ، فلقد بلغ المتوسط السنوى لنصيب العجز الجارى من اجمالى الانفاق العام خلال الفترة ١٩٨٢/٨٢-١٩٨٧/٨٦ نحو ٤٠.٦٪ ، فى حين بلغ المتوسط بالنسبة للانفاق الاستثمارى ٥٩.٤٪ خلال نفس الفترة . ويلاحظ أن الوزن النسبى للعجز الجارى وان كان متذبذبا من سنة الى أخرى ، قد انخفض خلال الفترة من ٤٣٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٣٦.٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . أن ذلك يرجع الى أن معدل زيادة العجز الجارى خلال فترة الدراسة كان أقل من فى حالة الانفاق الاستثمارى ، حيث بلغ معدل العجز الجارى خلال هذه الفترة نحو ٢٩.٤٪ ، بينما بلغ فى حالة الانفاق الاستثمارى خلال نفس الفترة حوالى ٦٧.٤٪ .

يوضح هيكل الاستثمار العام ايضا ظواهر سليبه تتمثل فى أن الجزء الأكبر من الانفاق الاستثمارى العام يخصص للهيئات الخدميه ممثله فى الجهاز الادارى ومديريات الزراعة والهيئات الخدميه الأخرى فوازنة الخدمات تستحوذ على حوالى ٤٩٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى فى المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة ، وان كان هذا النصيب قد انخفض من ٥١.٩٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٤٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . ولكن مقابل ذلك يلاحظ أن الهيئات الاقتصادية قد تزايد نصيبها السنوى من الانفاق العام من ٢١.٥٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الى ٣١.٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، فى الوقت الذى تناقص فيه نصيب شركات القطاع العام باعتبارها الوحدات المنتجه من ٢٤.٨٪ الى ٢٢.٩٪ خلال نفس الفتره . ومن ذلك يتضح أنه بالاضافه الى أن الانفاق العام الاستثمارى يتركز بصورة ملحوظه فى المجالات غير المنتجه ، فان تطور هذا الانفاق يعتبر تطورا غير مرغوب فيه حيث يتدهور نصيب الوحدات المنتجه من سنه الى أخرى خلال فترة الدراسة فى الوقت الذى كان يجب توجيه المزيد الى هذه الوحدات وخاصة شركات الاستصلاح والاستزراع باعتبار أن التوسع الأفقى يعتبر محورا أساسيا فى السياسه الزراعيه فى اطار تنمية زراعيه طموحه .

٧ - ٣٩ : فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فان هيكل الضرائب فى القطاع الزراعى يتكون من ضريبة مباشرة (الضريبة على الأطييان وعلى المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية) وضريبة أخرى غير مباشرة عبارة عن الفروق التى تحملها الدولة من المزارعين بسبب التفاوت فى أسعار السوق وأسعار التوريد نتيجة تطبيق نظام حصص التوريد الاجبارى لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية .

اما فيما يتعلق بالضريبة المباشرة فنظرا لانها لاتمس كل الدخل الزراعى وبالتالي فتعتبر ذات عبء ضئيل وهذا يعنى أنها غير قادرة - بشكلها الحالى - على المساهمة فى تعبئة الموارد المحلية كما أنها لاتقوى على القيام بوظيفة الضريبة التوجيهية بما يساعد على توجيه الموارد الزراعية الى أوجه النشاط التى ترعياها الدولة فى ضوء الاهداف المخططة مثل زيادة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية . ان ضعف السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة فى مجال تحقيق هدف زيادة الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية - باعتباره من أهداف الخطة - يمكن توضيحه من خلال ملاحظة تطور الحميلة الضريبية فى قطاع الزراعة ومقارنتها بالحميلة الاجمالية للضرائب المباشرة على المستوى القومى ثم بمقارنتها بحجم الدخل الزراعى المحقق باعتبار أن هذا الدخل هو وعاء أى سياسة ضريبية فى هذا القطاع .

٧ - ٤١ : ان انخفاض الحميلة الضريبية فى قطاع الزراعة من ناحية واتجاه الوزن النسبى لهذه الضريبة مقارنة بالضرائب الاجمالية من ناحية أخرى يرجع الى أن هذه الضريبة لاتصيب الدخل الزراعى فى مجمله كما أنها فى حالة الحساب لايعتمد أساسا على أجزاء هذا الدخل بصورتها الفعلية كوما لهذه الضريبة بمعنى أن هذه الضريبة تفرغ على القيمة الاجارية وليس على الايجار الفعلى فيما يتصل بضريبة الاطيان ، كما أنها تفرض على اساس القيمة الاجارية وليس الدخل الفعلى فى حالة الضريبة على انتاج البساتين والنباتات الطبية والعطرية ولقد نتج عن ذلك عدم تناسب هذه الضرائب السنوية مع حجم الدخل الزراعى أو مع الزيادة السنوية فيه .

وتوضح نتائج التحليل مدى ضالة الجزء الذى يستقطع من الدخل الزراعى من خلال السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة ، حيث بلغت نسبة الحميلة الضريبية نحو ٥٣.٠ % من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ ، ولقد انخفضت هذه النسبة من نحو ٧٩.٠ % عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٤٢.٠ % عام ٨٨/٨٧ فى حين بلغ معدل زيادة الدخل الزراعى خلال هذه الفترة نحو ١٣٨.٦ % لم يتجاوز هذا المعدل حوالى ٢٦.٩ % خلال نفس الفترة . أن ذلك يرجع بالاغافة الى ماسبق ذكره من خصائص للضريبة الزراعية الى أن هذه الضريبة تفرض بصورة نسبية دونما مراعاة للمستويات المختلفة من الدخول أى أنها لاتخضع لمبدأ التماعد الضريبى . وهكذا بينما يشكل الدخل الزراعى الجزء المهم من الدخل القومى ، فلان الضريبة على هذا الدخل لا تشكل الا نسبة غثيلة من الضرائب المفروضة على باقى أجزاء الدخل القومى . وتوضح الدراسة أيضا أن السياسة الضريبية المتبعة فى قطاع الزراعة لاتخدم أهداف الخطة من وجهة نظر رفع كفاءة التمويل المحلى فى عملية تمويل التنمية وكذلك مواجهة الفجوة الغذائية لذلك لابد من اصلاح ضريبى فى السياسة الضريبية لقطاع الزراعة حتى تستطيع القيام بوظائفها بما يناسب الاهداف المخططة لهذا القطاع .

٧ - ٤٢ : أما فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية فان نتائج الدراسة تشير الى أن النشاط المصرفى (سواء من حيث القروض الممنوحة والمخضمة للقطاعات أو الودائع التى يتلقاها من هذه القطاعات) يوضح مدى تدهور مساهمة هذا الجهاز فى المجالات الزراعية .

وتعتبر من أن الاهداف المخططة من قطاع الزراعة سواء فى مجال التنمية الراسية أو التنمية الافقية تحتم على الجهاز المصرفى أن يقوم بدور فعال فى عملية تمويل هذه التنمية المرجوه ، الا أن هذا الجهاز مازال عازفا عن المساهمة الفعالة فى هذا المجال . وتشير تحليلات الدراسة الى مدى تدنى نصيب قطاع الزراعة من قروض الجهاز المصرفى فلقد بلغ متوسط نصيب الزراعة من ارصدة القروض المقدمة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ نحو ٧.٠ % بينما بلغ هذا المتوسط للصناعة والتجارة وقطاع الخدمات نحو ٣١.٥ % ، ٣٩.٣ % ، ٢٢.٢ % خلال نفس الفترة على الترتيب . وهذا يعنى أن النصيب النسبى فى المتوسط خلال هذه الفترة يعادل نحو ٢٢.٠ % ، ١٨.٠ % ، ٣١.٠ % من النصيب النسبى لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات على التوالى ويلاحظ أن هناك تحسنا قد حدث بالنسبة لقطاع الزراعة حيث ارتفع نصيبه النسبى من ٤.٢ % من اجمالى ارصدة القروض الممنوحة حتى يونيه ١٩٨١ الى ١٠.٠ % من اجمالى

أرصدة القروض الممنوحة حتى يونيو ١٩٨٧ وذلك يرجع الى الزيادة الملحوظة في أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة بالمقارنة بالزيادة في أرصدة القروض الاجمالية أو أرصدة القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة ، فبينما زادت أرصدة القروض الاجمالية خلال نفس الفترة بمعدل ٣٤٢٪ ، وزادت أرصدة قروض الصناعة والتجارة والخدمات بمعدل ٢٢٠٪ ، ٢٣٠٪ ، ٥٢١٪ على الترتيب يلاحظ أن أرصدة القروض المقترحة لقطاع الزراعة قد زادت خلال نفس الفترة بمعدل ٩٦٢٪ وهذا التحسن لا يتعارض مع تقلص دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاع الزراعة ولأسباب عديدة أوضحتها الدراسة .

وتشير التحليلات الواردة بالدراسة الى أن دور بنوك الاستثمار في تمويل عملية تنمية قطاع الزراعة مازال ضئيلا اذا ما قورن بدورها بنحو القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فقلد بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من أرصدة القروض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ نحو ١٨٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات نحو ١٧٪ ، ٤٩٦٪ ، ٢١٥٪ على التوالي . لقد حدث تحنا في نصيب قطاع الزراعة حيث ارتفع من ٠٫٨٪ حتى يونيو ١٩٨١ الى ٢٤٪ حتى يونيو ١٩٨٧ . ان هذا التحسن يرفع الى تزايد أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة بمعدل اكبر من معدلات زيادة اجمالي أرصدة القروض وكذلك أرصدة القروض الممنوحة للقطاعات الاخرى . الا أن هذا التحسن لايعنى ان قطاع الزراعة قد اخذ الاهتمام الواجب من بنوك الاستثمار فمثلا قد بلغت أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة حتى يونيو ١٩٨١ حوالى ١٣٪ من أرصدة القروض الممنوحة لقطاع التجارة حتى نفس الفترة ، وبلغت هذه النسبة حوالى ٥٦٪ حتى يونيو ١٩٨٧ . بل ان هذا التحسن يرجع فى شق كبير منه الى الضالة الشديدة فى ماحمة بنوك الاستثمار فى تمويل قطاع الزراعة فى سنة الاساس لفترة الدراسة (عام ١٩٨١ / ١٩٨٢) .

٧- ٤٣ : تلعب البنوك المتخصصة ، سواء التجارية أو الزراعية دورها الفعال والايجابى فى تمويل قطاع الزراعة ، حيث بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من أرصدة القروض الممنوحة من تلك البنوك خلال الفترة ٨١-١٩٨٧ نحو ٤١٢٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات حوالى ١٦٨٪ ، ٠٫٨٪ ، ٤١٣٪ على التوالي . ويقوم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، باعتباره اهم البنوك المتخصصة فى تمويل وتنمية القطاع الزراعى بنشاط واضح فى توفير القروض بكافة انواعها (طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل) للمشروعات الاستثمارية الجديدة او للانشطة الانتاجية القائمة بالفعل ، وقد قدر نصيب تلك البنوك المتخصصة متمثلة فى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، فى المتوسط بلغ نصيب البنوك المتخصصة من اجمالي أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة من الجهاز المصرفي فى خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ بنحو ٦٧٨٪ ، فى الوقت الذى بلغ فيه هذا المتوسط بالنسبة للبنوك التجارية ٣٠٣٪ ، وهذا التطور فى أرصدة القروض خلال فترة الدراسة يوضح بصورة اكثر جلاء الاتجاه السلبى المستمر للبنوك التجارية تجاه اقراض قطاع الزراعة ، فى الوقت الذى

يتزايد فيه الدور الذي تلعبه البنوك المتخصصة في هذا المضمار . فبينما تزايد نصيب ارصدة القروض الممنوحة من البنوك المتخصصة من اجمالي ارصدة القروض الممنوحة لهذا القطاع من ٦٢ر٤٪ حتى يونية ١٩٨١ الى ٧٥ر٨٪ حتى يونية ١٩٨٧ ، ويلاحظ ان نصيب البنوك التجارية يتدهور من سنة الى اخرى ، حيث انخفض من ٣٦٪ حتى يونية ١٩٨١ الى أن وصل ٢١ر١٪ حتى يونية ١٩٨٧ .

من البنوك التجارية لقطاع الزراعة بمعدل يبلغ ٥٢٢٪ خلال فترة الدراسة ، وبلغ بالنسبة

٧- ٤٤ : يرجع انحياز الجهاز المصرفي في مجمله لمالح قطاعات التجارة والخدمات مقابل القطاعات السلعية بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفه خاصة ، الى اسباب عدة لعل من اهمها عدم قيام سعر الفائدة في بعض الاوقات بأى دور في توجيه القروض الممنوحة الى الانشطة الاقتصادية المختلفة او القيام بهذا الدور في الاوقات الاخرى بصورة غير كافية . فحتى يولية ١٩٨٢ لم يكن هناك تمييز في اسعار الفائدة للقروض حسب نوعية القطاعات الاقتصادية المتعلقة لهذه القروض وبالتالي فكان من المنطقي ان تتجه البنوك - باعتبارها تهدف الى الربح في المقام الاول - الى اقراض القطاعات لخدمية وقطاعات التجارة باعتبارها انشطة لا تحتاج الى قروض طويلة الاجل وفي نفس الوقت لا تتطلب عملية استرداد القروض منها على مخاطر كبيرة - واعتبارا من هذا التاريخ بدأ البنك المركزى يتبع اسلوب التمييز بين القطاعات المختلفة عن طريق سعر الفائدة حتى يمكن توجيه عملية الاقراض الى القطاعات السعية بصورة اكبر منها الى القطاعات الخدمية .

اوضحت الدراسة ايضا فشل الجهاز المصرفي في استقطاب المدخرات المحلية من القطاع اليفى على وجه الخصوص ، ويرجع ذلك فى المقام الاول الى عدم قيام البنوك التجارية بالدور المنوط بها فى القطاع الزراعى من حيث تجميع مدخرات المزارعين (خاصة هؤلاء العائدين من الخارج) . وقد اوضحت الدراسة ان من اهم اسباب هذا الفشل عدم وجود النوعى الكافى لدى المزارعين فيما يتعلق بكيفية التعامل مع البنوك ، وكذلك عدم وجود توجيه وتوعية او تواجد لهذه البنوك فى المناطق الريفية باستثناء بنوك القرى التابعة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . كما ان تعارض اسلوب التعامل فى هذه البنوك مع نصوص العقيدة الاسلامية والتي يتمسك بها جموع المزارعين يعتبر من الاسباب الهامة لعدم الاقبال على التعامل معها ، نظرا لوجود شبهة التعامل الربوى . ولذلك يجب العمل على نشر الفروع الاسلامية لهذه البنوك فى اماكن تجمعات المزارعين ونشر الوعى لديهم بشرعية التعامل مع هذه البنوك . هذا وقد بدا بالفعل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى تجربة انشاء فروع للتعامل وفقا للشريعة الاسلامية فى بعض المحافظات ، مما سوف يوءدى الى

استقطاب مدخرات المزارعين وتوفير موارد راسمالية تخصص للتنمية الزراعية .

٧- ٤٨ : اتضح ان الجهاز المصرفى - باستثناء التطور الايجابى فى سياسة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - لازال قاصرا عن أن يقوم بالدور المناسب الذى يحترم أهداف قطاع الزراعة سواء من الناحية التمويلية أو من ناحية مقدرة هذا الجهاز على تعبئة المدخرات لدى هذا القطاع باعتبارها من أهم ركائز الاعتماد على الذات فى تمويل عملية التنمية .

لذلك لابد من اتخاذ الاجراءات الملائمة من أجل النهوض بهذا الدور ولعل أهم هذه الاجراءات تعميق استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات توجيه القروض الى قطاع الزراعة ولكن ليس من حيث الكم فقط وإنما يجب أن تخدم هذه المعاملة التمييزية الاتجاه الى مزيد من الاقراض طويل الاجل باعتباره ضرورة ملحه لتطوير قطاع الزراعة وزيادة الرقعة الزراعية . كذلك التمييز عن طريق السقوف الائتمانية وذلك بزيادة هذه السقوف بالنسبة لقطاع الزراعة فى مواجهه القطاعات غير الصناعية من ناحية وداخل قطاع الزراعة نفسه حسب الاهداف وأوجه النشاط المختلفة والتي تحتل أولوية حسب الخطة الموضوعه . كما يمكن للدولة أن تضمن هذه القروض حتى يكون ذلك بمثابة عامل مشجع للبنوك التجارية بما يتناسب مع التجمعات الريفية ونشر الوعى بين هذه التجمعات حتى تستطيع هذه البنوك من تجميع المزيد من مدخرات هذه التجمعات باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل المحلى .

الباب الثامن

ملاحق الدراسة

صفحة

- ملحق رقم (١) : أهم التشريعات والقوانين المتعلقة بعمليات التسعير في مصر منذ
الأربعينات ٥ - ١
- ملحق رقم (٢) : أهم التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير ١١ - ٥
- ملحق رقم (٣) : ملخص مشروعات القطاع الزراعي الممولة من المساعدات الاقتصادية
الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ . ١٩ - ١٢
- ملحق رقم (٤) : الملاحق الإحصائية . ٢٠

٨ - ملاحق الدراسة

١-٨ - ملحق رقم (١) : اهم التشريعات والقوانين المتعلقة بعمليات التسعير

فى مصر منذ الاربعينات .

وفقا لتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاسعار، الصادر عن مجلس الشورى تحت مسلسل رقم (٤) بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦ ، يمكن تلخيص اهم التشريعات والقوانين التى صدرت فى مجال التسعير منذ عام ١٩٣٩ وحتى الآن، وذلك على النحو التالى :

أ- خلال المرحلة المرحلة من ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٦٠ صدرت التشريعات والقوانين

التالى :-

- المرسوم بقانون رقم ١٠١ لعام ١٩٣٩ بتحديد حد اقصى لاسعار الاصناف الغذائية والمواد الاولية ، وبموجبه أنشأت لجان مركزيه لتحديد اسس تحديد الاسعار برياسة وزير التجارة والصناعة ، وكذلك أنشأت لجان محلية للتسعير محدده الاختصاصات . وقد توقف العمل بهذا القانون بصور المرسوم بقانون رقم ٩٦ لعام ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى .
- المرسوم بقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والذى حدد اختصاصات وزارة التموين . وبموجبه يقوم وزير التموين بتحديد اسعار المواد والسلع التى تستولى عليها الوزارة وتشرف على توزيعها وذلك بالانفاق مـــــــ وزارة التجارة ولصناعة .
- المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٠ بشأن التسعير . وتتضمن احكام هذا القانون انشاء لجان التسعير بالمحافظات والمدريات وشملت اختصاصاتها تحديد الحد الاقصى لاسعار السلع الغذائية والسلع الاخرى مثل الادوية . كما تضمنت احكامه ايضا انشاء اللجنة العليا للتسعير وتحديد اختصاصاتها فيما يتعلق بوضع اسس تحديد الاسعار للجان التسعير ومراقبة حركة الاسعار واقتراح ما يؤدى الى تحقيق مكافحة الغلاء .

٥

هذا وقد اجاز القانون لوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات التنفيذية لتحديد الحد الاقصى للربح الذى يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة للسلع التى تصنع محليا او تستورد من الخارج اذا رأى انها تباع بارتفاع يتجاوز الحد المألوف .

- لقد صدر في ديسمبر عام ١٩٥١ مرسوم يتعلق بإضافة شئون الاسعار لوزارة التموين ، ونص على أن يباشر وزير التموين الاختصاصات المقررة لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لعام ١٩٥٠ الخاضع بالتسعير الجبري وتحديد الارباح المشار اليه في البند عاليه .
- القرار الجمهوري بقانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٥٩ بشأن تخويل وزير الصناعة سلطة تحديد اسعار المنتجات الصناعية المحلية ، وبذلك تم استبعاد المنتجات الصناعية المحلية من نطاق اختصاص لجان التسعير بالمحافظات واللجنة العليا للتسعير التي يرأسها وزير التموين ، وأصبح لوزير التموين سلطة تحديد أسعار السلع المحلية غير المصنعة محليا والسلع المستوردة فقط .
- القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لعام ١٩٦٠ بشأن اعادة تنظيم الهيئة العليا لشئون الادوية والمستلزمات الطبية ، والذي نص في مادته رقم (١٦) على أن تشكل لجنة تسعير الادوية بقرار من وزير التموين بالاتفاق مع وزير الصحة وتختص هذه اللجنة بتسعير جميع اصناف الادوية والمستلزمات الطبية .
- هذا وقد انتقل اختصاص التسعير الى وزير الصحة بالنسبة للادوية المحلية والمستوردة على حد سواء بصدر القرار الجمهوري بقانون رقم ١١٣ لعام ١٩٦٢ بشأن اعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الادوية والمستلزمات الكيماوية والطبية .
- وخلال تلك المرحلة اتخذت الدولة بعض الاجراءات والسياسات التي أدت الى تدخلها في تحديد اسعار كل من الارز المبينى (عام ١٩٣٩) والارز الشعير (عام ١٩٤٢) ، كذلك تدخلت الدولة في سوق القمح (عام ١٩٤١) بهدف شراء المحصول بعد تحديد حد أدنى لسعر الارذب لمعالجة آثارزيادة الكمية المنتجة في موسم ١٩٤٠ وقد اتخذ أول اجراء سعري بالنسبة للخضروات في عام ١٩٤٣ ، حيث التزم تجار التجزئة ببيع الخضروات الطازجه بسعر لايجاوز سعر الجملة مضاف اليه ٤٠% كهامش ربح . وقد حددت اسعار التجزئة بعد ذلك في محافظة القاهرة على أساس اسعار الجملة مع اضافة نسبة لا تتجاوز ٢٥% ويتم تعديل الاسعار على فترات متقاربة .
- وقد تم خلال تلك الفترة ايضا تحديد اسعار عدد قليل من السلع الضرورية كالخيز والسكر والزيت ، وتم تطبيق نظام الحصص التموينية على مجموعة من السلع الضرورية . كما شهدت تلك الفترة أول دعم لاسعار المستهلك ، حيث ظهرت بند مخصصات خفى نفقات المعيشة بالميزانية العامة للدولة وبلغت تلك الاعتمادات نحو ٢ر٣ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، واخذت تتزايد حتى بلغت نحو ٣٠ مليون جنيه بميزانية عام ١٩٥٣/٥٢ . وقد اعتمد في تمويل هذا الدعم على ارباع مبيعات الارز والبذور والاسمدة والقطن . وتجدر

الإشارة الى أن مخصصات الدعم قد بلغت نحو ٩٠ مليون جنيه في ميزانية عام ١٩٦٠/٥٩ منها نحو ٢٠ مليون جنيه للقمح ، ٣٥ مليون جنيه للسكر ، نحو ٢٥ مليون جنيه للكبروسين ، نحو مليون جنيه لسلع أخرى متنوعة .

ب - خلال المرحلة من ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٤ صدرت التشريعات والقوانين التالية :

• القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٢ والمعدل بقانون رقم ٥٣ لعام ١٩٦٦ (قانون الزراعة الموحد) والقرارات الوزارية المنفذه له . ويهدف هذا القانون الى تنظيم المحليات صرف الخدمات ومستلزمات الانتاج الزراعى (البذور ، الاسمدة الكيماوية ، المبيدات ، الاعلاف وغيرها) وتمول بسلف عينية أو نقدية وحتى يتمكن كل جائر على الحصول على مقرراته من مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب وبالاىعار المقرره تحت اشراف وزارة الزراعة . وقد نص القانون على ضرورة حصول الجائر على البطاقة الزراعية التى تعتبر المصدر الرسمى لمعاملات الزراع او الجائزين سواء فيما يختص بالخدمات او مستلزمات الانتاج أو المحاسبة عن ثمن حاصلهم التى تورء للحكومة لتسويقها تعاونيا أو تحدد مديونياتهم لدى مؤسسة الائتمان الزراعى .

• القرار الجمهورى رقم ٢٠١٧ لعام ١٩٧١ والخاص بانشاء جهاز تخطيط الاسعار بوزارة التخطيط والمذكره التفسيرية الملحقه به ، وقد حدد القانون اختصاصات الجهاز فيما يلى :-

- × اقتراح اسس السياسة السعرية .
- × تحديد السلع والخدمات التى تخضع للتسعير بواسطة اجهزه الدولة وتلك التى تترك لظروف العرض والطلب .
- × تحديد السلع التى تفرض لها حماية من مثيلاتها المستوردة .
- × اقتراح السلع التى يتم اعانتها من الدولة وفقا للسياسة الاجتماعية وتحديد مقدار الاعانه والاعتماد اللازم لها وطريقة تمويله .
- × تحديد السلع التى يلزم لها اعانه تصدير ، ومقدار الاعانه وطريقة تمويلها واقتراح وسائل الحد منها فى المستقبل .
- × تحديد السلع التى يتطلب تثبيت اسعارها انشاء صندوق موازنة .
- × دراسة تكاليف الانتاج المحلى للسلع الرئيسية ، ووضع مؤشرات عن كفاية تشغيل المنشآت بالنسبة لصناعات التصدير .

- x دراسة الهيكل السعري القائم وتحليله الى مكوناته ومقارنته بالاسعار العالمية .
- x متابعة الاسعار السائدة واتجاهاتها الفعلية عن طريق اجهزة الرقابة على الاسعار ، واقتراح التوصيات بشأن تعديلها بعد مناقشتها مع الاجهزة الانتاجية التسويقية المختلفة .

وقد الغى جهاز تخطيط الاسعار فى عام ١٩٧٧ .

- قرار وزير التموين رقم ٦٣ لعام ١٩٧٢ بشأن تفويض المحافظين فى بعض اختصاصات الوزير المعطاه له وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لعام ١٩٥٠ ، والتي شملت تشكيل لجان التسعير ، وعلان جداول الاسعار ، وتعديل مواعيد الاعلان ومدة الالتزام بالتسعير . وقد حدد القرار اختصاص مديريات التموين والتجارة الداخلية وفروع المصالح التابعة للوزارة فى المحافظات وفقا للقانون المذكور .

ج - خلال المرحلة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٣ صدرت التشريعات والقوانين التالية :

- القرارين الجمهوريين رقم ١٠٠، ١٠١ لعام ١٩٧٥ حيث حدد الاول تنظيم اختصاصات وزارة التموين وتولت السلع الغذائية ، بينما حدد الثانى اختصاصات وزارة التجارة وتولت السلع غير الغذائية .
- القرار الوزارى رقم ١١٩ لعام ١٩٧٧ بشأن تحديد نسب الارباح لكافة السلع المستوردة ، حيث حدد هذا القرار الحد الاقصى لنسب الربح فى تجارة السلع المستوردة بكافة انواعها واستخداماتها ولكافة الحلقات التجارية (التسويقية) حتى وصولها للمستهلك بنسبة اجمالية قدرها ٣٠٪ من اجمالى تكلفة الاستيراد على اساس الاسعار التخريبية لاسعار الصرف .

وخلال هذه المرحلة اتخذت الدولة عدة اجراءات استهدفت مايلى :

- الاستمرار فى أسلوب المحافظة على مستوى اسعار السلع التموينية الاساسية وتثبيتها سواء المنتج منها محليا أو المستورد ، وذلك من خلال زيادة المعروض من السلع الغذائية الاساسية والضرورية ، ودخول اجهزة الدولة وشركات القطاع العام مشتريه لبعض السلع فى الاسواق والتعاقد المباشر مع المنتجين ، والسماح القطاع الخاص باستيراد معظم السلع الغذائية الى جانب اعفائه من الرسوم الجمركية . كما استمرت سياسة تسعير السلع الاساسية والضرورية تسعيرا موحد وجبريا على مستوى الجمهورية مع تحديد السعر للسلعة على مدار السنه وضمان استقرار اسعار السلعة الواحدة على مستوى المحافظات لفترة زمنية معقوله .

وقد استمرت الدولة خلال تلك المرحلة فى اتباع اسلوب او سياسة
السعرين للسعة الواحدة ، وقد قامت الدولة ايضا بتحديد نسب الربح للتجارة
خلال المراحل المختلفة من التسويق ، واستمرت فى سياسة دعم السلع الاساسية سواء
عن طريق دعم السلع الاساسية المنتجة محليا ، او تحمل فروق اسعار تكلفة
استيراد السلع التموينية الضرورية . وقد نتج عن ذلك زيادة اعتمادات الدعم وخفض
تكاليف المعيشة حتى بلغت نحو ٢١ مليار جنيه خلال عام ١٩٨٣/٨٢ .

٢-٨ ملحق رقم (٢) : اهم التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير

صدر العديد من القوانين والقرارات التنفيذية التى نظمت عمليات التصدير
والتي كان لها اثرا واضحا على كل من المنتجين والمستهلكين للحاصلات الزراعية
وفيما يلى استعراض لاهم تلك القوانين والقرارات فى هذا المجال :

- القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٨٥ بشأن الاستيراد والتصدير .
- القرار الوزارى رقم ١١٩ لعام ١٩٧٧ بشأن تحديد الحد الاقصى بالنسبة
الربح على السلع المستوردة (وقد سبق الاشارة اليه فى الملحق رقم ١) .
- القرار الوزارة رقم ١٠٣٦ لعام ١٩٧٨ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد
والتصدير والقرارات المعدله له . وتشير اللائحة التنفيذية لهذا القانون الى
ثلاثة اقسام رئيسية يتعلق الاول منها بالاستيراد ، ولثانى بالتصدير .

وبشمل القسم الاول احكام عامة فى مجال الاستيراد وفقا لمواد القانون —
المادة (١) حتى المادة (١٢) ، كما تشمل المواد من (١٣) الى (٣٠) الاحكام
العامة للاستيراد بشرط الحصول على موافقة استيرادية ، والمواد من (٣٣) حتى
(٣٦) احكام الاستيراد بدون شرط الحصول على موافقة استيرادية ، واخيرا تتضمن
المواد (٣٧) الى (٣٩) الاحكام العامة لقانون الاستيراد .

اما القسم الثانى فهو يتضمن احكام المواد الخاصة بالتصدير والتي تشمل

احكام عامه للتصدير (المواد ٤٠ الى ٥٩) ، واحكام سجل المصدرين والشروط
الواجب توافرها فى المصدر (المواد ٦٠ ، ٦١) ، واحكام واجراءات القيد فى سجل
المصدرين وتجديده (المواد ٦٢ الى ٦٥) ، واجراءات رفع قيد المصدر والقائمة
(المواد ٦٦ ، ٦٧) ، واحكام متنوعه (المواد ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠) ، واحكام الرقابة
على الصادرات (المادة ٧١) ، احكام واجراءات طلب الفحص والتظلم (المواد
من ٧٢ الى ٧٦) ، واخيرا احكام متنوعه وختامية (المواد من ٧٧ الى ٨٢) .

ونظرا للاهتمام بتشجيع الصادرات المصرية وخاصة الزراعية منها فانه سوف
تستعرض فيما يلى المواد الخاصة بالاحكام العامة فى مجال التصدير وفقا للقوانين والقرارات
المشار اليها عالية :

٠ المادة رقم (٤٠) من القرار الوزارى رقم ١١٩ لعام ١٩٧٧ والقرار رقم
١٠٣٦ لعام ١٩٧٨ تنص على :

" يكون تصدير منتجات جمهورية مصر العربية فيما عدا السلع المحظور تصديرها
والسلع المقيد تصديرها عن طريق الجمارك مباشرة وذلك بعد استيفاء المصدّر
شهادة الاجراءات الجمركية المقرره ورافقة بها المستندات الواجب تقديمها كل بحسب
الحالة وذلك طبقا لاحكام المادتين ٤١/٤٢ - وعلى الاخص الاستمارة المصرفيه
ت - ص) و التعهد باستيراد القيمة خلال اسبوعين فى حالة السلع سريعة
التلف ، شهادة الاذن بالتصدير بالنسبة للانصاف الخاضعه لنظام الرقابة النوعية ،
واخيرا شهادة الحجر الزراعى الجمركى اذا لزم الامر وعلى مصلحة الجمارك بالنسبة
للسلع المورده للسفن الراسبه بالموانى من الانتاج المحلى أن تتحقق من مراعاة
احكام النقد ومن ماسبة اسعار توريدها اسعار تصدير مثيلاتها فوب على الاقل .
كما عليها بالنسبة للسلع الاجنبية المورده لهذه السفن غير الموجوده فى مـخـازن
الترازيت ان تتحقق من أن اسعار توريدها لاتقل عن آخر اسعار استيراد مثيلاتها
من الخارج بعد اضافة هامش الربح المقرر .

٠ المادة رقم (٤١) تنص على أن يتعين تصدير السلع المقيدة فى غير الاحوال
المتناه الوارده بهذا القرار ، حصول المصدر على ترخيص تصدير (موافقة تصديرية)
يستخرج من الجهات الاتى بيانها بحسب الاحوال :-

(١) لجان التصدير المشكلة أو التي تشكل بقرار من وزارة التجارة للسلع التـــــــي
يتقرر تشكيل لجان خاصة بها السلع الاتى بيانها الارز - البطاطس - الفــــول
السودانى - البصل - الثوم الطازج- المجفف - المجففات الزراعية - الفاكهــــه
والخضر الطازجه - التقاوى - الكتان ومشتقاته - عوادم الغزل والنسيج - الزهور
والنباتات الطبية والعطرية .

(٢) اللجان المشتركة للتصدير والمشكل بالهيئة العامه للرقابة على الصادرات والواردات فيما
يتعلق بطلبات التصدير بدون استيراد القيمة وطلبات اعادة التصدير .

(٣) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والجهات المعنية المبينه بالمادة (٤٢) .

• المادة رقم (٤) تنص على ان يستوفى المصدر عن طلبه الترخيى بالتصدير
(الموافقة التـدـبـرية) فى جميع بيانات نموذج الطلب للمعد لهذا الغرض ويتم
التصدير عن طريق الجمارك مباشرة بعد موافقة الجهة المعنية من الجهات المبينة
فيما بعد على تصدير الرسالة من حيث النوعية والموصفات ومناسبة الاسعار على
النموذج المعد لذلك كل بحسب الحالة :-

١- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالنسبة للسلع الزراعية .

٢- وزارة الزراعة بالنسبة للبذر والشتلات والاهصال والحيوانات الحيه والطــــيور
والاسماك للتربية والزينة (الادارة العامة للتقاوى - مصلحة الطــــب
البيسطرى) .

٣- وزارة التموين بالنسبة للسلع التموينية .

٤- مصلحة التمنه والموازن بالنسبة للمشغولات الفضية و'انذهبية .

٥- مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة بالنسبة للسلع الصناعية .

٦- وزارة المالية بالنسبة للعملات والسبائك .

٧- وزارة الثقافة بالنسب للوحات والكتب والمطبوعات

٨- صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية .

٩- مكتب بيع الاسمنت المصرى بالنسبة للاسمنت .

١٠- الهيئة العامة للبترول بالنسبة للبترول .

١١- وزارة الصحة (مصلحة الصيدليات) بالنسبة للادوية .

١٢- الجمارك لغير ماسبق

- المادة رقم (٤٣) تنص على أن يشكل بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لجنة تسمى (اللجنة المشتركة للتصدير ووتكون من مدير عام التصدير بالهيئة أو من ينوب عنه رئيسا ومندوبين من الوزارات والمصالح الآتية :-

- × التموين
- × وكالة وزارة التجارة لشئون التجارة الخارجية
- × مصلحة الجمارك بوزارة المالية
- × الادارة العامة للنقد بوزارة الاقتصاد
- × مصلحة الرقابة الصناعية
- × مصلحة وثائق السفر والجوازات
- × الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحماء

وللجنة عند الاقتضاء أن تضم الى اللجنة أعضاء آخرين ، تجتمع اللجنة أسبوعا بمقر الهيئة وتقرر قراراتها باجماع الأعضاء .

- المادة رقم (٤٤) وتنص على ان :- تخص اللجنة المسار اليها فى المادة السابقة ببحث طلبات التصدير بدون استرداد القيمة سواء كان بالنسبة للبضائع التى من أصل أجنبى فى ورودها مخالفه للشروط أو مواصفات التعاقد على أن يراعى تقديم المستندات الاتى بيانها فى الاحوال التالية :

(١) بالنسبة لما يصدر من عهد حكوميه باحدى سفارات أو قنصليات جمهورية مصر العربيه أو الفروع الخارجيه للجهات الحكوميه ويقدم للجمارك تعهد كتابى من الجبه الحكوميه يتضمن التعهد بردها أو رد قيمتها .

(٢) موافقة الجبه المشرفه على المعرض بالنسبه لمعروضات المصدره لعرضها بالمعارض فى الخارج .

(٣) حتى (١٢) أحكام خاصة بالمهاجرين هجره دائمه وأثاث الزوجيه والكتب والمطبوعات .

- المادة رقم (٤٥) : خاصة بشروط المتعلقات الشخصيه للدبلوماسيين .

- ماده رقم (٣٦) : خاصة بشروط المتعلقات الشخصيه بالدبلوماسيين .

- ماده رقم (٤٧) : خاصة بشروط المتعلقات الشخصيه بالدبلوماسيين .

- ماده رقم (٤٨) : تنص على أن تصدر تراخيص التصدير والموافقات التصديرية من الجهات السابق الاشارة اليها فى المواد السابقه عن النماذج المعده لهذا الغرض على أن تتضمن بالنسبه للصادرات من السلع الزراعيه والصناعيه الموافقة على النوعيه والمواصفات ومناسبة الأسعار بشرط ألا يزيد المكون الأجنبى مقوما بالعملات الحره عن ٢٥٪ من سعر التصدير بالنسبه للسلع المصدره الى دول لاتفاقيات ، على أن يجوز الاستثناء من هذه النسبه بقرار من وزير التجاره

أو من ينوب عنه .

المادة رقم (٤٩) وتنص على أن يسرى ترخيص التصدير (الموافقة التصديرية) لمدة ثلاثة شهور من تاريخ إصداره مالم ينص فيه على خلاف ذلك وفيما عدا الموافقات الصادره من لجان التصدير أو هيئة الرقابة على المصادرات والواردات ويجوز لمدير مصلحة الجمارك من سريان الموافقة لمدة خمسة وأربعين يوما من تاريخ انتهاء أجلها لظروف الشحن ويجوز تجديد الموافقة لمدة أخرى على ألا تجاوز المدة ثلاثة شهور حسب مقتضيات الاحوال من الجهة الصادر منها الترخيص وفق اطار السياسة التصديرية حسب مقتضى الاحوال .

المادة رقم (٥٢- أ) وتنص على أن يقتصر على شركات القطاع العام للتجارة الخارجية تصدير السلع الاساسيه كالقطن والأرز وكسر الأرز والبرتقال . كما ينص البند (ب) من هذه المادة على أن يقتصر على شركات القطاع العام للتجارة الخارجية تصدير سلع القطن والأرز وكسر الأرز والبطاطس والبصل الطازج والمجففات والثوم الطازج والمجفف والبرتقال والفول السوداني الى دول الاتفاقيات . أما البند (ح) من هذه المادة فتتص على أن يقتصر تصدير البترول ومشتقاته وغزل القطن والادوية بالاسمنت على شركات القطاع العام المنتجه أو جهات القطاع العام المتخصصة وشركات القطاع العام التجاريه .

المادة رقم (٥٣) تنص على أن يتعين قبل تصدير السلع المبينه والخاصه للرقابه النوعيه حصول المصدر وفقا للقواعد والاجراءات على شهادات الاذن بالتصدير تفيد اتمام الفحص واستيفاء السلعه المصدرة للشروط والمواصفات المقرره ويجوز للوزير أن يستثنى بعض المصادرات من الشروط .

المادة رقم (٥٥) تنص على أنه في الأحوال التي يفرض فيها رسم على تصدير بعض السلع والحاصلات لزيادة أسعار التصدير عن التكلفة التصديرية فسوف تحصل البنوك هذا الرسم بالفئات المقرره خصما من القيمة المقرره على المصادرات التي اعتمدت استثمارتها المصرفيه (ت.ص) وذلك لحساب وزارة التجارة (صندوق موازنة أسعار المصادرات والواردات) .

المادة رقم (٥٦) تنص على أنه في الأحوال يشترط فيها ايداع ضمان مالى لتنفيذ عمليات التصدير) يسدد الضمان بقيمة قيمته نقدا أو بخطاب ضمان من البنك الذى يتعامل معه بشيك مصرفى معتمد أو تعهد من جهه رسميه لصالح وزارة التجارة وذلك قبل الترخيـم بالتصدير ، ويرد الضمان فى حالة تنفيذ العملية بالكامل ، ويصادر لصالح وزارة التجاره فى حالة عدم تنفيذها بالكامل مالم يثبت المصدر ان عدم التنفيذ يرجع الى قوة قاهره .

المادة رقم (٥٧) تنص على أنه : بالنسبة للمصادر الى دول الاتفاقيات التجارية—
الثنائية أو المتعددة الاطراف وكذلك الى دول التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية التي
تتمتع بمعاملة تفضيلية والتي تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها يقتصر حق اصـدار
شهادات المنشأ أو المرور للمصادر المصرية على الهيئة العامة للرقابة على الصـادرات
والواردات دون غيرها ويقدم طلب الحصول على هذه الشهادات من المقيدين على نموذج
(٨) مقرر صادرات بعد سداد الرسوم المقررة وفقا به المستندات الاتية :

- × شهادة من الجهة الادارية لتحديد مصادر المنشأ اذا لزم الأمر .
- × بوليصة الشحن الاصلية أو صورة معتمده منها .
- × صورة من فاتورة البيع . ولايجوز أن يقبل الطلب الا اذا كان مقما على رسالة
واحدة مكونه من نوع أو عدة أنواع وموجهة الى جهة استيراد واحدة . على أن تقدم
الاستمارة (ت . ص) وشهادة الاجراءات الجمركية للاطلاع والتأشير عليها—
بقبول الطلب .

المادة رقم (٥٩) وتنص على أنه : فى الحالات التى يتطلب فيها استصدار تراخيص—
تصدير تكون القيمة الصادر بها الترخيص هى الاساس فى استصدار استمارة التصدير (ت.ص)
من البنوك المعتمده .

المادة رقم (٦٠) والخاصه بسجل المصدرين فانها تنص على أن : تتولى الهيئة العامه
للرقابة على الصادرات والواردات امساك سجل المصدرين المنصوص عليه فى المادة (٤) من
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وبمعنى من القيد بهذا السجل كافة المشروعات الفردية أو
شركات الاستثمار المنشأة طبقا للقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فيما يختص
بتصدير انتاجها وبشرط أن تقدم من هيئة الاستثمار ما يثبت ذلك .

المادة رقم (٦١) وتنص على أن : يتعين فيمن يقيد بسجل المصدرين من الافراد—
والوحدات للقطاع الخاص توافر الشروط التالية :

- × أن يكون مقيد فى السجل التجارى .
- × ألا تكون صدرت ضده أحكام الادانه فى جريمة رشوه او اختلاس أو تزوير .
- × متمتع بسمعه تجارية حسنه ولم يسبى الى مصالح الدولة الاقتصادية .
- × متمتع بالجنسية المصريه .
- × زاول الاعمال التجارية لمدة سنتين على الأقل يستثنى من ذلك الحاصلين على شهادات
جامعية .
- × أن يكون عقد الشركه التى مركزها بالخارج مسجلا ومشهرا .
- × أن تقدم الشركه اقرار باسم من يزاول مهنة التصدير .
- × ألا يقل رأس المال المثبت فى السجل التجارى المقدم عنه طلب القيد فى سجل—
المديرين عن ثلاثة آلاف جنيه بالنسبه للأفراد وعشرة آلاف جنيه بالنسبه للشركات .

المادة رقم (٦٢) :- والخاصة بإجراءات القيد فى سجل المصدريت فإنه تنص على أن :-
" يقدم طلب القيد فى سجل المصدرين الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
أو لاي نوع من فروعها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له على الاوراق الانية على ان تكون
فى تاريخ معاصر لتاريخ الطلب :-

- x مستخرج من صحيفة القيد فى السجل التجارى أو الاوراق الرسمية التى تثبت وجود
الهيئات العامة او الجمعيات التعاونية او اتحادتها .
- x صحيفة الحالة الجنائية ويجب تقديمها على جميع الشركاء المتضامنين وكذلك من لهم
حق التوقيع والادارة ويعفى منها الشركاء المتضامنون المقيمين بالخارج .
- x شهادة تفيد الاشتراك فى الغرفة التجارية .
- x اقرار القيد فى سجل المصدرين من نسختين يشتمل على :-
أ - الاسم التجارى والعنوان التلغرافى أو التلكس ان وجد .
ب - العنوان الرئيسى او المركز العام -
ج - الاصناف التى يشتغل فى تصديرها والتي يتفق مع نوع التجارة او الغرض من
تأثير المثبت فى السجل التجارى .
- x العلامات التجارية التى يستعملها والاصناف التى يستخدم فيها كل علامة .
- x مستخرج رسمى لتسجيل كل علامة من العلامات التجارية يستعملها الطالب على ان يكون
رقم وتاريخ وتسجيل العلامة ثابتا فى مستخرج السجل التجارى . وتثبتته شركات القطاع
العام من البندين (٢ ، ٣) .

المادة رقم (٦٤) :- وتنص على ان : يجدد القيد فى سجل المصدرين كل ثلاثة سنوات
خلال شهر يناير وتعتبر السنة التى يتم فيها القيد سنة كاملة . كما تنص المادة رقم ٦٥ على
أن يكون تجديد القيد او الغاؤه أو شطبه بالتأشير بذلك فى هامش صحيفة القيد بسجل
المصدرين على ان يكون التأشير مشتملا على الاسباب التى دعت اليه .

ملحق رقم (٣)

ملخص مشروعات القطاع الزراعي الممولة من
المساعدات الأمريكية في الفترة ٧٥-١٩٨٨

أولاً : مشروعات جارى تنفيذها :

١ - برنامج نظم الري :

يهدف هذا المشروع الى تحسين نظم الري وزيادة كفاءتها في جمهورية مصر العربية وصيانته السريع .

البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٨١-١٩٩١

قيمة المنحة الكلية : ٣٤٠ مليون دولار

قيمة المنحة في عام ١٩٨٢ : ١٨٥ مليون دولار

قيمة المنحة في عام ١٩٨٨ : ٦٥ مليون دولار

انجازات المشروع :

- يستهدف تحسين ٣٤٠ الف فدان والعمل جارى في ٢٩٠ الف فدان .
 - يتم تنفيذ المشروع في ١٩ مديرية للري بالمحافظات .
 - تم انشاء وحدة للصيانة الوقائية في محافظة الغربية وجارى انشاء ١٨ وحدة صيانة وقائية في باقي المحافظات .
 - يستهدف تحسين ٣٠٠ الف كم ترعة لرفع كفاءتها جارى العمل في ٢٠ كم .
 - تم تدريب ٨١٣ مهندس ، ٥٢٤ فنى .
 - تم تقديم طلبات رى بمبلغ ٤٠٥ مليون دولار بمحافظة اسوان .
- ٢- برنامج البحوث الزراعيه :

يهدف هذا البرنامج الى تزويد المزارع بالاساليب التكنولوجية الحديثة لزيادة انتاجيته واهم اهداف البرنامج : البحوث الزراعية ، السياسة الزراعية ، نقل التكنولوجيا تحسين المحاصيل الزراعية ، الادارة المزرعية .

البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٨٥-١٩٩٣ .

قيمة المنحة الكلية : ١٣٠ مليون دولار .

قيمة المنحة في عام ١٩٨٢ : ٤٥ مليون دولار .

قيمة المنحة في عام ١٩٨٨ : ٥٥ مليون دولار .

انجازات المشروع :

- تم تكوين فريق بحثى من الجانب المصرى والامريكى لاجراء البحوث المتعلقة بالبرنامج .
- تم تحسين حبوب بعض المحاصيل الزراعية .
- تم تجهيز مركز البحوث الزراعية بمعدات للمعامل تبلغ ٤ مليون دولار .
- تم تقديم منحة (٢٨٠ باحثا من وزارة الزراعة للدراسة فى الجامعات الامريكية)
- حصل ٢ باحث بالمركز القومى للبحوث على درجة الدكتوراه من امريكا .
- تم تدريب نحو ٦٠ الف داخل جمهورية مصر العربية .

٢- مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

اهداف المشروع :

- تطوير اساليب الزراعة واستعمال الميكة لزيادة الانتاج الزراعى .
- استخدام البحوث العلمية فى التطبيقات العملية .
- رفع مستوى الاداء فى بنوك القرى وزيادة كفاءة الخدمة الائتمانية .
- تطوير نظام التخزين .
- تدعيم راسمال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان .
- انشاء نظم للمعلومات والكمبيوتر قائم على النظام المحاسبى الموحد .
- تطوير النظم المالية والمحاسبية لبنك القرية والفرع وبذك المحافظة بحيث تصبح بنوك القرى وحدات مالية مستقلة قادرة بذاتها على تجميع مواردها المالية واستخدامها مع عمل الحسابات الختامية لها .
- تساهم الحكومة الامريكية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار منحة لزيادة راسمال البنك الرئيسى ومبلغ ٢٣ مليون دولار للمعونة الفنية .
- تنفيذ المشروع فى ١٢ محافظة ويخدم ٣٥٠ قرية .
- البرنامج الزمنى للمشروع ٨٦-١٩٩٣ .
- قيمة المنحة ١٢٣ مليون دولار .
- التمويل خلال عام ١٩٨٧ : ٧٥ مليون دولار .
- التمويل خلال عام ١٩٨٨ : ٤٥ مليون دولار .

انجازات المشروع :

- تم تدريب ٤١٣ فرد من العاملين ببنوك القرى في عدد ١١ محافظة على التمويل ،
- التكاليف ، الادارة ،
- جرى التعاقد على شراء اجهزة حاسبات آلية .

ثانيا : المشروعات التي تم انجازها

١ - برنامج نظم الري :

- تم تطبيق هذا المشروع في ٣ محافظات في كل من كراشيخ ، الدقهلية ، المنيا .
- البرنامج الزمني للمشروع الفترة من : ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .
- قيمة المنحة : ١٣ مليون دولار .
- ٢ - برنامج انتاج مواسير كلوريد البولي فينيل :

- تم تشغيل ٦ خطوط لانتاج مواسير كلوريد البولي فينيل التي تستخدم في الصرف وتم تطبيقها في محافظات قنا واسيوط وبني سويف .
- ادى استخدام هذه المواسير الى زيادة الانتاجية للفدان من ١٥-٣٥ % .
- البرنامج الزمني للمشروع من ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .
- قيمة المنحة : ١٩٢ مليون دولار .
- ٣ - برنامج بحوث الارز :

- تم انشاء مركز لبحوث الارز في محطة سخا بمحافظة كراشيخ وتم تزويده بالمعدات والالات وتدريب العاملين به وتم تخصيص ٩ فدان للمركز لاجراء التجارب بها .
- ويهدف هذا المركز الى اجراء البحوث على الارز بهدف زيادة انتاجيته .
- تم تطبيق الاساليب العلمية الحديثة في تحسين محصول الارز في مساحة ٥٠ الف فدان وزاد المحصول بنسبة ٦٠ % .
- البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٧٧-١٩٨٢
- قيمة المنحة : ٢٠٩ مليون دولار .

٤ - برنامج الميكه الزراعية :

- يهدف هذا المشروع الى ادخال الميكه فى العمليات الزراعية المختلفة .
- تم شراء الات بما يعادل ٧ مليون دولار من الولايات المتحدة تستخدم فى العمليات الزراعية قبل الحرث والحصاد .
- هذا بالإضافة الى شراء الات من السوق المحلى بما يعادل ٤ مليون دولار .
- تم انشاء ١٢ مركز خدمة آلية لصيانة المعدات الزراعية بالإضافة الى انشاء ١٠٠ ورشة فى القرى لاصلاح العمليات الصغرى للالات الزراعية بمتوسط تكلفة لكل ورشة ٢٥ ألف جنيه .
- تم تدريب بعض العاملين فى الولايات المتحدة ودول أخرى لمدة ٣-٦ شهور .
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٩ - ١٩٨٢
- قيمة المنحه : ٣٧٦ مليون دولار .

٥ - برنامج صيانة الترع :

- يهدف هذا البرنامج الى تطهير الترع والقنوات لزيادة كفاءة استخدامها .
- تم تطهير ٢٦ كيلومتر من الترع والمصارف .
- تم تزويد شركة الكراكات المصرية بالمعدات والالات اللازمة مثل شراء كراكات بمارات للتطهير .
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٧ - ١٩٨٤
- قيمة المنحه : ٣٠ مليون دولار .

٦ - برنامج طلبات الري :

- يهدف البرنامج الى تحسين كفاءة الري فى محافظات مصر العليا فى مساحة ١٢٨ ألف فدان .
- تم تدعيم ٣٧ محطة ري فى منطقة مصر العليا وترتب على ذلك إمكانية زراعة الارض من ٣-٤ محصول فى السنة اى زراعة الارض اكثر من مرة فى السنة .
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٧ - ١٩٨٥
- قيمة المنحه : ١٨٩ مليون دولار .

٧ - برنامج التنمية الزراعية :

- يهدف هذا البرنامج الى تنمية قطاع الزراعة
- تم تمويل ١٩ بحثا في مجال الاقتصاد الزراعى و ١٦ بحث في مجال البساتين
- بالاضافة الى تمويل ابحاث في مجال الاحصاءات الزراعية والانتاج الحيوانى
- تم تدريب بعض العاملين في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الامريكية
- حصل ثلاثة من العاملين على درجة الدكتوراه اثناء منهما في الاقتصاد الزراعى
- والاخر في الاحصاء
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٧-١٩٨٦
- قيمة المنحة : ١٤ر٩ مليون جنيه

٨- برنامج تحسين الدواجن :

- يهدف هذا البرنامج الى زيادة انتاج البيض واللحم البيضاء للمساهمة في حل مشكلة اللحم
-
- تم اختيار ٣ مزارع اجرا تجارب لتحسين الهجرة
- تم اجرا تجارب لدراسة افضل الادوية لعلاج امراض الدواجن
- تم تقديم مساعدات فنية وتدريب للعاملين في مجال تحسين الدواجن
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٧-١٩٨٤
- قيمة المنحة : ٤ر٥ مليون دولار

٩- برنامج المزارع السمكية :

- يهدف البرنامج الى زيادة انتاجية المزارع السمكية
- اتم اجرا بحوث على المزارع السمكية بالمركز القومى للبحوث السمكية بالعباسية بمحافظة الشرقية في عام ١٩٨٦
- تم تدعيم المركز القومى للبحوث السمكية بالعباسية بالمعدات والالات وتدريب العاملين
- وتقديم المساعدات الفنية للمركز
- حصل عدد ٢ من العاملين بالمركز على درجة الدكتوراه
- حصل عدد ٢ من العاملين بالمركز على درجة الماجستير
- تم تدريب ٢٢ عاملا بالمركز في جامعات الولايات المتحدة الامريكية
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٧٨-١٩٨٨
- قيمة المنحة : ٢٣ر٤ مليون دولار

١٠- برنامج تحسين الحبوب :

- يهدف هذا البرنامج الى استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في زيادة الانتاج الزراعى لكل من البجوب بزيادة قدرها ٢٥ ٪ والبقوليات وعلف الحيوان بزيادة قدرها ٢٠ ٪ .
- ركز البرنامج على اجراء البحوث والارشاد الزراعى والتدريب وانتاج البذور وعمليات السيكة .
- يتبع الزيادة فى المحاصيل نتيجة تنفيذ البرنامج من ٥٠ - ٨٠ ٪ .
- تم تدريب ٦٠ عامل على عمليات انتاج البذور المنتقاة .
- تم تدريب ١٥٠ عامل فى مجال التربة وتربية النبات واقتصاديات الزراعة .
- البرنامج الزمنى للمشروع : ١٩٨٧-١٩٧٩
- قيمة المنحة : ٥٢٤ مليون دولار .

١١- برنامج المزارع الصغير :

يهدف البرنامج الى مايلس :

- زيادة الائتمان القسبر والمتوسط للفلاح الصغير الذى لاتزيد ملكيته عن خمسة افدنه .
- تطوير النظام المالى والادارى بينوك القرى وبنوك المحافظات .
- انشاء ادارة مزرع بينك القرية .
- تطوير نظام تداول مستلزمات الانتاج والتخزين بجانب بناء بعض مقار البنوك والقرى والمخازن .

انجازات المشروع :

- تم تطبيق المشروع فى ٧٩ بنك قرية فى ٣ محافظات (الشرقية - القليوبية - اسيوط)
- تم تقديم ١٥٠ الف قرض قيمتها ١٠ مليون جنيه مصرى ، وبلغ عدد المزارعين المستفيدين من القروض ١٠ الف مزارع .
- البرنامج الزمنى للمشروع ١٩٨٧-١٩٧٩
- قيمة المنحة : ٤٩ مليون دولار

١٢- برنامج التسويق الزراعي :

- يهدف البرنامج الى زيادة كفاءة تسويق المحاصيل الزراعية .
- تقديم قروض في مجال التسويق .
- تم تقديم قروض لتسويق ٧ محاصيل من الخضروات والفواكه في الدلتا .
- البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٧٩ - ١٩٨٣
- قيمة المنحة : ٤٧ مليون دولار .

١٣- برنامج الأنشطة الصغيرة :

- يهدف البرنامج الى تقديم التكنولوجيا المبسطة الى المزارع الصغير والمجتمعات الريفية وزيادة فرص العمالة من خلال انشاء مشروعات صغيرة تعتمد على البيئة .
- يركز البرنامج على تطوير الآلات الزراعية الصغيرة لزيادة كفاءتها .
- يشجع البرنامج على استخدام البيوجاز في الريف .
- يطبق البرنامج في الدلتا ومصر العليا وسينا .
- انجازات المشروع :

تم تنفيذ البرنامج في ١١ محافظة وعدد المشروعات التي تم انجازها ٥٢ مشروع في المجالات الآتية :

- نقل التكنولوجيا (البيوجاز - اصلاح الآلات) .
- زيادة دخل المزارع خاصة المرأة الريفية .
- زيادة فرص التعليم للمرأة والشباب المتسرب من مراحل التعليم الاساسي .
- التوسع في استخدام المراحيض الصحية .
- البرنامج المزمع للمشروع : ١٩٧٩ - ١٩٨٤
- قيمة المنحة : ١٦ مليون دولار .

١٤ - برنامج الادارة المزرعية :

يهدف البرنامج الى انشاء مركز للتنمية الادارية الزراعية .

انجازات البرنامج :

- تم انشاء مركز للتنمية الادارية الزراعية وتم تقديم المعونة الفنية للمركز .
- تم تدريب بعض العاملين بالمركز في الولايات المتحدة للحصول على درجة الماجستير .
- تم تدريب ٣٥٠٠ عامل من وزارة الزراعة بالمركز من المحافظات المختلفة (١٣ محافظة)
- بلغ عدد الدورات التي عقدت بالمركز ١٠ دورة قصيرة وطويلة .
- البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٨٠-١٩٨٦
- قيمة المنحة : ٤ مليون دولار .

١٥ - برنامج جمع البيانات وتحليلها :

يهدف البرنامج الى استخدام الاساليب الحديثة في جمع البيانات وتحليلها بتقديم
المساعدات الفنية وتدعيم معهد الاقتصاد الزراعي والاحصاء بوزارة الزراعة .

انجازات المشروع :

- تم تزويد معهد الاقتصاد الزراعي والاحصاء بجهاز كمبيوتر وتم تقديم المساعدة الفنية .
- حصل ٤ من العاملين بوزارة الزراعة على درجة الدكتوراة من الولايات المتحدة .
- تم اجرا' بحوث على انتاج اللحوم وبدائلها ، تسويق المحاصيل البستانية ، الري فـسـى الاراضى الجديدة ، صناعة البذور ، الميكه الزراعية .
- البرنامج الزمني للمشروع : ١٩٨٠-١٩٨٨
- قيمة المنحة : ٥ مليون دولار

ملحق رقم (٤)
الملاحق الاحمائية

جدول رقم (١)

اجمالى الاستثمارات الثابتة بالاسعار الجارية وتوزيعها القطاعى خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ -

١٩٨٧/٨٦ ومستهدف خطة (١٩٩٢/٨٧)

(بالعلليون جنيه مصرى)

١٩٧٥-٧٧/٧٠		٨٢/٨١-٧٧/٧٦		٨٧/٨٦-٨٣/٨٢		١٩٩٩/٩١-٨٨/٨٧		القطاع
الجملة	الاهمية النسبية	الجملة	الاهمية النسبية	الجملة	الاهمية النسبية	الجملة	الاهمية النسبية	
٣٤٢	٩٩	١٦٥٩	٩٢	٣٤٥٧	٨٧	٣٩٣٧	١٠٦	الزراعة والرى والصرف
١١٦٨	٣٤١	٥٣٤٥	٢٩٦	١٣٨١٦	٣٤٩	١٢١٩٠	٢٦٢	الصناعة والتعدين والبتترول
٢٣٩	٧٠	١٨٨٣	١٠٤	٢٦٨٠	٦٨	٧٠٥٧	١٥٢	القطاعات السلعية الاخرى
١٧٤٩	٥١٠	٨٨٨٧	٤٩٢	١٩٩٥٣	٥٠٥	٢٤١٨٤	٥٢٠	جملة القطاعات السلعية
١٦٨٠	٤٩٠	٩١٥١	٥٠٨	١٩٥٨٧	٤٩٥	٢١٦٣٣	٤٦٥	جملة قطاعات الخدمات (الانتاجية والاجتماعية)
-	-	-	-	-	-	٦٨٣	١٥	استثمارات غير مخصصة
٣٤٢٩	١٠٠	١٨٠٣٨	١٠٠	٣٩٥٤٠	١٠٠	٤٦٥٠٠	١٠٠	الاجمالى العام

المصدر : وزارة التخطيط القومى ، تقارير المتابعة واطار الخطط الخمسية (٨٧-١٩٨٨-٩١/٩٩٢) ، القاهرة ١٩٨٦ .

- البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لعام ١٩٨٧/٨٦ .

جدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين العام والخاص

(نسبة مئوية)

السنوات	الاستثمارات الاجمالية		استثمارات القطاع الزراعى	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
الفترة ١٩٧٥-٨١/٧٠	٩٠ر٠	١٠ر٠	٩٦ر٠	٤ر٠
للفترة ٨٢/٨١-٧٧/٧٦	٨١ر٧	١٨ر٣	٧٠ر٦	٢٩ر٤
للفترة ١٩٨٧/٨٦-٨٣/٨٢	٧٧ر٢	٢٢ر٨	٧٦ر٧	٢٣ر٣
للفترة ١٩٩٢/٩١-٨٨/٨٧	٦١ر٣	٣٨ر٧	٤٦ر٣	٥٣ر٧

المصدر : المصدر السابق جدول رقم (١) بالملاحق الاحصائية
البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لعام ١٩٩٧/٨٦

(بالالف دولار)

بيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	جملة %
عامة	٢٢٥٠٠	٤١٨٣٧	١٣٨٠٠	١٠٥٥٠٠	٧٨٠٠٠	٦٤٠٠٠	٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	٥٠٤٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٦٠٥٠٣٧	٤٦٦	
عامة	٣٠٠٠٠	١٧٣٠٠٠	٧٨٠٠١٠	٤٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠	٩٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٠٠١٨٢	٩٥٥٦٩٢	٧٣
فق أخرى	٧٩٢٦٦	٣٧٥٩٠	٥٠٠٠٠	٥١٦٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٨١٠٠	١٩٠٠	١٣٥٠٠	١٢٢٠٠٠	—	—	—	٥٤٣٩٥٦	٤٦٦
ديمية	—	١٨٠٠	١٠٠٠	١٥٠٩٤٥	١٠٦٥٣	٢٠٣٠٠	٣٨٠٠٠	٤٥٠٠	—	٢٦٠٠	١١٣٠٠	١٥٠٠٠	٢٨٤٠٩٨	٢٦٢
عامة	—	٢١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٩٧٠٠٠	٥٤٠٤٥	٤٣٥٠٠	٦٣٠٠٠	٩١٠٠٠	—	٢٢٢٠٠	٤٣٠٠٠	—	٥٦٢٨٥٥	٤٦٢
تيراد	٢٥٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٢٣٠	٢٨١٧٢٣٠	٢٩٠
مالية	—	—	—	١٠١٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٦٠٠٥٥	٩٢٦٠٥٥	٧٦٦
مالية	—	—	٤٠٠٠	٢٠٣٥٠	٦٥٠٠	١٠٠٠٠	١٨٥٠٠	٢٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٧٥٠	١٤٠٧٥٠	١٦٦
تكنولوجيا	٩٠٠٠	١٥٠٠٠	٢١٩٠٠	٦٧٤٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠٠	٨٠٠٠	٧٨٠٠	١٠٠٠٠	١٦٥٠٠	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٩٠٠٤١	٢٦٢
تدريب	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤٥٠٠	٦٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٥٣٠٠	٨٥٥٠٠	١٠٤٠٠	١٦٠٠	٤٨٧٠٠	٢١١٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٦٦
بناه شب	—	—	٤٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	١٢٣٣٢١	—	١٢٥١٠٠	٣٠٤٠٠	١٩٢٣٠٠	١٩٧٢٠٠	٢٣٠٠٠٠	١١٩٢٠٠	١٦٣٥٤٠	١٠٠
مارة	—	—	—	—	٣٥٠٠	١٢٧٣٠٠	٣٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٧٩٠٠٠	٩٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٦٦
طليقة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٦٦
لصف	٤٦١٦١٦٦	٧٩٤٨٩٠	٦٩٩٢٤٧	٨١٠٠٩٥	٨٣٦٠٢٩	٨٦٥٠٠٠	٨٢٩٠٠٠	٧٧١٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٠٦٥٠٠٠	١٠٦٥٧٦٩	٧٧٧٥٨٠	١٠٠
إعانة (بند)	٤٦١٦١٦٦	٧٩٤٨٩٠	٦٩٩٢٤٧	٨١٠٠٩٥	٨٣٦٠٢٩	٨٦٥٠٠٠	٨٢٩٠٠٠	٧٧١٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٠٦٥٠٠٠	١٠٦٥٧٦٩	٧٧٧٥٨٠	١٠٠

المصدر : تقرير وكالة المعونة الدولية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ١٩٨٨

جدول رقم (٤)

برنامج المساعدات الامريكية خلال عام ١٩٨٩
على الانشطة المختلفة

(بالالف دولار)

النشاط	قيمة المنحه بالدولار	%
الزراعة	٣٦١٩٥	٣٩
الطريق	١٨٧٢١	٢٠
التنمية المحلية	١٣٠٠٠٥	١٣٩
الاسكان والمرافق	١٧٣٢١٠	١٨٥
الكهرباء	٧٠٤٣	٨-
التعليم	٤١٧٢٠	٤٥
المالية	٦٣٣	١-
الصحة	١٨٥٥٦	٢٠
الواردات السلعية	١٨٨٢٢٠	٢٠١
الصناعة	١٩١٩٧	٢٠
التليفونات	٧٢٧	١-
البترول	١١٩٥٢	١٣
تحويلات نقدية	١١٨٠٠٠	١٢٦
فائض الحاصلات الزراعية	١٧٠٠٠٠	١٨٢
جمله	٩٣٤٢٢٩	١٠٠

المصدر : نفس المصدر بالجدول رقم (٣) السابق

جدول رقم ۵

اجمالي الصادرات العصرية خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧

البيان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
الصادرات الزراعية	٦٢٠١١٥	٤٥٤٩١٥	٣٨٤٣٦	٤٢٩١٦٧	٣١١٤٠٣	٥٢٧٧٦٠	٥٧٩٦٥٧
الصادرات المنجمية	٥٩٢٤٧٣٩	٣٨٩٧٣٤	٤٣٥٢٩٨٧	١١٧٨٨٦٣	٧٣٨١٨١٥	٣٥٣٤٣٨	١١٣٦٨١٦٦
الصادرات الزراعية	٢٢٠٢٨٩٢	٥٢٣٠٦٠	٨٧٨٩٢٣٤	٥٩٥٣٩٨	٢٤٥٣٣٦٩	٧٥٧٩٥٨	٢٧٦٥٠٠
اجمالي عام الصادرات	١٨٧٤٧٧٦	١٩٨٧٧٠٩	١٠٩٦٢٩١٨	٢٢٠٢٤٢٨	١٠٥٤٧٥٨٧	٢١٨٩٩١٧	٢١٨٩٩١٧
الميزان التجاري	٤٢٤٠٣٩٦	٤٢٤٠٣٩٦	٥٠٧٠٧٢٣	١٧٢٣٧٠٨٦	٢٢٣٧٣٥٥٧	٢٣٤٢٦٥٣	٢٣٤٢٦٥٣
اجمالي الواردات	١٥٢٦٣١٧	١٩٤١٨٦١	٣٥١٣١٥٤	٧٢٦٩١٧٦	٨٧٢١٧٢١	١٣٨٧٨٠٨	١٣٨٧٨٠٨
الميزان التجاري للسلع الزراعية	١٤٨٦٩٤٦	١٥٧٩٩٨٧	١٧٢٧١٧٨	٢٣٩٧٥٩٥	١٥٢٥٥٠٠	١٦٨٢٨١٢	٢٤٩٨٧٥٦

جدول رقم (٦)

المصادرات الزامية موزعة على اهم المحاصيل التمصرية خلال الفترة ٨٢/٨١-٨٢/٨٢

[illegible]

اجمالى الواردات المصرية منلال الفترة ٨٢/٨١-٨٢/٨٢ ١٩٨٨/٨٢

[illegible]

جدول رقم (٨) : أهم الواردات من السلع الزراعية الغذائية وسهات الانتاج خلال الفترة ٨٢/٨١ - ٨٨/٨٢

الكمية : بالالف طن																			
خطة ١٢/١١		مستهدف ٨٨/٨٧		٨٨/٨٧		٨٧/٨٦		٨٦/٨٥		٨٥/٨٤		٨٤/٨٣		٨٣/٨٢		٨٢/٨١		للمسألة	
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية		
منتجات الزراعة																			
٤١٩٥			٤٤٦٢	٢٢٦,٨	٤١٨٠,٦	٥١١,٢	٢٧٠١,٥	٢٩٩٤٩٧	٢٦٩٥٨١١	٢٤٢٢٩٨	٢٤٢٢١٢٢	٢٤٢٢٤٦	٢٥٩٢٧١٥	٤٢٩٢٧٩	٢٧٢٩٨٤٢	٥٢٤٢٤٢	٢٠٢٢٤٢	نسج	
٦٩٤			١٤٠٠	٢٠١,٩	١٨٢٧,٦	١١٧,٦	٨٨١,٧	١٢٨٨٤٢	١٢٠٢٦٥١	١٤٥٩٨٤	١٠٢٢٢١٧	١٥٦٦٩٤	١٢٢٢١٩١	١٧٧٨٨٨	١٢٢١١١٦	٢٥٢٧٩٤	١٤١٧٧٢٧	ذرة الشامية	
١٠			٥١	٥٢,٥	٦٢,٥	٦٢,٦	٦٧,٦	١٤٩٨٥	٢٠٢٢٨	٤٧٥٦	٢٠٢٤٤	٢٤٦٢٤	٦٩١٩٩	٢١٠٢٢	٩٢٤٢٧	٢٠٩٤	١٢٤٤٩٧	بقوليات	
٥			٥	١٢,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٧	٥٨٠٧	٧٢١٢	١١٩١٩	١٢٧٢٦	١٥٨٠١	٢١٢٠٠	٢٦٩٩٢	٤٢١٤٤	٢٢١٢٧	٥٩٢٨٤	فاكهة	
٥,٥			٥	٢٤,١	٥,١	١٧,٤	٤,٤	٩٥٢٠	٦٠٥٦	٢٠٠٩	١٤٠٠	٩١٦٦	٥١٢٢	١٢١٠٤	٦٧٨٨	٦٧٢٤	٤٢٠٠	بن	
٥٦			٥٠	١٧٥,٢	٤٨,٤	١٢٧,٢	٥٤,٤	١١٤٥٩١	٥٤٤٤٩	٧١٤٩٢	٢٢٢٧٨	٢٢٢٦٦	٤٠٥٧١	٢٥٥٦٥	٢٩٩٢٢	٤١٥٨٧	٢٩٢٦٤	شاي	
١٠٥			٧٨	٥٢٢,٢	٢٨,٩	٢٨,٨	٢١,٢	٩٢٢٨٦	٨٢٧١٢	١٠٠٠٩	٨٢٥٧٩	٧٧٢٧١	٠٢٢٨٥	٧٢٨٤٧	٦٦٦٤٤	٤١٠١١	٥١٧٤٨	حيوانات حبه للذبح	
جملة																			
				١٢٤٥,٦	٦٢٠٢,٤	٨٩٢,٦	٤٧٥٧,٥	٧٧٥٦٢٩	٤١٧٠٢٢٠	٦٨٠٤٢٨	٢٦١٥١٧٦	٦٨٩١٠٨	٤١٩٢٢٨٤	٨٢٥٦٩٥	٤٢٩٨٨٨٥	٩٢٠٦٩٩	٤٧٢٢١١٢		
منتجات الغذائية																			
٨٢٠			١١٢٢	٢٥٠,٥	١١٧٠,٧	١٧٧,٦	١١٢٤,٦	٢٢١٧٢٢	١٢٥٨٠٨٢	٢٢٠٩١٧	١٢٨٨٤٨٨	٢١١٨٥٩	١١١٤٩٢٦	٢١٢٤٦٦	١١٢٥٩٩٢	٢٤٩٥١٩	١١٧٠٠٨٥	نسج القمح	
١٨٩			٢٠٠	٢٧٧,٢	١٨٢,٤	٢٩٨,٢	٢١٨,٦	٢٢٦٧٢٤	٢٥٢٥٧٩	٢٠٦٥٤٨	٢٢٤٩٧٥	١٢٢٢٤١	١٧٧٢٨٢	١١٩٧٦٥	١٦٩٠٤٦	١٨٢٢٩٦	١٦٧٠٢٢	حوم الطازجة والمجمدة	
٧٠			٨٧	٢٢١,٩	١٢٩,٧	٢٢١,٦	١١٠,٢	١٢٢٧٠٥	١٢٢٢١٤	١٢٢٤٩٨	٩٤١٥	١٤٠٦٢٨	١٠٢٢٢١	١٢٢٤٥٦	١٠٥٧٥٢	٩٦١٩٢	٧٢٠٢٢	بجاء الالبان	
٧١٠			٦٥٥	٢٢٨,٦	٦٥٠,١	١٢٦,٧	٥٦٢,٧	٦٢٢٥٠	٢٥٢٨٩٥	٦٠٢٢٩	٢٧٤٦٥٥	٥٢٢٠٠	٢٦٧٠٥١	٩١٥٩٩	٤٨٧٨٨	١١٩٢٧	٢٨٠٤١	سكر الغام والمكرر	
٤٩٩			٤٩٠	١٧,٨	٢٢٠,٢	٤٤,٢	٨٧,٨	٩٥٧٥٠	١٧٠٤٥٥	١٢٨٤٢	٢	٢١١١٩	٢١٤٩٢	٨١٠٢١	١٠٤٤٢٢	٢٥٢٨٨١	١١٢٩١	٢١٩١٧	بن بذرة القطن
-			-	٢٠٤,٦	٤٥٥,٨	١٨٥,٨	٤٠٨,٩	٢٠٦١٤٧	٥١٧٩٩٧	٢٨١٥٧٩	٥١٨٢٢٦	٢٥٨٥٠١	٥٨٤٢٠٤	٢٧٧٠١٧	٦٧٢٤٤١	٢٠٠٥١٢	٤٢٤٧٠٨	منتجات الغذائية الاخرى	
جملة																			
			-	١٥٠٠,٦	٢٥٨٦,٠	١٠٦٤,٢	٢٥١٢,٤	٩٧٦٢٩٨	٢٧٨٠٢١٢	٩٢٩٢١٤	٢٥٢١٦٦٢	٨٥٨٢٢١	٢٢٢٦٠١٥	١٠٢٩٧٢٥	٢٧٢٧٠١٠	٩٨١٥٥٨	٢٢٤٧٧٠٧		
منتجات الزراعية الوسيطة																			
٢٥,٥			-	٥٨,٠	١٠٤,٠	٢٨,٧	٨٤,٥	١٤٧٤٩	٢٢١٢٢	١٦٩٧٩	٢٤٢٥٦	١٩٠٤٢	٢٩٨٨٩	٢٠٨٥	١٤١٠٦	١٨٥٧٥	٤٤٢٩١	حبوب الزيتية	
٥٠			٢١,٥	٨,٤	١٥,٦	٦,٩	١٦,٤	٧١٨٤	١٦٤٢٥	٥٢٨٥	١٦٦١٨	٢٩٠٠	١٢٨٢١	٥٠٤٠	١٩٧٥٢	١٦٢١	٦٧٧٩	جوت الغام	
١٠			٥٠	١٧,٠	٢١,٤	٨,٢	٢٤,٤	٢١١٢	١٥٥٨٠	٨٤٤٠	٤٢٤٥٨	١٠٤٩٥	٢٤٥٤٩	٩٦٨٧	٤٢٢٨٢	١٠٧٠٢	٤٤٥٤٥	زى الخضر	
٥٧,٦			٩	٢٠,٦	٦,٤	٥,٤	١,٩	٦٤٩٠	٢٢١٦	١٥٢٤٥	٦٩٠٢	١٧٦٢٩	٨٦٨٧	١٦٢٢٥	٧٨١٩	١٦٥٢٢	٥٢٩٤	سوف الغام	
-			٥٢	١٥٨,١	٥٥,٢	١٤٠,٥	٤١,٤	١١٧٧٦٦	٤٤٨٨٤	١٢٤١٢٨	٤٩٧٢١	١٠٥١٠٠	٤٤١٨٨	١١٢٩٥١	٥٢٦٩٤	٦٠٢٤٦	٢٠٥٦٤	بنغ	
			-	١٠٨,١	٢٦,٤	٤٤,١	٤١,٢	٢٤٧٨٢	٢٩٧٢٢	٥٢٧٤٧	٢٨٠٢٢	٢٢٨٦٢	٢٨٦٢٢	٢٤٦٦٦	٢٩٦٠٥	٢١٧٨٨	٢٠٢٦٠	محاصيل الاخرى	
جملة																			
			-	٢٨٠,٢	٢٢٩	٢٤٢,٨	٢٠٩,٩	١٨٤٨٩٨	١٤٦٨٩٨	٢٢٢٨١٦	١٨٢٩٧٨	١٧٩٨٢٩	١٦٨٧٧٧	١٧١٧٢٤	١٦٨٢٥٩	١٢٦٦٠٤	٦١٨٢٢		
مالي عام																			
			-	٢١٢٦,٤	٩٠٢٨,٤	٢٢٠٠,٦	٧٤٧٩,٨	١٩٢٦٨٢٥	٧٠٩٧٨٤١	٨٢٢٥٩٨	٤٢١٦٢٩٠	١٧٢٧١٧٨	٦٦٩١٧٦	٢٠٢٧١٥٤	٧٢٠٤١٥٤	١٩٤١٨٦١	٧١٤٢٦٥٢		
				٢١٢٦,٤	٩٠٢٨,٤	٢٢٠٠,٦	٧٤٧٩,٨	١٩٢٦,٨	٧٠٩٧,٢	١٨٢٢,٦	٤٢١٦,٤	١٧٢٧,٢	٦٦٩٨,٢	٢٠٢٧,٢	٧٢٠٤,٢	١٩٤١,٧	٧١٤٢,٧		

جدول رقم (۹)

تقديرات ميزان المدفوعات الحارية خلال الفترة ٨١/٨٢-٨٦/٨٧

(بالمليون جنيهه بالاسعار الجارية)

المصادر العلمية

المصادر الزراعية

المصادر الصناعية

صادرات البترول الخام ومنتجاتها

مجسموع المادرات السلمية

مجموع المصادر الخدمية

محمود الميخائيل المصطفى

مجموع التحولات الحارة المحملة

محمود الابرادات الحارثية

الواردات السلعية

الواردات الاسمي للاكمية

السوارداة الوسهطه

الواردات الاستثمارية

مجموع الواردات السلمية

مجموع المدفوعات الخدمية

مجموع المبررات المدفوعة

مجموع التحويلات الجارية المدفوعة

مجموع المدفوعات الحسارية

رصيد الميزان التسخيري

رميد المهزان الخدمي.

رمهد مهزان العلم والخدمات

رصيد المصاحمات الجارية

المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : المصدر السابق .

قائمة المراجع

قائمة بالمراجع

- ١ - البنك الدولي ، خالد اكرام ، " مصر : الادارة الاقتصادية فى مرحلة الانتقال
تقرير اقتصادى عن مصر صادر من بعثة البنك الدولى ، واشنطن ١٩٨٠)
باللغة الانجليزية) .
- ٢ - مؤسسة فورد ، د. حسن الطوبجى " الزراعة المصرية المعاصرة ، " بيروت ١٩٧٤
- ٣ - وزارة الزراعة المصرية ، " استراتيجية التنمية الزراعية . فى الثمانينات . سلسلة
التنمية الدولية ، د. يوسف والى ، د. عثمان الخولى ،
د. هيدى ، مركز التنمية الزراعية والريفية ، الولايات المتحدة ، ١٩٨٣ ،
(باللغة الانجليزية) .
- ٤ - معهد التخطيط القومى ، د. سيد حسين وآخرون ، الجوانب التكاملية لتخطيط
وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، سلسلة
قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٥) معهد التخطيط القومى ، فبراير
١٩٨٩ .
- ٥ - بينت هانسن ، مرزوق " التنمية والسياسة الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية
امستردام ، ١٩٦٥ . (باللغة الانجليزية) .
- ٦ - معهد التخطيط القومى ، د. احمد حسن ابراهيم " تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى
الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية
مصر العربية " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٩) ، معهد
التخطيط القومى مارس ١٩٨٨ .
- ٧ - معهد التخطيط القومى ، د. رمزى زكى ، " الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر"
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (١٦) ، معهد التخطيط
القومى ، ابريل ١٩٨١ .
- ٨ - جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، منظمة الاغذية والزراعة للامم
المتحدة ، " السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية"
فى جزئية ، وزارة الزراعة ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، القاهرة
١٩٨٧ .
- ٩ - د. رجاء عبد الرسول ، واحمد جويلى ، ١٩٨٧ " السياسات السعرية الزراعية والاقتصاد
القومى فى م.ع " ورقة بحث مقدمة الى ندوة السياسات السعرية والتسويقية
الزراعية ، وزارة الزراعة ، القاهرة ١٩٨٧ .

١٠- معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٠ " التنمية الزراعية فى مصر : ماضيها وحاضرها —————
سلسلة القضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (١٤) ، القاهرة
يوليو ١٩٨٠ .

١١- منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، " الضرائب الزراعية فى الدول النامية " ،
قسم تحليل السياسة ، ١٩٨٩ (مسودة باللغة الانجليزية)

١٢- منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) " صافي تحويلات الموارد من الزراعة :
المفاهيم والاسلوب العلمى " قسم تحليل السياسة ، الفاو
١٩٨٨ .

١٣- معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ " سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع
الزراعية " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٢٧
القاهرة نوفمبر ١٩٨٥ .

١٤- وزارة الزراعة ، جامعة كاليفورنيا ، مشروع تطوير نظم الزراعة ، نموذج للتغيرات الهيكلية
فى الريف المصرى " ورقة عمل اقتصادية رقم ٤٢ اعداد توماس
هيد ، القاهرة مايو ١٩٨١ ، (باللغة الانجليزية) .

١٥- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، دراسة عن مصادر
تمويل مشروعات استصلاح الاراضى فى الخطة الخمسية القادمة
٨٨/٨٧-٩٢/٩١ اعداد : المجموعة الاقتصادية ، القاهرة
مايو ١٩٨٧ .

١٦- د. عالية محمد عبد المنعم ، ١٩٨٨ " السياسة الزراعية فى مصر وتطور فجوة
الجنوب الغذائية " ، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعيــــــــــــــــة
فى مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة ، فبراير ١٩٨٨ .

١٧- د. عبد الفتاح محمد حسين ، ١٩٨٧ ، " السياسة المالية فى القطاع الزراعى —————
المؤتمر الدولى الثانى عشر، للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث
الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ١٩٨٧ .

١٨- معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٦ " امكانية وحدود مساهمة الضريبة على الدخل الزراعى
فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح
هيكل توزيع الدخل القومى " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
فى مصر ، رقم ٣٢ القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٩- جميس س : اصجرام " السياسات الزراعية المصرية ، وميزان المدفوعات " مشروع نظم
التنمية الزراعية ، وزارة الزراعة وجامعة كاليفورنيا ، ورقة عمل
اقتصادية رقم (٨٧) ، القاهرة ١٩٨٢ (باللغة الانجليزية) .

- ٢٠- يرس جلاسبيرنيت " سياسة سعر الصرف فى مصر منذ ١٩٧٣ واثرها على الزراعة " مشروع نظم التنمية الزراعية ، وزارة الزراعة وجامعة كاليفورنيا ورقة عمل اقتصادية رقم (١٤٩) ، القاهرة ١٩٨٣ (باللغة الانجليزية) .
- ٢١- معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ ، " سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات مع السلع الزراعية ، " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٧) ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٥ .
- ٢٢- جمهورية مصر العربية ، سلسلة تقارير مجلس الشورى المصرى الصادرة تحت عناوين :
- سياسات الاسعار ، التقرير رقم (٤)
 - الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة ، التقرير رقم (١٣)
 - سعر الصرف خلال الفترة من عام ١٩٤٧ ، التقرير رقم (١٤) .
 - التضخم والاسعار والدعم ، التقرير رقم (١٦) .
 - السياسة النقدية والائتمانية ، التقرير رقم (٢٨) .
- ٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى " الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/٨٨-٩١: ١٩٩٢) وخطة عامها الاول ٨٧/١٩٨٨ " ، مايو ١٩٨٧ .

تمويب الاخطاء

<u>المواب</u>	<u>الخطا</u>	<u>الصفحة / السطر</u>
سلبا	سالبا	مفحة (١) سطر (٥)
بين	من	" (١) " (٢٦)
ملاك	ملاكى	" (٢) " (٨)
السياسية	السياسة	" (٢) " (٢٢)
استخدم	استخدام	" (٣) " (٩)
العام	العامة	" (٤) " (٦)
سلبا	سالبا	" (٥) " (٤)
تنفق	تنفث	" (٨) " (٢٦)
محدودية	محدودة	" (٩) " (١١)
مقارنته	مقارنة	" (١٠) " (٧)
شهد	شاهد	" (١١) " (١٩)
الاقتصادى	الاقتصاد	" (١٤) " (١)
التقاعس	التقاعص	" (١٤) " (٣)
منها الدولة	لها الدولة	" (١٤) " (٤)
زراعته	زراعة	" (١٤) " (٢٣)
بداية	بدائة	" (١٩) " (٢٨)
القطاع	للقطاع	" (٢١) " (٤)
المزارع	المزراع	" (٢٥) " (١)
بانشطته	بانشطة	" (٣٠) " (٢٤)
والاقتصاد	والاقتصادى	" (٣١) " (٧)
اجحاف	احجاف	" (٣٤) " (٦)
سلبا	سالبا	" (٣٦) " (٢٨)
يلبا	سالبا	" (٤٠) " (١)
زيادة	ذيادة	" (٥٠) " (٦)
ذو الدخل المحدود	ذات الدخل الحدود	" (٥٠) " (٢١)
زيادة	ذيادة	" (٥٠) " (٢٦)
يتطلع	يطلع	" (٥١) " (١١)
احد	احدى	" (٥٢) " (١٢)
وبالتالى	والتالى	" (٥٣) " (١٧)
على	عام	" (٦٢) " (٣)
استخدم	استخدام	" (٦٢) " (١٦)
ادت	ادى	" (٦٣٧) " (٢٥)
الزراعيين	الزراعين	" (٧٧) " (٣٠)
الامريكيين	الامريكين	" (٧٨) " (٣١)

تابع تصويب الاخطاء

تنطوى	تطوى	مفحة (٨٢) سطر (٣)
المتزايدة	المتزايدة	(٢٩) " (٩١) "
والمتزايد	والمتزايد	(٣) " (٩٥) "
التالف	التكاليف	(٢٠) " (١٠٢) "
التالف	التكاليف	(٢١) " (١٠٢) "
زادت	ذادت	(٢٨) " (١٠٦) "
القيود	القيوم	(٢٣) " (١١٠) "
والنسيق	والتنسيق	(٢) " (١١٤) "
على	عليه	(٢٣) " (١١٤) "
استعراضها	استعرضها	(٩) " (١١٦) "
لنصيب	لنصب	(١٦) " (١١٧) "
بعدا	لعدا	(١٨) " (١١٨) "
المركزي	المركز	(١٧) " (١٢٥) "
تخفيض	تخصيص	(١٧) " (١٢٧) "
اما	او	(١٧) " (١٢٧) "
ترغبها	ترعيها	(٢٩) " (١٢٧) "
الدعامة	الدعمامة	(١٤) " (١٣٠) "
وبالرغم	وتعتبر	(٢٤) " (١٣٠) "
الممنوحة	المقترحة	(٧) " (١٣٢) "
مقارنة	بمقارنة	(١٣) " (١٣٢) "
بالدور	بادور	(٢٥) " (١٣٢) "
منه	من	(١٨) " (١٣٦) "
لعزوف	لظروف	(١٨) " (١٣٦) "
اساسي	اساس	(٢٠) " (١٣٦) "
تزايد	تزايدات	(١) " (١٣٩) "
الدور الذي تلعبه	الدور تلعبه	(١٨) " (١٣٩) "
لارصدة	لارصدرة	(٣١) " (١٤٥) "

قضايا صدر منها :

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعماله في القطاع العام في جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)
- (٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continual Occupation of Egyptian Territories April 1978
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعيه في البلاد العربيه . (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجاره الخارجيه وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٧٠ / ٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه في جمهورية مصر العربية . (مارس ١٩٨٠)
- (١٢) دراسة تحليلية للنظام الزراعي في مصر (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)
- (١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)
- (١٤) التنمية الزراعيه في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)
- (١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980
- (١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)
- (١٧) الابعاد الرئيسيه لتدوير وتنمية القرية المصريه . (يونيو ١٩٨١)
- (١٨) الصناعات الصغيره والتنمية الصناعيه . (يوليو ١٩٨١)
- (١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجيه والنقد الاجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها • (اكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القناة الخاص في التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تداور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وانارها على السياسات الزراعية في مصر • (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي • (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجاري، والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند وبنغلاديش • (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج. م. ع مع الاشارة للظافة الاستيعابية للاقتصاد القومي • (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الاساليب الفنية للانتاج في مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساعدة ضريبة على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة المعجز في الموازن العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي • (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التنازلات الاقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق الكفاء ذاتي من القمح • (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept. 1986 • (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديد والسياسات المتصلة باستصلاحها واستقرارها • (مارس ١٩٨٨)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان في مصر • (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان افاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية • (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادي للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية المحلية على المستوى الاقليمي لجمهورية مصر العربية عام ٨٠ ، ١٩٨٥ • (يونيه ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وانارها الاقتصادية • (يونيه ١٩٨٨)

- ٤١- بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢- نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح وللفاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣- دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤- دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
التابع لوزارة الصناعة
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٥- الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦- امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
الايادات العامة للدولة فى مصر
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧- مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨، لتقديم الانتاج الفكرى لاهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو المستوى الاقليمى، ويقترح السياسات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر.

والاعمال المنشورة فى هذه السلسلة هى فى معظم الحالات نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار، وذلك بمنهج علمى سليم. وقد تنوعت القضايا التى تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين فى الصفحات الأخيرة من هذا العدد، بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر.

ويأمل المعهد أن يجد المفكرون والباحثون وصناع القرارات فى هذه السلسلة مرجعاً يرجعون إليه ويستفيدون منه على النحو الذى يثرى البحث العلمى ويفتح آفاقاً جديدة لتقديمه من جهة، ويدعم العمل التخطيطى والتنموى على طريق الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى من جهة أخرى.